OLIVE BRANCH PRESS
An imprint of Interlink Publishing, Inc.
www.interlinkbooks.com

مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

تقرير لجنة 9/11

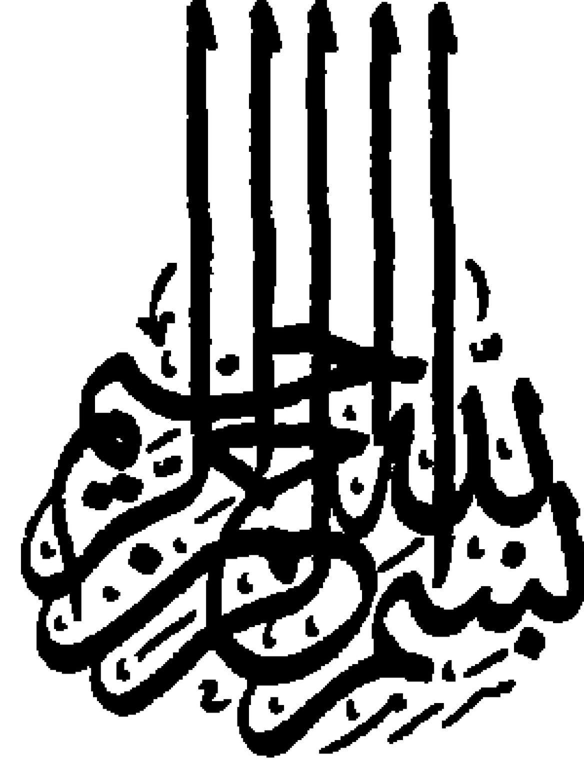


التجاهلات والتحريفات

بقلم دافيد راي غريفين
مؤلف كتاب «شبهات حول 9/11»

تقرير لجنة 9/11

التجاهلات والتحريفات



يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
The 9/11 Commission Report
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من المؤلف
David Ray Griffin
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم
Copyright © 2005 by David Ray Griffin
Published by Olive Branch Press
All rights reserved

Arabic Copyright © 2006 by Arab Scientific Publishers

تقرير لجنة 9/11
التجاهلات والتحريفات

تأليف

دافيد راي غريفين
مؤلف كتاب شبهات حول 9/11

ترجمة

بسام شيحا



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتـاب بـأي وسـيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتـوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها المعلومات، واسترجاعها دون إذن خطـي مـن الناشـر.

ISBN 9953-29-896-3

الطبعة الأولى

1426 هـ - 2006 م

جميع الحقوق محفوظة للناشر



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

القسم الأول

تجاهلات وتحريفات اللجنة

القسم الثاني

دفاع اللجنة عن الجيش الأميركي

مقدمة

أخيراً، في الأسبوع الثالث من شهر تموز، وبعد مضي ثلاث سنوات تقريباً على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبعد طول انتظار، نشر تقرير لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر[1]. وسرعان ما اعتبر التقرير بمثابة البيان الحاسم والمؤكد لما حدث في ذلك اليوم. فعلى سبيل المثال، اعتبر برنامج يناقش جلسات الاستماع التي عُقدت بخصوص 9/11 – استمعت إليه في 7 أيلول 2004– بثه الراديو الوطني العام (NPR)، أنه بالإمكان استخدام تقرير اللجنة كمصدر موثوق للمعلومات، وقد وصف التقرير بـ "السجل الأكثر اكتمالاً" للأحداث التي واكبت هجمات 9/11. ففي سياق الإشارة إلى عدة أفكار اعتبرتها مناقضة لكثير من المفاهيم السابقة، استخدمت المذيعة تكراراً عبارة "بتنا نعلم الآن" [في إشارة منها إلى ما أحدثه التقرير من تغيير في المفاهيم السابقة عليه – المترجم]. فقد قالت، مثلاً: "بتنا نعلم الآن أن تفويض نائب الرئيس تشيني للجيش الأميركي صلاحية إسقاط الطائرات المختطَفة جاء متأخراً كثيراً".

إنني وعبر صفحات هذا الكتاب أطرح السؤال التالي: هل يستحق تقرير لجنة التحقيق هذه أن يعامل على أنه الرواية النهائيّة لأحداث9/11 ؟

مما لا شك فيه أن هذا التساؤل في محله، لأن تقرير لجنة التحقيق، وبغض النظر عن رأي المرء بصحته التاريخيّة، يعد إحدى أهمّ الوثائق التي صدرت في تاريخ الولايات المتحدة.

ما سبب أهمية تقرير لجنة 9/11 ؟

إن أهمية تقرير لجنة التحقيق في أحداث 9/11 تنبع أولاً: من أهمية أحداث 9/11 نفسها، فهي من أهمّ الأحداث في التاريخ الحديث، فقد تسببت بالإضافة لأمور أخرى بنشوب الحرب على الإرهاب وما ترتب على هذه الحرب من

تداعيات خطيرة في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما في العراق وأفغانستان.

ثانياً: لأن اللجنة بحدّ ذاتها شكلت لتقدم الرواية النهائيّة حول الظروف والحقائق التي أحاطت بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001(xv)[2]. فقد سعت اللجنة، وكما تشير مقدمة التقرير نقلاً عن لسان رئيسها توماس كين ونائبه لي هاملتون، "لتقديم الرواية الأكثر اكتمالاً حول الظروف المحيطة بأحداث 9/11" (xvi).

ثالثاً: لأن النتائج التي خَلَصَت إليها اللجنة استخدمتها لتتقدم باقتراح لإجراء تغييرات بنيويّة، من أهمّها استحداث منصب جديد هو منصب "المدير القومي للاستخبارات" (411-15). ويستند هذا الاقتراح إلى النتيجة التي خَلَصَت إليها اللجنة ومؤداها أن الهجمات ما كان ليكتب لها النجاح لولا "عيوب مؤسساتيّة عميقة" (265)، وخصوصاً أنه لا يوجد شخص محدد بذاته يمكن إلقاء المسؤولية على عاتقه" (400).

ثلاثة أسباب واضحة تدعو للتمحيص في التقرير

ثلاثة أسباب واضحة تدعونا للتمحيص بعناية في التقرير، وذلك كي نتأكد من أن نتائجه مستمدة من الدلائل المتوفرة. أولاً نريد أن نعرف إذا ما كانت حرب إدارة بوش على الإرهاب هي الردّ المناسب على هجمات 9/11. ثانياً، هل ينبغي علينا أن نقبل التقرير كرواية نهائيّة؟ ثالثاً، هل التغييرات البنيويّة التي أوصى بها التقرير كانت ستقلص من احتمال نجاح الهجمات فيما لو كانت موجودة في ذلك الحين؟

في الحقيقة، لقد دار بعض النقاش حول السؤال الأول، وعلى الأخص إذا ما كانت الحرب على العراق ردّاً مناسباً. بينما لم يكن هناك الكثير من النقاش العام، إذا كان هنالك أي نقاش في الأساس، حول السؤال الثاني، قُبل معظم ما جاء في تقرير اللجنة ببساطة كرواية نهائيّة لما حصل في 9/11. أما الجواب عن السؤال الثالث فقد كان إيجابياً سلفاً، مع اندفاع قادة الحزبين للمصادقة على توصيات اللجنة – على الرغم من أن هذه التوصيات تفترض سلفاً أن الجواب كان إيجابياً

على السؤال الثاني، الذي لم يُبحَث. على أي حال، قبل أن نصادق على اقتـراح يرتكز على تحليل اللجنة حول سبب نجاح الهجمات، نحن بالتأكيـد بحاجـة إلى مناقشة إذا ما كان هذا التحليل مقنعاً أم لا.

سبب رابع: إمكانيّة وجود محاولة تغطية

يقودنا هذا النقاش إلى سبب آخر لأهمية التمحيص في تقرير لجنة 9/11. فمن الواضح أن معظم الأميركيين يعتقدون أن إدارة بوش كانت تمتلك معلومات عـن احتمال شنّ هجمات وشيكة أكثر بكثير مما أفصحت عنه. ففـي العـام 2000، أجرت صحيفة أتلانتا جورنال-كونستيتيوشن استفتاء حول هذه المسألة، سـألت فيه قراءها إذا ما كانوا "على قناعة بأن إدارة بوش لم تتلقَ تحذيرات مسـبقة عـن هجمات 11/". فقط 52 بالمائة قالوا بأنهم مقتنعون. و46 بالمائة قالوا: "لا، أعتقـد أن المسؤولين كانوا يعرفون بأنها (أي الهجمات) قادمة"، فيما قال 2 بالمائة: "أنـا لست متأكداً. على الكونغرس أن يحقق في الأمر"[3]. وهذا يعني أن ما يقـارب 50 بالمائة من عدد المشتركين البالغ عددهم 23,000 – قبل أن يُسحَب الاستفتاء فجأة من موقع الصحيفة على الإنترنت – كانوا يشكّكون في أن إدارة بوش كانت تخفي أمر التحذيرات المسبقة التي تلقتها.

وفي استفتاء آخر أجرته محطة سي بي أس وصحيفة نيويورك تايمز معاً، من 23 إلى 27 نيسان 2004، تبيّن أن 56 بالمائة من الأميركيين يعتقدون بأن إدارة بـوش كانت "على الأغلب تقول الحقيقة ولكنها تخفي شيئاً ما" مما كانت تعرفـه قبـل 9/11، بينما 16 بالمائة يعتقدون بأنها كانت "على الأغلب تكذب"[4]. وهذا يعني أن 72 بالمائة من الشعب الأميركي يعتقدون بأن إدارة بوش متهمة، إلى درجة ما على الأقل، بالتغطية بإخفاء معلومات كانت قد تلقتها قبل 9/11.

وفي استفتاء آخر أحدث من هذا الأخير، أجرته مؤسسة زغبي إنترناشـيونال في آب 2004، سألت فيه سكان ولاية نيويورك إذا ما كانوا يوافقون على وجهـة النظر القائلة بأن "بعض القادة في الحكومة الأميركيّة كانوا يعرفون مسـبقاً بـأن الهجمات ستقع في أو حوالى 11 أيلول 2001، و... قصّـروا في التصـرف عـن

عمد". وجد الاستفتاء أن 41 بالمائة من سكان ولاية نيويورك كانوا موافقين (أحجم 11 بالمائة عن التعليق، فيما كانت نسبة غير الموافقين 48 بالمائة). وقد صادق على وجهة النظر تلك أيضاً 30 بالمائة تقريباً من الجمهوريين المسجَّلين وما يزيد على 38 بالمائة من سكان الولاية الذين وصفوا أنفسهم بـ "المحافظين جداً". أما نتائج مدينة نيويورك فكانت مدعاة للدهشة أكثر، حيث وافق 49 بالمائة من السكان على وجهة النظر المذكورة. وكان هذا الرقم الأخير موضوع عنوان لإحدى القصص: "نصف سكان نيويورك يعتقدون بأن القادة الأميركيين كانوا على علم مسبق بهجمات 9/11 الوشيكة وقصَّروا في التصرف عن عمد". حتى أن المزيد من الناس -56 بالمائة من سكان الولاية و66 بالمائة من سكان المدينة- طالبوا الكونغرس أو النائب العام في ولاية نيويورك إيليوت سبايتزر بإجراء تحقيق حول "الأسئلة التي ظلت من دون أجوبة"[5].

أما في كندا، حيث كان النقاش أوسع حول المشاكل المتداولة في الرواية الرسميّة، فقد كان عدد الأشخاص الذين يشكّون بإخفاء معلومات تتعلق بمعرفة مسبقة بالهجمات أكبر. ففي استفتاء عام نُشر في 20 أيار 2004، سُئل الناس فيه إذا كانوا يوافقون على العبارة التالية: "كان لدى بعض الأشخاص من ضمن الحكومة الأميركيّة، بما فيها البيت الأبيض، معرفة مسبقة بالخطط المتعلقة بهجمات 11 أيلول، وأهملوا في اتخاذ التدابير المناسبة لمنعها"، أجاب 63 بالمائة من المشتركين بنعم[6].

ولكن، حتى وقت كتابتي لهذه السطور (سبتمبر 2004)، لم أسمع عن استفتاء أُجري في الولايات المتحدة يسأل عن إمكانيّة وجود تواطؤ أكبر، بمعنى إمكانيّة أن تكون إدارة بوش متورطة في تخطيط الهجمات وتنفيذها. غير أن هذا السؤال طُرح في كندا وبعض الدول الأوروبيّة. ففي الاستفتاء الكندي المذكور أعلاه، أفاد 16 بالمائة من المشتركين بأنهم يعتقدون بتورط بعض الأشخاص من ضمن الحكومة الأميركيّة في التخطيط والتنفيذ. أما في ألمانيا – بحسب ما تشير إليه رواية نُشرت في الصفحة الأولى من صحيفة وول ستريت جورنال – فقد أظهر استفتاء أُجري في تموز من العام 2003 أن 20 بالمائة من السكان أفادوا " أن الحكومة الأميركيّة

نفسها أمرت بتنفيذ الهجمات". وقد ذكرت الرواية السالفة الذكر أيضاً أن الكتب التي تناقش هذه الحالة رائجة جداً في فرنسا، وإيطاليا، بالإضافة إلى ألمانيا[7].

على هذا الأساس، ووفقاً للاستفتاءات، يعتقد العديد من الناس على ما يبدو- وبعكس ما خلصت إليه لجنة التحقيق في أحداث 9/11، بأنه "لم يكن هناك أحد مسؤول بعينه"- وبأن الهجمات نجحت فقط لأن هناك شخصاً مسؤولاً معيناً، أعطى أوامره بإلغاء تدابير وقائية متنوعة كانت كفيلة بإحباط أي هجمات من ذلك النوع. في كتابي السابق، شبهات حول 9/11 الصادر عن الدار العربية للعلوم[8]، لخصت الكثير من الدلائل التي تم جمعها لدعم هذا الرأي.

إذاً، فالسبب الرابع الذي يدعونا للتمحيص في تقرير لجنة 9/11 هو معرفة إذا ما كان [التقرير] يضع حدّاً لهذه الشكوك - الشك بأن إدارة بوش خططت لهجمات 9/11 إضافة إلى الشك الأكبر المتمثل بأن إدارة بوش كانت على الأقل متورطة بعدم محاولتها منع الهجمات. سأتصدى في هذا الكتاب النقدي بشكل رئيسي للسؤال الرابع هذا (إن الجواب عن السؤال الرابع سيتضمن أيضاً إجابة عن الأسئلة الثلاثة الأولى).

منظور واختيار

لقد صرح رئيس لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ونائبه كما رأينا سابقاً، بأن هدفهم هو "تقديم الرواية الأكمل للأحداث المحيطة بـ 9/11". بالطبع، إنهما لا يقصدان ذلك حرفياً، لأن هناك تريليونات من "الأحداث المحيطة بـ 9/11". بل إن ما يقصدانه هو أنهم حاولوا تقديم الرواية الأكمل لتلك الأحداث التي واكبت هجمات 9/11، والتي كانت ضرورية ومهمة لفهم سبب حدوث الهجمات.

وهذه النقطة تطرح السؤال التالي: كيف تمكنت اللجنة من تحديد الأحداث - من بين كل الأحداث التي واكبت 9/11 - المهمة لفهم هجمات9/11؟ ما هو المعيار الذي اعتمدته في تحديد الأحداث السابقة واللاحقة والمترافقة مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي يجب تضمينها في التقرير؟

كل معيار للاختبار يفترض وجود منظور ما - زاوية أساسيّة لرؤية الأمور من خلالها - يحدد الحوادث الهامة من غير الهامة، ما له صلة وما ليس له صلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان السؤال هو: "لماذا لا يشعر بيل جونز بأنه على ما يرام؟" سيفكر المؤمنون بالعلم المسيحي والمؤمنون بالطبّ الغربي الحديث في عوامل مختلفة تماماً ذات صلة بالإجابة عن هذا السؤال، فيما سيركز المؤمنون بالطب الصيني التقليدي على عوامل مختلفة أخرى أيضاً. في بعض الحالات، تكون هذه المناظير المختلفة متكاملة، بحيث يمتلك كل واحد منها عنصراً من الحقيقة. وفي حالات أخرى، يكون أحدها صحيحاً بينما تكون المناظير الأخرى خاطئة. وفي بعضها الآخر، كل المناظير تكون خاطئة إلى حدٍّ بعيد. إن ما أريد قوله ببساطة يتمثل بأن ما نعتبره هاماً أو له صلة بالنسبة لفهم حدث أو حالة ما سيعتمد إلى درجة كبيرة على منظورنا الذي نراه من خلاله.

إن رأينا في الأحداث المحيطة بهجمات 9/11 سيتكيف إلى حدٍّ كبير مع منظورنا لهذه الحادثة - نظريتنا الأساسيّة عما حدث في 9/11 ولماذا.

نظريتان أساسيتان حول 9/11

بناءً على ما تقدم، ثمة نظريتان أساسيتان حول 9/11. وكلتاهما "نظريتا مؤامرة".

النظريّة الأولى هي نظريّة المؤامرة المتبنّاة رسميّاً، والتي تفيد بأن هجمات 9/11 خُطط لها ونُفذت حصراً بواسطة إرهابيين من القاعدة بقيادة أسامة بن لادن. ووفقاً لهذه النظرية، فإن هجمات 9/11 كانت نتيجة لمؤامرة من المسلمين العرب. هذه هي نظريّة المؤامرة التي روَّجت لها إدارة بوش ووكالاتها المختلفة، بما فيها البنتاغون.

والنظريّة المعاكسة للنظريّة الرسميّة هي نظريّة المؤامرة البديلة، والتي تفيد بأن هجمات 9/11 نجحت فقط لأن إدارة بوش والوكالات التابعة لها سهَّلت لها سبل النجاح. ولكن كلمة "سهَّلت" كلمة ملتبسة بعض الشيء، بحيث تقسم هذه النظريّة إلى نسختين، واحدة ضعيفة وأخرى قويّة. بالنسبة للنسخة الضعيفة، إن

إدارة بوش سهلت سبل نجاح الهجمات فقط عن طريق الإهمال المتعمَّد في منعها. بينما تقول النسخة القويّة بأن إدارة بوش كانت متورطة في تخطيط وتنفيذ الهجمات[9]. على أي حال، لنتجاهل في الوقت الحاضر الفرق بين هاتين النسختين، ولنركز انتباهنا فقط على الاختلاف الجوهري - بين النظريّة الرسميّة والنظريّة البديلة.

ستعتمد الإجابة عن سؤال، "أي الحوادث المحيطة بـ 9/11" يمكن اعتبارها هامة بالنسبة لفهم ما حصل في ذلك اليوم، إلى حدٍّ كبير على المنظور الذي نقارب من خلاله تلك الأحداث، منظور النظريّة الرسميّة أم منظور النظريّة البديلة. فالأشخاص الذين يقبلون النظريّة الرسميّة في التواطؤ سيفترضون أن أكثر المعلومات الخلفيّة أهمية تتعلق بتاريخ أسامة بن لادن والقاعدة. مع أن الحوادث المتعلقة بالحكومة الأميركيّة ستكون هامة أيضاً، وخصوصاً وكالاتها الاستخباراتيّة وعدم تمكنها من كشف الخطة في الوقت المناسب والحيلولة دون تنفيذها. غير أن هذه الحوادث المتعلقة بالحكومة الأميركيّة ستُدرَس فقط كأمثلة على أنواع مختلفة من سوء الفهم، والارتباك، والفشل في الاتصال.

فيما سيركِّز الأشخاص الذين يقبلون بالنظريّة البديلة على الأحداث التي تشير إلى أن الهجمات قد مُهِّدت الطريق أمامها بواسطة وكالات وأشخاص من داخل الحكومة الأميركيّة، سواء عن طريق إعاقة التحقيقات، أم عن طريق إصدار أوامر بتعليق العمل بالإجراءات العملانيّة العاديّة، أم عن طريق التغطية على كل ما يدل على تورط الحكومة. ولكن تركيزهم الأكبر، بالطبع، سيكون على الأحداث التي توحي بتورط إدارة بوش نفسها.

هل كانت لجنة 9/11 "غير حزبيّة"؟

يخبرنا رئيس اللجنة كين ونائبه هاميلتون بأن لجنتهما "سعت كي تكون مستقلة، ومحايدة، وشاملة، وغير حزبيّة" (xv). في هذا الكتاب، سأبحث في ما إذا كانت هذه الفضائل موجودة بالفعل في تقرير لجنة 9/11. ولنبدأ بمسألة "لا حزبيّة" اللجنة أولاً.

يلمِّح كين وهاميلتون إلى أن أعضاء اللجنة كانوا من كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري. وهذا التلميح يوحي بأن اللجنة كانت ستكون غير حزبيّة، فيما لو أن الجمهوريين لم ينحوا باللائمة في كل شيء على إدارة كلينتون، في حين دافعوا بكل ما أوتوا من قوة عن إدارة بوش، ولو لم يتصرف الديمقراطيون بشكل معاكس. وأولئك الذي شاهدوا جلسات الاستماع على التلفزيون لا بد أنهم لاحظوا حزبيّة واضحة أثناء الإجراءات. ومع ذلك، فقد نجحت اللجنة في نهاية المطاف في توحيد أعضائها من أجل إصدار تقرير نهائي مصدَّق بإجماع الديمقراطيين والجمهوريين. يبدو بوضوح فخر كين وهاميلتون بتمكن لجنتهم في النهاية من أن تكون غير حزبيّة بهذا المعنى و"بدون انشقاق"، على حدّ تعبيرهما.

وقيل إن اللجنة كانت غير حزبيّة أيضاً لأنها كانت مؤلفة من عدد متساوٍ من كلا الحزبين – خمسة من الديمقراطيين وخمسة من الجمهوريين.

ولكن، في الواقع، إن أبرز عيوب اللجنة هو أنها لم تكن "غير حزبيّة" بالمعنى الفعلي للكلمة. وهنالك سببان لذلك: الأول يرجع إلى حقيقة أن رئيس اللجنة كان جمهورياً – رغم أن نائب الرئيس كان ديمقراطياً، إلا أنه كان مجرد نائب رئيس، وليس "مساعد الرئيس".

أما السبب الثاني وهو الأهم، فهو أن الرجل الذي شغل منصب المدير التنفيذي للجنة، فيليب د. زيليكوف، كان جمهورياً أيضاً. وترجع أهمية هذا الأمر إلى أن زيليكوف، كونه المدير التنفيذي، كان مسؤولاً عن إداريي اللجنة، لقد قام هؤلاء الإداريون – وليس أعضاء اللجنة الذين رأيناهم على التلفزيون – بمجمل عمل اللجنة. فقد قام الأعضاء بعملهم الخاص – مناقشاتهم ومقابلاتهم – على أساس المعلومات التي قُدِّمت من قبل الإداريين. ويشير كين وهاميلتون إلى هذه الحقيقة في تصريحهما على النحو التالي: "أجرى الإداريون المحترفون... العمل الاستقصائي الشاق الذي طورته اللجنة" (xvii–xvi).

لقد علّق بول سبيري على درجة نفوذ زيليكوف على إجراءات اللجنة، حينما كانت اللجنة لا تزال تقوم بعملها، قائلاً بأن زيليكوف ربما كان يمتلك نفوذاً أكبر من أي عضو آخر، بمن فيهم الرئيس.

إذ يختار زيليكوف مجالات التحقيق، والمعلومات التي ستُذاع، ومواضيع جلسات الاستماع، والشهود وطريقة استجوابهم. أي أنه هو الذي يضع البرنامج وهو الذي يدير التحقيق[10].

بيد أن هذه الحقيقة الفائقة الأهمية لم تتطرق إليها الصحافة إلا في حالات قليلة جداً. إذ إن كين وهاميلتون كانا يمثلان الوجه العلني للجنة. أما بالنسبة لتحقيق اللجنة فقد كان يُدار بشكل أساسي من قبل زيليكوف وحده.

فيما بعد، أشرف زيليكوف على تقارير إداريي اللجنة، تلك التقارير التي وصلت في نهاية المطاف بدون تعديل إلى التقرير النهائي. كما كان زيليكوف مسؤولاً أيضاً عن تعديل التقرير النهائي نفسه. ويشير كين وهاميلتون إلى هذه الواقعة بتصريحهما أن "الإداريين المحترفين، بقيادة فيليب زيليكوف، ساهموا بعدد لا يُحصى من ساعات العمل لإنهاء هذا التقرير" (xvi). وعلى هذا الأساس، نجد أن جمهورياً أشرف على التحقيقات وكتابة التقرير النهائي أيضاً.

هل كانت لجنة 9/11 "مستقلة"؟

إضافة إلى ما ذكرنا، لم يكن المدير التنفيذي للجنة 9/11 مجرد جمهوري كأي جمهوري آخر، إذ إن فيليب زيليكوف يرتبط بعلاقة وثيقة مع البيت الأبيض الخاص بآل بوش. فقد كان عضواً في مجلس الأمن القومي في إدارة بوش الأب، حيث خدم مع كونداليزا رايس كمساعديْن لمستشار الأمن القومي برينت سكاوكروفت. وخلال عهد كلينتون، عندما كان الجمهوريون خارج الحكم، تشارك مع كونداليزا رايس في تأليف كتاب[11]. كما أدار زيليكوف أيضاً مجموعة آسبن الاستراتيجيّة، التي ضمت رايس، وسكاوكروفت، بالإضافة إلى ديك تشيني، وبول وولفويتز، وآخرين. ثم خدم في فريق مجلس الأمن القومي في الفترة الانتقاليّة بين إدارتي كلينتون وبوش الابن، وقدّم الاقتراحات والنصائح لرايس التي كانت في طريقها لتصبح مستشارة الأمن القومي للرئيس الجديد. وبعد فترة قصيرة من 9/11، عُيِّن زيليكوف في المجلس الاستشاري الخاص بالاستخبارات الخارجيّة، الذي ظل يخدم فيه إلى أن أصبح المدير التنفيذي للجنة التحقيق في أحداث9/11 في العام 2003 [12].

وبسبب هذه العلاقات الوطيدة مع البيت الأبيض الخاص بآل بوش، أثار تعيين زيليكوف إشكالية منذ البداية. ولهذا السبب بالذات، طالبت لجنة توجيه العائلات (Family Steering Committee)، حسبما نقلت وسائل الإعلام، عدة مرات بإبعاد زيليكوف[13]. حيث قالت العائلات، إثر ذلك، إن تعيين زيليكوف جعل فكرة "استقلاليّة" لجنة التحقيق بأحداث 9/11 مثيرة للسخريّة.

وهذا الادعاء لم يكن مجافياً للمنطق على أي حال. فقد حدثت هجمات 9/11 بعد تسلم إدارة بوش لمهامها بحوالى سبعة أشهر. وأي تحقيق شامل كان سيتساءل عما إذا كان هنالك تواطؤ أو، على أقل تقدير، إهمال من جهة هذه الإدارة. في الحقيقة، كان يجب أن تتمحور المهمة الرئيسية للجنة التحقيق حول هذين السؤالين. من هنا، كان ينبغي على هذه اللجنة أن تكون مستقلة بالكامل عن البيت الأبيض. ومع ذلك نُفذت هذه المهمة بواسطة رجل كان جزءاً أساسياً من إدارة بوش. لا يمكن أن يكون تضارب المصالح أوضح مما هو عليه في هذه الحالة. إن الجهاز القضائي لم يكن ليسمح بأن يترأس أحد القضاة قضية تتعلق بأشخاص كانوا أصدقاء مقربين له أو زملاءه أو مستخدمين سابقين لديه. ولكن زيليكوف بقي المدير التنفيذي للجنة التحقيق بأحداث 9/11، وبناء على ما تقدم لم تكن اللجنة "مستقلة".

ورغم أن اللجنة كانت قد أبدت إشارة باتجاه الاعتراف بهذه المشكلة، إلا أنها لم تكن أكثر من إشارة. إذ يشير تقرير اللجنة إلى أنه أثناء التحضير للانتقال من مجلس الأمن القومي لإدارة كلينتون إلى ذاك التابع لإدارة بوش، "طلبت رايس من أستاذ التاريخ في جامعة فيرجينيا فيليب زيليكوف أن ينصحها في مسألة الانتقال" (199). وفي الملاحظة المرافقة لهذه الإشارة نجد هذا التصريح المذهل: "لقد كانا (رايس وزيليكوف) زميلين في إدارة مجلس الأمن القومي أثناء إدارة بوش الأول، وتشاركا في تأليف كتاب يتعلق بتوحيد ألمانيا... بصفته مديراً تنفيذياً للجنة، أعفى زيليكوف نفسه من عملنا في ما يخص الفترة الانتقاليّة في مجلس الأمن القومي بين إدارتي كلينتون وبوش" (165-509). وهكذا نجد أن الجزء الأول من هذا التصريح يعترف بالمشكلة، فيما يوحي الجزء الثاني بأن هذه المشكلة حُلّت بمجرد إعفاء

زيليكوف نفسه من المناقشات المتعلقة بالفترة الوجيزة التي ساعد خلالها في عمليّة الانتقال.

المعنى الضمني في هذا "الحل" هو أن علاقة زيليكوف برايس وإدارة بوش كانت تُعتبر مشكلة فقط بالنسبة للمناقشات التي كان ضالعاً فيها بشكل مباشر، "وكأن"، بحسب كلمات بول سبيري، "أي تضارب في المصالح سينتهي عند ذلك الحدّ"[14]. ولكن هذا الافتراض غير صحيح بالمطلق، وسنستعين هنا، ثانيةً، بمثال قضائي لدعم وجهة نظرنا. فلو افترضنا أن أحد الأصدقاء المقربين أو أحد زملاء العمل للقاضيّة ساندرا دبي أوكونور (أول امرأة تنضم إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة) له قضية في المحكمة العليا الأميركيّة، فإننا لن نتوقع منها أن تعفي نفسها فقط من أخذ القرار في مسألة ما، لأنها تتعلق بها هي شخصياً، إذ إنّنا سندرك بأنه من غير الواقعي أن نتوقع أنها ستكون موضوعيّة ومحايدةً في القضية ككل.

بصفته مديراً تنفيذياً للجنة التحقيق في أحداث 9/11، كان زيليكوف مسؤولاً عن تحقيق يمكن أن يتهم أو يبرئ أشخاصاً كانت تربطه بهم علاقات شخصيّة، وسياسيّة، وإيديولوجيّة، وثيقة. وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن تقتصر مشكلة التحيز على أحداث حصلت خلال فترة الانتقال الوجيزة التي كان مشتركاً فيها. وأي ادعاء من جهة اللجنة بعكس ذلك يُعتبر علامة بالغة الأهمية على عدم أمانتها.

هل كانت لجنة 9/11 "غير متحيزة"؟

أي تحقيق غير متحيز في "الوقائع والظروف المتعلقة بهجمات 9/11 الإرهابيّة" كان يجب أن يبدأ كما يبدأ أي تحقيق جيد في إحدى الجرائم، بجمع الأدلة والشهادات من كل الأشخاص الذين يملكون ما يمكن أن يفيد القضية. إن التحقيق غير المتحيز يجب أن يحقق بالتساوي في النظريتين الأساسيتين الخاصتين بالهجمات: هل الهجمات خُططت ونُفذت فقط بواسطة أتباع أسامة بن لادن؟ وهل أن الهجمات ما كانت لتنجح لولا تواطؤ إدارة بوش نفسها؟

بالطبع، القضايا الجنائيّة المختلفة تتطلب مقاربات مختلفة. ففي بعض القضايا الجنائيّة، على سبيل المثال، لا يكون هنالك مشتبه به. وفي مثل هذه القضايا، يتوجب على المحققين البدء في عملهم بدون أي نظريّة تتعلق بالطرف المذنب. وفي حالات أخرى، يكون هناك مشتبه بهم أساسيين منذ البداية. وفي هذه الحالات، من الأهمية بمكان أن لا يركز التحقيق على أحد دون الآخر. في الحقيقة، يُعتبر انتهاك هذه القاعدة واحداً من أكثر أسباب الأحكام الخاطئة شيوعاً. وحتى لو كان المحققون مقتنعين تماماً بأن المشتبه به الأول مذنب، يجب عليهم أن ينظروا بالصرامة نفسها إلى الدلائل التي قد تشير إلى ذنب المشتبه به الثاني (وفي الوقت نفسه يجب أن يكونوا منتبهين إلى أية أدلة محتملة توحي بأن شخصاً آخر غير المشتبهين الأساسيين ربما يكون الطرف المذنب).

وقضية 9/11 مشابهة لهذا النوع الثاني من القضايا الجنائيّة، وذلك لوجود مشتبه بهما محتملين. حيث كانت هنالك دلائل كثيرة تشير إلى مسؤوليّة أتباع القاعدة، الكثير منها كانت آتية من مصادر من ضمن الحكومة الأميركيّة. وفي الوقت نفسه، كان هنالك الكثير من الأشياء التي دفعت العديد من المراقبين للشك في أن الحكومة الأميركيّة نفسها كانت وراء، أو على الأقل مشتركة في الهجمات. من المفهوم قطعاً أن هنالك افتراضاً مسبقاً من قبل اللجنة بصحة أول هاتين النظريتين. ولكن، كما يحدث في أي تحقيق جنائي، كان ينبغي على اللجنة أن تنظر بالتساوي إلى الدلائل التي تدعم النظرية البديلة، وتمثل أحد هذه الدلائل في محاولة البيت الأبيض منع أي تحقيق جدي في المسألة[15].

وقد اعترف رئيس اللجنة كين نفسه بأهمية اتخاذ هذه المقاربة، حيث قال:

ثمة الكثير من النظريات المتعلقة بأحداث 9/11، وطالما هنالك وثيقة ما تحمل أياً من هذه النظريات، فسيكون لدينا أسئلة بلا أجوبة. ونحن لا يمكننا أن نترك أسئلة بلا أجوبة[16].

في حديثه عن "النظريات" هنا، ربما كان كين يشير إلى نظريات فرعيّة معينة منبثقة من النظريّة الرسميّة الإجماليّة. ولكن وجهة نظره تنطبق أيضاً على التمييز بين النظريّة الرسميّة على هذا النحو، والنظريّة البديلة. فقبل أن تبدأ اللجنة بالتركيز على

نظريات فرعيّة متنوعة من ضمن النظريّة الرسميّة، كان ينبغي عليها أن تسأل إذا ما كانت النظريّة الرسميّة بحدّ ذاتها مدعومة بعدد أكبر من الدلائل مما هي النظريّة البديلة. (وكان ينبغي على اللجنة أيضاً، بالطبع، أن تبقى مفتوحة على أي دلائل أخرى لنظريات أخرى، ولكننا، للتبسيط، سنقتصر في نقاشنا الحالي على النظريتين الأكثر شيوعاً). مثل هذا التحقيق كان من الممكن أن يكون "غير متحيز"، لو عوملت على الأقل دلائل النظريات المتنافسة بطريقة عادلة.

بيد أن تقرير اللجنة لا يبدي أي إشارة إلى أن اللجنة كانت غير متحيزة بهذا المعنى. إذ يبدو أن اللجنة بكل بساطة افترضت منذ البداية أن نظريّة التواطؤ المتبنّاة رسميّاً صحيحة. وبغض النظر عن تفحص الدلائل الخاصة بالنظريتين بطريقة عادلة، فإن تقرير اللجنة – كما ستُبين الفصول اللاحقة- يتجاهل في معظمه كل "الحوادث المحيطة بأحداث 9/11" التي أوردتها نظريّة التواطؤ البديلة، كدلائل على ما تذهب إليه.

في الحقيقة، إن تحيز تقرير لجنة التحقيق بأحداث9/11 شديد التطرف، فهو لا يعترف حتى بوجود النظريّة البديلة. مع أنه من المؤكد أن اللجنة كانت على علم بهذه النظريّة. وأولئك الذين يعرفون أنواع الدلائل التي تستند إليها النظريّة البديلة يمكنهم رؤية المواضع – في عدة أماكن متفرقة من التقرير- التي تحاول فيها اللجنة بشكل ضمني تفنيد بعض هذه الدلائل. ولكن اللجنة تعتبر هذه النظريّة البديلة النظريّة – لنقتبس عبارة استخدمها زيليكوف نفسه في مكان آخر – "التي لا تجرؤ على ذكر اسمها"[17].

بالطبع، لا بد أننا نشعر بخيبة الأمل لأن لجنة 9/11 كانت متحيزة إلى هذه الدرجة. ولكننا يجب ألاّ نكون مستغربين، مع ذلك، نظراً لانعدام استقلاليتها عن البيت الأبيض. فبصفته المدير التنفيذي، كان زيليكوف في المكان المناسب لتحديد أي من "الحوادث المحيطة بأحداث 9/11" سيُحقّق فيها وأيها لن يُحقّق فيها. وبذلك فهو كان في المكان المناسب لتوجيه "العمل الاستقصائي الشاق" لطاقم البحث نحو مسائل تنسجم مع النظريّة الرسميّة التي روَّج لها البيت الأبيض بخصوص أحداث9/11. ولهذا السبب، تم تجاهل معظم الحوادث التي تدعم النظريّة البديلة – حتى لو كانت وسائل الإعلام قد نشرتها.

وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نعزو الجزء الأكبر من السبب في تحيز اللجنة – الواضح من خلال التقرير، كما ستبين بقية هذا الكتاب- إلى عدم استقلاليّة اللجنة عن البيت الأبيض. فكما أننا لن نتوقع من تحقيق ينفذه جورج بوش وديك تشيني وكونداليزا رايس أن يكون غير متحيز، فإننا لن نتوقع من تحقيق يديره رجلـهم في لجنة 9/11، فيليب زيليكوف، أن يكون غير متحيز أيضاً. في الحقيقة، لقـد شـبَّه زيليكوف، علناً، مناقشة النظريات البديلة حول 9/11 بـ "الإشـارات غـير الطبيعيّة"[18].

غالباً ما تُسمَّى اللجان الخاصة بأسماء الأشخاص الذين أداروها. ولهذا السبب، سُميت لجنة 9/11 أحياناً "لجنة كين". ولكن، بما أن زيليكوف كـان المسـؤول الأكبر عن عمل اللجنة وعن تقريرها النهائي، يتوجب علينا إذاً أن نسميها "لجنـة كين – زيليكوف" و"تقرير كين – زيليكوف".

هل كانت لجنة 9/11 "شاملة"؟

بالإضافة إلى سعيها لأن تكون "غير حزبيّة" ومستقلة وغير متحيزة، فقـد سعت لجنة 9/11، حسب كلمات كين وهاميلتون، لأن تكون شاملة أيضـاً. ولكي يجسد التقرير النهائي هذه الميزة، كان بحاجة لأن يفعل بالضبط ما اقترحه كين في العبارة المقتبسة منه والتي ذكرناها آنفاً، وهو تعقب أي دليل له صـلة بأي نظريّة متعلقة بـأحداث 9/11. وكنت قد أشرت سـابقاً إلى أن تقريـر اللجنة لم يكن يرمي إلى هذا النوع من الشـموليّة. بـل إن افتقـار التقريـر للشموليّة، في الواقع، هو أحد أهم ميزاته، وقد رمزنا إليه بكلمة "تجاهلات" في العنوان الثانوي لهذا الكتاب.

وقد كانت هذه الحقيقة، التي تشير إلى تميز هذا التقرير بتجاهلات هامة، نقطة رئيسية في رسالة مفتوحة إلى الكونغرس الأميركي، موقعة من 25 شخصاً "عملـوا ضمن وكالات حكوميّة متنوعة (أف بي آي، سي آي إيه، إدارة الطيران الفدراليّة، الجمارك) مسؤولة عن الأمن القومي والسلامة العامة". في هذه الرسالة التي أُرسلت في 13 أيلول 2004، يقولون:

التجاهل أحد العيوب الرئيسية في تقرير اللجنة. إننا على علم بقضايا وحالات هامة أُبلغت حسب الأصول إلى اللجنة من قبل بعض الأشخاص المطلعين اطلاعاً مباشراً منا، ولكنها، لسبب ما، لم تحظَ بالعناية اللازمة. وكذلك أُبلغت بوجود بعض المشاكل والعيوب الخطيرة في الوكالات الحكوميّة إلى اللجنة ولكن التقرير لم يشملها. إن التقرير ببساطة لا ينتقد مشاكل جوهريّة في الاستخبارات، وأمن الطيران، وقوى الأمن. إن غضّ التقرير الطرف عن مثل هذه المعلومات والمسائل الخطيرة والمتصلة بالموضوع بحدّ ذاته يجعل التقرير ناقصاً، ويلقي ظلالاً من الشك حول صحة العديد من توصياته[19].

ولا تقدم هذه الرسالة نظريّة تشرح فيها سبب تجاهل "قضايا وحالات هامة أُبلغت حسب الأصول إلى اللجنة" من تقريرها النهائي، بل تكتفي فقط بذكر أنها "لسبب ما، لم تحظَ بالعناية اللازمة". بيد أنني، في هذا الكتاب النقدي، سأُبيِّن أن هذه التجاهلات ليست عشوائيّة على الإطلاق، بل إنها تكشف عن وجود نموذج معتمد واضح.

وهذا النموذج دليل ساطع على أن اللجنة سعت بالفعل لكي تكون شاملة في بعض الجوانب. فاللجنة، على سبيل المثال، شاملة تماماً في ما يخص ذكرها، بالتفصيل، الحوادث المحيطة بهجمات 9/11 التي تنسجم مع نظريّة المؤامرة التي روَّجت لها إدارة بوش، مثل تناولها بالتفصيل الممل تاريخ أسامة بن لادن، ونشوء القاعدة، وسيرة حياة الخاطفين "المزعومين". لقد سعت اللجنة أيضاً لتقدم دفاعاً شاملاً عن البيت الأبيض، ووزارة الدفاع، والأف بي آي، والسي آي إيه، وذلك عن طريق تجاهل، أو التقليل من أهمية، أي تقرير يمكن أن يُستخدَم كدليل على تواطؤهم. كما سعت اللجنة إلى أن تقدم دفاعاً شاملاً أيضاً عن الجيش الأميركي ضد أي اقتراح يشير إلى أنه كان مسؤولاً عن نجاح هجمات 9/11، سواء عن طريق التواطؤ أو قلة الكفاءة. مما تقدَّم، نجد أن تقرير كين-زيليكوف كان، في كثير من الجوانب، يمثل تجسيداً عاماً عن الشموليّة.

أما عن الشموليّة بالمعنى الحقيقي للكلمة، فقد أخفقت اللجنة بشكل شائن.

كانت مهمة اللجنة، كما أوضح كين وهاملتون، تتمثل في التحقيق في "الحقائق والظروف المتعلقة بهجمات 9/11 الإرهابيّة" ومن ثم تقديم "الرواية الأكثر اكتمالاً" عن تلك الحقائق والظروف. غير أن ما فعلته اللجنة في الواقع كان تقديم رواية مكتملة تقريباً عن الحقائق والظروف المنسجمة مع نظريّة التواطؤ المتبنّاة رسميّاً حول 9/11. وكل الحقائق التي لم تكن منسجمة مع هذه النظريّة جاءت إما محرَّفة أو محذوفة بالكامل.

لقد اقترحتُ آنفاً أنه إذا كان علينا تسمية التقرير النهائي للجنة بتقرير كين-زيليكوف، فليس ثمة داعٍ للدهشة من هذه التجاهلات والتحريفات. غير أنني أعتقد، مع ذلك، بأن الكثيرين من القراء سيصابون بالصدمة، كما صُدمتُ شخصياً، من ذلك الكمِّ الكبير من التجاهلات ووقاحة التحريفات.

طبيعة وبنية هذا الكتاب النقدي

يمكن لنقاد تقرير لجنة 9/11 اتباع العديد من المقاربات الممكنة في نقدهم، أما هذا الكتاب النقدي، فهو يقيِّمه، كما ذكرت آنفاً، من موقع النظريّة البديلة الرئيسية للنظريّة الرسميّة. إنه يستفسر عن كيفيّة معاملة الدلائل التي تدعم هذه النظريّة البديلة - لُخِّص الكثير منها في كتابي السابق حول 9/11 "شبهات حول 9/11 والصادر باللغة العربية عن الدار العربية للعلوم"- في التقرير النهائي للجنة. وهذه الدلائل، التي تشير إلى كذب الرواية الرسميّة، توحي باحتمال أن يكون أولئك الذين قدَّموا هذه الرواية قد تآمروا من أجل السماح بحدوث الهجمات أو حتى التخطيط لها. ويتمثل أحد الأهداف الأساسيّة لتقرير كين/زيليكوف - رغم أنه يبقى ضمنياً - في الدفاع عن الرواية الرسميّة ضد الحجج التي تستند إلى مثل هذه الدلائل. والكتاب النقدي الحالي يقيِّم نجاح هذه المحاولة.

تتألف دراستي لهذه المحاولة من قسمين. في القسم الأول، أبيِّن الدلائل المناقضة للرواية الرسميّة التي تعرّضت إما للتحريف أو ببساطة إلى الإغفال من

قبل التقرير. وفي القسم الثاني، سألقي نظرة على تعاطي التقرير مع الاتهام الذي يقول بأن لجنة 9/11 حاولت بكل ما أوتيت من قوة تفنيد الاتهام الذي يفيد بأن الجيش لو اتَّبع الإجراءات العملانية العادية الخاصة به يوم 9/11 بالذات، لتمكّن من منع الهجمات.

من الواضح أن العنوان الثانوي لهذا الكتاب النقدي - التجاهلات والتحريفات- يشير إلى المعلومات المذكورة في القسم الأول. ورغم أنه يبدو، من النظرة الأولى، أقل تناسباً مع الجزء الثاني، الذي يركز على النسخة الجديدة من التفسير الرسمي الذي خرجت به اللجنة في ما يتعلق بإخفاق الجيش الأميركي في الحيلولة دون وقوع هجمات 9/11، إلا أن هذا العنوان الثانوي، في الواقع، مناسب أيضاً لهذا القسم، لأن اللجنة لم تتمكن من حبك هذا التفسير الذي "يبدو" معقولاً وقابلاً للتصديق، على الأقل بالنسبة للقراء الذين لا يملكون معرفة سابقة بالحقائق المتصلة بالموضوع، إلا عن طريق تجاهل أو تحريف الكثير من تلك الحقائق.

لا يفترض هذا الكتاب بالضرورة أن يكون القراء قد قرأوا كتابي السابق "شبهات حول 9/11" ولكن امتلاك نسخة منه سيساعد بكل تأكيد.

القسم الأول

تجاهلات وتحريفات اللجنة

الفصل الأول

الخاطفون المزعومون

كما شرحت في المقدمة، عمدت لجنة التحقيق في أحـداث9/11 في معظـم الأحيان إلى تجاهل الدلائل التي يمكن أن تثير الشك في الرواية الرسميّـة لهجمـات 9/11. وعندما تشير إلى دلائل من هذا النوع، فإنها تذكر عادة جزءاً منـها فقـط بشكل صحيح، بينما تتجاهل أو تحرِّف الباقي. يوضح الفصل الحالي هذه النقطة في ما يتعلق بردِّ اللجنة على المشاكل التي نشأت من مسألة الخاطفين المزعومين.

لا يزال ستة من الخاطفين المزعومين على قيد الحياة

إحدى هذه المشاكل تتمثل في حقيقة أن ستة من الرجال التسعة عشر الـذين عُرِّفوا بالخاطفين الانتحاريين شوهدوا أحياء، وفقاً لوسائل الإعلام، بعـد 9/11. فعلى سبيل المثال، أُجريت مقابلة مع وليد الشهري – قيل بأنه كان علـى مـتن الرحلة 11 التابعة للخطوط الجوّيّة الأميركيّة، التي ضربت البرج الشمالي من مركز التجارة العالمي – بعد 9/11 بواسطة صحيفة تصدر في لندن[1]. كما ذكرت وكالة الأسوشيتد برس أنه تحدَّث أيضاً في 22 أيلول إلى السفارة الأميركيّـة في المغـرب وشرح لهم بأنه يعيش في كازابلانكا ويعمل طياراً في الخطـوط الجوّيّـة المغربيّـة الملكيّة[2].

وبالطريقة نفسها، صُدم أحمد النعيمي وسعيد الغامدي – قيل إنهما كانا على متن الرحلة 93 التابعة للخطوط الجوّيّة المتحدة، الـتي تحطمـت في بنسـلفانيا – لسماعهما (قالا ذلك إلى مراسل صحيفة تيليغراف دافيد هاريسون) نبأ موتهما في ذلك التحطم. النعيمي، الذي كان يعمل مشرفاً إدارياً في الخطوط الجوّيّة السعوديّة

في ذلك الحين، أضاف: "لم أسمع ببنسلفانيا أبداً من قبل". أما الغامدي فقد قال إنه كان في تونس في الأشهر العشرة الماضيّة يتعلم الطيران على طائرة إيرباص[3]. وذكرت الصحيفة العربيّة التي تصدر في لندن، الشرق الأوسط، أنها أجرت مقابلة مع الغامدي أيضاً[4].

كما صرَّحت السفارة السعوديّة في واشنطن بأن ثلاثة خاطفين مزعومين آخرين - مهند الشهري وسالم الحازمي وعبد العزيز العمري - كانوا كلهم على قيد الحياة ويعيشون في السعوديّة[5]. بالنسبة لسالم الحازمي، المتهم باختطاف الرحلة 77، ذكر دافيد هاريسون أنه "عاد لتوه إلى العمل في مجمع للمواد البتروكيماويّة في المدينة الصناعيّة الشرقيّة ينبع بعد أن قضى إجازته في السعوديّة عندما كان الخاطفون ينفذون هجومهم"[6]. أما العمري، الذي يُفترَض بأنه كان ربان الرحلة 11 في حين أنه يعمل في الحقيقة في الخطوط الجويّة السعوديّة، فقد "زار القنصليّة الأميركيّة في جدة يسأل عن تفسير" لادعاء الولايات المتحدة بأنه كان أحد الخاطفين وأنه مات من جراء ذلك[7].

ولكن، رغم أن هذه المعلومات نُشرت من قبل مصادر إخباريّة شائعة، إلا أن تقرير لجنة 9/11 يكرر، في صفحاته الأولى (1-5)، القائمة الأصليّة للخاطفين التسعة عشر، ومن ثم يقدم صورهم (238-239). وهكذا يهمل تقرير اللجنة ذكر حقيقة أن ستة، على الأقل، من تلك الأسماء تبين أنها غير صحيحة. حتى أن التقرير يذكر تفاصيل عديدة عن هؤلاء الرجال الستة (231-242، 524-525 رقم الملاحظات 91، 98، 105، 106)، مثل توقعه بأن وليد الشهري ربما طعن أحد مرافقي الرحلة 11 (5). كيف يمكننا أن نصدق أن تقرير اللجنة كان يستند إلى "عمل استقصائي شاق"، كما أخبرنا كين وهاميلتون في المقدمة، إذا كان أعضاؤها لم يسمعوا - من مصادر مثل الأسوشيتد برس، التيليغراف، البي بي سي - أن ستة من الخاطفين كانوا لا يزالون أحياء؟ بالطبع، من المحتمل أن اللجنة كانت تعرف بهذا الأمر ولكنها ببساطة أغفلت ذكره. ولكن ألن يكون ذلك - إذا كان صحيحاً - أكثر سوءاً.

تجاهلات تتعلق بمحمد عطا

إن النتائج التي خلص إليها البحث في ما يتعلق بمحمد عطا – قيل إنه زعيم مجموعة الخاطفين – هي الأخرى غير صحيحة. فكما بيَّنت في كتابي "بيرل هاربور جديدة"، فقد ذكرت بعض القصص التي نُشرت في الصحف السائدة، بما فيها نيوزويك وسان فرانسيسكو كرونيكل، أن محمد عطا انخرط في سلوك – مثل القمار وشرب الكحول وطلب تأدية رقصات تعرية خصيصاً له – بدا بأنه يقوض الصورة التي أُعطيت له كمسلم تقي يستعد لمقابلة وجه ربه[8]. ففي تلك الأثناء، ذكر المراسل الاستقصائي دانييل هوبسيكر أن محمد عطا، أثناء وجوده في فلوريدا، كان يعيش مع عاهرة ويشرب الكحول بإفراط ويستخدم الكوكايين ويأكل لحم الخنزير[9].

ومع ذلك، يغفل تقرير لجنة 9/11 ذكر أي من هذه التقارير. بل إنه يصور عطا ليس فقط كرجل متدين، بل كرجل "متطرف" في تديّنه (161). ورغم أن اللجنة تذكر أن عطا قابل عملاء آخرين في لاس فيغاس قبل فترة وجيزة من 9/11، إلا أنها تقول بأنها لم ترَ "أي دليل موثوق يفسر لماذا، في هذه الحالة وفي حالات أخرى، طار العملاء وتقابلوا في لاس فيغاس" (248). ولكن، وفقاً لمقابلة بقلم رئيس تحرير صحيفة وول ستريت جورنال:

> في فلوريدا، أنفق عدة رجال من الخاطفين – بمن فيهم زعيمهم المفترَض محمد عطا – من 200 إلى 300 دولار لكل شخص على رقصات التعرية في ملهى التعري بينك بوني... في لاس فيغاس، تمادى ستة من الخاطفين على الأقل في مسألة التعري تلك في مناسبات متعددة من أيار إلى آب[10].

هل ينبغي علينا أن نستنتج أن أعضاء لجنة 9/11 عرفوا بهذا التقرير ولكنهم لم يذكروه ببساطة لأنهم لم يعتبروه "موثوقاً"؟ أو هل أن أولئك الأعضاء لم يعرفوا، رغم بحثهم الواسع كما هو مفترَض، بهذا التقرير وبتقارير مشابهة له في نيوزويك وسان فرانسيسكو كرونيكل؟ أو هل أغفل الأعضاء عمداً ذكر التقارير التي تثير الشكوك حول الصورة الرسميّة لمحمد عطا والخاطفين المزعومين الآخرين كمسلمين ورعين؟

في الحقيقة، إن الرواية الرسميّة المتعلقة بمحمد عطا تصبح مثيرة للشك أكثر في ضوء بعض التقارير التي تكشف أن بعض الأشياء التي تشير إلى دوره في عمليّة الاختطاف قد تُركت عمداً لكي تُكتشَف. فقد وجدت السلطات اثنتين من حقائب محمد عطا، لم تجدا طريقهما إلى متن الرحلة 11. وكانت هاتان الحقيبتان تحويان كتيبات لتعليم الطيران على طائرات بوينغ، ونسخة من القرآن الكريم، وشريط كاسيت ديني، ورسالة إلى الخاطفين الآخرين حول التحضيرات الذهنيّة، ووصيّة عطا وجواز سفره ورخصة قيادة دولية له.[11] ولكن، لماذا يأخذ عطا مثل هذه الأشياء معه على متن طائرة يعرف بأنها ستُدمَّر بشكل كلي؟ في هذا الخصوص، كتب سيمور هيرش فيما بعد في صحيفة نيو يوركر:

> يعتقد العديد من المحققين بأن بعض الدلائل الأولية التي وُجدت حول هويات واستعدادات الإرهابيين، مثل كتيبات الطيران، كان يُقصَد منها أن تُكتشَف. فقد أخبرني أحد كبار مسؤولي الاستخبارات السابقين، "كل الآثار التي بقيت، بقيت عمداً - كي تستهدي إليها الأف بي آي[12].

غير أن أعضاء لجنة 9/11 لم يذكروا حتى غرابة كل هذا الأمر. هل افترضوا ببساطة أنه ربما لم يخطر ببال عطا أن طائرة في طريقها إلى تدمير نفسها في جحيم محترق ستكون أكثر الأماكن سوءاً بالنسبة لوصيته؟

هاني حنجور: هل هو الطيار الأفضل أم الأسوأ؟

وأيضاً، ثمة مشكلة تتعلق بدراسة اللجنة لموضوع هاني حنجور، الربان المفترَض للرحلة 77 التي قيل بأنها ضربت البنتاغون. فعلى الرغم من وصفه، كما ذكرت في كتابي "بيرل هاربور جديدة"، من قبل بعض الأشخاص في مدارس تعليم الطيران التي تدرب فيها بالطيار الرديء، إلا أن الرادار يُظهر أن الطائرة التي ضربت الجناح الغربي من البنتاغون لم تستطع ضرب هذا الجزء من البنتاغون إلا بعد القيام بمناورة صعبة للغاية. وكما تبين اللجنة نفسها، عندما كانت الطائرة على مسافة 5 أميال من البنتاغون، "بدأت بالانعطاف بدرجة 330 درجة. وفي نهاية الانعطاف، كانت تهبط من علو 2.200 قدم" (9). ولكن اللجنة تقلل من صعوبة المناورة بقولها

أن الطيار "بعد ذلك زاد من السرعة إلى أقصى درجة وانقضّ على البنتاغون" (9). في حين أن الطائرة، في الواقع، بدلاً من أن تضرب البنتاغون من أعلى، كما توحي كلمة "انقضّت"، جاءت بشكل شبه أفقي، مقتربة من الجناح الغربي على مستوى رؤوس الأشجار. ولكي تقوم طائرة ما بهذا الأمر وهي تطير بالسرعة لقصوى، فإنها تتطلب قائداً خبيراً جداً. وحتى القيام بذلك الانعطاف باتجاه الأسفل، الذي وصفته اللجنة، كان صعباً بما يكفي. وفقاً لقصة نشرتها صحيفة واشنطن بوست، لقد نفذ الطيار "دوراناً في غاية الدقة بحيث ذكّر المراقبين بمناورة طائرة مقاتلة... قالت مصادر الملاحة الجويّة إن الطائرة قيدت بمهارة استثنائيّة مما جعلهم يرجحون إلى درجة كبيرة وجود طيار مدرَّب على دفة القيادة"[13].

على أي حال، فلجنة كين – زيليكوف تعاملت مع هذه المشكلة بقول أشياء متناقضة. فهي من جهة، تذكر أن الطلب الذي قدمه حنجور لكي يصبح طياراً رُفض مراراً، وأنه كان يُعتبر "طياراً رديئاً"، وأن مهاراته في الطيران ظلت ضعيفة إلى درجة أن أحد المدربين رفض أن يطير معه في تموز من العام 2001 ولو لثانية واحدة (225–226، 520 أرقام الملاحظات 56، 242). وبعد ذلك يخبرنا التقرير – مفسراً سبب اختيار حنجور لقيادة الطائرة التي أُسندت إليها مهمة ضرب البنتاغون – بأنه كان "الطيار الأكثر خبرة في العمليّة" (530 الملاحظة 147). وهكذا نجد أن اللجنة، في حين أنها تعمد في معظم الحالات إلى تجاهل الدلائل الإشكاليّة، في هذه الحالة تعترف، ولو بشكل ضمني، بوجود مشكلة. ولكنها تعاملت مع هذه المشكلة عن طريق تجاهل مضامينها، غافلة عن التساؤل كيف تمكّن مثل هذا الطيار الرديء من تنفيذ مثل هذه المناورة الصعبة؟ وبعد تجاهلها طرح هذا السؤال، ذكرت اللجنة، من دون أي حرج، بأن "الرئيس، كطيار سابق، صُدم من تعقيد العمليّة الواضح ومن بعض عمليات الطيران، وخصوصاً انقضاض حنجور عالي السرعة على البنتاغون" (334).

لا دلائل على وجود أي من الخاطفين المزعومين

كما رأينا، فقد أُثيرت أسئلة خطيرة حول ثمانية أشخاص على الأقل من

الخاطفين المزعومين. ومع ذلك، ثمة سؤال أكثر خطورة: هل نملك أي دليل، متوفر بشكل علني، على أن أياً من الرجال الـ 19 كان على متن أي من الطائرات الأربع في ذلك اليوم؟ الجواب الصاعق بالتأكيد هو: لا. فقد أُخبرنا بأن أسماءهم كانت موجودة في كشوفات الرحلات. ولكن الكشوفات التي نُشرت لم يكن فيها أي اسم عربي[14]. والباحثون الذين حاولوا الحصول على الكشوفات النهائية للرحلات قوبلت محاولتهم بالرفض.[15] من المفترَض أن لجنة 9/11، بامتلاكها سلطة الاستدعاء، كان باستطاعتها الحصول على نسخ من هذه الكشوفات ومعرفة ما إذا كانت أسماء الخاطفين المزعومين موجودة فيها أم لا. بيد أن تقرير اللجنة، إضافة إلى عدم احتوائه نسخاً من هذه الكشوفات، لا يُظهر أي إشارة إلى أن هذه القضية قد بُحثت من الأساس. فاللجنة، كما هو واضح تماماً، كررت ببساطة الرواية الرسميّة بشأن الخاطفين العرب الـ 19 دون أي تحقيق في الأسئلة الجديّة التي أُثيرت حولها.

إن تناول اللجنة لموضوع الخاطفين المزعومين - سمة أساسيّة في النظريّة المروّج لها رسميّاً التي تبنتها اللجنة - لا ينبئ بالخير بالنسبة لما تبقى من التقرير. قد يفترض البعض، بالطبع، أن معاملة اللجنة لمسألة الخاطفين المزعومين كانت مجرد هفوة - ربما راجعة إلى أن هذه المسألة أُحيلت إلى واحد من أضعف الباحثين. غير أننا سنرى أن هذه النوعيّة السيئة التي تميز بها هذا الجزء من تقرير كين - زيليكوف لم تكن استثناء.

الفصل الثاني

انهيار مباني مركز التجارة العالمي

كما أوضحت في كتابي السابق، ثمة مشاكل حقيقيّة في الرواية الرسميّة لانهيار البرجين التوأمين والمبنى 7 من مركز التجارة العالمي. تقول هذه الرواية بأن الانهيارات حصلت بسبب الحريق. وتفحّص كيفيّة تعامل تقرير لجنة 9/11 مع هذه المشاكل سيعطينا صورة واضحة عن مصداقيّة هذا التقرير. وسأبدأ هذا النقاش بذكر ست منها.

ست مشاكل في الرواية الرسميّة

إحدى هذه المشاكل تتمثل في حقيقة أنه لم يسبق أن تسبب حريق في انهيار مبنىً شاهق، فولاذي الهيكل، حتى لو كان هذا الحريق هائلاً وضارياً، كالحريق الذي نشب في مجمع للتسوق يُدعى "وَن ميريديان بلازا" في فيلادلفيا عام 1991 [1]. بالفعل، فقد أُجريت اختبارات لمعرفة إذا ما كان باستطاعة الحرائق القويّة التسبب في انهيار الأبنية فولاذيّة الهيكل، كما يبين التقرير الذي أعدته وكالة إدارة الطوارئ الفدراليّة (FEMA) حول المبنى 7 من مركز التجارة العالمي[2]. تقول اللجنة بأنه، على حدّ علمها، "لم يتوقع أي من رؤساء مكافحة الحرائق الموجودين، بإمكانيّة حدوث انهيار كامل لأحد البرجين" (302)[3]. يمكن اعتبار هذا التصريح بأنه اعتراف ضمني من جانب اللجنة بأن مثل هذا الانهيار لم يحصل قطّ من قبل. ولكنه، مع ذلك، يبقى ضمنياً.

المشكلة الثانية تتمثل في أن الحرائق – خصوصاً في البرج الجنوبي والمبنى 7 – كانت صغيرة جداً. لقد شاهدنا كلنا صور كرة النار الضخمة التي اندلعت مباشرة بعد إصابة البرج الجنوبي. لم تكن كرة النار هذه تدل على وجود حريق كبير في الداخل، بل على العكس تماماً. فاندلاع مثل هذه الكرة الضخمة من النار في الخارج كان يعود إلى إصابة المبنى من زاويته، الأمر الذي أدى إلى احتراق الكثير من الوقود النفاث في الخارج. ولذلك لم يكن هناك الكثير من الوقود لتغذية الحريق في الداخل. في الحقيقة، تُظهر الصور الفوتوغرافيّة أن أياً من الطوابق، باستثناء الموقع الذي اندلعت فيه النار، لم يكن حاراً بما يكفي حتى لإشعال الورق أو البلاستيك أو لكسر النوافذ. فكيف يمكن لأي شخص افتراض أن مثل هذا الحريق باستطاعته إضعاف الفولاذ إلى درجة التسبب بانهيار المبنى كله؟[4] أما بالنسبة للمبنى 7 من مركز التجارة العالمي، الذي لم يُستهدَف بطائرة، فالصور تُظهر وجود حريقين فقط في الطابقين السابع والثاني عشر من هذا المبنى المكون من 47 طابقاً، ومع ذلك فقد انهار، في حين أن المبنيْن 5 و6 لم ينهارا، رغم أن الحرائق فيهما كانت هائلة[5].

المشكلة الثالثة تتمثل في أنه إذا افترضنا أن البرجين التوأمين سقطا بسبب حرارة الحرائق المندلعة فيهما (وربما بمصاحبة تأثير ارتطام الطائرتين)، فالبرج الشمالي كان يجب أن يسقط أولاً، لأنه ضُرب قبل 17 دقيقة من إصابة البرج الجنوبي. ولأن الحرائق التي اندلعت فيه كانت أكبر وأكثر حرارة. وقد ألمح تقرير نُشر في صحيفة نيويورك تايمز إلى الفرق بين الحرائق التي اندلعت في البرجين بقوله أنه على الرغم من أن "ما يزيد على 50" شخصاً سقطوا أو رموا بأنفسهم من البرج الشمالي، فإننا لم نجد أحداً يسقط أو يرمي بنفسه من البرج الجنوبي[6]. ومع ذلك، فقد سقط البرج الجنوبي أولاً، قبل 29 دقيقة من سقوط البرج الشمالي، واللجنة نفسها تعترف بذلك (285). بكلمات أخرى، رغم أن البرج الجنوبي كان فيه حرائق أصغر، فإنه انهار خلال 56 دقيقة، في حين أن البرج الشمالي، ذا الحرائق الأكبر، انهار بعد ساعة و42 دقيقة[7]. وقد وصف أحد النقاد الواقعة بقوله: "البرج الخطأ سقط أولاً"[8]، ملمحاً إلى وجود شيء آخر، غير الحريق، تسبب في إسقاط المبنيين.

المشكلة الرابعة تتمثل في أنه حتى لو افترضنا أن الحرائق كانت مندلعة في كل أنحاء البرجين التوأمين والمبنى 7، فإنها لم تكن حارة بما يكفي لإذابة الفولاذ، لأن الحرائق الهيدروكربونيّة العاديّة – مثل الحرائق التي تشتعل بواسطة الوقود النفاث (الكيروسين) – يمكنها أن تبلغ فقط 1700 درجة فهرنهايت، في حين أن الفولاذ يبدأ بالانصهار فقط عند الدرجة 2770 فهرنهايت تقريباً[9].

المشكلة الخامسة تتمثل في صعوبة تفسير انهيار المبنى 7 بشكل خاص. فقد اعترفت وكالة إدارة الطوارئ الفدراليّة (FEMA)، التي تولت المهمة، بأن أفضل تفسير محتمل يمكنها الخروج به كان يملك "فقط إمكانيّة حدوث ضئيلة"[10].

والمشكلة السادسة تتمثل في حقيقة أن خواص انهيار البرجين التوأمين والمبنى 7 كانت مطابقة للخواص النموذجيّة للانهيارات التي تحدث بواسطة "الهدم المتحكم به إلكترونيا"، والتي تحصل بواسطة وضع المتفجرات في أماكن محددة من المبنى وإعدادها بحيث تنفجر وفق ترتيب معين. وهذه الخواص هي:

1. كل الانهيارات حصلت عملياً بسرعة السقوط الحر.
2. كل المباني سقطت بشكل شاقولي، في مكانها تقريباً[11].
3. كل الإسمنت تحوَّل إلى غبار دقيق جداً.
4. في حالة البرجين التوأمين، انتشر الغبار بشكل أفقي مسافة 200 قدم أو أكثر[12].
5. كانت الانهيارات كلية، فهي لم تترك أي أعمدة فولاذيّة منتصبة في الهواء على ارتفاع مئات الأقدام.
6. تكشف شرائط الفيديو التي تصور الانهيارات "أمواجاً من الهدم"، أو بمعنى آخر، "سلسلة متواكبة من الانفجارات الصغيرة"[13].
7. كل الأعمدة والعوارض الفولاذيّة سقطت على شكل قطع صغيرة لم يتجاوز طولها 30 قدماً[14].
8. وفقاً للعديد من الشهود العيان، لقد حدثت الانفجارات داخل المباني[15].
9. كل الانهيارات كانت مترافقة مع هزات أرضيّة أمكن تسجيلها (مما يوحي بوجود تفجيرات وقعت تحت مستوى الأرض).

10. كل الانهيارات خلّفت فولاذاً مصهوراً (مما يدل على حدوث تفجيرات) نتج منه "بقع ساخنة" بقيت عدة أشهر[16].

على أي حال، بالرغم من أن كاتبيْ تقرير لجنة 9/11 كانا يطمحان، كما أوردت وسائل الإعلام، إلى جعل هذا التقرير "الرواية الأكثر اكتمالاً للحوادث المحيطة بـ 9/11"، إلا أنه لا يعترف بشكل صريح، دع عنك مسألة حل، أي من هذه المشاكل.

البرجان التوأمان: تجاهل الأعمدة المركزيّة

في الحقيقة، يعترف التقرير بأن البرج الشمالي سقط بشكل شاقولي، في مكانه تقريباً، بتشبيهه بالهبوط "الاضطراري" للطائرات (308). ولكنه لا يقدم أي تصورات حول كيف تمكّن مجرد حريق من التسبب بمثل هذا الانهيار[17]. ويذكر التقرير أيضاً أن "البرج الجنوبي سقط في 10 ثوان" (305)، أي عملياً بسرعة السقوط الحر. بيد أنه لا يُظهر أي شيء يدل على أن أعضاء اللجنة أعربوا عن فضولهم لمعرفة كيف تمكن حريق من التسبب بانهيار مبنىً فولاذي الهيكل مؤلف من 110 طوابق بهذه السرعة.

> أما بالنسبة للسؤال الأكثر جوهريّة – لماذا سقط البرجان التوأمان أساساً؟ – فقد قدمت اللجنة جواباً ضمنياً بقولها أن الجزء الخارجي من كلا البرجين كان مغطىً بإطار من الأعمدة الفولاذيّة التي يبلغ عرضها 14 إنشاً... تحمل هذه الجدران الخارجيّة معظم وزن المبنيين. أما الجزء الداخلي من المبنيين فقد كان عبارة عن هيكل فولاذي شاقولي مجوف، تتجمّع فيه المصاعد وبيوت السلالم (154).

ولكن هذا التفسير الضمني ينطوي على تزييف تام في الحقيقة، لأن الجزء المركزي من كلا المبنيين لم يكن يتألف من "هيكل فولاذي شاقولي مجوف" بل من 47 عموداً فولاذياً هائل الحجم، تموضعت بينها المصاعد وبيوت السلالم. وكانت أبعاد قاعدة كل واحد من هذه الأعمدة تبلغ 14×36 إنشاً، وثخانة الجدران تبلغ 4 إنشاً. ومن ثم تضيق كلما اتجهت نحو الأعلى حتى تبلغ ثخانة

الجدران ربع إنش في الطوابق العليا[18]. إذاً، فتلك الأعمدة الفولاذيّة الضخمة هي التي كانت تحمل "معظم وزن المبنيين". وحتى لو قبلنا بمسألة أن الحرائق تمكنت لأمرٍ ما من التسبب بانهيار المبنيين بشكل شاقولي، لماذا لم يتجاوز ارتفاع الحطام الناتج بضع طوابق فقط، واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه الرواية الرسميّة؟ لماذا لم تبقَ هذه الأعمدة الفولاذيّة الهائلة منتصبة في الهواء على ارتفاع مئات من الأقدام؟[19] لقد تجنبت اللجنة هذه المشكلة المحرجة ببساطة عن طريق تجاهل وجود هذه الأعمدة الفولاذيّة الهائلة، مما ينمّ إما عن جهل فادح أو إخبار كذبة كبيرة.

انهيار المبنى 7 وتصريح سيلفرشتاين

وهنا أيضاً تلجأ اللجنة إلى تجنب مشكلة أخرى - بالنسبة لتوضيح سبب انهيار المبنى 7، وبسرعة السقوط الحر أيضاً - ولكن، هذه المرة، عن طريق عدم ذكر انهيار هذا المبنى من الأساس. كان المبنى 7 يتألف من 47 طابقاً، أي أنه كان سيُعتبَر ناطحة سحاب عملاقة لو كان في أي مكان آخر غير وجوده إلى جانب البرجين التوأمين اللذين يبلغ ارتفاع كل منهما 110 طوابق. ومع ذلك، فاللجنة، على ما يبدو، لم تعتبر أن انهيار هذا المبنى الضخم يستحق حتى أن يُذكَر. هل أن اللجنة لم تعرف بأمر انهياره؟ أو هل أن اللجنة ببساطة لم تذكره لأنها كانت تعتبره - بعكس FEMA - انهياراً طبيعياً؟ أو هل أن اللجنة لم تذكر هذا الانهيار لأنه لم يكن لديها تفسير يتناسب مع المعيارين المطلوبين: أن يكون معقولاً وفي الوقت نفسه أن ينسجم مع الرواية الرسميّة لـ 9/11؟

على أي حال، ثمة تجاهل واضح جداً في ما يتعلق بهذا الانهيار، وهو إهمال اللجنة مناقشة تصريح مثير للاهتمام أدلى به لاري سيلفرشتاين، الذي حصل على - كما تبين المرة الوحيدة التي ذكرته فيها اللجنة - [20] عقد إيجار طويل الأمد على مركز التجارة العالمي قبل ستة أسابيع فقط من 9/11 (281). ففي وثيقة تابعة لخدمة البث العام (PBS) بعنوان "أميركا تعيد البناء"، بُثّت أول مرة في أيلول من العام 2002، أدلى سيلفرشتاين بالتصريح التالي حول المبنى 7:

أذكر أنني تلقيت اتصالاً من رئيس دائرة الحريق، يخبرني فيه بأنهم ليسوا واثقين من أنهم سيكونوا قادرين على احتواء الحريق، فقلت له: "لقد أُصبنا بخسارة كبيرة في الأرواح، ربما أفضل شيء نفعله الآن هو أن نسحبه (pull) ". وهكذا اتخذوا القرار بسحبه وراقبنا المبنى وهو ينهار[21].

بما أن "سحب" مبنى ما هي كلمة عاميّة تعني تدميره بالمتفجرات، فذلك يعني بأن سيلفرشتاين ودائرة مكافحة الحريق قرروا تدمير المبنى عمداً. وإذا كان هذا ما حصل بالفعل، فذلك يفسر حقيقة أن انهيار المبنى بدا بأنه يشبه بالضبط انهياراً نموذجياً أُحدث بواسطة متفجرات. وهذا ما أشار إليه المقدِّم التلفزيوني دان راذر على شبكة سي بي إس نيوز في 9/11، حين قال إن انهيار المبنى 7 "يذكرنا بتلك الصور التي شاهدناها كلنا كثيراً في التلفزيون من قبل، عندما كان يُدمَّر أحد المباني عمداً بواسطة وضع ديناميت في أماكن محددة فيه لتسويته بالأرض"[22].

وإذا كان سيلفرشتاين قد اعترف حقاً بأن المبنى 7 قد دُمر عمداً، فلا بد أن العديد من الأسئلة ستُثار حول الموضوع. مثل هذا السؤال: لماذا لم يُخبر سيلفرشتاين والآخرون الذين كانوا يعرفون كيف انهار هذا المبنى إدارة الطوارئ الفدراليّة FEMA؟ فلو تقدَّم سيلفرشتاين، مثلاً، بهذه المعلومات في وقت أبكر من ذلك، لكان وفّر على FEMA، التي أصدرت تقريرها المتعلق بمركز التجارة العالمي قبل أربعة أشهر منه، إحراجاً كبيراً لنشرها تقريراً يقدم فرضية حول كيفيّة انهيار هذا المبنى وصفتها FEMA نفسها بأنها "لا تملك سوى إمكانيّة حدوث ضئيلة".

والسؤال الأكثر خطورة ربما هو: لماذا قرر سيلفرشتاين ودائرة مكافحة الحريق في نيويورك أن المبنى 7 لا يمكن إنقاذه؟ فكما رأينا من قبل، لم يكن الحريق كبيراً في هذا المبنى ذي الـ 47 طابقاً. ولم يكن هنالك سوى حريقين صغيرين في الطابقين السابع والثاني عشر – كان باستطاعة نظام الرش في المبنى إطفاؤهما بسهولة[23]. وهذا ما يؤكده التساؤل التالي الذي طُرح في برنامج "أليكس جونز شو": "لماذا فكروا أساساً بهدم المبنى 7 طالما لم يكن فيه سوى جيبيْن صغيريْن من الحرائق المرئيّة؟"[24]. ولكن اللجنة أراحت نفسها من الإجابة عن هذا السؤال عن طريق عدم ذكر تصريح سيلفرشتاين أو – مما يدعو للاستغراب – حتى ذكر أن المبنى 7 انهار أصلاً.

لربما يُرَدّ على هذا بالقول بأن تصريح سيلفرشتاين قابل للتفسير بشكل مختلف. ولكن، كان ينبغي على لجنة 9/11، نظراً لمهمتها التي تقضي بالتحقيق في "الوقائع والظروف المتعلقة بالهجمات الإرهابيّة في 9/11"، أن تجري مقابلة مع سيلفرشتاين وتسأله عما كان يعنيه بقوله ذاك. وكان ينبغي أن توضع النتائج المستخلصة من هذه المقابلة والتحقيق المتعلق بالموضوع في التقرير الذي سيُقدَّم إلى الشعب الأميركي.

التشابه بين البرجين التوأمين والمبنى 7

لو استنتجت اللجنة بأن انهيار المبنى 7 كان نموذجاً عن عمليّة هدم متحكَّم به، لتوجَّب عليها أن تسأل إذا ما كان الأمر نفسه ينطبق على البرجين التوأمين، على الأقل إذا كان انهيارهما مشابهاً لانهيار المبنى 7. وهما كانا كذلك بالفعل. ولكنهما، توخياً للدقة، لم يكونا متطابقين في كل الجوانب. فانهيار كل من البرجين التوأمين بدأ في الطوابق العليا، بالقرب من موقع اصطدام الطائرة، في حين كان انهيار المبنى 7 مشابهاً لعمليّة هدم نموذجيّة، حيث يبدأ فيها الانهيار من الأسفل. وفيما عدا ذلك، تشاركت الأبنية الثلاثة في الخواص المميزة لعمليات الهدم المتحكم به آنفة الذكر. ولكن اللجنة لم تذكر، بالطبع، أياً من هذه التشابهات، بما أنها لم تذكر انهيار المبنى 7 من الأساس.

وهنالك تشابه هام أيضاً في طريقة التعامل مع الفولاذ في الأبنية الثلاثة جميعها بعد 9/11. فقد أُزيل كل الفولاذ تقريباً بسرعة من المواقع قبل التمكن من إجراء أي تحقيق شرعي[25]، ومن ثم بيع إلى تجار الخردة وصُدِّر إلى بلدان أخرى، كالصين وكوريا. وهذه الواقعة هامة على نحو خاص لأنه، إذا كانت المتفجرات قد استُخدمت لتكسير الأعمدة الفولاذيّة، فهذه الأعمدة كانت ستشكل دليلاً يشير إلى هذه المتفجرات. في العادة، تُعتبر إزالة أي دليل من موقع الجريمة جرماً فدرالياً بحد ذاته. ولكن الأف بي آي، في هذه الحالة، سمحت بالمضي قدماً في هذه الإزالة. وفي هذا الخصوص، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز متذمرة: "إن القرار بإعادة تدوير الأعمدة الفولاذيّة والعوارض وشبكات الروافد الداعمة من مركز التجارة العالمي

بعد أيام قليلة فقط من 9/11 يعني أن الأجوبة القاطعة قد لا تُعـرَف أبـداً". وفي الأسبوع التالي، ذكـرت مقالـة نُشـرت في مجلـة هندسـة الحرائـق (Fire Engineering): "إن عمليّة طمس وإزالة الدلائل يجب أن تتوقـف في الحـال"[26]. ولكنها استمرت قدماً وبالسرعة القصوى.

وتمثّل العذر الذي قدمته السلطات في أن ضحايا الانهيارات ربمـا كـانوا لا يزالون على قيد الحياة تحت الحطام، ولهذا السبب كان من الضروري إزالة الأعمدة الفولاذيّة حتى يتمكن رجال الإنقاذ من الوصول إليهم. غير أن هذا العذر يحمـل معه سبباً آخر لأهمية التركيز على المبنى 7 بشكل خاص: لقد أُخلي الجميـع مـن المبنى قبل ساعات عديدة من انهياره، حوالى الساعة 5:30 مساء، أي أنه لم يكـن هناك ضحايا مختفيون تحت الركام. ومع ذلك أُزيلت الأعمدة الفولاذيّة من المبنى 7، وبالسرعة ذاتها أيضاً. على أي حال، لا تحاول أن تبحث عن هذه المسائل في تقرير لجنة 9/11، لأنك لن تجد ذكراً لأيٍّ منها.

تجاهل تصريح جولياني

لم يكن تصريح لاري سيلفرشتاين التصريح المثير للاهتمام الوحيد الذي كان ينبغي التحقيق فيه. فقد قال رودولف جولياني، الذي كان في حينها محافظ مدينـة نيويورك، بينما كان يتحدث إلى بيتر جينينغس في محطة إيي بي سي الإخباريّة:

> كنا نعمل خارج ذلك المكان [مركز قيادة الطوارئ في الطابق 23 مـن المبنى 7] عندما أُخبرنا بأن مركز التجارة العالمي سينهار، وقد انهار بالفعل قبل أن نتمكن من الخروج من المبنى[27].

إنه تصريح مذهل. إذ لم يكن ثمة أي سبب للاعتقاد بأن البرجين التوأمين كانا سيسقطان. فلم يسبق أن انهار مبنىً شاهق فولاذي الهيكل من قبل بسبب الحريـق، وفوق ذلك، فالحرائق في البرجين التوأمين كانت حرائق صغيرة جداً، وليست ذلك النوع من الحرائق الهائلة التي تأكل كل ما يعترض طريقها. وهذا صحيح على نحو خاص بالنسبة للبرج الجنوبي – الذي انهار أولاً – فرجال الإطفاء الـذين كـانوا يصعدون السلالم لم يتوقعوا قطّ أن البرج سينهار. ومع ذلـك، يـوحي تصـريح

جولياني بأنه كان لسبب ما - هو يقول إن شخصاً ما أخبره - يعرف أن البرجين التوأمين سينهاران. ألم يكن ينبغي على لجنة 9/11 أن تسأل جولياني بعض الأسئلة حول هذا التصريح، مثل: من أخبره أن البرجين كانا على وشك الانهيار؟ كيف يمكن لأي شخص أن يعرف هذا الأمر مسبقاً؟ ولكن تقرير اللجنة لم يذكر تصريح جولياني أصلاً.

تجاهل أقارب الرئيس بوش

إذا كان البرجان التوأمان والمبنى 7 قد تم تحضيرهم بالمتفجرات تمهيداً لتدميرهم في الوقت المناسب، فنحن نملك تفسيراً محتملاً لمسألة معرفة بعض الأشخاص مسبقاً بأن الأبنية ستنهار: لقد كان شقيق الرئيس بوش، مارفن بوش، وابن عمه، ويرت ووكر الثالث، مسؤولين في الشركة المسؤولة عن أمن مركز التجارة العالمي، بالإضافة إلى أن ووكر كان مديراً تنفيذياً من العام 1999 وحتى كانون الثاني من العام 2002 [28].

وإذا لم تكن اللجنة تعرف في السابق عن علاقة مارفن بوش بهذه الشركة، فقد كان باستطاعتها أن تعرف ذلك من كتاب كريغ أنغر الشهير "بيت بوش، بيت سعود"، الذي يتضمن هذه الفقرة:

> واحدة من السخريات العديدة التي تميزت بها الهجمات تمثلت في أن مارفن بوش، شقيق الرئيس، كان مديراً مساهماً في شركة ستراتيسيك، وهي الشركة التي تولت مسؤوليّة الأمن لمصلحة ثلاثة زبائن اشتركوا بشكل بارز في الهجمات - الخطوط الجوّيّة المتحدة، ومطار داليس التي اختُطفت منه الرحلة 77 التابعة للخطوط الجوّيّة الاميركيّة، ومركز التجارة العالمي نفسه[29].

نظراً لكل هذه المعلومات المتوفرة أمام أعضاء اللجنة الموكل إليهم مهمة التحقيق، سيتوقع القراء أنهم على الأقل أجروا مقابلة مع مارفن بوش وويرت ووكر. ولكنك لن تجد في تقرير لجنة 9/11 ذكراً لاسم أي من الرجلين، ولا لشركة ستراتيسيك أو اسمها السابق، سيكيوراكوم[31].

في النهاية، إذا أردنا أن نوجز ما سبق، فإن المزايا العديدة لطريقة تعامل لجنة كين - زيليكوف مع انهيار أبنية مركز التجارة العالمي - إهمالها مناقشة حقيقة أنه لم يحدث أبداً من قبل أن انهار مبنىً شاهقاً فولاذي الهيكل بسبب الحريق، وإهمالها ذكر انهيار المبنى 7، وإهمالها مناقشة التشابهات بين هذه الانهيارات وبين الانهيارات المسببة بواسطة الهدم المتحكّم به، وإهمالها التحقيق في التصريحات المثيرة للاهتمام التي أدلى بها سيلفرشتاين وجولياني، وإهمالها ذكر مواقع مسؤوليّة شقيق الرئيس وابن عمه - تعطي انطباعاً بوجود نية مبيَّتة لإخفاء حقائق لا تتناسب وافتراض اللجنة أن تخطيط هجمات 9/11 وتنفيذها كان بواسطة أعضاء من القاعدة فقط.

الفصل الثالث

الهجوم على البنتاغون

إذاً، كما وجدنا، فقد تجاهل تقرير اللجنة حقائق عديدة تتعلق بالخاطفين المزعومين وانهيار ثلاثة أبنية من مركز التجارة العالمي. حقائق كانت ستكون متضمنة فيه لو أن هذا التقرير يقدم لنا حقاً "الرواية الأكثر اكتمالاً للحوادث المحيطة بـ 9/11". وفوق ذلك، فقد أهمل هذا التقرير أيضاً مناقشة الأسئلة العديدة التي أُثيرت حول الرواية الرسميّة المتعلقة بالضرر الذي أُحدث في البنتاغون، والذي سبَّبه، وفقاً لهذه الرواية، ارتطام الرحلة 77 التابعة للخطوط الجوّيّة الأميركيّة التي كانت تحت سيطرة الخاطفين. لقد ناقشنا سابقاً واحداً من تلك الأسئلة: كيف استطاع هاني حنجور، كونه طياراً سيئاً، تنفيذ الدوران اللولبي الهابط الصعب الذي كان ضرورياً كي تصيب الطائرة الجناح الغربي من البنتاغون، وبخاصة بواسطة طائرة ركاب ضخمة وثقيلة. بيد أن هناك المزيد من الأسئلة.

لماذا الجناح الغربي؟

يتعلق السؤال الثاني باستهداف الجناح الغربي دون سواه. من البديهي أن الإرهابيين كانوا يريدون إحداث أكبر قدر ممكن من القتلى والدمار. ولكن الجناح الغربي كان في حالة إعادة تجديد في تلك الآونة، أي بدلاً من الآلاف من الأشخاص الذين كانوا سيعملون في تلك المنطقة في الحالة الطبيعيّة، لم يكن هناك إلا 800 شخص تقريباً[1]. والنتيجة: في حين أن الهجوم على جزء آخر من البنتاغون كان سيتسبب في قتل الآلاف، لم يقتل الهجوم على الجناح الغربي سوى 125 من المستخدمين في البنتاغون، العديد منهم كانوا مدنيين يعملون في إعادة التجديد

(اللجنة نفسها تبيِّن أن الضحايا المدنيين كانوا أكثر من الموظفين العسكريين [314]).[2]

ومن المفترَض أيضاً أن الإرهابي الذي يستخدم طائرة مختطفة للهجوم على البنتاغون يريد استهداف أعلى المسؤولين فيه. ولكنهم كانوا في أمكنة أخرى. فقد ذكرت التقارير أن الهجوم على البنتاغون لم يقتل أحداً من كبار مسؤولي البنتاغون - قُتل جنرال واحد فقط[3]. من المؤكد أن إرهابيي القاعدة، الذين كانوا أذكياء بما يكفي للتخطيط لهجوم ناجح على البنتاغون، كانوا يعرفون بأن الجناح الغربي يمثِّل الهدف الأسوأ. غير أن لجنة كين - زيليكوف لم تُظهر أي فضول بخصوص هذا الأمر الغريب.

الواجهة التي لم تنهر وفجوة الدخول الصغيرة فيها

وتتغاضى اللجنة أيضاً عن ذكر الصورة الفوتوغرافيّة التي تخلق المشكلة الأكثر إحراجاً بالنسبة للرواية الرسميّة. حيث تُظهر هذه الصورة الفوتوغرافيّة، التي يرجع الفضل في التقاطها إلى العريف أول جيسون إنغرسول من مشاة البحريّة الأميركيّة (وهي موجودة في كتاب تييري ميسان "بنتاغيت" وفي مواقع متعددة على شبكة الإنترنت)[4]، الجناح الغربي بعد فترة قصيرة من وصول سيارات الإطفاء ولكن قبل انهيار الواجهة. الشيء المحرج الأول الذي يتعلق بهذه الصورة هو أنها، ببساطة، تُظهر أن الواجهة لم تكن قد انهارت بعد، إذ وقع الانهيار في الساعة 10:15، أي بعد نصف ساعة تقريباً من الضربة. و لم تُذكَر هذه الحقيقة من قبل وسائل الإعلام إلا في اليوم التالي من وقوع الهجمات[5]، ولكنها نادراً ما ذُكرت بعد ذلك[6]. وتبقى صورة العريف أول إنغرسول تصريحاً غير مكتوب بهذه الواقعة. ولكن تقرير اللجنة لم يذكر القصص الإخباريّة ولا الصورة الفوتوغرافيّة. وبذلك فهو لم يطرح سؤالاً بديهياً: كيف تمكنت واجهة، حتى لو أُعيد تسليحها قبل وقت قريب، من البقاء واقفة لمدة 30 دقيقة بعد ضربها بواسطة طائرة ركاب ضخمة تزن ما يزيد على 60 طناً وتطير بسرعة عدة مئات من الأميال في الساعة؟

والحقيقة المحرجة الثانية التي تُظهرها هذه الصورة هي أن الفجوة التي أُحدثت

في الواجهة لم تكن كبيرة جداً،إذ لا يزيد قطرها على 18 قدماً. مع العلم أن عرض جناحي طائرة بوينغ 757 يبلغ حوالى 125 قدماً وأن ارتفاعها مع حساب الـذيل يبلغ 40 قدماً. كيف تمكنت هذه الطائرة العملاقة من إحداث مثل هذه الفجـوة الصغيرة؟ ولكن، في اليوم التالي ظهرت قصة على صفحات واشنطن بوست قالت إن الفجوة كانت "بارتفاع خمسة طوابق وعرض 200 قدم"[7]. وحتى لـو كانـت الفجوة بهذا الحجم بعد انهيار الواجهة (وهي لم تكن كذلك)، فالمهم هـو حجـم الفجوة ساعة ارتطام الطائرة بالبنتاغون.

أين هي البوينغ؟

كانت الفجوة من الاتساع بما يكفي لدخول جزء مـن طـائرة بوينـغ 757 – مقدمتها. ولكن هذه الحقيقة تخلق بدورها مشكلة محرجة أخرى. فلو دخلت مقدمـة البوينغ 757 إلى داخل البنتاغون، فإن بقية الطائرة – جناحيها، محركيهـا، جسـمها، وذيلها – كانت ستبقى خارجاً. ولكن، لم يظهر أي أثر لطائرة بوينغ 757 في الصـور الفوتوغرافيّة التي أُخذت مباشرة بعد الضربة، لا الصورة المنسـوبة إلى العريـف أول جيسون إنغرسول، آنفة الذكر، ولا تلك الصورة التي أُخذت قبلها – بعـد وصـول سيارات الإطفاء مباشرة – من قبل توم هوران من وكالة الأسوشييتد بـرس (وهـي مطبوعة على غلاف كتاب تييري ميسان "9/11: الكذبة الكبيرة" ومتـوفرة أيضـاً في موقع ميسان على الإنترنت ويُدعى "ابحث عن البوينغ")[8]. ولكنك إذا قـرأت تقريـر كين – زيليكوف وحده، فإنك لن تعرف بوجود أي من هذه المشاكل على الإطلاق. فكل هذه الوقائع المحرجة محذوفة بكل بساطة.

يمكن للمرء، على أي حال، أن يتفهم تماماً لماذا لم تكن اللجنة راغبـة – إذا كانت مصممة على الدفاع عن الرواية الرسميّة للهجوم على البنتاغون – في مناقشة هذه الوقائع المحرجة. ولكن، إذا كانت مهمة اللجنة تقضي بتقديم "الرواية المحتملـة الأكثر اكتمالاً... للحقائق والظروف" المتعلقـة بـــ 9/11 بطريقـة "مسـتقلة ومحايدة"، كان يتوجب عليها إذن أن تذكر هذه الوقائع، مهما كانـت محرجـة بالنسبة لأولئك الذين روَّجوا للرواية الرسميّة.

كيف دافعت لجنة كين - زيليكوف عن النظريّة الرسميّة مع أنها ذكرت أن الصور الفوتوغرافيّة لم تُظهر أي أثر لطائرة ركاب؟ ربما لأنها كانت تعتقد، ضمنياً، بصحة التفسير الرسمي لذلك، وهو أن الطائرة كلها دخلت إلى البنتاغون. ولكن هذه النظريّة تواجه، هي الأخرى، مشاكل. أولاً، لا بد أنها تتجاهل صورة إنغرسول، التي تُظهر أن الفجوة كانت صغيرة جداً لكي تدخل عبرها طائرة بوينغ 757. والمشكلة الثانية تتعلق بالشهادة التي أدلى بها إد بلوفر، رئيس دائرة الحريق في المقاطعة والمسؤول عن إطفاء الحريق في البنتاغون. ففي مؤتمر صحفي عُقد في البنتاغون بعد يوم واحد من هجمات 9/11، سُئل بلوفر عما إذا كان قد بقي أي شيء من الطائرة، فأجاب بأن هناك "بعض القطع الصغيرة... ولكن ليس أجزاء كبيرة... ليس هناك أجزاء من جسم الطائرة أو أي شيء من ذلك القبيل"[9]. تقارير مشابهة قُدمت من قبل لي إيفي، رئيس مشروع إعادة التجديد، وتيري ميتشل، اللذين قالا بأنه لم يُشاهَد هناك أي قطع كبيرة من طائرة[10]. ولكن هذه الحقائق المحرجة، بالطبع، محذوفة أيضاً في تقرير لجنة 9/11، فشهادة بلوفر لم يُشَر إليها، أما إسما إيفي وميتشل فلم يحظيا حتى بمجرد الذكر[11].

لو أن اللجنة ذكرت هذه الشهادات العيانيّة، لكان باستطاعتها، مع ذلك، الدفاع عن الرواية الرسميّة، وذلك عن طريق المصادقة على التفسير الذي قُدِّم بخصوص مسألة عدم وجود أي بقايا ظاهرة للعين لطائرة بوينغ 757 داخل البنتاغون. فبحسب هذا التفسير، كان الحريق الذي اندلع داخل البنتاغون حاراً جداً إلى درجة أنه لم يُذب الطائرة وحسب - بما فيها محركاها المصنوعان من الفولاذ المقسَّى - بل بخَّرها أيضاً[12]. غير أن هذا التفسير سيعيدنا ثانية إلى مشكلة نوع الحريق المطلوب للتسبب بمثل هذه النتائج. فالحريق الذي يغذيه الوقود النفاث يمكن أن تبلغ درجة حرارته، كحد أقصى، 1.700 درجة فهرنهايت، ولكن، كي تذيب الفولاذ يجب أن تكون درجة الحرارة 2.770، كما نذكر. أما إذا أردنا تبخير الفولاذ، فدرجة حرارة الحريق يجب أن تكون حتى أعلى من ذلك. وبصرف النظر عن هذا الأمر، فالادعاء بأن الحريق كان حاراً إلى درجة أنه ذوَّب أو حتى بخَّر الفولاذ لا يتناسب مع جزء آخر من الرواية الرسميّة، الادعاء بأنه قد تم التعرف إلى

ضحايا الرحلة 77 بواسطة بصمات أصابعهم[13]. كيف أمكن للجنة كانت مهمتها تقضي بمحاولة إيضاح ما حدث فعلاً في 9/11 أن تهمل التحقيق في أي من هذه الوقائع المتناقضة؟

ماذا عن نظام البنتاغون المضاد للصواريخ؟

وثمة مسألة إشكاليّة أخرى: كيف تمكنت طائرة تجارية، حتى لو وصلت إلى عاصمة الأمة دون أن تُكتشَف من قبل إدارة الطيران الفدراليّة (FAA) أو أنظمة الرادار، من أن تضرب البنتاغون فعلاً؟ أليس صحيحاً، كما أُذيع، أن البنتاغون محمي بواسطة خمس بطاريات مضادة للصواريخ بالغة التعقيد؟ أليس صحيحاً أنها معدة للانطلاق بشكل أوتوماتيكي إذا اقتربت من البنتاغون أي طائرة لا ترسل إشارة "صديقة" من جهاز المتلقي المجيب (transponder) الخاص بها، بمعنى، أي طائرة لا تنتمي إلى الجيش الأميركي؟ عندما كتب تييري ميسان، "في الحالة الطبيعيّة، لا ينبغي لأي صاروخ أن يمر. أما بالنسبة لطائرة بوينغ 757-200؛ فإنها لا تملك فرصة على الإطلاق". هل كان مخطئاً؟ ولكن لجنة 9/11 لم تطرح أياً من هذه الأسئلة.

في الحقيقة، لقد طرحت اللجنة هذه المسألة، إنما بالنسبة لهدف محتمل آخر. فقد تمثّلَ أحد الانتقادات التي وُجِّهت إلى الرواية الرسميّة في أنه إذا كانت الهجمات على مركز التجارة العالمي عملاً إرهابياً أراد منفذوه بواسطته توجيه ضربة قاسيّة إلى الولايات المتحدة، فلا بد أن نستغرب لماذا لم يضربوا المصنع النووي الذي مروا به وهم في طريقهم إلى نيويورك. فالهجوم عليه كان سيتسبب في مقتل عشرات الآلاف من الأميركيين على الفور، ويسمم المزيد منهم ويجعل منطقة واسعة من شمال شرق الولايات المتحدة غير قابلة للسكن لفترة طويلة في المستقبل. بالمقارنة مع هذا الاحتمال، يصبح عدد القتلى، والدمار، والتباطؤ الاقتصادي الناتج من الهجمات على مركز التجارة العالمي ضئيلاً جداً.

تقدم اللجنة، بشكل ضمني، جواباً على هذا الانتقاد بالقول أن الإرهابيين فكّروا بالفعل في هذا الاحتمال ولكنهم تخلّوا عنه لأسباب متعددة. وأحد هذه

الأسباب تمثّل في أن الإرهابيين "فكّروا في أن الهدف النووي سيكون صعباً لأن المحيط الجوي حوله سيكون محظوراً، مما سيجعل القيام بالرحلات الاستطلاعيّة أمراً مستحيلاً وسيزيد من احتمال إسقاط أي طائرة قبل تنفيذ هجومها" (245). بالتأكيد، إننا نتمنى أن تكون مرافقنا النوويّة محميّة بشكل جيد. ولكن، هل يُفترَض بنا أن نصدق أن البنتاغون أقل حماية؟ هل يُفترَض بنا أن نصدق أن الإرهابيين ربما افترضوا أن خطر إسقاط طائرتهم المختطفة غير موجود في حال الهجوم على البنتاغون، ولكنه قائم إذا ما حاولوا الهجوم على مصنع نووي؟

أين هي شرائط الفيديو؟

ما زالت هنالك مشكلة أخرى تواجه الرواية الرسميّة وهي تقول بأنه على الرغم من أننا شاهدنا كلنا شرائط فيديو عن ارتطام الطائرتين بالبرج الشمالي والجنوبي من مركز التجارة العالمي، إلا أننا لم نشاهد أي شريط يُظهر البنتاغون وهو يُضرَب بواسطة طائرة بوينغ 757. فمن الطبيعي أن يعمد البنتاغون، دعماً لمزاعمه، إلى نشر شرائط فيديو تُظهر طائرة بوينغ تابعة للخطوط الجوّية الأميركيّة وهي تقترب من البنتاغون ومن ثم تصطدم به. ولكنه لم يفعل ذلك.

للإنصاف، لقد سمح البنتاغون - بعد نشر ادعاء تييري ميسان بأن الطائرة التي ضربت البنتاغون لا يمكن أن تكون من طراز بوينغ 757 - بنشر بضع لقطات من إحدى كاميراته الأمنيّة بغية دعم الادعاء الرسمي. غير أن هذه اللقطات، في أحسن الأحوال، غير واضحة بالمرة لدعم الادعاء الرسمي[14]. وفي أسوأ الأحوال، على حدّ قول المنتقدين، إذا كانت هذه اللقطات تُظهر شيئاً ما، فإنها تُظهر أن الطائرة لم تكن من طراز بوينغ 757 [15]. على أي حال، إضافة إلى عدم وضوحها، مجرد نشر هذه اللقطات يثير أسئلة أخرى، مثل، لماذا سُمح بنشر خمس لقطات فقط؟ هل كانت هذه الكاميرا الأمنيّة هي الوحيدة التي استطاعت تصوير الطائرة وهي تقترب من البنتاغون؟

كان باستطاعة لجنة 9/11 لعب دور هام في الإجابة عن مثل هذه الأسئلة وتوضيح هذا الجدال. فقد كان باستطاعتها، على سبيل المثال، الأمر بجلب شرائط

الفيديو التي التقطتها كاميرات البنتاغون الأمنيّة الخارجيّة أثناء الهجوم. وكان باستطاعتها أيضاً الأمر بجلب شرائط الفيديو من فندق الشيراتون القريب ومن دائرة النقل التابعة لفيرجينيا. وكان باستطاعتها كذلك التحقيق في مصادرة الأف بي آي لشريط فيديو من محطة بترين قريبة بعد الهجوم على البنتاغون مباشرة. وفقاً لهذه القصة التي نُشرت في صحيفة ريتشموند تايمز بعد عشرة أيام:

> يقول موظف في محطة للبترين واقعة على الشارع القادم من البنتاغون، تقدم خدماتها للموظفين العسكريين فقط، بأن الكاميرات الأمنيّة الخاصة بمحطة الوقود لا بد أن تكون قد سجلت لحظة الاصطدام. ويقول أيضاً: "أنا لم أرَ تلك الصور، فقد حضر رجال الأف بي آي إلى هنا خلال دقائق وأخذوا الفيلم"[16].

كان يتوجب على لجنة 9/11 أن تقابل ذلك العامل في محطة البترين، خوسيه فيلاسكيز، وكذلك المراسل الصحفي الذي كتب القصة، بيل ماكيلواي. ولكنّ اسميهما غير موجودين في تقرير لجنة 9/11. وكان يتوجب على اللجنة أيضاً أن تستدعي عملاء الأف بي آي لمعرفة متى وممن تلقوا الأمر بمصادرة شريط الفيديو. ولكن، لا تحاول، فإنك لن تجد أياً من هذه الأشياء في تقرير لجنة كين – زيليكوف.

سُئل فيليب زيليكوف في مقابلة معه – قال فيها إنه "مما لا شك فيه" أن الرحلة 77 هي التي ضربت البنتاغون – إذا كان ثمة صور غير منشورة عن الهجمات بحيث تقنع المتشككين، فأجاب: "لا"[17]. ربما هذه واحدة من النقاط القليلة التي يمكن أن يتفق عليها زيليكوف والمتشككون.

فرضيّة بديلة

لقد قادت هذه المشاكل التي تواجه الرواية الرسميّة – اختيار الجناح الغربي، الواجهة التي لم تنهر، فجوة الدخول الصغيرة، طائرة البوينغ 757 المفقودة، إخفاق البطاريات المضادة للصواريخ في حماية البنتاغون، تقصير البنتاغون في تقديم شريط فيديو كدليل – ميسان وآخرين إلى افتراض أن ما ضرب البنتاغون حقاً كان إما

طائرة عسكريّة صغيرة أو صاروخاً مجنّحاً. وهذه الفرضيّة، في الواقع، تناسب الأدلة المادية على نحو أفضل بكثير. بالفعل، فالدليل الأساسي الذي يدعم الفرضيّة الـتي تقول بأن الرحلة 77 هي التي ضربت البنتاغون هـو أن هـذا مـا أخبرنـا بـه البنتاغون[18]. بالطبع، كان هنالك شهود عيان أبلغوا عن رؤية طائرة ركاب أميركيّة تضرب أو على الأقل كانت تطير باتجاه البنتاغون. ولكن الشهادة العيانيّة لا يمكنها أن تعلو على الدلائل الماديّة، وبخاصة إذا - كما في هذه الحالة - تبين عند التحقيق أن هذه الشهادة أقل وضوحاً مما بدت عليه للوهلة الأولى، وكـذلك إذا قُـدمت شهادة عيانيّة مناقضة لها (شهود أبلغوا عن رؤية ما بدا أنه صاروخ مجنَّح أو طائرة عسكريّة صغيرة)[19].

ألم يكن لزاماً على لجنة 9/11 أن تناقش هذه الفرضيّة البديلـة؟ وإذا كـانوا يعتقدون بأن لا أساس لها من الصحة، ألا ينبغي عليهم أن يخبرونا لماذا؟ علاوة على ذلك، فقد بدا وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أنه صادق من دون أن يقصد علـى فرضيّة الصاروخ حين أشار في مقابلة له إلى "الصاروخ [المستخدَم] لإيـذاء هـذا المبنى"[20]. ألم يكن ينبغي على اللجنة أن تسأل رامسفيلد باسمنا لماذا قال هذا الكلام؟ قد يفترض المرء، بالطبع، أن أعضاء اللجنة لم يناقشوا فرضيّة ميسان (وبذلك تأكيد رامسفيلد الواضح لها) لأنهم ببساطة لم يعرفوا بأمرها. ولكن تصريح ميسان شُجب في تصريحات رسميّة من قبل الأف بي آي والبنتاغون معاً[21]، أي أن هاتين الوكالتين كانتا على علم بها. على أي حال، إذا ظل أعضاء لجنة كين - زيليكوف، بـالرغم من ذلك، جاهلين بهذه الفرضيّة، فإن جهلهم هذا غير معذور. فما بالك إذا كانوا يعرفون بها وغطوا عليها؟

الفصل الرابع

سلوك بوش وعملائه السريين

ثمة سؤال طُرح على نطاق واسع، وخصوصاً منذ ظهور فيلم مايكل مـوور "9/11 فهرنهايت"، لماذا تباطأ بوش كثيراً في الصـف المدرسـي في ساراسـوتا، فلوريدا، بعد إعلامه بالهجوم الثاني على مركز التجارة العـالمي؟ سـيتوقع المـرء، بالطبع، أن اللجنة كانت متحمسة بشكل خاص لتقديم إجابة مقنعة عن هذا السـؤال. وهذا الفصل يتقصَّى إذا ما كانت اللجنة قد قدمت مثل هذه الإجابة أم لا.

القائد الذي يضيِّع الوقت

قيل في وسائل الإعلام إن الرئيس وصف الاصطدام الأول، بعد إبلاغه بـه، بـ "الحادثة المريعة". إذاً، لم يكن مستغرباً، نظراً لهذا التفسير، أن يستمر الرئيس في تلك "الفرصة الدعائيّة" المخطط لها مسبقاً، حيث سيُصوَّر فيها مع تلاميـذ مـن الصف الابتدائي الثاني من أجل الترويج لسياسته التعليميّة. ولكن، بعد أن انتشـر خبر ارتطام طائرة أخرى بمركز التجارة العالمي، أصبح واضحاً أن الأمـة كانـت تتعرض لهجوم إرهابي غير مسبوق. ومع ذلك - بعد حصوله على هذا التقريـر في حوالى الساعة 9:05 - تباطأ الرئيس كثيراً في الصف لدرجة أن أحد المعجبين بـه وصفه بـ "القائد الذي يضيِّع الوقت"[1]. كما يبين الوصف - الكثير من منتقـدي سلوك الرئيس الأميركي يركزون على هذه النقطة - كان يتوجب على الـرئيس، بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة في أميركا، أن يبدأ على الفور بالعمل وفق هـذا الدور، مثل إجراء الاتصالات اللازمة لمعرفة المزيد عما كان يجري والتأكد مـن أن الجيش الأميركي كان على أهبة الاستعداد لمنع أي هجمات أخرى.

لماذا لم يُبعَد الرئيس بسرعة؟

في الواقع، أثار نقاد آخرون مشكلة أكثر خطورة: إذا كانت الهجمات على مركز التجارة العالمي - كما زُعم - هجمات مفاجئة تماماً، فقد كان ينبغي على الرئيس ورئيس عملائه السريين أن يفترضوا أن بوش نفسه قد يكون أحد الأهداف بالفعل. فقد نُقل عن أحد العملاء السريين، لدى مشاهدته التغطية التلفزيونيّة لارتطام الطائرة الثانية بمركز التجارة العالمي، أنه قال: "لنخرج من هنا"[2]. ولكنه إذا كان قد قال ذلك فعلاً، فمن الواضح أن أمراً بعدم التحرك جاءه ممن هو أعلى رتبة منه. وفي الوقت نفسه، بالمقابل، كان تشيني يُقاد بسرعة - كما قيل - نحو الملجأ الواقع تحت البيت الأبيض[3]. ومع ذلك، ولسبب ما، لم "يهرع العملاء السريون لإبعاد [بوش] "، كما تعلّق صحيفة غلوب آند ميل. وتقصيرهم هذا مثير للدهشة، استناداً - حسب كلمات اثنين من المنتقدين - إلى أن "الخاطفين كانوا يستطيعون ضرب إحدى طائراهم في موقع بوش المكشوف، وسيكون عندئذ جهاز أمنه الخاص عاجزاً عن الحيلولة دون وقوع ذلك"[4].

إذاً، كما يشير ذلك التصريح، فقد كان موقع بوش في ذلك اليوم معلوماً على نطاق واسع وأي إرهابي جدير باسمه كان باستطاعته معرفة مكان وجوده. وعلى حدّ علم العملاء السريين (نظراً للتصحيح الذي طرأ على الرواية الرسميّة)، فقد كان وارداً أن تكون طائرة مختطفة تتجه بسرعة نحوهم في تلك الفترة بالذات، استعداداً للاصطدام بالمدرسة. ومع ذلك، لم يهرع العملاء السريون لإبعاد بوش عن المكان. فكما يبين تقرير اللجنة، لقد استمرت الحفلة الرئاسيّة في المدرسة حتى الساعة 9:35، حين غادر الموكب الرئاسي المكان متجهاً إلى المطار (39).

بعد أن سألت الرئيس عن مسألة بقائه في الصف، تقول اللجنة إنها تلقت هذا الجواب:

> أخبرنا الرئيس بأن دافعه لذلك كان إظهار الهدوء، كي لا يجعل البلاد ترى ردة فعل عصبيّة في لحظة الأزمة. كانت الصحافة تقف خلف الأولاد؛ لقد رأى بأن هواتفهم وأجهزة إنذارهم (pagers) بدأت

> بالرنين. شعر الرئيس بأن عليه أن يُظهر القوة والهدوء حتى يتمكن من أن يفهم بشكل أفضل ما كان يجري (38).

لم تخبرنا اللجنة إذا ما كانت قد وجدت الإجابة مرضية أم لا. و لم تخبرنا أيضاً إذا ما سأله أحد إذا خطر بباله أنه، ببقائه في المدرسة، يجعل من الطلاب والمدرسين أهدافاً محتملة لهجوم إرهابي.

على أي حال، كما كانت تعرف اللجنة بكل تأكيد، إن وكالة الخدمة السريّة هي من تتخذ القرار في أوضاع كهذه. ففي مقابلة له مع برنامج "قابل الصحافة"، قال نائب الرئيس تشيني: "في ظروف [كهذه]، إنهم[عملاء الخدمة السريّة] يقومون بالعمل فقط. إنهم لا يقولون 'سيدي' أو يسألون بتهذيب. إنهم [يقولون فقط] 'علينا المغادرة فوراً و[يمسكون بك] "[5]. لقد أمسك عملاء الخدمة السريّة بنائب الرئيس تشيني، على حدّ قوله، وأسرعوا به إلى بر الأمان. ولكن عملاء الخدمة السريّة الذين كانوا يرافقون الرئيس بوش تركوه ببساطة حيث كان، في موقع مكشوف بالكامل، لمدة نصف ساعة.

كان يتوجب على لجنة 9/11 أن توجه أسئلة حازمة ومحرجة إلى عملاء الرئيس السريين، وكان يتوجب عليها أيضاً أن تطالب بالحصول على أجوبة مقنعة. ولكن، هذا هو تصريح اللجنة الكامل الذي خلصت إليه حول سبب عدم إسراع الخدمة السريّة بإبعاد الرئيس بوش إلى منطقة آمنة، حالما أصبح واضحاً أن البلاد كانت تتعرض لهجوم إرهابي بواسطة طائرات مختطفة:

> أخبرتنا وكالة الخدمة السريّة بأنها كانت ترغب بنقل الرئيس إلى موقع أكثر أمناً، ولكنهم لم يكونوا يعتقدون بأنه من الضروري بالنسبة له أن يخرج راكضاً من الباب (39).

من الواضح أنه لم يخطر على بال أحد من أعضاء اللجنة أن يشير إلى أنه لا بد من وجود خيار آخر يقع ما بين "الركض من الباب" والبقاء في المدرسة نصف ساعة أخرى. فقد كان باستطاعة العملاء ببساطة، على سبيل المثال، أن يخرجوا بهدوء من الباب مع الرئيس، ويستقلوا واحدة من السيارات ويقودوا الرئيس إلى مكان غير مكشوف. ولكن يظهر أن أعضاء اللجنة قبلوا بتفسير

وكالة الخدمة السريّة غير المقنع على الإطلاق.

كي نقبل بذلك التفسير علينا أن نصدق أن هؤلاء العملاء المتدربين بشكل رفيع المستوى، كانوا، مثل الرئيس، قلقين بشأن المظاهر أكثر من قلقهم من احتمال أن تنقض طائرة مختطفة على المدرسة وتقتل الرئيس وكل شخص آخر، بمن فيهم هم أنفسهم. وعلى حدّ علمنا، لم يجد أحد في اللجنة أن منطق الأولويات هذا غريب بعض الشيء. والأمر الذي يوحي قلة الفضول الواضحة لدى لجنة كين - زيليكوف هو أن "بحثها الاستقصائي الشاق" في هذه المسألة اقتصر على مقابلة واحدة مع عميل واحد من وكالة الخدمة السريّة (463).

والرواية التي قدمها ريتشارد كلارك، الذي شغل منصب المنسق القومي للأمن ومكافحة الإرهاب، حول ذلك الصباح توحي أن الرئيس بوش كان ينبغي أن يُعتبَر في خطر حقيقي. ففي كتابه، "ضد كل الأعداء"، يقول كلارك بأنه بعد فترة قصيرة من البدء بالاجتماع التليفوني الذي كان يديره من غرفة الطوارئ في البيت الأبيض، توقف هو والآخرون كي يستمعوا إلى كلمة الرئيس من مدرسة ساراسوتا. خلال تلك الوقفة، يقول كلارك، أخذه بريان ستافورد، مدير وكالة الخدمة السريّة، جانباً وقال: "علينا أن نخرجه من هناك إلى مكان آمن... وسري"، وبعد ذلك طلب كلارك من مساعده العمل مع ستافورد من أجل "تقرير إلى أين سننقل الرئيس"[6].

على الرغم من أن هذه الرواية توحي بعض الحس النقدي المتأخر، إلا أنها لا تفعل أي شيء للتخفيف من المشكلة. لماذا فكّر ستافورد، الذي كانت مهمته الرئيسية تقضي بحماية الرئيس، بهذا الأمر بعد أن مضى على بقاء الرئيس 30 دقيقة في ذلك المكان المعروف علناً منذ أن أصبح واضحاً أن الإرهابيين يستخدمون طائرات مختطفة للهجوم على أهداف هامة؟ وعلى فرض أن ستافورد لم يكن يعلم من يقود الهجمات، فهذا يعني أنه ربما لم يكن يعلم كم كان عدد الطائرات المختطفة. ولكن، قبل 10 دقائق، وفقاً لرواية كلارك، سمع ستافورد جين غارفي، رئيسة إدارة الطيران الفدراليّة، تقول بأنه ربما تم اختطاف 11 طائرة[7]. من المؤكد أن هذا الأمر كان سيلفت انتباهه. ولكنه، مع ذلك، لم يتصل بالعميل السري

المسؤول في ساراسوتا ويأمره بنقل الرئيس في الحال. هل يمكن أنه فكّر بأن تـرك الرئيس يدلي بخطابه المتلفز أكثر أهمية من ضمان عدم قتل الرئيس ومرافقيه وكـل الآخرين بواسطة طائرة ركاب مختطفة أخرى؟

ربما ستفترضون أن لجنة 9/11، التي كانت بالتأكيد على علم بكتاب كلارك، سألت ستافورد عن تقرير كلارك حول هذه المسألة، ولكنها لم تفعل.

لماذا لم يُؤمَر بتغطية جويّة؟

من الواضح كذلك أن اللجنة لم تجد داعياً للضغط على وكالة الخدمة السريّة في ما يخص قراراً آخر – ما لم يكن مستنداً إلى معرفة مسبقة بأن الرئيس لن يكـون هدفاً لطائرة مختطفة – يوحي قلة كفاءة منقطعة النظير. إذ لم تطلب الخدمة السريّة، أثناء الوقت المتبقي في المدرسة ولا في الدقائق العشر التي استغرقها الموكب الرئاسي حتى يصل إلى المطار، طائرات عسكريّة لحماية الموكب، ومن ثم طـائرة الـرئيس (Air Force One). ولهذا السبب، عندما أقلعت طائرة الرئيس في حـوالى 9:54، فإنها فعلت ذلك من دون أي تغطية جويّة.[8] كان باسـتطاعة إحـدى الطـائرات المختطفة ببساطة أن تصطدم بطائرة الرئيس أثناء إقلاعها.

في الواقع، كان أعضاء اللجنة مدركين لإمكانيّة تعرض الطـائرة الرئاسـيّة لهجوم إرهابي. وقد أفصحوا عن هذا الإدراك بقولهم: "غادرت طائرة الـرئيس في حوالى 9:54 من دون أي وجهة محددة. والهدف من ذلك كان التحليق في الجو – بأسرع وقت ممكن وإلى أعلى مسافة ممكنة – ومن ثم تقرير إلى أيـن سـتذهب" (39). ولكن أعضاء اللجنة، على حدّ علمنا، لم يسألوا وكالة الخدمة السريّة لمـاذا لم تطلب تغطية جويّة.

بالمناسبة، لم يكن باستطاعة الخدمة السريّة الادعاء بأنه لم يكن هنالك قواعد جويّة تمتلك طائرات عسكريّة على أهبة الاستعداد. فعلى الرغم مـن أن الجـيش الأميركي ظل يدَّعي منذ 9/11 بأنه كان هنالك سبع قواعد جويّة فقط في الـبلاد بأكملها تمتلك مقاتلات جاهزة على مدار الساعة (سـيُناقَش هـذا الادعـاء في الفصل 12)، إلا أن اثنتين من هذه القواعد كانتا في فلوريدا وحدها: المحطة الجويّة

هومستيد والمحطة الجويّة تيندال، اللتان كانتا تبعدان، بالترتيب، 185 و235 ميلاً عن ساراسوتا[9]. إذاً، فقد كان بالإمكان تأمين طائرات مقاتلة من أجل تأمين تغطية جويّة لطائرة الرئيس خلال دقائق. ومع ذلك ارتأى عملاء الخدمة السريّة المدربون على القيام بأي شيء ممكن لحماية الرئيس، أن تأمين مثل هذه التغطية لطائرة الرئيس غير ضروريّة.

ولقد تبينت حماقة هذا التقصير في تأمين التغطية الجويّة عندما اضطر ربان طائرة الرئيس في الساعة 10:55، لدى تلقيه تقريراً بوجود طائرة مجهولة تتجه نحوه، للقيام بمناورة تملصيّة، بالتحليق إلى ارتفاع أعلى من الارتفاع التي تسلكه الطائرات في الحالة الطبيعيّة[10].

وحتى عندما طُلبت التغطية الجويّة، فقد كانت متأخرة. حيث تقول لجنة 9/11 بأنه قبل الساعة 10:00 بقليل: "طلب البيت الأبيض... طائرات مقاتلة مرافقة لطائرة الرئيس" (38). ووفقاً لريتشارد كلارك، فقد قُدِّم هذا الطلب بعد أن سأله مدير الخدمة السريّة برايان ستافورد، في الحوار نفسه المذكور أعلاه: "عندما تقلع طائرة الرئيس، هل يمكننا أن تحصل على مقاتلات عسكريّة مرافقة؟"[11].

إنه لمن الصعوبة علينا أن نصدق أن هذا التقرير يعكس حقيقة تاريخيّة. ففي المقام الأول، من المؤكد أن مدير الخدمة السريّة لم يكن بحاجة لتقديم هذا الطلب إلى ريتشارد كلارك. إذ باستطاعته – لأن مسؤوليته الرئيسية تقضي بحماية الرئيس – الأمر بتأمين تغطية جويّة لطائرة الرئيس بشكل مباشر. (بالفعل، تذكر اللجنة أن الخدمة السريّة أمرت بإرسال طائرات مقاتلة من قاعدة أندروز الجويّة في وقت لاحق من ذلك الصباح [44]). والمشكلة الثانية في هذا التقرير هي أن ستافورد لم يقم بهذا "الطلب" حتى الساعة 9:30، رغم أن طائرة الرئيس كان مخططاً لها أن تقلع بعد 20 دقيقة فقط. إذاً، بالرغم من أن كلارك يقول بأنه كان مندهشاً من سرعة إعطاء الإذن بعد أن عهد به إلى نائب الرئيس تشيني، إلا أن كلارك لم يستطع – كما نقلت وسائل الإعلام – أن ينقل هذا الطلب إلى البنتاغون إلا حين كانت طائرة الرئيس على وشك الإقلاع[12]. علاوة على ذلك، من غير الواضح أيضاً أن الطلب قد قُدِّم حتى في ذلك الوقت، لأن تشيني قال لاحقاً بأن طائرة

الحماية العسكريّة لم تصل إلا بعد الساعة 11:10 - شهادة تنسجم مع حقيقة أن ربان طائرة الرئيس اضطر للقيام بمناورة دفاعيّة في الساعة 10:55 [13].

على أي حال، حتى لو لم تسر الأمور بالطريقة التي يذكرها كلارك، فما قاله في حواره بالذات أظهر الحاجة الحقيقيّة لتأمين تغطية جوّية لطائرة الرئيس. وإثارة كلارك الانتباه إلى هذه المشكلة يجعل من إهمال لجنة كين - زيليكوف في التأكيد على هذه النقطة أكثر أهمية.

تجاهل التهمة الأكثر أهمية

إن طريقة تعامل اللجنة مع هذه المسألة - لماذا لم يُظهر مرافقو الرئيس أي قلق من أنه قد يكون هدفاً لهجوم إرهابي؟ - غير مرضية بالمرة. كان ينبغي أن يكون سؤالاً ملحاً في أذهان أعضاء لجنة 9/11. وإذا كانت الهجمات الإرهابيّة مفاجئة تماماً لهم، كما يفترض تقريرهم، فهذا يعني أنه لم يكن هنالك أحد في المدرسة في ذلك اليوم يعرف كم كان عدد الطائرات المختطفة. "لا أحد من المجموعة المرافقة [تقول اللجنة] كان يملك أي معلومات أثناء تلك الفترة بأن طائرة أخرى كانت مختطفة أو مفقودة" (39). وحتى لو افترضنا صحة ذلك التصريح، فهذا يعني أيضاً أنهم لم يكونوا يعرفون إذا ما كان هنالك أي طائرة مختطفة أخرى، ومن المؤكد أن عملاء الخدمة السريّة مدربون على العمل وفق أسوأ الاحتمالات.

في حال هجوم إرهابي على الأمة، لا بد أن الرئيس وعملاءه السريين سيفترضون بأنه قد يكون أحد الأهداف الرئيسة. تخبرنا لجنة كين - زيليكوف بأننا هوجمنا من قبل عدو يكره أميركا (xvi). أي نجاح يمكن أن يحققه أولئك الإرهابيون الكارهون لأميركا أكثر من قتل الرئيس الأميركي؟ ومع ذلك، ولمدة ساعة تقريباً لم يظهر على هؤلاء الأشخاص أي إشارات تنم عن قلقهم بهذا الخصوص. وقد استُخدمت هذه الحقيقة من قبل بعض المنتقدين للإيحاء أنهم لم يكونوا قلقين لأنهم كانوا يعرفون الأهداف ويعرفون أن الرئيس ومرافقيه لم يكونوا بينها. ردَّت اللجنة على هذه التهمة بطريقتها المعتادة - بتجاهلها.

في المقابل، لقد سعت اللجنة فعلاً للرد على التهمة، الأكثر شيوعاً، المتعلقة بسلوك الرئيس في ذلك اليوم. التهمة التي تقول بأنه بقي بعيداً عن واشنطن لوقت طويل لأنه كان خائفاً. وتخبرنا اللجنة بشكل متكرر أن هذه التهمة غير منصفة على الإطلاق. "القرار الوحيد الذي اتُّخذ [من قبل مرافقي الرئيس] خلال [الفترة بين 9:15 و9:30] - تقول اللجنة - كان العودة إلى واشنطن" (39). ولكن خلال سير الموكب الرئاسي باتجاه المطار، علم العملاء السريون بخصوص الهجوم على البنتاغون، وذلك أدى إلى التحفظ على القرار، على الرغم من رغبة الرئيس بالعكس:

> أحس عميل الخدمة السريّة [المسؤول] بأن الوضع في واشنطن كان غير مستقر إلى درجة كبيرة بالنسبة لعودة الرئيس إلى هناك، ووافق [أندرو] كارد على ذلك. فيما كان الرئيس يريد بشدة العودة إلى واشنطن و لم يوافق على الذهاب إلى مكان آخر إلا مكرهاً. عندما بحث الرئيس مع نائب الرئيس في المسألة لم يكن وقت إقلاع طائرة الرئيس قد قُرِّر بعد. تذكَّر نائب الرئيس أنه حث الرئيس على ألا يعود إلى واشنطن (39).

وتقدم الملاحظة التي أُرفقت دعماً لهذا النقاش "مصادر إضافيّة حول رغبة الرئيس في العودة إلى واشنطن" (463 الملاحظة 207). وعلى هذا الأساس، لا تعتبر لجنة كين - زيليكوف أن الدفاع عن الرئيس ضد التهمة التي تقول بأنه بقي بعيداً عن واشنطن معظم ذلك اليوم خوفاً على سلامته الخاصة خارجة عن إطار مهمتها الموكلة إليها.

غير أن دفاعها هذا يزيد من حيرتنا بخصوص عدم مناقشتها للتهمة الأخطر - وهي أن المشكلة الحقيقيّة لم تكن تتعلق في الخوف الذي ظهر عليه في وقت لاحق من ذلك اليوم، بل تتعلق في أنه لا هو ولا أي شخص آخر من مرافقيه بدوا خائفين في وقت مبكر من ذلك اليوم، عندما كان يجب عليهم أن يخافوا.

إنكار معرفة مرافقي الرئيس

وتكمن أهمية الغياب الواضح للخوف في أنه يوحي أن على الأقل بعضاً من مرافقي الرئيس، وخصوصاً المسؤول عن الخدمة السريّة، كانوا يعرفون بأنه لم يكن

هناك أي خطر. وهذا يوحي بدوره أهم كانوا يعرفون بما كان يجري. بيد أن لجنة 9/11 تدعي بكل وضوح أن لا أحد من مرافقي الرئيس كان يملك معرفة مسبقة بالهجمات، كما ذكرنا آنفاً، "لا أحد من المجموعة المرافقة كان يملك أي معلومات أثناء تلك الفترة بأن طائرة أخرى كانت مختطفة أو مفقودة" (39). وهذا الادعاء هام على نحو خاص، فبدونه، لم يكن بالإمكان الدفاع عن أو تبرير، قرار الرئيس بالاستمرار في درس القراءة وقرار الخدمة السريّة بالبقاء في المدرسة.

ولكن، ثمة مصدران جيدان آخران يوحيان أن هذا الادعاء كاذب. وأحد هذين المصدرين هو نائب الرئيس تشيني نفسه. فقد قال تشيني، بعد خمسة أيام من 9/11، خلال مقابلة معه: "ثمة تنسيق بين الخدمة السريّة وإدارة الطيران الفدراليّة. وكانت الخطوط مفتوحة فيما بينهم بعد أن تعرَّض مركز التجارة العالمي لـ..."[14]. بالرغم من أن تشيني منع نفسه من إكمال الجملة، فمن الواضح أنه كان يريد القول بأن الخدمة السريّة كانت على اتصال مستمر مع إدارة الطيران الفدراليّة منذ الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي.

والمصدر الآخر هو ريتشارد كلارك. فقد ذكر أن مدير الخدمة السريّة ستافورد، أثناء الاجتماع التليفوني، مرر له ملاحظة تقول: "يُظهر الرادار طائرة تتجه في هذا الاتجاه". لاحقاً، كتب كلارك مفسراً: "كان لدى الخدمة السريّة نظاما يمكّنهم من رؤية ما كان يراه رادار إدارة الطيران الفدراليّة"[15]. ويعني هذا الاعتراف أنه إذا كانت إدارة الطيران الفدراليّة تعرف قبل الساعة 9:00 صباحاً بأن الرحلة 77 قد اختُطفت – وهذا ما سنراه في الجزء الثاني – فإن الخدمة السريّة كانت تعرف بذلك أيضاً. وهو يعني كذلك أن الخدمة السريّة كانت تعرف – حتى قبل أن يسمع ستافورد جين غارفي تصرح بذلك – بأن إدارة الطيران الفدراليّة كانت تعتقد بإمكانيّة وجود 11 طائرة مختطفة. وهذا بالطبع يعني أيضاً أن المسؤول عن الخدمة السريّة في المجموعة المرافقة للرئيس كان يعرف كل هذا. وحقيقة أن المجموعة المرافقة للرئيس كانت تعرف بما كان يجري تلقى المزيد من التأييد بواسطة تصريح كلارك بأنه كان هنالك اتصال مفتوح بينه وبين ديبورا لاور، مديرة غرفة الطوارئ في البيت الأبيض، التي كانت ترافق الرئيس[16].

وعلى هذا الأساس، يصبح ادعاء اللجنة بأن المجموعة المرافقة للرئيس لم تكن تعرف بوجود حالات اختطاف أخرى كاذباً أيضاً. وهذه النتيجة تعني أنه لا يوجد أي تبرير معقول لقبول اللجنة الواضح للتفسير الذي قدمته الخدمة السريّة حول عدم إسراعها في أخذ الرئيس إلى مكان آمن. لأنه إذا كانت الخدمة السريّة تعرف بأن الرحلة 77 وعشر رحلات أخرى كان يُعتقَد من قبل إدارة الطيران الفدراليّة بأنها مختطفة، فإن التبرير الوحيد لعدم الإسراع في أخذ الرئيس إلى مكان آمن: "لقد علمنا أن الرئيس لم يكن في خطر". ولكن ذلك، بالطبع، لم يكن بالإمكان قوله. إن إهمال لجنة كين - زيليكوف في تبيان هذه المعضلة يقدم واحداً من الأدلة العديدة على أنها كانت مكرَّسة لشيء آخر غير الكشف عن حقيقة 9/11.

الفصل الخامس

معلومات مسبقة عن الهجمات

إن طريقة تعامل لجنة 9/11 مع مسألة المعلومات المسبقة عن الهجمات ملتبسة. فهي، من جهة، تذكر بعض الوقائع التي تثير الشكوك في ادعاء إدارة بوش بأن هجمات 9/11 كانت مفاجئة تماماً لها. وتستخدم اللجنة عبارة من مدير السي آي إيه جورج تينيت، "كان النظام يومض باللون الأحمر" (259)، كعنوان للفصل. تذكر اللجنة أن السي آي إيه اعترضت رسائل للقاعدة تتحدث عن هجوم "كبير" في المستقبل القريب. وتنشر اللجنة أيضاً إحدى المذكرات الرئاسيّة اليوميّة (بتاريخ 6 آب 2001) التي احتوت مذكرة من السي آي إيه بعنوان "بن لادن مصمم على الهجوم في الولايات المتحدة"[1] - لم تسمح بنشرها الإدارة، كما يعرف كل من كان مهتماً، إلا بعد ضغط من اللجنة. تتحدث هذه المذكرة عن نشاط "ينسجم مع تحضيرات للقيام بأعمال خطف أو أنواع أخرى من الهجمات" وعن تقرير يفيد بأن "مجموعة من مناصري بن لادن في الولايات المتحدة كانت تخطط للقيام بهجمات بواسطة متفجرات" (262). عن طريق نشر هذه المذكرة، أظهرت اللجنة، من دون انتقاد الرئيس بشكل مباشر، كذب ادعائه بأن المذكرة التي تلقاها في 6 آب كانت "ذات طبيعة تاريخيّة" محضة (260). ومن جهة أخرى، فإن اللجنة تقبل بالتفسير الرسمي لجهة عدم الكشف عن هذا المخطط مسبقاً.

الدفاع "الذي ينظر إلى الخارج"

لقد قبلت اللجنة ادعاء مسؤولي الاستخبارات بأنهم كانوا بشكل رئيسي يتوقعون هجوماً "خارجياً" (263). ولشرح سبب عدم توقع أحد ذلك النوع من

الهجمات التي وقعت في 9/11، قدمت اللجنة تمييزاً دقيقاً للغاية:

> وقعت هجمات 11 أيلول في الفجوة التي تفصل بين التهديدات الخارجيّة والتهديدات المحلية. فوكالات الاستخبارات الخارجيّة كانت تراقب في الخارج، مستعدة للتهديدات الأجنبيّة للمصالح الأميركيّة هناك. فيما كانت الوكالات المحليّة بانتظار دلائل على وجود تهديد محلي من خلايا سريّة نائمة (sleeper) ضمن الولايات المتحدة. لم يفكر أحد في تهديد خارجي لأهداف محليّة. فالتهديد الوشيك لم يكن آتياً من خلايا نائمة. إنه كان خارجياً، ولكن، من أجانب تسربوا إلى الولايات المتحدة (263).

غير أن اللجنة لا تشرح الفرق بين الأجانب الأعضاء في خلايا سريّة نائمة والأجانب الذين تسربوا إلى الولايات المتحدة. وهي بالتأكيد لا تشرح الفرق الذي أحدثه هذا التمييز. هل يُفترَض بنا أن نصدق أن عميلاً لدى الأف بي آي، على سبيل المثال، قال لنفسه: "لن أحقق في الأنشطة المريبة لهؤلاء الأجانب الذين تسربوا إلى الولايات المتحدة لأن مهمتي مقتصرة على التحقيق في الخلايا النائمة"؟

على أي حال، فالمسألة الأشد أهمية من كل هذا هي ادعاء لجنة كين - زيليكوف، بالرغم من مذكرة 6 آب ومعلومات أخرى تشير إلى احتمال وقوع هجمات للقاعدة في الولايات المتحدة تتعلق بعمليات اختطاف ومتفجرات، بأنها تصدق أن وكالات الاستخبارات الأميركيّة كانت تتوقع فقط هجمات في الخارج. وهكذا تمّ تجاهل أو إنكار، بعض التحذيرات المسبقة الأخرى المتعلقة بهجمات 9/11، التي كان بعضها محدداً جداً.

التحذير الذي وصل إلى النائب العام أشكروفت

نقلت وسائل الإعلام أن النائب العام جون أشكروفت، استناداً إلى تهديد تلقاه من الأف بي آي، قرر يوم 9/11 الامتناع عن السفر بالطائرات التجاريّة. وكانت هذه القصة قد لقيت اهتماماً واسع النطاق في حينها. فقد ذكرت صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل: "من الواضح أن الأف بي آي كانت تعرف أن شيئاً ما يلوح في الأفق... وقد نصحت الأف بي آي بالفعل أشكروفت بالابتعاد عن

طائرات الركاب. أما البقية منا فعليهم فقط الاعتماد على حظوظهم". كما تساءل المعلق الإخباري في شبكة سي بي إس دان راذر في وقت لاحق، في ما يتعلق بهذا التحذير: "لماذا لم يشاركوه مع الشعب كله؟"[2] ولا بد أن الأميركيين كانوا يريدون إجابة عن هذا السؤال. ولكن أحد مراسلي الأسوشييتد برس قال إنه حين سأل أشكروفت حول هذا الموضوع، فضَّل الأخير الخروج من مكتبه على الإجابة.[3]

ولكننا أخيراً، مع صدور تقرير لجنة 9/11، سنعرف ما سيقوله أشكروفت في هذا الخصوص، لأن اللجنة يمكنها، بما تمتلكه من سلطة الاستدعاء، أن ترغمه على الإجابة عن أسئلتها. وكانت المسألة ذات أهمية كبرى لأن بعض التقارير الإعلاميّة أشارت، كما بيَّنت صحيفة الكرونيكل، إلى أن الأف بي آي كانت تمتلك معلومات عن الهجمات الوشيكة على الولايات المتحدة أكثر تحديداً مما كشفت عنه، تتعلق بطائرات تجاريّة. ومع ذلك، إذا تصفحت كل الإشارات الـ 26 إلى أشكروفت في تقرير اللجنة[4]، فإنك لن تجد شيئاً حول هذه المسألة[5].

أشكروفت ودافيد شيبرز

علاوة على ذلك، فهذا ليس التجاهل الوحيد في ما يتعلق بالتقارير التي تشير إلى أن الأف بي آي كانت تملك معلومات مسبقة ومحددة عن الهجمات. فقد صرَّح علناً المحامي دافيد شيبرز بعد يومين من 9/11 أنه قبل ما يزيد على ستة أسابيع من 9/11، قام عملاء لدى الأف بي آي بإعطائه معلومات عن هجمات على "مانهاتن السفلى". وزعم شيبرز أن هذه المعلومات كانت مفصلة إلى حدّ كبير، إذ كانت تتضمن تواريخ وأهداف ومصادر تمويل الإرهابيين. وقال شيبرز، إضافة إلى ذلك، إن التحقيقات التي كان يجريها العملاء الميدانيون لدى الأف بي آي قد أوقفت من قبل مركز قيادة الأف بي آي، تحت طائلة تهديد العملاء بالمحاكمة إذا ما أفشوا بالمعلومات التي بحوزتهم. وأخيراً - كي نصل إلى الجزء الأكثر اتصالاً مما زعمه شيبرز بالموضوع الحالي الذي نناقشه - قال شيبرز إنه حاول، قبل ستة أسابيع من 9/11، تحذير النائب العام الجنرال أشكروفت من الهجمات، ولكن أشكروفت ذاك لم يرد على اتصالاته[6].

قد يشك المرء، بالطبع، في أن يكون مكتب أشكروفت، لكونه يتلقى كل أنواع الاتصالات الشاذة، قد تجاهل اتصالات شيبرز لأنه اعتبرها واحدة من هذه الاتصالات. ولكن دافيد شيبرز كان محامي التحقيق الأول في اللجنة القضائيّة المنبثقة عن الكونغرس الأميركي في العام 1998 ونائبه العام الأول في محاكمة الرئيس كلينتون في العام 1999. وعلى هذا الأساس، لا بد أنه كان معروفاً جيداً ومحترماً جداً في الأوساط الجمهوريّة.

من هنا، فنحن سنفترض أن اللجنة سألت أشكروفت حول الادعاءات التي صرَّح شيبرز بها بشكل علني. هل عرف أشكروفت عن اتصالاته؟ وإذا كان قد عرف، فلماذا لم يجب عليها؟ ولكننا لا نجد في تقرير اللجنة أي إشارات تدل على أن مثل هذه الأسئلة قد طُرحت.

وسنفترض أيضاً أن اللجنة قابلت شيبرز، للحصول على القصة منه مباشرة. إذ لا بد أن اللجنة كانت مهتمة جداً بالاستماع إلى شهادة شيبرز، تحت القسم، حول المعلومات المحددة جداً التي أعطاها له عملاء الأف بي آي. ولكنك إذا ما قمت بالبحث عن اسم دافيد شيبرز في تقرير لجنة 9/11، فإنك لن تجد إشارة واحدة له.

العملاء الميدانيون لدى الأف بي آي

سنفترض أيضاً أن اللجنة كانت متحمسة جداً للتعرف إلى، ومقابلة – وربما استخدام كاشف الكذب – عملاء الأف بي آي، الذين تواصلوا مع شيبرز، وفقاً لما يزعم. وما يدعم ادعاءات شيبرز، في الواقع، هو قصة نُشرت في مجلة محافظة هي ذي نيو أميركان، تنقل عن ثلاثة عملاء لدى الأف بي آي – أجرى الكاتب مقابلة معهم – قولهم أن "المعلومات التي قدمها شيبرز كانت معروفة على نطاق واسع داخل المكتب [مكتب التحقيقات الفدرالي] قبل 11 أيلول". حتى أن أحدهم قال إن بعض العملاء الميدانيين – الذين كانوا من أكثر "الشباب خبرة" – "تنبأوا، بالضبط تقريباً، بما حدث في الحادي عشر من أيلول". وقال أيضاً: كان معروفاً على نطاق واسع "ضمن الأف بي آي كيف تم تجاهل التحذيرات من قبل واشنطن"[7].

المقصود بـ "واشنطن"، بالطبع، هو مركز قيادة الأف بي آي، حيث يشغل فيه توماس بيكارد منصب المدير المؤقت وديل واتسون منصب رئيس قسم مكافحة الإرهاب. أخبر واتسون اللجنة أنه "شعر بقوة أن شيئاً ما كان سيحدث" ولكن "المعلومات المتعلقة بالتهديد كانت غير واضحة إلى حدّ بعيد" (265). ألم ترغب اللجنة بمواجهة بيكارد وواتسون بالادعاءات الواضحة والمحددة لهؤلاء العملاء الميدانيين؟ يبدو أنها لم تكن ترغب بذلك، ففي تقريرها لن تجد أي إشارة تدل على أنها أجرت مقابلات مع هؤلاء العملاء الميدانيين.

وفي نهاية المطاف، تستنتج لجنة كين - زيليكوف أن الإرهابيين نجحوا بواسطة "استغلال إخفاقات مؤسساتيّة عميقة ضمن حكومتنا" (265). ويشير هذا الاستنتاج مسبقاً إلى توصيات اللجنة، التي تقترح فيها بعض التغييرات المؤسساتيّة الجذريّة. ولكن الدلائل التي تم تجاهلها هنا من قبل اللجنة هي دلائل إخفاقات ليست ناتجة من عيوب بنيوية، بل عن أفعال - وإحجام عن القيام بأي أفعال - أشخاص بعينهم: جون أشكروفت، توماس بيكارد وديل واتسون.

خيارات البيع

على الرغم من أن اللجنة لجأت بشكل عام إلى تجاهل كل التقارير التي توحي تواجد معلومات مسبقة ومحددة حول الهجمات، إلا أن هنالك استثناء وحيداً وهاماً. إذ إن اللجنة تذكر أنه قبل وقت قصير من 9/11، شهد سوق العقار والأسهم بعض الشراءات المثيرة للريبة لخيارات البيع (put options)، وهي عبارة عن رهانات على أن سعر الأسهم المراهَن عليها سوف ينخفض بشكل كبير. فقد اشتُريت كميّة كبيرة من خيارات البيع على أسهم شركة مورغان ستانلي دين ويتر، التي كانت تحتل 22 طابقاً من مركز التجارة العالمي، وعلى أسهم شركتي الطيران - الأميركيّة والمتحدة - اللتين استُخدمتا في الهجمات. تراوحت تقديرات الأرباح بعد 9/11 بين 10 ملايين إلى 15 مليار دولار[8]. وحجم هذه الشراءات "يثير الشكوك في أن المستثمرين"، قالت صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل، "كانوا يملكون معرفة مسبقة بالهجمات"[9].

دُرست دواعي هذه الشكوك من قبل ألن بوتشمان، بروفيسور في علم الموارد الماليّة في جامعة إيلينويس، في مقالة بعنوان "نشاط غير اعتيادي في سوق الخيارات والهجمات الإرهابيّة في 11 أيلول 2001". مبتدئاً من حقيقة ما تردد على نطاق واسع أن النشاط كان غير اعتيادي، يبيّن بوتشمان أن الحكم الواعي في هذه المسألة لا يمكن الوصول إليه "في غياب معلومات منهجيّة حول خصائص نشاط خيار البيع". بكلمات أخرى، يحتاج المرء إلى معلومات معياريّة على أساسها يمكن تقييم الشراءات التي تبدو غير اعتياديّة لخيارات البيع قبل 9/11. يقدم بوتشمان أولاً هذه المعلومات المعياريّة، ثم يدرس النشاط المتعلق بشركتي الطيران المتحدة والأميركيّة في الفترة ما بين 5 و10 أيلول 2001. مستخدماً تحليلاً استند إلى "الحجم غير العادي لخيارات البيع"، الأمر الذي يمكن أن يشكل "الطريق الأكثر استقامة بالنسبة للإرهابيين أو شركائهم لجني الأرباح من خلال معرفتهم المسبقة بالهجمات"، يقول بوتشمان بأن هذا التحليل "يقدم بالفعل دليلاً يشير إلى أن الإرهابيين أو شركاءهم تاجروا قبل هجمات 11 أيلول"[10].

أما البعد الآخر لهذه القصة، فهو ما وجده المحققون من أن البنك الألماني، الذي اشتُريت عبره الكثير من خيارات البيع على أسهم شركة الخطوط الجويّة المتحدة، كان حتى العام 1998 تحت رئاسة أ. ب. (بازي) كرونغارد. وهذا البعد كان يشكل مصدر إحراج محتمل كبير، لأن كرونغارد، بعد تركه منصبه، ذهب للعمل لصالح السي آي إيي. في الواقع، لقد جعله الرئيس بوش المدير التنفيذي للسي آي إيي في آذار من العام 2001. والمعنى المتضمن المحتمل، بالطبع، هو أن علاقة كرونغارد بكل من البنك الألماني والسي آي إيي ربما تشير إلى حدوث حالة من الاتجار غير الشرعي في السندات (المعتمد على معلومات من مصادر متنفذة) هي الأكبر والأكثر خبثاً في التاريخ[11].

بالنسبة لما نرمي إليه حالياً، على أي حال، قد يكون هناك تضمين أكثر أهمية، وهو أن الوكالات الاستخباراتيّة، التي تراقب مثل هذه العمليات التجاريّة[12]، كان لديها سبب جيد للاعتقاد بأن شركتي الخطوط الجويّة الأميركيّة والمتحدة ستُستخدَمان في المستقبل القريب في هجمات على مركز التجارة العالمي. أي أنها

كانت تملك معلومات محددة إلى درجة بعيدة عن الهجمات. واللجنة ردت، في الواقع، على هذا التقرير، ولكن فقط في ملاحظة وردت في نهاية تقريرها.

غير أن الحقيقة الأكثر أهمية حول رد اللجنة هي كيفيّة تعاملها مع المشكلة. فهي تقول: "لقد حصلت بالفعل بعض حالات الاتجار، ولكن كل واحدة من هذه الحالات أثبتت أنها سليمة". وكان المثال الرئيسي الذي ذكرته اللجنة دعماً لاستنتاجها هو شركة الخطوط الجوّيّة المتحدة، إذ تقول اللجنة بأن الزيادة المفاجئة في حجم خيارات البيع على هذه الأسهم في 6 أيلول كانت "مثيرة للريبة إلى حدّ بعيد في ظاهرها". ولكن، أضافت اللجنة، "كشف التحقيق الإضافي أن هذا الاتجار ليس له صلة بـ 9/11".

ما الأساس الذي استندت إليه اللجنة في استنتاجها هذا؟ إنه، في المقام الأول، اكتشاف "أن مؤسسة استثماريّة ضخمة موجودة في الولايات المتحدة لا علاقة ملموسة لها مع القاعدة اشترت 95 بالمائة من خيارات البيع لشركة الخطوط الجوّيّة المتحدة" (499 الملاحظة 130). والقياس الضمني خلف هذا الاستنتاج يبدو أنه يسير على النحو التالي:

1. خُطِّطت هجمات 9/11 ونُفذت فقط بواسطة القاعدة.
2. ليس هناك أي شخص أو وكالة رسميّة، له دور أو حتى معرفة مسبقة بالهجمات.
3. المؤسسة التي اشترت خيارات البيع على أسهم شركة الطيران المتحدة لم تكن لها صلة بالقاعدة.
4. وبذلك لا يمكن أن تكون هذه المؤسسة تملك أي معلومات مسبقة عن الهجمات.

هذا مثال نموذجي على أن لجنة كين - زيليكوف كانت تعمل بالكامل وفق افتراضها المسلّم به - وهو أن الهجمات قد خُطط لها ونُفذت فقط بواسطة القاعدة، بدون مساعدة من مسؤولين أميركيين أو أي شخص آخر.

لربما استطعنا أن نقبل بمعقولية هذا المنطق لو أثبتت لنا اللجنة أن (1) القاعدة كانت اللاعب الوحيد في هجمات 9/11 وأنه (2) لم يكن هناك أي مجموعات

أخرى أو أفراد آخرين كانوا يعلمون بخططها. ولكن اللجنة، بدلاً من أن تقدم دلائل على هذه النظريّة، افترضت ببساطة أنها صحيحة.

إن هذا الافتراض المسلَّم بصحته يمكن أن يكون قد استُخدم لمنع اتجاهات في البحث ربما أدت إلى دحضه. لنفترض أن أحداً من أعضاء اللجنة اقترح بأن عليهم أن يكتشفوا إذا ما كانت المؤسسة المشترية لخيارات البيع على أسهم شركة الطيران المتحدة قد حصلت على معلومات حول الهجمات من شخص ما في الوكالات الاستخباراتيّة الباكستانيّة أو الأميركيّة، أو شخص ما من الشركة نفسها، أو شخص ما له علاقة بمركز التجارة العالمي. نظراً لافتراض اللجنة المسلَّم به، فإن هذا الاتجاه في البحث كان سيُرفَض حتماً باعتباره مضيعة للوقت.

على أي حال، ثمة سبب ثانٍ استندت إليه اللجنة في استنتاجها بأن عمليّة الشراء كانت غير ضارة. فبالإضافة إلى عدم وجود روابط ملموسة لها مع القاعدة، لقد اشترت هذه المؤسسة الاستثماريّة الضخمة خيارات البيع على أسهم شركة الخطوط الجويّة المتحدة في 6 أيلول "كجزء من استراتيجيّة تجاريّة شملت أيضاً شراء 115000 سهم في شركة الخطوط الجويّة الأميركيّة في 10 أيلول" (499 الملاحظة 130). والحجة الضمنية هنا هي أن هذه المؤسسة المشترية، استناداً إلى معلومات مطلعة، لم تكن لتشتري أسهماً في شركة الخطوط الجويّة الأميركيّة (بدلاً من أن تشتري خيارات بيع) لو كانت تعرف بأمر الهجمات. ولكن ذلك غير منطقي لأكثر من سبب واحد. أولاً، من المحتمل أن هذه الوكالة كانت تملك معلومات عن أن حادثة ما ستتسبب في انخفاض أسهم شركة الخطوط الجويّة المتحدة فقط. ولذلك، فإن شراء أسهم في شركة الخطوط الجويّة الأميركيّة ربما كانت تبدو طريقة جيدة أخرى للربح. ثانياً، لم يُخبرنا أحد كيف قورنت الأرباح والخسائر بين الصفقتين. بكلمات أخرى، لم يبلّغنا أحد إذا ما كانت الخسائر التي عانت منها الشركة المستثمرة من شراء أسهم شركة الخطوط الجويّة الأميركيّة كانت قريبة إلى حدّ ما من الأرباح التي جنتها من شراء خيارات البيع على أسهم شركة الخطوط الجويّة المتحدة. فبدون هذه المعرفة، قد نشك في أن شراء أسهم شركة الخطوط الجويّة الأميركيّة كان طريقة ذكيّة لتقديم الأساس لذلك النوع من الدفاع الذي تقدمه لنا اليوم لجنة 9/11.

إضافة إلى منطقها المغلوط، فإن هذه الحجة الثانية مثيرة للشكوك بطريقة أخرى. فهي لم تخبرنا من هي تلك "المؤسسة الاستثماريّة". إذا كانت الصفقة غير ضارة، فلماذا لم تخبرنا من قام بها؟ لأنه إذا كانت اللجنة واثقة من موقفها، فمن المفترَض أنها ستكون سعيدة باستقدام محققين مستقلين لإثبات صحة مزاعمها. بهذه الطريقة، يمكننا أخيراً استبعاد هذا الجزء من الادعاءات بوجود المعرفة المسبقة. ولكن، بما أن اللجنة اختارت ألا تكشف عن اسم هذا المستثمر - أو أي شخص آخر - فإن تعاملها هذا سيزيد من الشكوك، بدلاً من أن يخمدها.

بعد ذلك، تقدم لنا اللجنة حجة ثالثة لدعم استنتاجها بأن كل عمليات الشراء هذه كانت غير ضارة:

وُجد أن كثيراً من الصفقات المريبة ظاهرياً المتعلقة بشركة الخطوط الجوّيّة الأميركيّة في 10 أيلول تعود إلى رسالة إخباريّة عن خيارات البيع التجاريّة تصدر في الولايات المتحدة، أُرسلت بالفاكس إلى المشتركين فيها يوم الأحد 9 أيلول، وهي التي نصحت بهذه الصفقات (499 الملاحظة 130).

هنالك عدة مشاكل. أولاً، حقيقة أن أحداً ما وضع توصيات في رسالة إخباريّة تجاريّة لا يثبت أنها لم تكن تستند إلى معلومات مطلعة. ثانياً، لم يُخبرنا أحد كم هو بالضبط هذا "الكثير"، وبذلك فنحن بقينا لا نعرف شيئاً عن شراءات خيارات البيع الأخرى (ربما 65 بالمائة؟) على أسهم شركة الخطوط الجوّيّة الأميركيّة. ثالثاً، لم يعطونا اسم هذه الرسالة الإخباريّة حتى نتمكن من التحقق من المعلومات بأنفسنا.

على كل حال، استناداً إلى هذه الأمثلة، تقول اللجنة: "تقدم الأمثلة نموذجاً عن الدلائل التي تفحَّصها التحقيق" (499 الملاحظة 130). وهذا الادعاء يثير مشكلة مزدوجة. إذ حتى لو افترضنا أن الادعاء صحيح، فهذا لا يثبت لنا أن كل أو حتى معظم شراءات خيارات البيع كانت سليمة، نظراً للمشاكل المتعددة في هذه الأمثلة. ومن جهة أخرى، إذا افترضنا أن الشراءات التي اختارت اللجنة أن تستخدمها كأمثلة كانت حقاً سليمة، فعلى أي أساس نصدق أنها كانت نموذجيّة بالفعل؟ استناداً إلى معلومات اللجنة فقط؟ قد يكون ذلك كافياً لو أن بقية تقرير

اللجنة أعطانا سبباً وجيهاً للثقة بمعلوماته. ولكن، كما رأينا، وسنرى حتى بوضوح أكثر في الفصول التالية أن اللجنة ببساطة لم تثبت مصداقيتها. وعلى هذا الأساس، كلما يصل استنتاجها بخصوص ادعاء ما في نهاية المطاف إلى "ثق بنا"، فإننا نملك سبباً كافياً للشك في ذلك الادعاء بالذات.

بيد أن اللجنة، للإنصاف، تستند في قضيتها ليس فقط إلى معلوماتها، وإنما إلى تحقيقات اثنتين من الوكالات الفدراليّة. إنها تقول:

> لقد خصصت لجنة المقايضة والسندات والأف بي آي، بمساعدة وكالات أخرى وصناعة السندات، مصادر هائلة للتحقيق في هذه القضية، بما فيها ضمان تعاون العديد من الحكومات الأجنبيّة. وجد هؤلاء المحققون أن ما كان مثيراً للريبة ظاهرياً أُثبت أنه سليم وقانوني (499 الملاحظة 30).

وتورد اللجنة دعماً لهذا الادعاء عدداً من المقابلات إضافة إلى مذكرة من لجنة المقايضة والسندات ومعلومات من الأف بي آي[13]. كالعادة، إنها مراجع لا يمكننا الوصول إليها. لذلك، علينا ببساطة أن نأخذ بما قالته اللجنة حول ما اكتشفته لجنة المقايضة والسندات والأف بي آي. كان ينبغي على اللجنة أن تنشر دراسات لجنة المقايضة والسندات، حتى تُفحَص على نطاق أوسع. في الواقع، تقدم التقارير في أمكنة أخرى من الكتاب - وخاصة في الفصل الثامن والخاتمة وفي أماكن مختلفة غيرها - سبباً كافياً ووافياً للشك إلى درجة كبيرة في الأف بي آي في ما يخص كل ما له علاقة بـ 9/11. وحتى لو أن اللجنة نقلت بأمانة ما أُخبرت به من قبل الأف بي آي، فليس لدينا الأساس الكافي لتصديق محتويات التقرير.

إن تعامل اللجنة المختصر إلى حدّ بعيد مع هذه المشكلة العويصة يثير المزيد من المشاكل وذلك بسبب التقارير الأخرى التي لا تذكرها. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن الشكوك المتعلقة بـ أ. ب. "بازي" كرونغارد، المذكورة آنفاً، معروفة بشكل جيد، إلا أن اللجنة لا تذكر إذا ما كانت قد تحققت من دوره في عمليات الشراء. وعلى الرغم من أن الدكتور فيليب زيليكوف هو جزء من العالم الأكاديمي، إلا أن مساعديه يهملون الاستشهاد بأي دراسات أكاديميّة حول الموضوع، مثل دراسة ألن بوتشمان المذكورة أعلاه. من هنا، وبسبب كل هذه المشاكل، لا يمكن أن يُقال إن

لجنة 9/11 قد فنّدت كل المزاعم التي تقول بأن شراءات خيارات البيع غير الطبيعيّة قبل 9/11 كانت تتعلق بعمليّة اتجار غير شرعي.

رئيس البلديّة ويلي براون ومسؤولو البنتاغون

على أي حال، ما زالت هنالك قصص أخرى توحي أن أشخاصاً آخرين كانت لديهم معرفة مسبقة بالهجمات. إذ تقول واحدة من هذه القصص إن رئيس بلديّة سان فرانسيسكو ويلي براون، الذي كان يخطط للطيران إلى نيويورك، تلقى تحذيراً من موظفي الأمن في المطار، قبل ثماني ساعات من الهجمات، ينصحونه فيه بأن يكون حذراً في السفر. بصرف النظر عن صحة هذه القصة، فقد تناقلتها وسائل الإعلام على نطاق واسع، أي كان ينبغي على اللجنة أن تنظر فيها ومن ثم تقدم نتائج تحقيقها. ولكن تقرير اللجنة لا يحتوي أي ذكر لاسم ويلي براون.

والحادثة الأخرى التي توحي وجود معرفة مسبقة نُشرت في مجلة نيوزويك بعد أسبوعين من الهجمات. ففي 10 أيلول، وفقاً لهذا التقرير، "ألغت مجموعة من كبار المسؤولين في البنتاغون بشكل مفاجئ مخططات للسفر في صباح اليوم التالي - من الواضح أن ذلك يرجع إلى هواجس أمنيّة"[15]. لم أجد أي إشارة في التقرير إلى أن لجنة 9/11 قد حققت في هذه القصة أيضاً.

اعتراض رسالة من خالد شيخ محمد إلى محمد عطا في العاشر من أيلول

إن القصص التي توحي أن كلاً من ويلي براون وبعض المسؤولين في البنتاغون تلقوا تحذيرات في 10 أيلول تصبح مثيرة للاهتمام على نحو خاص في ضوء رسالة في اليوم نفسه من قبل وكالة الأمن القومي (NSA). "تعترض [NSA] وتحلل الاتصالات الأجنبيّة وتحل الشفرات"، تذكّرنا اللجنة، "لدى استماعها إلى محاورات بين أجانب لا يعنون لها شيئاً" (86، 87). وفي اعتراض العاشر من أيلول، قيل إن محمد عطا تلقى موافقة نهائيّة من خالد شيخ محمد - المفترَض أنه العقل المدبر لهجمات 9/11 - على تنفيذ الهجمات في اليوم التالي.

وفقاً لقصة نشرتها صحيفة الإندبندنت بعد أربعة أيام من 9/11، لم تكن NSA قد كشفت بعد التاريخ الذي ترجمت فيه هذه الرسالة المعترَضة[16]. ويقول التحقيق المشترك في أحداث 9/11، الذي أجري من قبل لجنتي المعلومات في مجلسي الشيوخ والكونغرس: "في الفترة ما بين 8 إلى 10 أيلول 2001، اعترضت وكالة الأمن القومي، ولكن لم تترجم أو تنشر إلا بعد 11 أيلول، بعض الاتصالات التي كانت تشير إلى أنشطة إرهابيّة محتملة وشيكة"[17].

إلا أن هذه النتيجة، كما يبدو، قد تم الوصول إليها ببساطة عن طريق الأخذ بمعلومات مسؤولي NSA فقط. ويصبح الأمر أكثر غرابة إذا ما علمنا أن مسؤولي NSA لم يكونوا يترجمون الرسائل الآتية من خالد شيخ محمد مباشرة، استناداً لما يخبرنا به التحقيق المشترك، وهو أن الاستخبارات الأميركيّة علمت في حزيران 2001 أن خالد شيخ محمد كان مهتماً بـ "إرسال إرهابيين إلى الولايات المتحدة"[18]. ألم يكن هناك أمر داخل NSA بترجمة الرسائل المعترَضة من خالد شيخ محمد مباشرة؟

نظراً لحقيقة أن لجنة 9/11 كانت تنوي القيام بتحقيق أكثر شمولاً مما كان ممكناً بالنسبة للتحقيق المشترك، سيتوقع القراء الذين عرفوا بهذا الموضوع أن يجدوا المزيد حوله في تقرير اللجنة النهائي. غير أن تقرير لجنة كين - زيليكوف، رغم أنه يحتوي على 272 فقرة تتكلم فيها عن خالد شيخ محمد، إلا أن أياً منها لا تذكر هذه الرسالة المعترَضة الحساسة[19].

وهكذا نجد، كما يبين هذا الفصل، أن لجنة كين - زيليكوف قد أيدت ادعاء إدارة بوش ووكالات استخباراتها بأنهم لم يتلقوا تحذيرات محددة بخصوص هجمات 9/11. ولكنها، كما رأينا، قدمت هذا التأييد عن طريق تجاهل كل الدلائل التي تشير إلى العكس أو استبعاد أي من هذه الدلائل على قاعدة افتراض اللجنة المسلّم به، وهو أن الهجمات قد خُطط لها ونُفذت فقط بواسطة القاعدة، بدون مساعدة من مسؤولين أميركيين أو أي شخص آخر.

الفصل السادس

أسامة، آل بن لادن، وإدارة بوش

البحث عن أسامة بن لادن

هناك شكوك في الرواية الرسميّة تتعلق بقصص يبدو أنها تتعارض مع "بحث أميركا عن أسامة بن لادن". وتتعلق إحدى هذه القصص بحوادث قيل إنها وقعت في تموز من العام 2001. في ذلك الوقت، كان أسامة بن لادن مسبقاً "المجرم المطلوب" الأول بالنسبة لأميركا، مع جائزة مقدارها 5 ملايين دولار على رأسه. ومع ذلك، فقد قدّم ريتشارد لابيفير، مراسل محقق محترم من سويسرا، فيما بعد دلائل على أن أسامة بن لادن أمضى أسبوعين في المستشفى الأميركي في بلد خليجي. وقد نُشرت هذه القصة - لم تُنشر في الصحافة الأميركيّة - من قبل عدة وكالات إخباريّة أوروبيّة. وأثناء وجوده في المستشفى، قيل إن بن لادن عولج من قبل جراح أميركي، هو الدكتور تيري غالاوي، وزاره عميل محلي في السي آي إيي هو لاري ميتشل. ومما لا غرابة فيه، فقد أُنكر هذا الادعاء من قبل السي آي إيي والمستشفى وأسامة نفسه. بيد أن وكالات الأخبار الأوروبيّة مضت في ترويج قصتها المزعومة، في حين رفض الدكتور غالاوي التعليق فقط[1]. من المفترَض، بالطبع، أن لجنة 9/11 كانت تستطيع أن تزيل هذا التناقض باستخدام سلطة الاستدعاء التي تملكها في طلب مثول الدكتور غالاوي لأداء شهادته تحت القسم. ولكن تقرير اللجنة لا يقدم أي إشارة إلى أنها قد فعلت ذلك - لا يوجد أي ذكر لغالاوي أو لابيفير أو ميتشل.

وإضافة إلى هذه القصة، التي توحي أن الحكومة الأميركيّة كانت أقل حماسة للقبض على أسامة بن لادن قبل 9/11 مما ذكرت، بالرغم من حقيقة أن الرئيس

بوش كان قد أفصح علناً عن أنه كان يريد أسامة "حياً أو ميتاً". كما بيَّنت في "شبهات حول 9/11"، كانت هناك عدة مقالات نُشرت في وسائل صحفيّة معروفة، من بينها نيوزويك، توحي أن الجيش الأميركي ترك أسامة بن لادن وقواته من القاعدة يهربون في أربع مناسبات، كان آخرها في جبال تورا بورا. علاوة على ذلك، فقد قال الجنرال ريتشارد مايرز: "لم تكن الغاية أبداً هي القبض على بن لادن".[2] حتى أن مسؤولاً أميركياً آخر حذّر من "انهيار مبكر للجهود الدوليّة إذا ما أُلقي القبض على السيد بن لادن بضربة حظ ما"[3]. هذه الأفعال والتصريحات جعلت بعض النقاد يرتابون في أن يكون الجيش الأميركي قد سمح لأسامة بن لادن ومقاتليه من القاعدة بالهرب، حتى يصبح بالإمكان استخدام "البحث عن بن لادن والقاعدة" كذريعة لتحقيق أهداف أميركيّة أخرى. في هذا الشأن، ذكرت مقالة نُشرت في صحيفة تيليغراف: "بمراجعة ما حدث، وخصوصاً مع وجود عشرات القصص التي رواها المشتركون في الحرب، تبدو معركة تورا بورا أشبه بتمثيلية هزليّة كبرى"[4].

ربما كانت لجنة 9/11 ستقدِّم خدمة قيِّمة لنا بسؤالها الجنرال مايرز وقادة عسكريين آخرين حول هذه التقارير والتصريحات، ومن ثم تبلغنا بإيضاحاتهم. ولكن، ليس هناك أي ذكر لشيء من هذا القبيل في تقرير لجنة كين - زيليكوف.

أسامة، عائلة بن لادن، والحكومة الأميركية

ثمة موضوع آخر لم يُناقَش، وهو إذا ما كانت الصورة الرسميّة عن أسامة بن لادن بصفته "الخروف الأسود" المنبوذ بالنسبة لعائلة بن لادن صحيحة أم لا. وفقاً لريتشارد لابيفير، لقد تلقى أسامة، بينما كان في المستشفى، زيارات "من أفراد عديدين من عائلته بالإضافة إلى أشخاص سعوديين وإماراتيين بارزين"[5]. في الواقع، ثمة دلائل أخرى تؤيد حقيقة أن أسامة بن لادن لم يكن في حقيقة الأمر منبوذاً. فعلى سبيل المثال، يذكر أنغر: "خلال صيف العام 2001، قبل بضعة أشهر فقط من 9/11، حضر العديد من أفراد عائلة بن لادن زفاف نجل أسامة في

أفغانستان، حيث كان أسامة نفسه حاضراً"[6]. ولكن لجنة 9/11 لم تناقش أياً من هذه التقارير.

ثمة مسألة أخرى تتعلق بصلة أسامة بالحكومة الأميركيّة. حيث تقول الرواية الرسميّة إن كل الروابط الإيجابيّة كانت موجودة قبل سنين عديدة من 9/11. وبحسب الأمير فيصل بن سلمان، "أسامة بن لادن هو العدو الأكبر للنظام السعودي. لقد طُرد من البلاد قبل 10 سنوات. وسُحبت حقوقه كمواطن"[7]. ولكن تقرير لابيفيير، من بين تقارير عديدة، يتعارض بشكل واضح مع هذه القصة.

هل كانت هنالك علاقة بين سعوديّين نافذين و9/11؟ ثمة مزاعم توحي وجود هذه العلاقة نُشرت من قبل جيرالد بوسنر[9]. تتحدث قصة بوسنر عن عميل رئيسي للقاعدة يُدعى أبا زبيدة، قُبض عليه في آذار من العام 2002. سألخص هنا رواية بوسنر لما حدث بعد ذلك، فقط كي نعرف إذا ما كان ينبغي علينا أن نقبل بهذه الرواية أم لا.

يقول بوسنر إن أبا زبيدة استُجوب بواسطة عميلين من العرب الأميركيين تظاهرا بأنهما سعوديان مثله. لدى شعوره بالاطمئنان لتواجده مع شخصين اعتقد أنهما مواطنيْن له، يقول بوسنر، أخبرهما أبو زبيدة أنه كان على معرفة بمسؤولين سعوديين. ثم أعطاهما أبو زبيدة، تأكيداً على ما يقول، من ذاكرته أرقام هواتف بعضاً منهم.

ويقول بوسنر أيضاً أن أبا زبيدة، سعياً منه لتقديم المزيد من الدعم لمزاعمه، أعطى من ذاكرته أرقام هواتف اثنين آخرين من السعوديين النافذين.

ينبغي أن يثير تقرير بوسنر هذا قلقاً كبيراً لدى كل أولئك الذي يقبلون بالرواية الرسميّة لـ 9/11، وخصوصاً أعضاء لجنة 9/11، لأن مهمتهم كانت تقضي بالكشف عن "كل الحقائق والظروف" المحيطة بها. علاوة على ذلك، لم يكن أعضاء لجنة 9/11 يملكون سبباً وجيهاً للشك في بوسنر، ذلك أنه يدعم وجهة

النظر الرسميّة في معظم القضايا، بما فيها وجهة نظر اللجنة القائلة بأن الهجمات كانت قابلة للنجاح بسبب وجود تقصيرات وإعاقات بيروقراطيّة، وعلى الأخص تقصير الوكالات الفدراليّة في المشاركة في المعلومات[19]. ومع ذلك، لم تذكر اللجنة حتى اسم كتاب بوسنر.

ولم تذكر كذلك المزاعم التي أطلقها أبو زبيدة. وهذا التجاهل بالتأكيد لا علاقة له بعدم علمهم بأبي زبيدة. فهو واحد من الشخصيات الرئيسية في تقرير اللجنة، حيث تم ذكره في 39 فقرة. ومع ذلك، لم تناقش أي من هذه الفقرات ادعاءه.

رغم أن قصة بوسنر تقدم ادعاءات لها علاقة وثيقة بعمل لجنة 9/11، إلا أن الأخيرة لم تتعامل مع هذه الادعاءات، ولو من باب دحضها، وهذا سبب اهتمامي بقصة بوسنر، كما أشرت سابقاً. ثمة سؤال ثانوي، على أي حال، وهو يتعلق بما إذا كانت قصة بوسنر هذه قابلة للتصديق أم لا. وبالرغم من أنها مسألة ثانويّة، إلا أنني سأناقشها بشكل وجيز هنا، مبيناً أن هناك دواعي منطقيّة لكلتا الحالتين.

يمكن أن يرتكز الشك في قصة بوسنر على واحد أو أكثر من عدة أسباب. أولاً، لقد أُثيرت في السابق بعض الأسئلة حول دراسة بوسنر الأكاديميّة وحتى أمانته. ثانياً، إن مناقشة بوسنر لموضوع أبي زبيدة هي الجزء الوحيد من كتابه الذي يتعارض مع نظريّة المؤامرة التي تمّ الترويج لها رسميّاً حول 9/11. ثالثاً، لقد ساند بوسنر في الماضي وجهة النظر الرسميّة في قصص مثيرة للجدل، ربما أكثرها شهرة – أو أسوأها سمعة – ما ذُكر في كتابه "أُقفلت القضية"، حيث يدعم فيه وجهة النظر التي تقول بأن لي هارفي أوزوالد، الذي قتل الرئيس كينيدي، كان يعمل لوحده بشكل كامل[20]. بأخذ هذه الاعتبارات بالحسبان، قد يشك بعض الناس في أن بوسنر جزء من مؤامرة لتحضير الشعب الأميركي للقيام بغزو محتمل للسعوديّة في وقت ما من المستقبل (من أجل السيطرة على أغنى احتياطي نفطي في العالم). وبخاصة بعد إضافة قصة أبي زبيدة التي ذكرها بوسنر إلى الادعاء بأن 15 من الخاطفين كانوا سعوديي الجنسيّة.

الحكومة الأميركية نشرت معلومات زائفة عن السعوديين

ويمكن تصديق هذا السيناريو حتى بصرف النظر عن أي شكوك تتعلق بصدقيّة بوسنر في قصته عن أبي زبيدة، ذلك أن كل المعلومات حول أبي زبيدة، كما يذكر هو نفسه، أتت من مخبرين من داخل الحكومة الأميركيّة. فقد يفترض المرء أن الحكومة الأميركيّة أو على الأقل زمرة معينة منها، استخدمت بوسنر لنشر معلومات تحريضيّة زائفة عن السعوديين.

بالطبع - من وجهة نظر أولئك الذين يعتقدون بأن قصة بوسنر ما هي إلا جزء من خطة كبيرة لتحضير الشعب الأميركي لغزو السعوديّة - الشيء نفسه يمكن أن ينطبق على هذه القصص الأخرى، على الأقل تلك التي رواها مير وغراهام. أنا نفسي، على أي حال، ليس لدي أي أساس منطقي للجزم بصحة هذه المسألة، إلى جانب العديد من المسائل الأخرى المتعلقة بـ 9/11. وهذا أحد الأسباب الذي دفعني إلى عدم الادعاء بأنني في هذا الكتاب، كما في كتاب بيرل هاربور جديدة، أحاول أن أفسر "ما حدث حقاً". فتركيزي ينصب على الثغرات التي تعاني منها الرواية الرسميّة. وكما ركّزت في كتابي السابق على الثغرات في الرواية الرسميّة لـ 9/11 نفسها، أركّز في هذا الكتاب على الثغرات في محاولة تقرير لجنة 9/11 للدفاع عن تلك الرواية.

وإحدى هذه الثغرات تتمثل في إغفال اللجنة ذكر قصة بوسنر، بالرغم من أنها متداولة في وسائل الإعلام الآن.

إضافة إلى ادعاء أبي زبيدة بأنه لعب دور الوسيط مع القاعدة، يقول بوسنر، لقد ادعى أيضاً بأن السعوديين كانوا يرسلون الأموال بشكل منتظم إلى القاعدة[21]. من دون ذكر لتاريخ إرسال تلك الأموال التي كانت في حقيقة الأمر معونة لمجاهدي أفغانستان ضد الاحتلال السوفياتي السابق [المعرّب]. ولم تذكر اللجنة هذا الادعاء فحسب، بل أنكرت صراحةً اكتشاف أي دليل على أي تمويل سعودي. في الحقيقة، لم يكن واضحاً من رواية بوسنر عن ادعاء أبي زبيدة إذا ما كان يشير إلى تمويل من أفراد فقط. على أي حال، فاللجنة أنكرت المسألة من أساسها، بقولها:

لم نجد أي دليل على أن الحكومة السعوديّة كمؤسسة أو على أن مسؤولين سعوديين بشكل شخصي موّلوا المنظمة. (هذه النتيجة لا تستثني احتمال أن تكون بعض المؤسسات الخيريّة قد حوّلت أموالاً إلى القاعدة.) (171)

يسمح التنبيه الإضافي في نهاية الفقرة للجنة بالاعتراف بأن المؤسسات الخيريّة التي ربما تكون قد أعطت أموالاً إلى القاعدة. بيد أن هذا الاعتراف جاء مرتبطاً مع النقطة الأساسيّة التي ذكرتها اللجنة، وهي أنها لم تجد أي دليل على أن الحكومة السعوديّة أو أفراداً من العائلة الملكيّة قدمت عن قصد أموالاً إلى القاعدة.

والملاحظة المتعلقة بهذه الفقرة لا تذكر، بالطبع، كتاب بوسنر. بل تذكر، بدلاً منه، مقابلة مع دافيد أوفهاوزر فقط (498 م 122). مرة أخرى، إنها طريقة غريبة لتوضيح "العمل الاستقصائي الشاق" الذي بذلته اللجنة. يبدو أنه من الصعوبة بمكان مقاومة الاستنتاج بأن "بحث" لجنة كين – زيليكوف في هذه المسألة كان يهدف إلى دعم نتيجة معينة أكثر من اهتمامه باكتشاف الدلائل المتعلقة بالمسألة موضوع البحث، في هذه الحالة، كانت النتيجة مناسبة للعلاقات السعوديّة الأميركيّة. وقد نُشر إعلان علاقات عامة سعوديّة في الولايات المتحدة مؤخراً تصريح اللجنة الأخير: "لم نجد أي دليل على أن الحكومة السعوديّة كمؤسسة أو على أن مسؤولين سعوديين رفيعي المستوى بشكل شخصي موّلوا المنظمة". ولكن مهمة اللجنة كانت تقضي بتقديم "الرواية الأكثر اكتمالاً حول الأحداث المحيطة بـ 9/11"، وليس بالضرورة الرواية التي يمكن أن تؤدي إلى أفضل النتائج السياسيّة بالنسبة للعلاقات الأميركيّة مع الدول الغنيّة بالنفط.

ولكن لدينا دليل من داخل اللجنة نفسها، بفضل قصة لجوش مير من صحيفة لوس أنجلوس تايمز، على أن تصريحها حول هذه المسألة كان مدفوعاً بدوافع سياسيّة. استندت قصة مير – بعنوان "حليفيْن ساعدا بن لادن، يقول أعضاء الهيئة" – إلى مقابلات مع "عدة أعضاء رفيعي المستوى" من لجنة 9/11، دُعي واحد منهم فقط باسمه، وهو بوب كيري. وكانت المناسبة لكتابة هذه

القصة، التي نُشرت في 20 حزيران 2004 - قبل حوالى شهر من إصدار تقرير لجنة 9/11 - هي ظهور تقرير أصدرته هيئة التحقيق في اللجنة أثناء جلسة استماع حول أصول القاعدة ومكيدة 9/11. ألمح هذا التقرير إلى اكتشافات الهيئة حول الأدوار التي لعبها بعض السعوديّين بالإضافة إلى باكستان في تنامي القاعدة. يقول أعضاء بارزون في اللجنة، وفقاً لمير، بأن تحقيق اللجنة "كشف دلائل أكثر شمولاً مما أشار إليه التقرير". وعلى الأخص لقد كشف دلائل على أن "السعوديّة قدمت أموالاً ومعدات إلى طالبان وربما إلى بن لادن مباشرة"[22]. من دون أن تحدد متى تم ذلك، إذ لربما يعود تاريخها إلى أيام حرب تحرير أفغانستان من السوفيات.

إذاً، فقد اكتشفت اللجنة دلائل مشابهة لتلك التي وجدها بوسنر. ولكن اهتمام اللجنة الرئيسي لم يكن ينصب، وهذا واضح تماماً، على تقديم "الرواية الأكثر اكتمالاً"، من دون النظر إلى العواقب السياسيّة. "الآن، كتب مير تصارع اللجنة المكونة من كلا الحزبين لإيجاد حل لمسألة كيف ستجسد مثل هذه المعلومات الحساسة من الناحية السياسيّة في تقريرها النهائي، وإذا ما كانت ستتضمنها أم لا"[23].

ولمعرفة من الذي فاز في "صراع" اللجنة - إما حذف "المعلومات الحساسة من الناحية السياسيّة" أو تقديم "الرواية الأكثر اكتمالاً" - حول هذه المسألة، ما علينا إلا أن ننظر إلى تصريحها في تقريرها النهائي: "لم نجد أي دليل على أن الحكومة السعوديّة كمؤسسة أو على أن مسؤولين سعوديين رفيعي المستوى بشكل شخصي موّلوا المنظمة". من الممكن أن اللجنة أرادت القول بصدق - نظراً لاستخدام مير كلمة "ربما" - أنها لم تجد "دليلاً حاسماً" على مثل هذا التمويل.

على الرغم من نشر تقرير التحقيق العلني (غير السري) في تموز من العام 2003، إلا أن الكثير من المعلومات تم حجبها بواسطة السي آي إيي والأف بي آي ووكالة الأمن القومي، بمباركة من البيت الأبيض.

تتركز رواية السيناتور بوب غراهام في كتابه الأخير "قضايا استخباراتية"

على عمر البيومي، الذي كنت قد خصصت له فقرة واحدة فقط في كتابي السابق "بيرل هاربور جديدة". الوقائع الأساسيّة المتعلقة به هي التالية: في العام 1999، بينما كان يعيش في سان دييغو، أقلّ معه اثنين من الخاطفين المزعومين - نواف الحازمي وخالد المحضار - من مطار لوس أنجلوس، وأمّن لهما شقة قرب مسكنه، وساعدهما على تحديد أماكن مدارس تعليم الطيران. اعتُقل بعد 9/11 بواسطة عملاء في إنكلترة - كان قد انتقل إليها قبل شهرين - ولكن الأف بي آي أطلقت سراحه، معللة ذلك بأنها صدَّقت قصته التي تفيد بأنه التقى الحازمي والمحضار بالصدفة[25]. ويورد غراهام أيضاً العديد من التفاصيل التي لم تُذكَر في تقارير سابقة عن البيومي.

إضافة إلى تبيان أن لقاء البيومي مع عميلي القاعدة لم يحصل بالصدفة، يبيّن غراهام أنه قابل، قبل وقت قصير من ذلك، رجلاً سعوديّاً في لوس أنجلوس عُرف بارتباطاته المشبوهة[26]. ويكشف غراهام أيضاً أن البيومي لم يكن فقط يملك "عملاً وهمياً" - يقصد أنه لم يكن لديه أي عمل - يتقاضى عليه، ما يزيد على 3000 دولار في الشهر، بل ارتفع هذا الأجر إلى 6.500 دولار في الشهر أثناء وجود الحازمي والمحضار معه[27]. أكثر من ذلك، يبين غراهام أن البيومي، إضافة إلى إجرائه عدداً غير عادي من الاتصالات مع سعوديين، كان بحوزته رقم الاتصال الخاص بشخص سعودي مرموق عندما كان معتقَلاً في إنكلترة[28]. وأخيراً، يستشهد غراهام بمذكرة من السي آي إيي صدرت في آب 2002 تدعوه بالـ "عميل" وتتحدث عن دلائل "لا جدال فيها" على وجود دعم لهذين الإرهابيَّين [البيومي وأسامة بسنان، اللذين سنناقش موضوعهما بعد قليل]"[29].

بالرغم من كل هذه الدلائل، يروي غراهام أن الأف بي آي أقفلت قضيتها بشأن البيومي، مدعيّة أنه "أقرض لمدة وجيزة بعض المال إلى اثنين من الخاطفين الـ 19" فقط وأن كل مساعدته إليهما كانت "تتماشى مع عادة المسلم في أن يكون لطيفاً مع الغرباء"[30]. طلب غراهام، استجواب عملاء الأف بي آي الذين أعدوا هذا التقرير، ولكن مدير الأف بي آي رفض السماح بهذا[31]. ورغم أن غراهام يدرك أن هذا الرفض يمكن أن يعكس ببساطة محاولة الأف بي آي تجنب

الإحراج، إلا أنه يفكر في "احتمال أشد سوءاً بكثير"، وهو، "أن المخبر ربما كان يعرف بالفعل شيئاً عن المكيدة وأن كشفها سيتسبب حتى بمزيد من الضرر، وهذا ما تريد الأف بي آي إخفاءه"[32].

غير أن انتقاد غراهام لا يُوجَّه في نهاية المطاف إلى الأف بي آي، بل إلى الإدارة التي تأخذ منها أوامرها. فأثناء سير تحقيقاته، لم يكتشف فقط أن "البيت الأبيض كان يوجه عمليّة التغطية"، بل إنه كان يقوم بذلك "لأسباب بعيدة عن الأمن القومي"[33]. وتشير دلائله بشكل خاص، كما يقول، إلى أن البيت الأبيض نظّم عمليّة التغطية "لحماية الوكالات"[34].

لإدراك التضمينات الكاملة للمعلومات التي باح بها غراهام بالنسبة لتقرير لجنة 9/11، نحن بحاجة فقط لتذكّر أن اللجنة بدأت بالمعلومات التي خلص إليها التقرير النهائي للتحقيق المشترك. لا حاجة بنا، إذاً، لأن نعتقد أنه ربما لم يتمكن أعضاء اللجنة من الاطلاع على المسائل التي طرحها غراهام في كتابه. فقد كانت هذه المعلومات أمام لجنة 9/11 عندما بدأت عملها.

الفصل السابع

الرحلات السعوديّة

يُثير واحد من الأحداث المحيطة بـ 9/11 - تساؤلات حول عدَّة رحلات جويّة تمكّن من خلالها العديد من المواطنين السعوديين، من بينهم أفراد من عائلة بن لادن، من مغادرة البلد بعد فترة وجيزة من 9/11. ثلاث من هذه الرحلات أصبحت موضوع نقاش عام بسبب ثلاثة ادعاءات تتعلق بهذه الرحلات: (1) في 13 أيلول، سُمح لرحلة خاصة بأخذ سعوديين من تامبا إلى ليكسنغتون. (2) بين 14 و24 أيلول، سُمح لرحلات تحمل سعوديين بمغادرة البلد بدون إجراء تحقيقات شاملة حول الركاب. (3) لم يكن بالإمكان قيام هذه الرحلات إلا بتدخل سياسي من البيت الأبيض. ويسعى تقرير لجنة 9/11 إلى تفنيد هذه الادعاءات الثلاثة كلها.

رحلة تامبا - ليكسنغتون في 13 أيلول

رداً على الادعاء الأول، تقول اللجنة إنها "لم تجد أي دليل على قيام رحلات، محليّة أو دوليّة، لمواطنين سعوديين قبل إعادة فتح المجال الجوي الوطني في صباح 13 أيلول 2001" (329). هل هذا الجواب يدحض الادعاء؟ إن القرّاء غير المطلعين على هذا الجدال سيجدون صعوبة في أن يقرروا، لأن اللجنة، كالعادة، لا تخبرنا من قال هذه الادعاءات وأين نجدها.

في هذه الحالة، لقد وُجِّهت هذه التهمة من قبل الصحفي الاستقصائي كريغ أنغر، وتمثلت التهمة في أنه في 13 أيلول، وبينما كان الحظر على الرحلات الخاصة

لا يزال سارياً، سُمح لرحلة خاصة بأخذ ثلاثة سعوديين من تامبا إلى ليكسنغتون. ولأن هذا الحظر كان لا يزال سارياً، يستنتج أنغر: "لم يكن بالإمكان قيام هذه الرحلة بدون موافقة البيت الأبيض"[1].

ذُكرت هذه الرحلة أول مرة في صحيفة تامبا تريبيـــون في 5 تشـــرين الأول 2001 [2]، ولكنها أُنكرت، على حدّ قول أنغر، من قبل الأف بي آي وإدارة الطيران الفدراليّة والبيت الأبيض. غير أن أنغر أكد هذه القصةِ عبر مقابلات مع "مصـــادر ساعدت في تنظيم الرحلات" واثنين من الحراس الأمنيين - أحدهما كـــان عمـــيلاً سابقاً لدى الأف بي آي - رافقا السعوديين على متن الرحلة[3]. ومـــن المؤكـــد أن اللجنة عرفت بتهمة أنغر، لأنها كُرِّرت في مقالة في صحيفة بوسطن غلوب وكانت موجهة بوضوح إلى لجنة 9/11 [4].

في الواقع، لقد لعبت اللجنة دوراً في إظهار حقيقة هذه الرحلة. ففي حزيران 2004، أكد مطار تامبا الدولي، بعد تحريض من اللجنة، أن هـــذه الرحلـــة قـــد حصلت بالفعل[5].

ولكن، هل استنتجت اللجنة عندئذ أن الأف بي آي وإدارة الطيران الفدراليّة والبيت الأبيض كانوا يكذبون؟ لا، تقول اللجنة، كان الأمر كله خاطئاً، جلبـــة لا أساس لها. بل إن اللجنة توحي أن الأف بي آي لم تنكر أبداً وجود الرحلة، قائلة:

> يُزعَم أن الأف بي آي لم يكن لديها سجل عن الرحلة وأنهـــا أنكـــرت حصولها، أي أنها ساهمت في قصة "الرحلة الوهميّة"[6]. هذا سوء فهم آخر. ففي البداية أُعطيت الأف بي آي معلومات خاطئة عن وصول ســـعوديين إلى ليكسنغتون بواسطة ضابط شرطة محلـــي في ليكســـنغتون لم يكـــن له علم بالمســـألة. في مـــا بعـــد علمـــت الأف بي آي بـــأمر الرحلـــة (557 الملاحظة 25).

هذا أقل من أن يكون مفيداً. فهم لم يخبرونا باسم "ضابط الشرطة المحلـــي". والشهادة المؤيدة الوحيدة التي أوردتها اللجنة لمساندة ادعائها حول ما حصل هـــي مقابلة مع "جيمس م." جرت في 18 حزيران 2004. كيف يمكن للصـــحافيين أن يتحققوا بأنفسهم من ادعاء أن الأف بي آي أُعطيت منذ البداية معلومات خاطئة؟

ولا تخبرنا اللجنة متى "علمت الأف بي آي بأمر الرحلة"، وبذلك إننا لا نعلم إذا ما كانت اللجنة تقصد أن تناقض ادعاء أنغر بأن الأف بي آي استمرت بالاعتماد على معلومات خاطئة كانت تصلها من ضابط شرطة في ليكسنغتون ربما طوال السنوات الثلاث التي أنكرت فيها الأف بي آي حدوث الرحلة. إذا كان ذلك صحيحاً، فهل يُتوقَّع منا أن نصدق أن الأف بي آي لم تتحقق من الأمر مع مطار تامبا الدولي خلال تلك الفترة؟ هل يُتوقَّع منا أن نصدق أن الأف بي آي لم تتمكن من معرفة أن أحد الحراس الأمنيين في الرحلة كان عضواً سابقاً في الأف بي آي؟ ولكن ادعاء اللجنة مبهم جداً بحيث إننا لا نعلم ماذا يُراد منا أن نصدق.

على أي حال، ثمة مشكلة أخرى في هذا الدفاع، وهو أنه يشير فقط إلى الأف بي آي. فاللجنة لم ترد على تقرير أنغر الذي يقول إن متحدثاً باسم إدارة الطيران الفدراليّة، كريس وايت، كان قد أخبر صحيفة تامبا تريبيون: "إنها ليست في سجلاتنا... إنها لم تحصل"[7]، وأن البيت الأبيض أخبر أنغر أنه كان "واثقاً تماماً" من أن الرحلة المزعومة لم تحصل[8].

وتعني اللجنة أيضاً أنه ليس هناك سبب يدعو هذه الوكالات للكذب، لأنه لم يكن هناك شيء غير عادي بخصوص الرحلة. في الواقع، إن جوهر دفاع اللجنة يكمن في أن الرحلة لم تقلع إلا بعد عدة ساعات من "إعادة افتتاح المجال الجوي الوطني في صباح 13 أيلول 2001". تقول لجنة كين - زيليكوف، محاولةً أن تكون دقيقة جداً: "أعادت دائرة المواصلات فتح المجال الجوي الوطني أمام الطائرات الاميركيّة في الساعة 11:00 صباحاً من 13 أيلول 2001"، في حين "أقلعت [الطائرة السعوديّة] في الساعة 4:37 من بعد الظهر، بعد فتح المجال الجوي، أي بعد أكثر من خمس ساعات على إعادة فتح مطار تامبا، وبعد وصول وإقلاع طائرات أخرى من هذا المطار" (329، 556 الملاحظة 25). معيدة التأكيد على مسألة عدم حصول شيء غير عادي (لا شيء استدعى تدخل البيت الأبيض)، تقول اللجنة: أخبرنا ربان الطائرة أنه لم يكن هنالك 'شيء غير عادي مهما كان نوعه' بخصوص الرحلة عدا وجود بضع طائرات أخرى في السماء" (556 الملاحظة 25).

ولكن، إذا كانت تلك هي الصورة الكاملة، فلماذا كتب كريغ أنغر كتاباً

بأكمله متمحوراً حول هذه الرحلة (إلى جانب رحلات أخرى غادرت البلاد بعد وقت قصير، سنناقشها بعد قليل)، جاعلاً منها الموضوع الأساسي للفصلين الأول والأخير؟ الإجابة عن هذا السؤال يمكن تلمس ملامحها في تصريح ربان الطائرة بوجود "بضع طائرات أخرى في السماء". أليس ذلك غريباً؟ كل الرحلات المدنيّة عُلِّقت منذ 9/11، أي أنه كان هنالك بالتأكيد آلاف الرحلات، مع ملايين المسافرين، التي كانت تنتظر الإقلاع بفارغ الصبر. ومع ذلك، في الساعة 4:30 من 13 أيلول، بعد ست ساعات تقريباً على إعادة فتح المجال الجوي الأميركي، لم يكن هنالك سوى بضع طائرات في السماء، لماذا؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب علينا التمييز بين أمرين، وهو ما تجاهلته اللجنة، بالرغم من تأكيد أنغر عليه. ما قصده أنغر هو أنه تم السماح لرحلة تامبا - ليكسنغتون بالحدوث "في حين كان الحظر على رحلات الطائرات الخاصة لا يزال ساري المفعول". بينما تقول اللجنة إن السلطات "أعادت فتح المجال الجوي الوطني أمام الطائرات الاميركيّة"، في الساعة 11:00 صباحاً، متجاهلة التمييز بين الرحلات التجاريّة والرحلات الخاصة. ولكن أنغر أكد على هذا التمييز، قائلاً:

> بدأت الرحلات التجاريّة ببطء استئناف نشاطها، ولكن، في الساعة 10:57 صباحاً، أصدرت إدارة الطيران الفدراليّة ملاحظة أخرى إلى الطيارين (NOTAM)، للتذكير بأن الطيران الخاص كان لا يزال محظوراً. ثلاث طائرات خاصة انتهكت الحظر في ذلك اليوم، في ميريلاند وفيرجينيا الغربيّة وتكساس، وفي كل واحدة من الحالات الثلاث، قام ثنائيٌّ من الطائرات المقاتلة على الفور بإرغام الطائرة على الهبوط. بالنسبة للطائرات الخاصة، أميركا كانت لا تزال تحت الحظر[9].

ويؤكد أنغر أنه لم يُسمَح لـ "الطائرات الخاصة بالطيران"[10] إلا في اليوم التالي - الجمعة، 14 أيلول. ومع ذلك، أهملت لجنة كين - زيليكوف إيضاح هذا الفرق.

وهذا الإهمال مثير للقلق على وجه الخصوص إذا ما علمنا أن أنغر نفسه صحَّح ذلك بكل وضوح، قبل شهر ونصف من ظهور تقرير لجنة 9/11، في مقالة

نُشرت في نيويورك تايمز، مبيناً أن هيئة التحقيق التابعة للجنة 9/11 قد توصلت إلى استنتاج مفاده أنه ليس هناك "دليل قابل للتصديق على مغادرة أي رحلة تقل مواطنين سعوديين الولايات المتحدة قبل إعادة فتح المجال الجوي الوطني"، أجاب أنغر: "النقطة الأساسيّة هي أنه كان لا يزال هنالك بعض القيود على المجال الجوي الأميركي عندما بدأت الرحلات السعوديّة".

كيف نفسر إهمال اللجنة في تبيان الفرق بين الرحلات التجاريّة والخاصة؟ هل كانت اللجنة تحاول عمداً خداع القراء؟ أو هل كان "عملها الاستقصائي الشاق" المزعوم في واقع الأمر تعوزه الكفاءة إلى حدّ لا يُصدَّق؟ أي إجابة نختار؟ فالتضمينات مثيرة للحيرة، الأمر الذي يدمر أي أساس يمكن أن نكون قد كوَّناه لافتراض أننا نستطيع الثقة في تصريح اللجنة بالنسبة "للظروف والوقائع" المحيطة بـ 9/11.

أولئك الذين يرتابون في أن يكون تحريف اللجنة مقصوداً أكثر منه ناتجاً من قلة كفاءة سيجدون أن هذا الشك يتعزز بفعل استخدام اللجنة لتصريح الربان – وهو أنه لم يكن هنالك "شيء غير عادي" حول الرحلة. قد يكون هذا التصريح صحيحاً تماماً بالنسبة للرحلة بحد ذاتها. ولكن السؤال هو إذا ما كانت هذه الطائرة التي سُمح لها بالطيران في 13 أيلول تُعتبَر غير عاديّة أم لا. وهنا نرى مرة أخرى أن اللجنة حذفت ببساطة معلومات جوهريّة. ذكر أنغر أن أحد الحارسيْن الأمنييْن على متن الرحلة قال: "إن القيود على الطيران لم تُرفَع بعد". كان هذا دان غروسي، الذي كان قد تقاعد منذ وقت قصير بعد خدمة 20 عاماً في قسم الشرطة في تامبا. وقال أيضاً: "أُخبرتُ بأن الأمر يتطلب موافقة البيت الأبيض. لم أعتقد أنها [الرحلة] ستحصل". وقد اقتبس أنغر أيضاً عن الحارس الأمني الآخر – مانويل "ماني" بيريز، العميل السابق لدى الأف بي آي – قوله: "لقد حصلوا على الموافقة من مكان ما. لا بد أنها أتت من أعلى المستويات في الحكومة"[11].

إنها صورة مختلفة تماماً عن تلك التي نحصل عليها من تقرير لجنة كين – زيليكوف، التي تقدم لنا فقط تصريح الربان، المذكور أعلاه، وتصريح لمالك شركة الطيران قال إن الرحلة "كانت مجرد رحلة روتينيّة عاديّة بالنسبة لنا"، مضيفاً أنه إذا كان هنالك أي شيء غير عادي حولها، فإنه كان سيعرف به حتماً (556 الملاحظة

25). تخبرنا اللجنة من الملاحظات الختاميّة بأنها استجوبت دان غروسي ومانويل بيريز، ولكنها لا تذكر دهشتهما، التي عبَّرا عنها إلى أنغر، من السماح للطائرة بالإقلاع. هل أهملت هيئة التحقيق، بينما كانت تقوم "بعملها الاستقصائي الشاق"، قراءة كتاب أنغر؟ هل أهمل استجواب اللجنة استخراج هذه المعلومات من غروسي وبيريز؟ أو هل اختارت اللجنة ببساطة أن تحذف هذا الجزء من شهادتيهما؟ مرة أخرى، كل جواب على هذه الأسئلة سيكون مثيراً للقلق.

وتخبرنا اللجنة أيضاً أن الربان قال إنه اتبع إجراءات نموذجيّة، منظّماً خطة الطيران مع إدارة الطيران الفدراليّة قبل الإقلاع. ثم تضيف اللجنة أن "سجلات إدارة الطيران الفدراليّة تؤكد هذه الرواية" (557 الملاحظة 25). وهذا يعني أن كريس وايت من إدارة الطيران الفدراليّة كذب عندما قال عن هذه الرحلة في العام 2001، "إنها ليست في سجلاتنا... إنها لم تحصل"، أو على الأقل إنه كان مشوَّش الذهن إلى درجة كبيرة. ولكن اللجنة – بعدم إبلاغها قراءها أن متحدثاً باسم إدارة الطيران الفدراليّة أدلى يوماً بمثل هذا التعليق – لم تكن تسعى لإيجاد حل لهذه الشهادات المتناقضة. ورغم أن أنغر ذكر في كتابه، الذي نُشر في بداية العام 2004، أن إدارة الطيران الفدراليّة كانت لا تزال تنكر وجود هذه الرحلة، إلا أن اللجنة تعطي قراءها الانطباع بأن الأف بي آي لم تكن لتنكر وجودها، لو كانت موجودة فعلاً في سجلاتها.

نستنتج مما سبق أن لجنة كين – زيليكوف لم تتمكن من إعطاء قرائها الانطباع بأن الادعاء الأول لا أساس له من الصحة إلا عن طريق تجاهل التمييز بين الرحلات التجاريّة والخاصة، وإلا فإنها تقدم رواية ناقصة ومحرّفة.[12] وبالنسبة للقراء الذي يملكون الصورة الأكمل، لم تفعل اللجنة شيئاً لحسم الجدال المتعلق بأن رحلة تامبا – ليكسنغتون في 13 أيلول كانت تتطلب تفويضاً من البيت الأبيض. سأتحوَّل الآن إلى الادعاء الثاني.

الرحلات التي تنقل سعوديين خارج البلاد

يتعلق الادعاء الثاني في أنه بين 14 و24 أيلول، سُمح لرحلات تقلّ سعوديين بمغادرة البلاد بدون إجراء التحقيقات والاستجوابات اللازمة مع المسافرين. وتؤكد

اللجنة مرة أخرى بأنه لم يحصل أي شيء غير عادي بحيث كان يتطلب تدخل البيت الأبيض. تقول اللجنة:

> إننا نعتقد أن الأف بي آي أجرت مسحاً كافياً ووافياً للمواطنين السعوديين الذين غادروا الولايات المتحدة في رحلات مستأجرة... استجوبت الأف بي آي كل الأشخاص المهمِّين في هذه الرحلات قبل مغادرقم. خلصت الأف بي آي إلى أنه لم يكن بين المسافرين أي شخص مرتبط بهجمات 9/11، ومنذ ذلك الحين لم تجد أي دليل لتغيير هذا الاستنتاج. ومراجعتنا المستقلة الخاصة للمواطنين السعوديين موضوع النقاش تؤكد أنه لم يغادر على متن هذه الرحلات أي شخص له صلات معروفة بالإرهاب.

المشكلة في هذا التصريح هي أنه يخلط، على ما يبدو، بين مسألتين مختلفتين كل الاختلاف: عدم امتلاك صلات معروفة مع الإرهاب وعدم الارتباط بهجمات 9/11. على أي حال، إن القراء الذين لديهم ثقة كاملة في حكم اللجنة ربما يميلون إلى القبول بهذا التصريح، ولكن القراء الذين يقررون معرفة كيف استدلّت اللجنة للوصول إلى استنتاجاتها، قد يجدون بعض الحقائق المثيرة للقلق، في ملاحظات اللجنة وكتابات أنغر معاً.

في ملاحظاتها، تمنح اللجنة اهتماماً خاصاً لـ "رحلة بن لادن كما تُدعى"، التي غادرت الولايات المتحدة في 20 أيلول مع "26 راكباً معظمهم أقارب أسامة بن لادن"[13]. يبدو أن اللجنة كانت مسرورة للقول بأن "22 من الأشخاص الـ 26 الذين كانوا في رحلة بن لادن استُجوبوا من قبل الأف بي آي". وسُئل العديد منهم أسئلة تفصيليّة (557 الملاحظة 28). ولكن هذا التصريح يعني أن بعض الأشخاص الذين تم استجوابهم لم يُسألوا أسئلة تفصيليّة. ويعني كذلك أن أربعة من المسافرين لم يُستجوَبوا على الإطلاق. ثم تنتقل اللجنة – من الواضح أنها لم تُعرْ اهتماماً لهذه التضمينات – لتأييد النتيجة التي خلصت إليها الأف بي آي – وهي أنه "لم يكن بين المسافرين أي شخص مرتبط بهجمات 9/11" – بالقول: "لا أحد من المسافرين ذكر أنه كان له اتصال مع أسامة بن لادن مؤخراً أو أنه كان يعلم أي شيء عن نشاط إرهابي" (557 الملاحظة 28). من الواضح أن لجنة كين –

زيليكوف افترضت أنه إذا كان أحد أفراد عائلة بن لادن قد اتصل مؤخراً بأسامة أو أنه كان يعرف شيئاً ما عن نشاط إرهابي، فإنه كان سيقول ذلك بصراحة.

وهذا الموقف السطحي للجنة مثير للاستغراب على نحو خاص استناداً إلى ما ذكره كتاب أنغر، المعروف على نطاق واسع، بأن هناك أسباب للشك في الادعاء بأن عائلة بن لادن قد "قطعت علاقاتها مع قريبها الإرهابي الضال". متوسعاً في هذه النقطة، يقول أنغر:

> وفقاً لكارمن بن لادن، زوجة شقيق أسامة بن لادن التي لم تعد تعيش مع زوجها، ربما يكون عدة أفراد من العائلة قد استمروا بتقديم المال إلى أسامة. على الأقل، واحد من أفراد عائلة أسامة، وهو صهره محمد جمال خليفة، كان عضواً مركزياً في القاعدة وكان له صلة، كما نقلت وسائل الإعلام على نطاق واسع، بتفجير مركز التجارة العالمي الذي حدث في العام 1993...
>
> وثمة قريبان آخران كانا شخصيتين أساسيتين في مؤسسة خيريّة متصلة بأسامة. فقد كان الفرع الأميركي من الجمعيّة العالميّة للشباب المسلم (WAMY) يديره عبد الله بن لادن... أخوه عمر كان أيضاً عضواً في مجلس إدارة WAMY... "كانت WAMY متورطة في أنشطة تدعم الإرهاب"، يقول مسؤول أمني كان يخدم تحت أمرة جورج دبليو بوش... تُظهر وثائق خاصة بالأف بي آي كُتب عليها كلمة "سري" ومرمَّزة برقم "199" - الأمر الذي يشير إلى أنها تُعتبر قضية أمن قومي - أن عبد الله بن لادن وعمر بن لادن كانا تحت مراقبة الأف بي آي لمدة تسعة أشهر في العام 1996 وأن الملف أُعيد فتحه في 19 أيلول 2001، بعد ثمانية أيام من هجمات 9/11 [14].

ألا ينبغي أن تكون معلومات أنغر، التي كانت متاحة أمام أعضاء اللجنة، قد أثارت القلق لديهم بخصوص حقيقة أن السماح بمغادرة كل أفراد عائلة بن لادن كان سريعاً جداً؟

ثمة حقيقة أخرى مثيرة للقلق أيضاً في ملاحظات اللجنة وهي أن تحقيق اللجنة في رحلة بن لادن كان دقيقاً جداً بالمقارنة مع تحقيقها في الرحلات الأخرى، لأنه

في تلك الرحلات "تم استجواب معظم المسافرين" (557 الملاحظة 28).

على أي حال، تعطي اللجنة الانطباع بأن كل هذه الرحلات قد تم التعامل معها بطريقة مناسبة تماماً. فهي تؤكد لنا أنه "لم تُتَّخذ أي أفعال غير مناسبة للسماح لتلك الرحلات بالمغادرة" (556 الملاحظة 28). وتؤكد لنا أيضاً أن كل الرحلات - أو على الأقل الرحلات التي تفحصتها - "قد خضعت للفحص وفق سياسات موضوعة من قبل مركز قيادة الأف بي آي وبالتنسيق مع الوكالات الأخرى" (557 م 28). قد يفترض المرء أن الرحلات غادرت وفق سياسات عامة وراسخة تتبعها الأف بي آي منذ وقت طويل (كنقيض لتلك التي تُرتجَل حسب الموقف) وأن العملاء المحليين للأف بي آي كان لديهم كل الوقت الذي يحتاجونه لتنفيذ هذه السياسات، ولا سيما استجواب كل المسافرين الذين كانوا يعتبرونهم "هامين".

غير أن أنغر يوحي أن الوضع كان مختلفاً تماماً. فإحدى الرحلات التي غادرت لاس فيغاس إلى جنيف في 16 أيلول، كانت تحمل معها 46 راكباً، بعضهم كان من السعوديّين المهمِّين. يروي أنغر أن أحد مصادره - كان قد شارك في هذه العمليّة - وصفها بالـ "كابوس"، قائلاً:

> سُلِّم الكشف بأسماء المسافرين في اليوم السابق. كان واضحاً أن شخصاً ما في واشنطن أعطى الموافقة، ولكن الأف بي آي [المحليّة] لم تكن تريد القول بأنهم يمكنهم المغادرة، ولهذا كان الوضع متوتراً جداً. وفي النهاية، لم يُستجوَب أحد.

ثم أضاف أنغر:

> حتى أن الأف بي آي لم تحصل على الكشف بأسماء الركاب إلا قبل ساعتين من المغادرة. وحتى لو أنها أرادت استجواب المسافرين - وقد أظهر مركز قيادة الأف بي آي رغبة ضئيلة في القيام بذلك - لم يكن هناك متسع من الوقت[15].

إذاً، لم تُظهر هذه الرحلة، وفقاً لأنغر، الإجراءات المناسبة التي صوَّرتها اللجنة. يمكننا أن نصدق أن كل الأشخاص "الهامين" قد تم استجوابهم فقط إذا افترضنا أن

الأف بي آي كانت قادرة على أن تحدد ضمن مدة ساعتين أنه لم يكن بين أولئك المسافرين الـ 46 مثل هؤلاء الأشخاص.

وغادرت طائرة أخرى من مطار لوغان في بوسطن في 19 أيلول. في ذلك الصباح، يقول أنغر إن مطار لوغان علم بأن طائرة خاصة كانت آتية من السعوديّة لنقل ما يزيد على 10 أشخاص من عائلة بن لادن. وقال مدير الطيران بأنه لم يحصل أي شيء بدون أمر من واشنطن. وكان الأمر، بالطبع، كما كان بالنسبة لكل الرحلات السعوديّة الأخرى، "دعهم يغادرون". وهكذا غادرت الطائرة، يروي أنغر، بدون استجواب أي من المسافرين من قبل الأف بي آي[16].

يصوِّر أنغر هاتين الرحلتين بأنهما كانتا نموذجاً، بدلاً من أن تكونا استثناء، عن كل الرحلات الأخرى. فقد أصرت الأف بي آي بالفعل، يقول أنغر، على عدم السماح لأي طائرة بالمغادرة إلا بعد أن تعرف على الأقل بأسماء المسافرين فيها. ولكن "الأف بي آي امتنعت غالباً عن استجواب أو إجراء مقابلات طويلة مع السعوديين"[17]. فقد قال عملاء الأف بي آي، الذين تحدث إليهم أنغر: "لقد تعرّفنا إلى هويات الأشخاص الذين كانوا على متن الرحلات ولكننا لم نجرِ مقابلات مطولة معهم"[18].

إذا قُرئت رواية اللجنة بعناية، والتي اعترفت بأن "معظم الركاب لم يُستجوَبوا"، فسنجد أنها لا تختلف بشكل جوهري عن رواية أنغر. غير أن اللجنة تحاول تجميل ما حصل، بذكرها أن الأف بي آي قد استجوبت كل الأشخاص "الهامين". ولكن، حتى لو كان هذا التصريح صحيحاً، فما هي الأسس التي استندت إليها الأف بي آي في حكمها، وهل هي كافية؟ يبدو أن اللجنة استنتجت ببساطة أنه إذا لم يتم استجواب أحد الأشخاص من قبل الأف بي آي، فهذا يعني أن هذا الشخص لم يكن يجب استجوابه.

إن الرحلات التي تقل مواطنين سعوديين، والتي غادرت البلاد مباشرة بعد 9/11، كانت أكثر بكثير مما أشار إليه التقرير. فعلى الرغم من أن تقرير اللجنة، الذي نُشر في 22 تموز 2004، لا يقول بالضبط كم عدد السعوديين الذين غادروا في هذه الهجرة الجماعيّة، إلا أنه يتحدث عن عشر رحلات تقل "160

شخصاً، معظمهم مواطنون سعوديون، غادروا الولايات المتحدة بين 14 و24 أيلول" (556 م 25). وهذا التصريح ينسجم مع الرقم الذي ذكره أنغر في كتابه، وهو 142 مسافراً سعودياً. ولكن، في 1 حزيران، تحدث أنغر عن وثيقة أصدرتها مؤسسة المحاماة "جوديشال ووتش" - كانت هذه المؤسسة قد حصلت عليها من دائرة الأمن الوطني وفقاً لمرسوم حريّة المعلومات - تُظهر أن هناك 160 سعودياً آخر غادروا البلاد في 55 رحلة بين 11 و15 أيلول؛ معظم الرحلات كانت تجاريّة انطلقت من أكثر من 20 مدينة. وتعني هذه المعلومات الجديدة - يقول أنغر - أن "ما مجموعه حوالى 300 شخص... غادروا بموافقة واضحة من إدارة بوش"[24].

تطرح هذه المعلومات سؤالاً آخر خطيراً أيضاً حول تقرير لجنة 9/11: ألم تعرف اللجنة بهذه الرحلات الأخرى؟ لأن لهذا الجهل تضمينات مثيرة للقلق حول شموليّة بحث اللجنة. فإذا كانت جوديشال ووتش قادرة على الحصول على هذه المعلومات، فلماذا لم يفعل أعضاء لجنة فيليب زيليكوف الأمر ذاته؟ وحتى لو لم يعلموا بهذه المعلومات من مصدرها، فقد كان بإمكانهم أن يعلموا بها من مقالة أنغر التي كتبها في 1 حزيران، وذلك كان كافياً لوضع إشارة في تقريرهم يشير إليها (الملاحظات في تقرير كين - زيليكوف تحوي إشارات إلى مقابلات أُجريت حتى أواخر تموز 2004). أو هل علمت اللجنة بهذه المعلومات قبل وقت مناسب من إصدار تقريرها، ومع ذلك لم تذكرها؟

إن ذكر هذه المعلومات الجديدة كان سيؤثر على النتيجة التي خلصت إليها اللجنة وهي أنه لم يُسمَح لأي سعودي بمغادرة البلاد بدون استجوابه بالشكل المناسب. لأنه سيتوجب على اللجنة عندئذ أن تثبت أن هؤلاء السعوديين الـ 160 الإضافيين - من بينهم 48 شخصاً غادروا في 13 أيلول - قد تم استجوابهم بشكل مناسب، وإلا فسيتوجب عليها أن تغيِّر النتيجة التي خلصت إليها. في الواقع، استناداً إلى تعاطي اللجنة مع هذه المسألة، يمكن للمرء أن يستنتج أن اللجنة أخفت عمداً هذه المعلومات لكي لا تضطر إلى تغيير نتيجتها.

لنفرض أن اللجنة علمت فعلاً بأمر هؤلاء السعوديين الـ 160 الإضافيين،

عندئذ كان عليها أن تقوم بأمرين اثنين، إذا كانت تصر على نتيجتها وهي أنـه لم يحصل أي شيء غير مناسب. أولاً، استناداً إلى تأكيد اللجنة على حقيقة أن المجـال الجوي الأميركي أُعيد فتحه أمام الرحلات التجاريّة في الساعة 11:00 صباحاً يوم 13 أيلول، فقد كان عليها أن تتأكد، باسمنا، من أن الرحلة التي غادرت الـبلاد في ذلك اليوم وهي تحمل على متنها 48 سعودياً لم تغادر إلا بعـد السـاعة 11:00 صباحاً. ثانياً، كان يجب عليها أن تتأكد، باسمنا، من أن الرحلة التي غادرت يـوم 11 أيلول وهي تحمل راكباً سعودياً قد غادرت قبل إغلاق المجال الجوي الأميركي أمام كل الرحلات، التجاريّة والخاصة.

رغم أن اللجنة لا تشير إلى هذه الرحلات الإضافيّة الـ 55 التي تحمـل 160 سعودياً – معظمها كانت رحلات تجاريّة – إلا أنها تسعى لتفنيد ادعاءات بعـض الصحفيين التي تقول بأن بعض الرحلات التجاريّة غادرت البلاد وعلـى متنـها مواطنون سعوديون مشبوهون. فبعد تصريحها بأنها تحققت "من أسمـاء المـواطنين السعوديين على متن الرحلات التجاريّة" (بالإضافة إلى أسماء كل المسافرين الـذين كان يُعتقَد بأنهم كانوا على متن الرحلات العشر آنفة الذكر) بمقارنتـها بلائحـة الإرهابيين الموضوعين قيد المراقبة (TIPOFF)، تقول اللجنة: "ليست هناك أسمـاء متطابقة" (558 م 31).

ويمكن إيضاح هذه النقطة بواسطة بعض المسافرين الآخرين. فقد علم أنغـر، على سبيل المثال، أن لائحة أسماء المسافرين في رحلة 19 أيلول كانت تحوي اسـم عمر بن لادن[25]، الذي أُعيد فتح ملفه لدى الأف بي آي، كما سـبق ورأينـا، في ذلك اليوم بالذات. أي أن عمر، من وجهة نظر الأف بي آي، كان قطعاً "شخصاً هاماً". ومع ذلك، أخبرنا أنغر، إن الرحلة غادرت من دون أن يتم اسـتجواب أي من مسافريها.

أستنتج مما سبق أن تقرير لجنة كين – زيليكوف لم ينجح في تفنيد الادعـاء الثاني – أن إخلاء السعوديين من الولايات المتحدة قد تم بطريقة حالت دون إجراء تحقيقات شاملة حول أشخاص ربما كانوا قادرين على تقديم معلومات هامة عـن هجمات 9/11.

مسألة تفويض البيت الأبيض

إن فشل اللجنة في تفنيد الادعاءين الأولين يقودنا إلى الادعاء الثالث، وهو أن الرحلات التي أخلت السعوديين قد تمت بواسطة تدخل سياسي من قبل البيت الأبيض. وهذا ادعاء خطير، بالطبع، لأنه يوحي أن البيت الأبيض ساعد في تعجيل الرحيل السريع بحسب كلمات أنغر، لـ "العديد من السعوديين الذين ربما كانوا قادرين على إلقاء الضوء على الجريمة الأكبر في التاريخ الأميركي" و"بذلك تدخلت في التحقيق في قتل حوالى 3000 شخصاً"[26]. إن الإشارة إلى "البيت الأبيض" هنا هي، عملياً، إشارة إلى الرئيس.

بالنسبة لهذا الادعاء الثالث، يقول التقرير النهائي للجنة 9/11:

> لم نجد أي دليل على تدخل سياسي. لم نجد أي دليل على اشتراك أي شخص في البيت الأبيض فوق مستوى ريتشارد كلارك في اتخاذ قرار بشأن مغادرة المواطنين السعوديين... رئيس موظفي البيت الأبيض أندرو كارد... قال... إنه لم يطلب من أي شخص أي شيء بخصوص [الطلب السعودي]. أخبرنا الرئيس ونائب الرئيس بأنهما لم يكونا على دراية بالأمر أساساً إلا بعد أن نقلته وسائل الإعلام (329).

من الواضح أن اللجنة كانت تريدنا أن نستنتج من تصريحها – أنها لم تجد دليلاً على تدخل سياسي من أي شخص في البيت الأبيض فوق مستوى ريتشارد كلارك – أنه لم يحصل مثل هذا التدخل. والسؤال هنا، هل تقدم اللجنة لنا سبباً لقبول هذا الاستنتاج؟ يمكننا أن نبدأ بمسألة إذا ما كنا نستطيع تصديق – كما تصدق اللجنة بكل وضوح – أن الرئيس بوش لم يعلم بما حصل إلا بعد وقت معين.

وبذلك يكون أنغر قد كشف عن وجود دلائل استنتاجيّة (circumstantial) على التدخل الرئاسي. غير أن لجنة كين – زيليكوف، أغفلت ذكر أي من هذه الدلائل. لو ذكرت اللجنة هذه الدلائل الاستنتاجيّة، فهل سيكون بمقدورها حينئذ الادعاء بأنها لم تجد أي دليل على تدخل سياسي؟ صحيح أن الدليل الاستنتاجي، بالتعريف، ليس دليلاً مباشراً، إلا أنه يبقى دليلاً.

على أي حال، يقدم أنغر دليلاً شفهياً من الجانب السعودي يفيد بوجود تدخل فعلي على المستوى الرئاسي. ففي مقابلة مع متحدث سعودي، علم أنغر بأن الرحلات حصلت على الموافقة من "أعلى المستويات في الحكومة الاميركيّة"[36]، تعبير يبدو أنه يشير إلى الرئيس نفسه. ولكن اللجنة تهمل، مرة أخرة، ذكر هذا التصريح.

أكثر من ذلك، رغم أن الأف بي آي أنكرت لمدة طويلة، وفقاً لأنغر، أنها كانت مشتركة في التسهيل للرحلات، إلا أن الدلائل على اشتراكها في الأمر، كما رأينا، قويّة.

بالطبع، هنالك اتفاق الآن، بمعنى من المعاني، على أن الموافقة على رحلات الإخلاء جاءت من البيت الأبيض. ولكن الرواية الرسميّة، التي صادقت عليها لجنة 9/11، تقول بأن هذه الموافقة لم تأتِ من الرئيس بوش أو نائب الرئيس تشيني أو حتى مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس. وإنما تقول اللجنة، كما رأينا من قبل، بأنها لم تجد سبباً للاعتقاد بأنه "لم يشارك أي شخص فوق مستوى ريتشارد كلارك في البيت الأبيض في اتخاذ قرار بشأن مغادرة المواطنين السعوديين".

> غير أن كلارك نفسه في مقابلة مع أنغر قال: أحضر لنا شخص ما قراراً للموافقة عليه يتعلق بالسماح لطائرة مليئة بسعوديين، من بينهم أفراد من عائلة بن لادن، بمغادرة البلاد"[39]. حتى أن كلارك أدلى بتصريح مشابه خلال شهادته أمام اللجنة، بقوله: "أود لو أن بإمكاني إخباركم من قام بذلك، من أحضر هذه الموافقة إلي، ولكنني لا أعرف" (557 م 27).

كيف تمكّنت اللجنة من القفز من هذا التصريح إلى استنتاجها الواضح بعدم اشتراك أحد فوق مستوى ريتشارد كلارك في البيت الأبيض في اتخاذ القرار؟ يبدو أن اللجنة تستند في استنتاجها هذا جزئياً إلى تصريح لكلارك قال فيه: "لا أذكر أنني طلبت الموافقة [على القرار] من أي شخص في البيت الأبيض" (329). ولكن، إذا كان كلارك يعرف مسبقاً أن رؤساءه كانوا يريدون إتمام عمليّة الإخلاء، فإنه بالطبع لن يشعر بالحاجة لطلب الموافقة منهم.

استنتاجات

يبدو أن محاولة لجنة 9/11 الدفاع عن إدارة بوش في ما يخص الادعاء الثالث - وهو أنها تدخَّلت من أجل ترحيل مواطنين سعوديين بسرعة وبدون تحقيق - محاولة فاشلة تماماً كفشلها في محاولتها تفنيد الادعاءين السابقين.

إذا كان القراء الذين يقبلون بالرواية الرسميّة لهجمات 9/11 يوافقون على أن هذه المحاولة من قبل اللجنة غير ناجحة، فإن ذلك يجب أن يجعلهم يشعرون بالقلق. لأنه، وفقاً للرواية الرسميّة، لقد نُفِّذت الهجمات بواسطة مجموعة من الرجال - سعوديون بشكل رئيسي - تحت قيادة أسامة بن لادن، وهو فرد من واحدة من أكثر العائلات السعوديّة نفوذاً وثراء. وعلى الرغم مما قيل عن أن أسامة بن لادن كان منبوذاً من قبل عائلته، إلا أن واحداً من عائلته، على الأقل، قد ظل على اتصال معه. والجزء الثاني من الصورة الإجماليّة الذي يجب أن يكون مثيراً للقلق أيضاً هو أن اثنين من أقارب أسامة بن لادن يعيشان في أميركا - عمر وعبد الله بن لادن - كانا زعيمين لمنظمة قال عنها مسؤولون أميركيون بأنها تدعم الإرهاب.

استناداً إلى كل هذه التقارير والحقائق، كيف استطاعت لجنة 9/11 أن تتعامل بمثل هذه اللامبالاة مع مسألة السماح لأفراد من عائلة بن لادن بمغادرة البلاد بعد 9/11 مباشرة؟ لماذا لم تُظهر اللجنة علامات تدلّ على الغضب من الرئيس؟ مهما كان الشخص الذي منح الإذن للرحلات، فقد أحبط تحقيقات جنائيّة في أكبر هجوم إرهابي في تاريخ الولايات المتحدة، وهنالك ثلاثة احتمالات فقط: إما أن يكون الرئيس قد منح الإذن بشكل مباشر؛ أو أنه سمح، بعلمه، بإعطاء الإذن من قبل مساعديه؛ أو أنه كان جاهلاً، ولا عذر له في ذلك، بحقيقة أن مساعديه قد منحوا الإذن لتلك الرحلات. وفي الحالات الثلاث، إن الرئيس مسؤول عن عمليّة ترحيل تسببت في إحباط تحقيق في جريمة كبرى. ولكن لجنة كين - زيليكوف، كما في معظم المسائل الأخرى، كانت على ما يبدو مهتمة بالدفاع عن البيت الأبيض أكثر من اهتمامها بإعطاء الشعب الأميركي "الرواية الأكثر اكتمالاً للحوادث المحيطة بـ 9/11".

الفصل الثامن

ادعاءات تتعلق بمركز قيادة الأف بي آي

كانت هنالك ادعاءات متعددة من قبل عملاء لدى الأف بي آي تفيد بأن مركز قيادة الأف بي آي قد أحبط تحقيقات متعلقة بهجمات 9/11. وبعض هذه الادعاءات يتعلق بدلائل سابقة على 9/11، لو حُقِّق فيها بشكل فعلي، لكان من الممكن أن تفضي إلى اكتشافات ربما ساعدت على الحيلولة دون وقوع الهجمات. ويتعلق البعض الآخر بقرارات تالية على 9/11 ربما وقفت عائقاً أمام معرفة معلومات حول منفذي الهجمات. إذاً، يمكننا أن نتساءل هنا: كيف تعامل تقرير لجنة 9/11 مع هذه الادعاءات المتعلقة بمركز قيادة الأف بي آي؟ سننظر أولاً في ادعاءات معروفة جيداً تتعلق بأقسام الأف بي آي في كل من فينيكس وشيكاغو ومينيابوليس، وكلها لها صلة بدلائل سابقة على 9/11، كان يمكن من خلالها اكتشاف الهجمات قبل وقوعها. ثم سننظر في رد اللجنة على ادعاءات أتت من مترجمة سابقة لدى الأف بي آي، سيبيل إدموندس، تتعلق بمشاكل خطيرة في برنامج الترجمة في قسم مكافحة الإرهاب التابع للأف بي آي.

مذكرة فينيكس من كينيث ويليامز

في تموز 2001، أرسل كينيث ويليامز، عميل للأف بي آي في فينيكس، مذكرة إلى مركز قيادة الأف بي آي. نصح ويليامز في مذكرته - محذراً من أن أتباع أسامة بن لادن ربما كانوا يأخذون دروساً في الطيران لأهداف إرهابيّة -

الأف بي آي بأن تبدأ برنامجاً وطنياً لتعقب طلاب مدارس الطيران المشبوهين. ولكن هذا البرنامج لم يبدأ أبداً[1].

ويقدم لنا تقرير لجنة 9/11 توضيحاً لسبب عدم ابتداء مثل هذا البرنامج:

> كان مدير وحدة أسامة بن لادن ومدير وحدة الأصوليين المتطرفين ممن أرسلت إليهم المذكرة، ولكنهما لم يشاهداها إلا بعد 11 أيلول. لم يشاهد أي مدير في مركز قيادة الأف بي آي المذكرة قبل 11 أيلول (272).

والمعنى المتضمن هو، بكل وضوح، أن الأشخاص في مركز قيادة الأف بي آي لا يمكن لومهم لعدم البدء في البرنامج المقترَح من قبل ويليامز لأنهم لم يعلموا باقتراحه.

كيف توصلت اللجنة إلى هذه النتيجة؟ من الواضح أنها لم تقم بأي بحث في هذا الموضوع بنفسها، لأنها ببساطة تحيل القارئ المهتم على تحقيق أُجري من قبل التحقيق المشترك برعاية الكونغرس وتقرير صدر في 2 تموز 2004 من قبل المحقق العام التابع لوزارة العدل (540 م 86، 88). لا تخبرنا اللجنة كيف توصل هذان التحقيقان السابقان إلى نتيجة أنه "لم يشاهد أي مدير في مركز قيادة الأف بي آي المذكرة قبل 11 أيلول". هل كانوا يملكون أي دليل يثبت هذه النتيجة أو هل أخذوا ببساطة بكلمة أولئك المدراء أنفسهم؟

ستكون الإجابة عن هذا السؤال هامة على نحو خاص بالنسبة للقراء الذين يعرفون بقضية زكريا موسوي وعميلة الأف بي آي في مينيابوليس كولين راولي، لأن التقارير حول هذه القضية لا توحي الثقة في نزاهة مدير وحدة الأصوليين المتطرفين، دافيد فراسكا. بالفعل، ففي رسالة من 13 صفحة موجهة إلى مدير الأف بي آي روبرت مويلر ولجنة المعلومات التابعة لمجلس الشيوخ - نُشرت معظمها في موقع مجلة تايم على الإنترنت - أشارت راولي إلى أن فراسكا كان "مطلعاً" على مذكرة ويليامز، و"عارفاً" بالتحذير المتضمن فيها، ولكنه لم "يكشف" عن وجود هذا التحذير الموجه إلى عملاء الأف بي آي في مينيابوليس، بل كان يعوق جهودهم للتحقق من كمبيوتر موسوي[2].

غير أن اللجنة تؤكد لنا، دون أن تذكر ادعاء راولي الشهير بالعكس، أن فراسكا لم يشاهد المذكرة إلا بعد 9/11. من المحتمل أن اللجنة قررت أن راولي مخطئة. ولكن، إذا كان ذلك صحيحاً، فلماذا لا تخبرنا اللجنة كيف توصلت إلى هذا القرار؟ ألم يكن ينبغي على لجنة 9/11، لمعرفتها بأنه من الطبيعي بالنسبة لفراسكا أن ينكر رؤيته للتقرير، أن تستخدم جزءاً من "عملها الاستقصائي الشاق" لاكتشاف إذا ما كان هذا الادعاء يمكنه أن يصمد أمام تحقيق شامل؟ والأهم من ذلك هو أنه لم يكن ينبغي عليها الاعتماد على تقرير التحقيق المشترك بدلاً من عملها الاستقصائي الخاص في مسألة تتعلق بالأف بي آي على نحو خاص، وذلك نظراً لوجود تقارير توحي تعرض أعضاء من اللجان التي كانت تنفذ هذا التحقيق إلى ترهيب من قبل الأف بي آي[3]. ولكن، من الواضح أن هيئة البحث التي يقودها زيليكوف لم تعتبر أن هذه المسألة تستحق أن تشغل وقتها الثمين.

التهمة التي وجهها عميل الأف بي آي في شيكاغو روبرت رايت

في حالة مذكرة فينيكس، جاءت الادعاءات من قبل أشخاص آخرين بدلاً من أن تكون من ويليامز نفسه. بينما، في حالة أخرى رُويت في كتاب "بيرل هاربور جديدة"، قدم عميل الأف بي آي في شيكاغو روبرت رايت اتهامات مباشرة جداً ضد مركز قيادة الأف بي آي. ولقد لخصت قضيته في الكلمات التالية:

> في عام 1998، كان العميل روبرت رايت يتعقب خلية إرهابيّة في شيكاغو، وكان يشك في أن المال الذي استُخدم في تفجيرات السفارات الاميركيّة في العام 1998 أتى من ملياردير سعودي يعيش في شيكاغو. وفي كانون الثاني من العام 2001، وعلى الرغم من إيمانه بأن قضيته كانت تصبح أكثر إقناعاً، قيل له إنها أُقفلت. في حزيران، كتب مذكرة داخليّة يتهم فيها الأف بي آي بأنها، بدلاً من محاولة منع هجوم إرهابي، "كانت تجمع المعلومات حتى تعرف على من ستقبض عندما يحدث هجوم إرهابي". وفي أيار 2002، أعلن رايت أنه سيقاضي الأف بي آي لأنها كانت ترفض السماح له بنشر كتاب له حول القضية. وجاء في معرض

وصفه للأفعال التي قام بها رؤساؤه لإعاقة تحقيقاته كلمات مثل "منعوا"، "أعاقوا"، "أحبطوا"، "هددوا"، "أرهبوا"، و"انتقام". وفي مقابلة لاحقة... قال رايت: "كانت هجمات 9/11 نتيجة مباشرة لتقصير وحدة الإرهاب الدولي التابعة للأف بي آي"[4].

استناداً إلى طبيعة اتهامات رايت، يمكننا أن نفترض أن لجنة 9/11 كانت مهتمة بمعرفة المزيد مما كان سيقوله. واستناداً إلى حقيقة أن اتهاماته نُشرت بواسطة مصادر إخبارية رئيسية مثل مؤسسة الصحافة الدولية المتحدة ومحطة إيبي بي سي للأخبار وصحيفة إل إيبي ويكلي، فمن المؤكد أن اللجنة عرفت بقضيته[5]. ولكن تقرير اللجنة لا يحوي أي إشارة إلى أنها قد قابلته. وحتى لو كان هنالك سبب مقنع لعدم مقابلته، فقد كان يتوجب على اللجنة أن تسأل مدير الأف بي آي مويلر عن تهمة رايت التي تقول بأنه تعرّض للتخويف من قبل مركز قيادته.

قضية كولين راولي - زكريا موسوي

لن يلاحظ معظم القراء حقيقة أن قضية روبرت رايت قد تم تجاهلها من تقرير اللجنة، وذلك لأنها تلقت القليل من الدعاية. أما قضية كولين راولي وزكريا موسوي فقد تلقت دعاية ضخمة، لدرجة أن راولي سُميت من قبل مجلة تايم كواحدة من أهم "ثلاثة أشخاص في العام" 2002[6]. وتمهيداً لإلقاء نظرة على تعاطي اللجنة مع هذه القضية، أود أن أقتبس جزءاً من كتابي السابق "بيرل هاربور جديدة".

في منتصف شهر آب 2001، اتصلت الهيئة التدريبيّة في مدرسة الطيران في مينيابوليس بالأف بي آي للإبلاغ عن شكوكها في أن زكريا موسوي - الذي دفع مالاً للتدرب على الجهاز الذي يحاكي طائرة بوينغ 747 (simulator) - كان يخطط لاستخدام طائرة حقيقيّة كسلاح. بعد القبض على الموسوي من قبل عملاء الأف بي آي واكتشافهم العديد من الأمور المريبة حوله، طلبوا من القيادة استصدار مذكرة لتفتيش جهاز الكمبيوتر المحمول لديه وممتلكات أخرى. بيد أن قيادة الأف بي آي، على الرغم من استلامها معلومات إضافيّة عن الموسوي من فرنسا - بيّن

المسؤولون الفرنسيون فيها أنه كان يشكل تهديداً - ردت بأن المعلومات "كانت سطحيّة بحيث إنها لم تكن تتطلب استصدار مذكرة لتفتيش كمبيوتره". ولكن عملاء مينيابوليس بعد اطلاعهم على تقرير المخابرات الفرنسيّة، شعروا بأن عليهم بذل المزيد من الجهد، وقد فكّر أحدهم في أن الموسوي قد "يهاجم بإحدى الطائرات مركز التجارة العالمي". وبعد أن أصبحوا "يائسين من تفتيش كمبيوتر الموسوي"، أرسل عملاء مينيابوليس طلباً من خلال الأف بي آي لاستصدار مذكرة بحث بناء على قانون مراقبة المعلومات الأجنبيّة (FISA)، وكانوا متأكدين من أنهم سيحصلون عليه، فلم يسبق أن رُفض مثل هذا الطلب من قبل.

ولكن قيادة الأف بي آي سلّمت الطلب إلى وحدة الأصوليين المتطرفين (RFU)... أُعطي طلب مينيابوليس بعد ذلك إلى عميل لدى RFU يُدعى ماريون "سبايك" باومان، الذي عمل تماماً وفق ما يقتضيه لقبه (إضافة شيء ضار أو مميت إلى الشراب سراً)، حيث باشر بإزالة الدلائل التي تشير إلى أن الموسوي كان مرتبطاً بالقاعدة من خلال مجموعة من المتمردين في الشيشان. بعد ذلك، قال نائب المستشار العام في الأف بي آي، استناداً إلى هذا الطلب المجتزَأ، بأنه لم تكن هنالك صلة كافية بالقاعدة تستدعي استصدار مذكرة تفتيش، حتى أنه لم يرسل الطلب بحسب ما يقتضيه قانون مراقبة المعلومات الأجنبيّة FISA. مما دفع المسؤولة القانونيّة لدى الأف بي آي في مينيابوليس كولين راولي إلى التساؤل: "لماذا يعوق أحد عملاء الأف بي آي متعمداً إحدى القضايا؟".

... لاحقاً، نشرت راولي مذكرة كانت قد كتبتها حول طريقة معالجة الأف بي آي لقضية الموسوي، دعتها مجلة "تايم" "اتهاماً خطيراً بتقصير أهم وكالة تابعة لقوى الأمن لدينا".

... مُنح ماريون "سبايك" باومان في كانون الأول 2002 جائزة الأف بي آي "للإنجاز الاستثنائي". والأدهى من ذلك، فقد جاءت هذه الجائزة بعد صدور تقرير من الكونغرس يذكر أن وحدة الأصوليين المتطرفين (RFU) التي يعمل فيها باومان كانت قد أعطت عملاء قسم الأف بي آي في مينيابوليس "بشكل غير مبرَّر معلومات غير دقيقة ومشوشة"، بل كانت "خاطئة بشكل واضح"[7].

على الرغم من أن تقرير لجنة 9/11 يناقش هذه القضية، إلا أنه يتجاهل تفاصيل حاسمة، مثل إزالة ماريون "سبايك" باومان للدليل المتعلق بصلة الموسوي بالقاعدة من خلال المجموعة الشيشانيّة. تقول اللجنة:

> [كان هناك اختلاف في الرأي] حول إذا ما كان الثوار الشيشانيين و[قائدهم] خطاب مرتبطين إلى حدّ كاف بمنظمة إرهابيّة بحيث يشكلون "قوة أجنبيّة" تتماشى مع أغراض قانون مراقبة المعلومات الأجنبيّة FISA. لم يكن مركز قيادة الأف بي آي يعتقد بأن ذلك كان كافياً، ووحدة قانون الأمن الوطني التابع له رفضت تسليم طلب بتطبيق قانون FISA.

وفقاً لهذه الرواية، ذلك الشخص التابع لمركز قيادة الأف بي آي الذي رفض تسليم طلب تطبيق قانون FISA فعل ذلك فقط لوجود اختلاف في الرأي. ليس هناك إشارة إلى أن هذا الشخص لم يشاهد الطلب كما كُتب في مينيابوليس، بل شاهد الطلب الذي عُدِّل من قبل باومان، بعد أن أزال المعلومات المتعلقة بصلة الموسوي بالمجموعة الشيشانيّة. استناداً إلى حقيقة تجاهل اللجنة لهذه القصة، فمن غير المستغرب أن تجد أن اللجنة قد تجاهلت أيضاً تساؤل كولين راولي: "لماذا يعوق أحد عملاء الأف بي آي متعمداً إحدى القضايا؟". وأخيراً، بعد أن تجاهلت الدور الذي لعبه باومان، لم يعد هناك داع لذكر مهزلة منحه جائزة الأف بي آي "للإنجاز الاستثنائي"، على الرغم من أن وحدة باومان (تحت قيادة ديفيد فراسكا) قدمت "بشكل غير مبرر معلومات غير دقيقة ومشوشة".

لا بد من التساؤل كيف لم تعلم اللجنة بهذه التفاصيل. من المؤكد أن أعضاء لجنة التحقيق فيها، مع "عملهم الاستقصائي الشاق"، قرأوا التقارير في مجلة تايم. ومن المؤكد أن كولين راولي – لو مُنحت فرصة الإدلاء بشهادتها أمام اللجنة – كانت ستقدم كل هذه التفاصيل. ومن المؤكد أيضاً أن راولي، التي سُميت من قبل مجلة تايم كواحدة من أهم "ثلاثة أشخاص في العام" لمواجهتها مع مركز قيادة الأف بي آي حول هذه القضية، كان ينبغي أن تُدعَى للشهادة أمام اللجنة. ولكنها، مع ذلك، لم تُدعَ. في الحقيقة، هنالك إشارة واحدة إلى كولين راولي في الوثيقة، وهذه الإشارة – إلى مقابلة لها مع المحقق العام في وزارة العدل في تموز 2002 – لم تحتوِ على أي شيء

يتعلق بالصعوبات التي واجهتها مع مركز قيادة الأف بي آي (540 م 94).

من الواضح أن اللجنة لم تجد أن هذا الصدام بين كولين راولي ومركز قيادة الأف بي آي يستحق الذكر، على الرغم من أن مجلة تايم صوّرته كإحدى أهم القصص في العام. وأحد الأسباب المحتملة لهذا التجاهل هو، بالطبع، أن "روايتها الأكثر اكتمالاً حول الأحداث المحيطة بهجمات 9/11" ينبغي أن تكون منسجمة مع الرواية الرسميّة لهذه الهجمات. وهكذا خلصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أنه ليس هناك أي شيء يمكن أن يشير إلى أن مركز قيادة الأف بي آي لم يكن يريد اكتشاف الخطط المتعلقة بهجمات 9/11.

قضية سيبيل إدموندس ضد الأف بي آي والنائب العام

إضافة إلى الحالات التي ناقشناها أعلاه، والتي تتعلق بادعاءات بوجود سلوك مشبوه من جهة مركز قيادة الأف بي آي قبل 9/11، كانت هنالك حالات تتكلم عن مثل هذا السلوك بعد 9/11. وكانت الادعاءات التي حصلت على القدر الأكبر من الدعاية هي تلك التي وجّهتها سيبيل إدموندس، وهي مواطنة أميركيّة - تركيّة استُخدمت بعد فترة قصيرة من 9/11 من قبل الأف بي آي كمترجمة. فقد أبلغت إدموندس رؤساءها، بعد فترة قصيرة من استخدامها، بأن امرأة أخرى استُخدمت في الوقت نفسه، مَلَك كان ديكرسون، كانت تسيء ترجمة أو تخطئ في ترجمة، وثائق معينة تتعلق بمنظمة أجنبيّة كانت قد عملت لصالحها من قبل. أكثر من ذلك، فقد أبلغت إدموندس أيضاً أن ديكرسون هذه كانت لا تزال تعمل كجاسوسة لصالح هذه المنظمة وأنها حاولت إقناع إدموندس بالانضمام إليها في عمليّة التجسس هذه.

بعد فشلها في الحصول على رد من رؤسائها في الأف بي آي، كتبت إدموندس رسالة إلى وزارة العدل، طُردت على أثرها من العمل[8]. وبعد ذلك، رفعت إدموندس قضية بموجب قانون حماية كاشفي الأخطاء الحكوميّة، ولكن النائب العام جون أشكروفت طلب من المحكمة أن ترفض القضية "من أجل حماية السياسة الخارجيّة ومصالح الأمن القومي للولايات المتحدة". واستخدم أشكروفت

أيضاً امتيازاً نادراً ما يُلجَأ إليه وهو حق "أسرار الدولة" للحصول على أمر من المحكمة بمنعها من الإفشاء بأية معلومات حصلت عليها أثناء عملها لدى الأف بي آي إلى وسائل الإعلام. وقد نوقشت قضية إدموندس بشكل موجز في الطبعة الأولى من كتاب "بيرل هاربور جديدة"[9].

ثم ناقشت التطورات اللاحقة في قضيتها في خاتمة الطبعة الثانية[10]. ودارت هذه المناقشة بشكل جزئي حول محاولة إدموندس رفع أمر المحكمة عن طريق تحدي استخدام وزارة العدل لحق أسرار الحكومة. أثناء كتابة ذلك، ألغى القاضي ريغي والتون جلسة الاستماع حول هذه المسألة للمرة الرابعة، دونما إعطاء أي سبب.

وبعد ذلك بوقت قصير، في 6 تموز، حكم القاضي والتون - معيَّن من قبل الرئيس بوش - لصالح طلب وزارة العدل برفض النظر في قضية إدموندس. ورداً على ذلك، كتبت إدموندس:

> إن الحرب التي يشنها جون أشكروفت بلا هوادة عليّ وعلى معلوماتي وعلى قضيتي... حصلت بموجب تبرير ملتبس يقع تحت عنوان "حماية علاقات دبلوماسيّة وأجنبيّة معينة لصالح الأمن القومي". في 11 أيلول 2001، زُهقت أرواح 3000 شخص. ومع ذلك، فهذه الإدارة منعت التحقيقات الماضية وما زالت تمنع التحقيقات الجارية في الأسباب التي أدت إلى وقوع هذه الكارثة الرهيبة لصالح فكرة غامضة هي حماية "علاقات دبلوماسيّة وأجنبيّة معينة"[11].

تناولت مناقشتي "للتطورات اللاحقة" في الخاتمة أيضاً تصريحات إدموندس حول شهادتها التي دامت ثلاث ساعات ونصف الساعة خلف "أبواب مغلقة" أمام هيئة التحقيق التابعة للجنة 9/11. وتعليقاً على قرارها البدء بالتحدث علانيّة عن الأشياء التي تضمنتها شهادتها، ذكرت بأنها تنبأت - مقارنة "الأبواب المغلقة" بـ "ثقب أسود" - بأن المعلومات التي قدمتها خلف تلك الأبواب المغلقة "ستبقى هناك ولن تخرج أبداً".

والآن بعد أن ظهرت هذه الوثيقة، يمكننا أن نرى أن تنبؤها كان صحيحاً. إذ إن تقرير لجنة كين - زيليكوف لا يحتوي إلا على إشارة واحدة فقط إلى شهادتها.

وهذه الإشارة – في ملاحظة هامشيّة – مجرد واحدة من أربع إشارات قُدمت دعماً لتصريح عام وممل يتحدث عن حاجة الأف بي آي لبرنامج ترجمة من أجل "المحافظة على معايير أمنيّة واحترافيّة صارمة" ومن أجل "ضمان توافقه مع خطتها الخاصة بالتحكم بالنوعيّة" (473 م 25). ليس هناك مناقشة لمعركتها الطويلة مع الأف بي آي ووزارة العدل باستثناء عنوان إحدى الإشارات الأربع – "مراجعة أفعال الأف بي آي في ما يتعلق بالادعاءات التي أثارتها المترجمة المتعاقدة سيبيل إدموندس"، الصادر عن المحقق العام في وزارة العدل. وليس هناك أي إشارة إلى مضمون هذه الادعاءات أو إلى رد الأف بي آي عليها. والأهم من ذلك بالنسبة لما نهدف إليه حالياً هو عدم وجود إشارة إلى ما يمكن أن تكون قد تحدثت عنه، بعيداً عن التوصيات الحميدة التي ذُكرت أعلاه، خلال شهادتها التي دامت ثلاث ساعات ونصف الساعة.

ولكن سيبيل إدموندس، بعد أن رأت بعينها هذا التجاهل الهائل في تقرير اللجنة، قررت أن تدع العالم يعرف ما تكلمت عنه عن طريق رسالة كتبتها إلى توماس كين، بصفته رئيساً للجنة. مبينة في فقرتها الافتتاحيّة أن كين كان قد بدأ في ذلك الوقت يطلب من الأميركيين تأييد توصيات تقريره، ذكرت إدموندس شكواها العامة:

> لسوء الحظ، إنني أجده ناقصاً مخطئاً على نحو خطير، وذلك لإغفاله ذكر قضايا استخباراتيّة أنا مطلعة عليها – قضايا تم التأكد منها – وجعلتكم، كشاهدة أمام اللجنة، مطلعين عليها أيضاً. وعلى هذا الأساس، يمكنني أن أفترض أن قضايا خطيرة أخرى أنا غير مطلعة عليها قد تعرضت بالطريقة نفسها للتجاهل من تقريركم. وهذه التجاهلات تلقي ظلالاً من الشك حول مصداقية تقريركم وبذا على نتائجه وتوصياته[12].

بعد ذكرها هذا الانتقاد العام، انتقلت إدموندس إلى تذكير كين بثماني نقاط قدمتها إلى هيئة التحقيق التابعة له. وسألخص أربعاً من هذه النقاط، مستخدماً في الجزء الأعظم منها كلمات إدموندس نفسها.

تناقش إحدى نقاط إدموندس موضوع ملك كان ديكرسون، التي بدأت معها كل القضية. مكررة ما قالته أمام اللجنة، كتبت إدموندس:

طوال أشهر، أعاقت ملك كان ديكرسون معلومات مهمة للغاية متعلقة بـ... منظمات نصف شرعيّة وبأشخاص هي وزوجها كانا على صلة بهم. لقد طمست المئات، إن لم نقل الآلاف، من الوثائق المتعلقة بهؤلاء الأشخاص باعتبارها "غير ذات صلة".... أخذت ملك كان ديكرسون، بمساعدة المشرف المباشر عليها مايك فغالي، مئات الصفحات من وثائق استخباراتيّة حساسة فائقة السرّيّة خارج الأف بي آي إلى جهات غير معروفة. وزوّرت ملك كان ديكرسون، بمساعدة المشرف المباشر عليها، تواقيع على وثائق استخباراتيّة فائقة السرّيّة متعلقة بمحتجزين معينين لهم صلة بهجمات 9/11. بعد إبلاغ، وإثبات صحة، كل هذه الحوادث لإدارة الأف بي آي، سُمح لملك كان ديكرسون بالبقاء في وظيفتها، والاستمرار بترجمة معلومات حساسة تلقتها الأف بي آي... لقد زودت محققيك بتفاصيل محددة في هذه المسألة، وأسماء أشخاص آخرين مستعدين للمصادقة على ما أقول، ووثائق إضافية. (الرجاء أن ترجع إلى تسجيل شهادة سيبيل إدموندس التي دامت ثلاث ساعات ونصف، قُدمت إلى محققيك في 11 شباط 2004).

اليوم، بعد أكثر من سنتين على إبلاغ حادثة ديكرسون إلى الأف بي آي، وأكثر من سنتين على مصادقة الكونغرس على هذه المعلومات وعلى نقلها في الصحافة لا يزال هؤلاء المدراء المسؤولون عن قسم أمن الموظفين وقسم اللغة في الأف بي آي في مواقعهم ولا يزالون مسؤولين عن أمن قسمي الترجمة ونوعيّة الترجمة. وكانت ملك كان ديكرسون وعدة عملاء آخرين في الأف بي آي قد غادروا الولايات المتحدة على عجلٍ في العام 2002، ومنذ ذلك الحين لم يتم التحقيق في القضية جزئياً. ولم يبقَ المشرف الذي سهَّل هذه التصرفات الإجراميّة في موقعه فقط، بل رُقّي للإشراف على أقسام اللغة العربيّة في تحقيقات الأف بي آي في قضايا مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس... لماذا اختار تقريركم أن يستبعد هذه المعلومات وهذه القضايا الخطيرة بالرغم من الدلائل والمعلومات التي تلقيتموها[13]؟

في نقطة أخرى، ناقشت إدموندس موضوع "مخبر قديم بالغ الأهمية لدى الأف بي آي كان يزودها بالمعلومات منذ 1990". قبل أكثر من أربعة أشهر من 9/11،

أبلغ هذا المخبر، قالت إدموندس، الذي "كان في السابق ضابط استخبارات رفيع المستوى في إيران مسؤولاً عن المعلومات القادمة من أفغانستان"، عميلَيْن في الأف بي آي ومترجماً بأن أسامة بن لادن كان يخطط للقيام بهجوم إرهابي كبير، يتعلق بطائرات، في الولايات المتحدة في الأشهر القليلة القادمة. ثم تابعت قائلة:

> العميلان اللذان تلقيا هذه المعلومات أبلغاها إلى رئيسهما، وهو عميل خاص مسؤول عن مكافحة الإرهاب، توماس فريلدس، في مكتب الأف بي آي في واشنطن... لم تُتخذ أي إجراءات من قبل العميل الخاص المسؤول، وبعد 9/11 طلب من العميلين والمترجم أن "يبقوا صامتين" بخصوص هذه المسألة. أبلغ المترجم الذي كان حاضراً أثناء اللقاء مع مخبر الأف بي آي، بهروز سارشار، هذه الحادثة إلى مدير الأف بي آي مويلر كتابةً، ولاحقاً إلى المحقق العام في وزارة العدل. ذكر التقرير الذي نُشر في صحيفة شيكاغو تريبيون في 21 تموز 2004 أن مسؤولي الأف بي آي أكدوا على أن هذه المعلومات قد تم تلقيها في نيسان 2001، وأكثر من ذلك، نقلت شيكاغو تريبيون عن لسان أحد مساعدي المدير مويلر أنه (مويلر) كان مندهشاً لأن اللجنة لم تُثر هذه المسألة الخاصة معه أثناء جلسة الاستماع... لقد أبلغ السيد سارشار هذه المسألة إلى محققيك في 12 شباط 2004، وزودهم بتواريخ محددة، ومواقع، وأسماء شهود، والمعلومات التي قدمها ذلك المخبر الإيراني المهم والعميلَيْن الخصوصيَّيْن اللذين تلقيا المعلومات (الرجاء أن ترجع إلى تسجيل شهادة السيد سارشار التي دامت ساعتين ونصف الساعة في 12 شباط 2004)... لماذا قررت لجنتكم أن تستثني المعلومات المتعلقة بالمخبر الإيراني بهروز سارشار من فقرتها المتسلسلة زمنياً الخاصة بالفرص الضائعة؟... لماذا أدهشتم حتى المدير مويلر بالإحجام عن توجيه أسئلة تتعلق بهذه الحادثة الهامة خلال جلسة استماعكم معه؟ (أرجو أنك تذكر أنك طرحت كل الأسئلة التي كانت لديك أثناء جلستي الاستماع مع المدير مويلر والنائب العام جون أشكروفت، لذا أرجو ألا تتذرّع بـ "الوقت المحدد")[14].

وبدأت النقطة الثالثة التي ناقشتها إدموندس بعد شهر تقريباً من 9/11 عندما أرسل عميل خاص من أحد مكاتب الأف بي آي الرئيسيّة، اعتقاداً منه بأن ترجمة إحدى الوثائق ربما حذفت بعض المعلومات المهمة حول الشخص موضوع

التحقيق، الوثيقة ثانية إلى مكتب الأف بي آي في واشنطن للترجمة. أثبتت إعادة الترجمة، قالت إدموندس، بأن إحساس العميل كان صحيحاً. ولكن،

> بعد انتهاء إعادة الترجمة واكتشاف المعلومات الجديدة، قرر المشرف المسؤول عن بعض اللغات الشرق أوسطيّة، مايك فغالي، ألا يرسل الترجمة المعادة إلى العميل الخاص الذي طلبها. وبدلاً من ذلك، قرر هذا المشرف إرسال ملاحظة تفيد بأن الترجمة قد أُعيدت مراجعتها وأن الترجمة الأصليّة كانت صحيحة... زودت محققيكم بوصف مفصل ومحدد عن هذه المسألة، اسم وتاريخ هذا التحقيق الخاص، وأسماء الشهود الآخرين المستعدين للمصادقة على ما أقول... إن المشرف المتعلق بهذه الحادثة، مايك فغالي،... له سجل من إساءات سلوك سابقة. مع ذلك، وبعد الإبلاغ عن إساءات السلوك الشنيعة المتعددة هذه إلى إدارة أعلى مستوى في الأف بي آي، وبعد إبلاغها إلى مكتب المحقق العام، وإلى الكونغرس الأميركي، وإلى لجنة 9/11، رُقي لكي يضم وحدة اللغة العربيّة تحت إشرافه. واليوم، لا يزال هذا المشرف، مايك فغالي، في مكتب الأف بي آي في واشنطن وهو مسؤول عن وحدة لغويّة تتلقى تلك المحادثات التي يعتمد عليها نظامنا المرمَّز لونياً الخاص بالتهديد. ومع ذلك، فتقريركم لا يحوي أي معلومات في ما يخص هذه المشاكل البنيوية... لماذا يختار تقريركم أن يستثني هذه المعلومات وهذه المسائل الخطيرة بالرغم من كل الدلائل والمعلومات التي تلقيتموها؟

وبدأت إدموندس نقطة أخرى، هي الأكثر أهمية بالتأكيد، بالقول بأنه على الرغم من أن "الإشاعة الأخيرة التي أثارت ضجة كبيرة هي مشكلة مشاركة المعلومات/الاستخباراتيّة ضمن الوكالات الاستخباراتيّة وفيما بين الوكالات الاستخباراتيّة"، إلا أن المشكلة الأكثر خطورة هي "الحجب المتعمد للمعلومات الاستخباراتيّة". تقول إدموندس:

> إذا تلقى قسم مكافحة التجسس معلومات تتعلق بعمليات غسيل أموال ومبيعات غير شرعيّة للأسلحة وأنشطة مخدرات غير قانونيّة، مرتبطة مباشرة بأنشطة إرهابيّة؛ وإذا كانت تلك المعلومات تتعلق بدول معينة، ومنظمات نصف شرعيّة، وعلاقات سياسيّة معينة أو علاقات مربحة في

هذا البلد، عندئذ، لا يتم مشاطرة تلك المعلومات مع قسم مكافحة الإرهاب، بصرف النظر عن العواقب الكبيرة المحتملة. وفي حالات معينة، تلقى عملاء في الأف بي آي "ضغطاً مباشراً من قبل وزارة الخارجيّة"... لقد زودت محققيكم بوصف مفصل ومحدد لهذه المسألة، أسماء شهود آخرين مستعدين للمصادقة على ذلك، وأسماء مسؤولين أميركيين معينين متورطين في هذه الأنشطة... بعد حوالى ثلاث سنوات... لا يزال أفراد عائلات الضحايا لا يدركون أن المعلومات والأجوبة التي كانوا يبحثون عنها بلا كلل قد مُنعت بدعوى قرارات غير مُفصح عنها اتُّخذت وأُخفيت تحت قناع "حماية علاقات دبلوماسيّة معينة". وتقريركم لا يناقش حتى هذه الممارسات غير المفصح عنها، رغم أنكم، على عكسي، لم توضعوا تحت أي أمر بمنع التكلم.[16]

بعد انتهائها من هذه (وغيرها من) النقاط، قالت إدموندس في فقرتها الختاميّة:

كما تدركون تماماً، إن الحقائق والحوادث والمشاكل الموردة في هذه الرسالة لا تستند على الإطلاق إلى رأي شخصي أو ادعاءات غير متحقّق منها... كما تعرفون، وفقاً لمسؤولين يملكون معلومات مباشرة عن تقريرالمحقق العام في وزارة العدل حول ادعاءاتي، "لم تُثبَت عدم صحة أي من ادعاءاتي". كما تدركون تماماً، حتى مسؤولو الأف بي آي "أكدوا كل ادعاءاتي و لم ينكروا أي واحدة منها" أثناء اجتماعاتهم غير السرّيّة مع الهيئة القضائيّة المنبثقة عن مجلس الشيوخ خلال السنتين المنصرمتين. ومع ذلك، لا جلسات الاستماع التي أجرتها لجنتكم، ولا تقرير لجنتكم الذي يتألف من 567 صفحة، ولا توصياتكم تضمنت هذه المسائل الخطيرة، والحوادث الكبيرة، والمشاكل البنيوية. تتألف تغطية تقريركم لمشاكل الترجمة من ملاحظة هامشيّة موجزة، صغيرة جداً... ومع ذلك، فلجنتكم تستعد للشروع بحملة ضغط عنيفة على حكومتنا من أجل التنفيذ السريع لإجراءاتكم وتوصياتكم المستندة إلى تقريركم الناقص[17].

بافتراض أن سيبيل إدموندس، في رسالتها إلى الرئيس كين، روت بشكل صادق حقيقة شهادتها أمام هيئة التحقيق في لجنة 9/11 – من الصعب أن نجد شخصاً يشك في ذلك، بما أن شهادتها قد سُجلت، وباستطاعة كين التأكد بسهولة من أية تصريحات خاطئة – إذاً فرسالتها تتألف من حوادث هي الأكثر أهمية في

عمل اللجنة وتقريرها. ولنذكر فقط الأسئلة الأكثر وضوحاً التي أُثيرت من خلال ما كشفته في شهادتها: نظراً لاتهاماتها الخطيرة ضد مايك فغالي - بأنه "أخذ مئات الصفحات من وثائق استخباراتيّة حساسة فائقة السرّيّة خارج الأف بي آي إلى جهات غير معروفة" وكذب على عميل مجتهد بخصوص صحة الترجمة - سنفترض أن اللجنة استدعت السيد فغالي لاستجوابه حول هذه الاتهامات. ولكننا إذا ما بحثنا عن اسم فغالي في تقرير لجنة 9/11 فلن نجد أثراً له. واستناداً إلى اتهامها توماس فريلدس بأنه لم يقم بأي فعل تجاه المعلومات التي تلقاها من مخبر إيراني قديم لدى الأف بي آي تفيد بأن أسامة بن لادن كان يخطط للقيام بهجوم إرهابي كبير، يتعلق بطائرات، في الولايات المتحدة في الأشهر القليلة القادمة، ثم بعد ذلك أخبر عملاء الأف بي آي والمترجمين بـ "البقاء صامتين" بخصوص حقيقة استلام هذه المعلومات، سنفترض أن اللجنة استجوبت السيد فريلدس حول هذه التهمة المضاعفة. ولكن، مرة أخرى، لن تجد اسم السيد فريلدس في أي مكان من تقرير لجنة كين - زيليكوف.

قد يرد أحدهم، بالطبع، بأن اللجنة كانت تملك وقتاً محدداً وميزانيّة محددة. ولهذا السبب، لم يكن باستطاعتها ببساطة استجواب كل الأشخاص الذين ادّعوا امتلاكهم معلومات معينة يريدون الإدلاء بها. بيد أن هذا العذر لا يمكن القبول به في ما يتعلق بالسيدين فغالي وفريلدس، نظراً لخطورة الاتهامات التي وُجهت ضدهما. ولكن، حتى لو قبلنا به، فإننا كنا نتوقع على الأقل أن تسأل اللجنة مدير الأف بي آي مويلر عنهما وأيضاً عن قراره الشخصي بترقية فغالي بدلاً من طرده. ولكن، كما ذكرت إدموندس، لم يكن هناك أسئلة حول هذه القضايا أثناء المقابلة العلنيّة مع مويلر - الذي كان هو نفسه مندهشاً، كما نُقل عنه، لأنه لم يُسأل عن القضية التي تتعلق بالسيد فريلدس والمخبر الإيراني.

من المؤكد أن اللجنة، كما بينت إدموندس، سمعت عن حادثة فريلدس من أحد المترجمين، وهو بهروز سارشار. من هنا، قد يشك القارئ الفضولي بأن المكان الذي يجب أن تجد فيه إشارة ما إلى هذه الحادثة هو ملاحظات اللجنة حول مقابلتها مع سارشار. ولكنك لن تجد ذكراً لهذه المقابلة في تقرير كين - زيليكوف

- بالرغم من تصريح إدموندس الذي قالت فيه بأن شهادة سارشار دامت ساعتين ونصف الساعة.

وهكذا، كانت نتيجة ست ساعات هي مدة الشهادتين اللتين قدمهما هذان المستخدمان السابقان لدى الأف بي آي هي إشارة واحدة إلى أن برنامج الترجمة في الأف بي آي كان بحاجة لـ "المحافظة على معايير أمنيّة واحترافيّة صارمة" ولـ "ضمان توافقه مع خطتها الخاصة بالتحكم بالنوعيّة". ولكن، من دون رسالتها إلى الرئيس كين، فإن قارئ تقرير لجنة 9/11 لم يكن ليعرف الانتهاكات الفادحة والمحددة التي وصفتها - انتهاكات يمكن أن تُقرَأ من قبل عقول أكثر تشككاً على أنها توحي أن الأف بي آي كان متورطاً فعلياً في التغطية على القوى التي كانت وراء هجمات 9/11 بدلاً من الكشف عن تلك القوى.

في تلك الأثناء، اشتركت إدموندس مع 24 مستخدماً سابقاً لدى الأف بي آي ووكالات حكوميّة أخرى في إرسال الرسالة التي أوردناها في المقدمة إلى الكونغرس. وكل هؤلاء الأشخاص الـ 25 وقّعوا هذه الرسالة بصفتهم أشخاصاً "يملكون معرفة مباشرة" بحوادث ومشاكل خطيرة ضمن تلك الوكالات، "أبلغوا بطريقة مناسبة" تلك المسائل إلى لجنة 9/11 ولكنهم وجدوا أنها لم تُذكَر في تقرير اللجنة النهائي. ومن المفترَض أنهم جميعاً يشاركون إدموندس الاستنتاج نفسه الذي توصلت إليه - بعد تأكيدها للرئيس كين أنها عرفت بالتجاهلات فقط لأنها كانت قد أبلغت شخصياً اللجنة عن المسائل موضوع التحقيق - وهذا الاستنتاج هو: "لا بد أن أفترض أن قضايا خطيرة أخرى أنا غير مطلعة عليها قد تعرضت بالطريقة نفسها للتجاهل من تقريركم".

والكتاب الحالي يبين أن هذا الافتراض منطقي تماماً.

الفصل التاسع

باكستان واستخباراتها

لقد ظهرت دلائل هامة على تورط باكستان في هجمات 9/11، وعلى الأخص جهاز الاستخبارات لديها، الآي إس آي. والآي إس آي في الباكستان تعادل السي آي إيي في أميركا. في الحقيقة، لقد عملت المؤسستان معاً وبشكل وثيق[1]. إذاً، فالسؤال الذي يمكن طرحه بخصوص تقرير لجنة 9/11 هو كيف تعامل مع الدلائل التي تشير إلى تورط الآي إس آي في هجمات 9/11؟ بالطبع، إن هذه الدلائل تهدد رواية اللجنة التي تقول بأن القاعدة وحدها هي التي خططت ونفذت الهجمات. وهذه الدلائل أيضاً تسبب مشكلة خاصة بالنسبة لتوصية اللجنة، قبل نهاية تقريرها، بأن تحافظ الولايات المتحدة على "نطاق مساعدتها الحالي إلى باكستان" (269). استناداً إلى ما رأيناه مسبقاً بخصوص تعاطي اللجنة مع المعلومات الخلافيّة، يمكننا أن نتنبأ بأنها ببساطة تجاهلت كل الدلائل التي تشير إلى تورط الآي إس آي. ولكن، دعونا نرى على أي حال. سأناقش تعامل اللجنة مع سبعة أنواع من الدلائل على تورط الآي إس آي في هجمات 9/11.

رئيس الآي إس آي محمود أحمد في واشنطن

كان رئيس الآي إس آي، الجنرال محمود أحمد، في واشنطن من 4 أيلول 2001 حتى ما بعد 11 أيلول بعدة أيام. قيل إنه التقى مع جورج تينيت، رئيس السي آي إيي، من 4 إلى 9 أيلول، ثم التقى بعدها بمسؤولين في البنتاغون ومجلس الأمن القومي ووزارة الخارجيّة. وبعد 9/11 مباشرة، أصبحت باكستان واحدة من أهم حلفاء أميركا في ما سُمي الحرب على الإرهاب. إذاً، فهي مصادفة غريبة

على نحو لافت أن يتواجد رئيس الاستخبارات الباكستانيّة في واشنطن ويجتمع برئيس الاستخبارات الاميركيّة لمدة أسبوع كامل قبل يومين من 9/11. بالفعل، فقد تعاطت الصحافة الاميركيّة معها كمصادفة بحتة، فها هي نيويورك تايمز تقول بأن الجنرال أحمد "تصادف أن يكون [في أميركا] في زيارة عاديّة"[2].

غير أنها واقعة تستحق الانتباه - حتى لو كانت مجرد مصادفة. وعلى هذا الأساس، سيفترض المرء أن هناك بعض الذكر لتواجد أحمد في واشنطن في ذلك الأسبوع في تقرير اللجنة نظراً لسعيها لتقديم "الرواية الأكثر اكتمالاً للحوادث المحيطة بـ 9/11". بيد أن التقرير لا يذكر أي شيء عن تواجد أحمد في المدينة منذ 4 أيلول، ولا عن اجتماعاته مع رئيس السي آي إيي، ولا عن اجتماعاته الأخرى - مع أن السيناتور بوب غراهام يستهل كتابه الأخير، "مسائل استخباراتيّة"، بوصف اجتماع الفطور الذي جمعه هو وبورتر غوس وأشخاصاً آخرين من لجنة المعلومات التابعة للكونغرس والجنرال أحمد صباح 9/11 إلى أن قطعه خبر وقوع الهجمات[3]. وسيفترض المرء أيضاً أن غراهام وغوس لا بد أنهما أخبرا اللجنة عن هذا الاجتماع. ومع ذلك، فالمرة الوحيدة التي ذكرت فيها اللجنة حقيقة تواجد الجنرال أحمد المثير للاهتمام في واشنطن في ذلك الأسبوع الهام هو اجتماع نائب وزير الخارجيّة ريتشارد أرميتاج في 13 أيلول مع "رئيس وكالة الاستخبارات العسكريّة الباكستانيّة الزائر، محمود أحمد". وذلك لكي يعرف كل القراء بأن الجنرال أحمد جاء إلى واشنطن فقط بعد 9/11، ربما ليعرض المساعدة. بالفعل، فهذا هو الانطباع الذي تعطيه اللجنة بقولها أن أرميتاج أخبر الجنرال أحمد والسفير الباكستاني بأن "الولايات المتحدة تريد من باكستان أن تقوم بسبع خطوات" وأن باكستان وافقت على هذا بعد ظهر ذلك اليوم (331).

في الحقيقة، بالرغم من أن باكستان أصبحت بالفعل واحدة من أوائل حلفاء أميركا في "حربها على الإرهاب" مباشرة بعد 9/11، إلا أننا قد نصرف النظر عن هذا الإغفال عن ذكر وجود رئيس الآي إس آي في واشنطن قبل 9/11 باعتباره قليل الأهمية وذلك لتنحيه عن منصبه بعد 9/11 بفترة قصيرة. ولكن، مع ذلك، ثمة تقارير تجعل من هذا التجاهل أكثر إثارة للانتباه.

تقارير تقول: رئيس الآي إس آي أحمد أرسل نقوداً إلى عطا

أحد هذه التقارير يقول بأن عميلاً لدى الآي إس آي، سعيد شيخ، أرسل إلكترونياً 100000 دولار إلى محمد عطا، الذي يُعتبَر زعيم مجموعة الخاطفين في 9/11. لو أصبح هذا التقرير معروفاً على نطاق واسع، لكان له تضمينات خطيرة بالنسبة للعلاقات الإيجابيّة بين باكستان والولايات المتحدة بعد 9/11. ولكن الأكثر خطورة من ذلك هو التقرير الذي يقول بأن سعيد شيخ أرسل هذا المبلغ بتوجيه من رئيس الآي إس آي محمود أحمد نفسه[4]. إذاً، فلهذه "العلاقة السيئة"، كما وصفتها وكالة فرانس برس، تضمينات خطيرة ليس فقط بالنسبة للعلاقات الاميركيّة الباكستانيّة وإنما - نظراً للعلاقات الوثيقة بين السي آي إيي والآي إس آي - بالنسبة لمسألة تورط السي آي إيي المحتمل في الهجمات[5].

وعلى هذا الأساس، ليس مدهشاً أن نعرف أن إدارة بوش حاولت بكل وضوح إبقاء أي روابط محتملة بين الآي إس آي و9/11 مخفية. فعلى سبيل المثال، عندما وجّه لاحقاً النائب العام جون أشكروفت تهمة جنائيّة ضد سعيد شيخ، كان ذلك فقط على خلفيّة دوره في اختطاف وقتل مراسل صحيفة وول ستريت جورنال دانييل بيرل (ستتم مناقشة هذه القضية بعد قليل). و لم يذكر أشكروفت دور سعيد في تمويل هجمات 9/11 أو علاقته بالآي إس آي[6].

وحاولت إدارة بوش أيضاً إخفاء حقيقة وجود الجنرال أحمد في واشنطن في الأسبوع الذي وقعت فيه هجمات 9/11. فقد لفت ميشيل تشوسودوفسكي، وهو خبير كندي في الاقتصاد العالمي، الانتباه إلى تسجيل لدى البيت الأبيض يوحي مثل هذه المحاولة. أثناء مؤتمر صحافي لكوندوليزا رايس انعقد في 16 أيار 2002، حصل هذا الحوار التالي بين رايس وأحد الصحفيين:

> سؤال: هل تعلمين بأمر التقارير التي تذكر أنه أثناء وجود رئيس الآي إس آي في واشنطن في 11 أيلول، وفي 10 أيلول، حُوِّل مبلغ 100000 دولار من باكستان إلى هذه المجموعات في هذه المنطقة؟ ولماذا كان هنا؟ هل كان بصدد إجراء مقابلة معك أو مع أي شخص آخر في الإدارة؟

الآنسة رايس: لم أطلع على ذلك التقرير، وهو بالتأكيد لم يقابلني.

صدر هذا التسجيل للمؤتمر الصحفي عن خدمة الأخبار الفدراليّة. ولكن نسخة البيت الأبيض عن هذا التسجيل تبدأ على هذا النحو:

سؤال: الدكتورة رايس، هل تعلمين بأمر التقارير التي تذكر أنه أثناء وجود (غير مسموع) في واشنطن في 11 أيلول...؟

لا تحوي هذه النسخة من التسجيل معلومات عن أن الشخص الذي يدور الحوار عنه هو "رئيس المخابرات الباكستانيّة". وهي النسخة نفسها التي قُدمت من قبل البيت الأبيض إلى وسائل الإعلام الإخباريّة - فقد أُذيعت، على سبيل المثال، في برنامج "السياسة الداخليّة" على شبكة سي إن إن في وقت لاحق من ذلك اليوم[7].

في الحقيقة، كانت محاولة البيت الأبيض هذه ناجحة تماماً، لأنه حتى هذا اليوم يبدو أن قلة من الأميركيين يدركون أن الجنرال أحمد كان موجوداً في واشنطن في الأسبوع الذي حدثت فيه هجمات 9/11 أو أنه أمر بإرسال 100000 دولار إلى محمد عطا. ولكي نعرف مدى غرابة قلة الإدراك هذه، يمكننا أن نحاول أن نتصور (مثلاً) كيف كانت ردة فعل الولايات المتحدة على تقرير يقول بأن المال أُرسل إلى زعيم المجموعة التي نفذت هجمات 9/11 من قبل صدام حسين. فهذا التقرير كان سيشكل العنوان الرأسي عملياً لكل الصحف في البلاد. وكانت القصة ستهيمن على البرامج الإخباريّة التلفزيونيّة لأسابيع. وعندئذ، لن تكون إدارة بوش بحاجة لتقارير تتحدث عن أسلحة دمار شامل أو أي شيء آخر لتبرير هجومها على العراق. بل ربما كان الهجوم على العراق سيسبق الهجوم على أفغانستان.

يُعتبر سلوك إدارة بوش هنا - إعلان روابط ملفقة بين 9/11 والعراق وفي الوقت نفسه التغطية على الروابط الحقيقيّة المتعلقة بباكستان - ببساطة نسخة متطرفة من ذلك النوع من التحريف الذي بتنا، للأسف، نتوقعه من السياسيين والإيديولوجيين. ولكن لجنة 9/11 أُنشئت بصفتها هيئة تحقيق غير سياسيّة وغير حزبيّة. ولهذا السبب، وبصرف النظر عن أي إحراج محتمل إلى إدارة بوش ناتج من

كشف هاتين القصتين المتعلقتين برئيس الآي إس آي - أنه اجتمع مع رئيس السي آي إيي في الأسبوع الذي سبق 9/11 وأنه أمر بإرسال المال إلى عطا - كنا نتوقع أن اللجنة ستبحث فيهما، لتفنيدهما على الأقل. ولكن لجنة كين - زيليكوف لا تذكرهما أساساً.

حتى أن اللجنة تنكر معرفة أية دلائل تشير إلى أن الآي إس آي قدمت تمويلاً للخاطفين من خلال عطا. ففي فقرتها الخاصة بـ "تمويل خطة 9/11"، تقول اللجنة:

> أنفق مخططو 9/11 ما بين 400000 و500000 دولار لتخطيط وتنفيذ هجومهم. والدلائل المتوافرة تشير إلى أن العملاء الـ 19 مُوِّلوا من القاعدة... لم نجد أي دليل على أن حكومة أجنبيّة - أو مسؤول رسمي أجنبي - قد قدمت أي تمويل (172).

هذا يعني أن اللجنة، بالرغم من "العمل الاستقصائي الشاق" الذي بذلته هيئة التحقيق فيها، لم تعرف بالقصة التي نُشرت في صحيفة تايمز أوف إنديا، تحت عنوان "الهند ساعدت الأف بي آي على اكتشاف روابط بين الآي إس آي والإرهابيين"، والتي تمحورت حول الأمر الذي أصدره الجنرال أحمد بإرسال المال إلى عطا[8].

إن لم تعرف هيئة التحقيق بهذه القصة، فهي بلا شك لم تتمكن من اكتشاف كتاب ميشيل تشوسودوفسكي الذي صدر في العام 2002 "الحرب والعولمة: الحقيقة وراء 11 أيلول". ولكن هل يمكن أن نصدق حقاً أن هيئة التحقيق في اللجنة لم تجرِ بحثاً عن كل الكتب التي تحمل في عنوانها "9/11" أو "11 أيلول"؟ فمن المؤكد أن الدكتور فيليب زيليكوف، الذي أنتج عدة كتب أكاديميّة، أعطى التوجيه بالقيام بمثل هذا البحث. في ضوء ذلك، هل يمكننا حقاً أن نصدق تصريح اللجنة بأنها لم تجد "أي دليل على أن حكومة أجنبيّة - أو مسؤولاً رسمياً أجنبياً - قد قدمت أي تمويل؟". لاحظوا أن هذا التصريح لا يترك أي ثغرة وذلك باقتصاره فقط على دلائل قابلة للتصديق. إنه يقول بأنهم لم يجدوا أي دليل، وكفى. وهذا إما كذب أو أنه يعني أن اللجنة استندت في تقريرها إلى بحث أهمل تنفيذ إحدى أهم خطواته الأولية.

في ضوء قصة جوش مير، التي ناقشناها في الفصل السادس[9]، يمكننا أن نشك بأن التجاهل هنا لم يكن يتعلق بالعمل الاستقصائي الذي نفذته هيئة التحقيق في اللجنة. فمن الأرجح أن التجاهل نتج من المصافي السياسيّة الموجودة في عقول أولئك المسؤولين عن تقرير ما الذي سيتم تضمينه في التقرير النهائي.

من هنا، فاللجنة، في تجاهلها للدلائل التي تشير إلى التمويل الباكستاني، يمكن أن تكون قد أغفلت جزءاً كبيراً من الحقيقة المتعلقة بتمويل هجمات 9/11، أكثر مما أوحته إلينا. فمن المرجح أن تكون الآي إس آي، كما ذكرت سابقاً، قد نقلت حوالى 325000 دولار إلى عطا[10]. وهذا يعني أن باكستان - الحليف الأساسي لأميركا في حربها على الإرهاب - قدمت معظم الأموال التي تعتقد اللجنة بأن هجمات 9/11 تطلبتها. ومن الواضح أن اللجنة نفسها لا تكترث لهذا الأمر، وذلك بعد تصريحها بأن مسألة "مصدر الأموال التي استُخدمت من أجل هجمات 9/11... هي ذات أهمية عمليّة ضئيلة" (172). ولكن معظمنا لا يوافق على ذلك.

تنحية الجنرال أحمد عن منصبه

على أي حال، ثمة بُعدٌ آخر لهذه القصة. فقد ذكرنا سابقاً أن الجنرال محمود أحمد تنحى عن منصبه كرئيس للآي إس آي. وهذه الاستقالة حصلت في 8 تشرين الأول، أي بعد أقل من شهر من 9/11. ذكر التصريح الرسمي أنه هو من قرر أن الوقت قد حان للتقاعد. ولكن، أليس غريباً أن يقضي أكثر من أسبوع في اجتماعات مع مسؤولين في واشنطن إذا كان يخطط للتقاعد؟ ولكننا لن نستند فقط إلى مثل هذا الاستنتاج المسبق؟ فقد قالت صحيفة تايمز أوف إنديا، بعد ذكرها للقصة الرسمية حول قرار الجنرال أحمد المفاجئ بالتقاعد، بأن "الحقيقة أشد سوءاً". وهذه الحقيقة الأشد سوءاً هي أن المخابرات الهندية، بعد أن قدمت إلى المسؤولين الأميركيين الدلائل على إرسال الأموال بأمر من الجنرال أحمد، ذكرت أنه نُحِّي بهدوء بعد "مطالبة السلطات الاميركيّة بإبعاده"[11].

إذا كان محمود أحمد قد نُحِّي فعلاً من قبل الرئيس الباكستاني، الجنرال برويز مشرَّف، بسبب ضغط أميركي، فمن المؤكد أن ذلك تطلّب أكثر من مجرد ضغط

قليل. لأن الجنرال مشرَّف، كما يبيِّن ستيف كول في كتابه "الحروب الوهمية"، يدين في منصبه بالذات إلى الجنرال أحمد. فبفضل المعونة التي قدّمها الجنرال أحمد بشكل رئيسي، نجح انقلاب تشرين الأول لعام 1999 ضد نواز شريف. ومن ثم تنحَّى الجنرال أحمد جانباً لكي يسمح لمشرَّف بأن يتسلم زمام السلطة. فما كان من هذا الأخير إلا أن يرد له الجميل بأن يجعله رئيساً للآي إس آي[12]. استناداً إلى ما تقدم، لا بد أن الأمر تطلَّب ضغطاً كبيراً لإقناع مشرَّف بإرغام الجنرال أحمد على التنحي عن منصبه بعد سنتين فقط. وإذا كان ذلك صحيحاً، فلا بد أن تنحية أحمد من منصبه كانت مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لإدارة بوش.

وإذا كان ذلك فعلاً ما حصل، ألا يوحي ذلك بوجود عمليّة تغطية من نوع ما؟ إن نافيز مصدَّق أحمد، مؤلف أحد أوائل الكتب المتعلقة بـ 9/11، يعتقد ذلك حقاً. ففي حين كان يتوقع المرء أن الولايات المتحدة "ستقود تحقيقاً واسعاً في مسألة دور الآي إس آي"، نجد أنها، كتب نافيز أحمد، "عملياً، أحبطته، وذلك بالطلب، من وراء الكواليس، من رئيس الآي إس آي... بأن يستقيل بهدوء". ثم تابع نافيز موضحاً:

> بالضغط على مدير الآي إس آي كي يستقيل من دون فضيحة بذريعة نقله إلى مكان آخر، وفي الوقت نفسه، تجنب إعلان أي شيء يتعلق بتمريره للأموال إلى الخاطف المزعوم الأول محمد عطا، أحبطت الولايات المتحدة بفعالية كبيرة أي نوع من التحقيق في المسألة. فقد منعت الانتشار الواسع لهذه الحقائق، وسمحت لرئيس الآي إس آي، المشترك بكل وضوح في هجمات 9/11 الإرهابيّة، بالابتعاد حراً طليقاً[13].

وإذا كان كل ذلك صحيحاً – أن الجنرال محمود أحمد أُرغم على التنحيّ بسبب الضغط من الولايات المتحدة وأن الولايات المتحدة قامت بهذا الضغط من أجل تجنب ذيوع حقيقة العلاقة المالية بين الآي إس آي والخاطفين – يمكننا عندئذ تخيّل الأسباب العديدة إرادة رغبة إدارة بوش بالتغطية على هذه الحقائق.

ألا ينبغي علينا أن نتوقع المثل من لجنة 9/11 "المستقلة والحيادية"؟ فبوجود ادعاءات علنية بأن الولايات المتحدة ضغطت على باكستان لإرغام الجنرال أحمد

على الاستقالة من أجل التغطية على حقيقة أنه أمر بإرسال أموال من الآي إس آي إلى الزعيم المفترَض للخاطفين، ألا يجب علينا أن نتوقع أن تحقق لجنة 9/11 في هذه القصة؟

مع ذلك، فتوقعنا، مرة أخرى، ليس صحيحاً. إذ ليس هناك أي ذكر لمسألة تقاعد الجنرال محمود أحمد. وليس هناك أي ذكر للقصة التي نُشرت في تايمز أوف إنديا ولا لكتاب نافيز مصدَّق أحمد وسؤاله المتعلق بالسبب الذي دعا الجنرال أحمد إلى التقاعد بشكل مفاجئ. والأنكى من ذلك، أن هيئة التحقيق في اللجنة لم تكن بحاجة لإيجاد ذلك الكتاب أو صحيفة تايمز أوف إنديا، لأن القصة التي نشرتها الصحيفة المذكورة اقتُبست عن مقالة لرئيس تحرير صحيفة وول ستريت جورنال تحت عنوان "أصدقاؤنا الباكستانيون"، ومنها نقتبس بدورنا الفقرة التالية:

> أكدت مصادر رسميّة عليا هنا يوم الثلاثاء أن الجنرال فقد وظيفته بسبب "الدلائل" التي قدمتها الهند والتي تُظهر روابطه مع أحد الانتحاريين الذين دمروا مركز التجارة العالمي. فقد سعت السلطات الاميركيّة لإبعاده بعد التأكد من حقيقة إرسال 100000 دولار إلكترونياً إلى الخاطف محمد عطا من الباكستان بواسطة أحمد عمر شيخ بأمر من الجنرال محمود.

ثم أضافت هذه المقالة: "لقد أكدت مصادر رسميّة عليا أن الهند ساهمت بشكل فعال في إثبات العلاقة بين المال المرسَل والدور الذي لعبه رئيس الآي إس آي المطرود"[14].

بناء على ذلك، يبدو أن الجانبين المحرجين من القصة كليهما – أن الجنرال أحمد أمر بإرسال المال إلى عطا وأنه بعد ذلك أُرغم على التنحية من منصبه تحت الضغط الأميركي – تم تأكيدهما في صحيفة وول ستريت جورنال. ولكن تقرير لجنة 9/11 بقي صامتاً بخصوص الحادثة برمتها. ولكن، توخياً للدقة، هنالك تلميح إليها في الملحق الذي يذكر لائحة بأسماء الشخصيات الأساسيّة التي تم بحثها في التقرير. فقد عُرِّف الجنرال محمود أحمد بأنه "المدير العام للاستخبارات الداخليّة الباكستانيّة، 1999–2001" (433). ولكن، ليس هناك أي ذكر، لا هنا ولا في أي مكان آخر، إلى أن الفترة التي قضاها في منصبه كانت قصيرة جداً لأن الولايات

المتحدة أرغمته على التنحي. وهكذا، بدلاً من أن تحاول لجنة كين - زيليكوف أن تقدم للشعب الأميركي الرواية الأكثر اكتمالاً للحوادث المحيطة بـ 9/11، فإننا نجدها تساعد إدارة بوش على إبقاء الغطاء مطبقاً على هذه القصة.

اغتيال أحمد شاه مسعود

ثمة بُعد آخر لهذه الحادثة، على أي حال، وهو يتعلق باغتيال أحمد شاه مسعود، قائد التحالف الشمالي في أفغانستان[15]. حصل هذا الاغتيال في 9 أيلول، قبل يومين فقط من 9/11 ومباشرة بعد الاجتماعات التي استمرت أسبوعاً كاملاً بين مديري الآي إس آي والسي آي إيي. هل كان هذا مجرد مصادفة؟ يمكننا افتراض ذلك، إذا كنا لا نعرف أن اغتيال مسعود خدم مصالح الحكومة الاميركيّة.

ولكن تشوسودوفسكي كان يعتقد بأن مقتل مسعود خدم المصالح الاميركيّة بالفعل. فبعد موت مسعود، كتب تشوسودوفسكي: "أصبح التحالف الشمالي منقسماً إلى أجزاء متعددة. ولو لم يُقتَل مسعود، لأصبح رئيس الحكومة التي خلَفَت حكومة طالبان في نهاية القصف الأميركي على أفغانستان"[16]. غير أن الولايات المتحدة كانت تريد حكومة يرأسها شخص أكثر إخلاصاً للمصالح الاميركيّة في أفغانستان (انظر الفصل التالي). إزالة مسعود كانت تعني أن التحالف الشمالي، بعد أن ساعد القوات الاميركيّة على هزيمة طالبان، لن يمتلك قائداً جاهزاً لكي يسلمه مسؤوليّة البلاد. وتزداد معقولية الرأي الذي يطرحه تشوسودوفسكي إذا علمنا بأن مسعود، المعروف بـ "أسد بانشير"، لم يكن فقط "القائد العسكري الأبرز في أفغانستان"، بل كان "قائداً شعبياً لامعاً"[17].

ثمة عامل آخر قد يكون ذا صلة بما نناقشه الآن: المنافسة على إنشاء خط أنابيب لنقل النفط والغاز عبر أفغانستان (سيُناقَش في الفصل التالي). كانت أميركا تدعم شركة يونوكال، في حين كان مسعود، كما يقول ستيف كول، "قد وقّع اتفاقاً مع شركة أرجنتينيّة منافسة ليونوكال"، الأمر الذي دفع أنصار مسعود للخوف من أن يتم "تصنيفهم كأعداء يونوكال - وبالتالي أعداء أميركا"[18].

على أي حال، قد يرد أحدهم بالقول بأنه حتى لو كانت الولايات المتحدة تريد التخلص من مسعود، فإن التقاء رئيسي السي آي إبي والآي إس آي لعدة أيام قبل اغتياله لا علاقة له بذلك، لأن مسعود قُتل على يد القاعدة، لا بيد الآي إس آي. وهذا هو موقف تقرير لجنة 9/11، الذي يقول عن الرجلين اللذين تطوعا لقتل مسعود بالتظاهر بأنهما صحفيان عربيان كانا "في الواقع قاتلين من القاعدة" (214). وفي إحدى الملاحظات، تشير اللجنة إلى مناقشة عمليّة الاغتيال في كتاب ستيف كول، الذي يقدم دلائل جيدة على أن القاتلين قد أُرسلا من قبل القاعدة[19].

غير أن اللجنة تجاهلت أي مناقشة لاحتمال أن تكون الآي إس آي متورطة أيضاً في المؤامرة. ويبدو أن حجتها في ذلك هي: كانت القاعدة وراء عمليّة الاغتيال، ولهذا السبب فالآي إس آي لا علاقة لها بالأمر. والمشكلة في هذا المنطق هي أنه يتجاهل احتمال أن تكون القاعدة والآي إس آي تعملان معاً في هذه العمليّة، رغم أن هذا بالضبط ما أكد عليه التحالف الشمالي. ففي 14 أيلول، أصدر التحالف الشمالي بياناً رسمياً يقول فيه بأن "محوراً يتكون من الآي إس آي الباكستانيّة وحركة طالبان وأسامة بن لادن" كان مسؤولاً عن التخطيط لعمليّة الاغتيال. "نحن نعتقد بأن هذه كانت علاقة ثلاثيّة بين أسامة بن لادن والآي إس آي، وهي قسم الاستخبارات في الجيش الباكستاني، وطالبان"[20]. لماذا لم تذكر اللجنة هذا الادعاء؟ لا بد أن نفترض أن اللجنة كانت تعلم بهذا التصريح الصحفي، الذي نقلته وكالة رويترز ومن ثم نُشر في كتاب تشوسودوفسكي "الحرب والعولمة". إذاً لماذا لم يحتوِ تقرير اللجنة على أي ذكر له؟

لربما يقول مدافع عن تجاهل اللجنة بأن اتهام التحالف الشمالي هو ببساطة غير معقول إلى درجة لا يستحق معها الذكر. غير أن كتاب كول، الذي استشهدت به اللجنة دعماً لادعائها بأن القاتليْن كانا من القاعدة يقول أيضاً بأنه في العام 1998 "اكتشفت" السي آي إبي ووكالات استخباراتيّة أميركيّة أخرى "بشكل موثق العديد من الروابط بين الآي إس آي وطالبان وبن لادن". ويقول كول أيضاً إنه في العام 1999 "ازدهرت علاقات بن لادن والقاعدة... مع الاستخبارات الباكستانيّة"[21].

ومع ذلك، قد يرد أحدهم بأن هذه العلاقات لا تثبت شك تشوسودوفسكي في أن السي آي إيي كانت متورطة في التخطيط لعمليّة الاغتيال. فتلك النظريّة - التي تفترض صحة الادعاء القائل بأن الآي إس آي والقاعدة عملتا معاً في هذه العمليّة - تعني ضمناً أن الولايات المتحدة كانت تعمل جنباً إلى جنب مع القاعدة، وهذا أمر، قد يقول المدافعون عن اللجنة، مناف تماماً للعقل. ولكننا وجدنا في الفصلين السادس والسابع أن هنالك أسباباً تدفعنا للشك في أن العلاقة بين أسامة بن لادن والولايات المتحدة، وخصوصاً تحت إدارة بوش، كانت في حقيقة الأمر مختلفة بطريقة ما عن العلاقة التي صورتها لنا الرواية الرسميّة.

إذاً، استناداً إلى العلاقات الطويلة الأمد بين السي آي إيي والآي إس آي، والعلاقات الطويلة الأمد بين الآي إس آي وأسامة بن لادن، واحتمال ألا تكون العلاقات الطويلة الأمد بين الولايات المتحدة وأسامة بن لادن قد قُطعت بالكامل، والأسباب التي قد تجعل الولايات المتحدة ترغب في إبعاد مسعود عن طريقها قبل البدء بمعركة إزالة طالبان، وحقيقة أن الاغتيال جاء مباشرة بعد اجتماعات دامت أسبوعاً كاملاً بين مديري السي آي إيي والآي إس آي، نعتقد أنه كان ينبغي على لجنة 9/11 على الأقل أن تذكر احتمال أن تكون السي آي إيي متورطة في التخطيط لاغتيال أحمد شاه مسعود. ولكن، مرة أخرى، يبدو وكأن رغبة اللجنة بتقديم رواية كاملة كانت تضعف أمام رغبتها بتضمين فقط "الحقائق والظروف" المنسجمة مع الرواية الرسميّة التي أخبرتها إدارة بوش.

KSM (خالد شيخ محمد) والآي إس آي

خالد شيخ محمد هذا - يُشار إليه عادة في تقرير اللجنة بـ "KSM" - شخصيّة أساسيّة في رواية اللجنة. فهو يوصَف بالعقل المدبر لهجمات 9/11. نقلت وسائل الإعلام أن القوات الاميركيّة ألقت القبض عليه في العام 2003. وقد جاء ذكره في 272 فقرة. ولكن، ولا واحدة من هذه الفقرات تذكر احتمال أن يكون متصلاً ليس فقط بالقاعدة بل ولا بالآي إس آي أيضاً.

بالطبع، لن يكون هناك داع لهذا الذكر إذا لم يقم أي مصدر موثوق بربط

KSM بالآي إس آي. ولكن جوزيف بودانسكي، كما ذكرت في "بيرل هـاربور جديدة"، قال في العام 2002 بأن KSM كان متصلاً بالآي إس آي وأنها كانت تحميه.[22] وبما أن بودانسكي كان مدير حملة الكونغرس على الإرهاب والصراع غير التقليدي، فلا بد أنه يعتبر مصدراً موثوقاً.

إذا كان بودانسكي محقاً، فالتضمينات قد تكون هامة جداً، وعلى الأخص استناداً إلى التقرير (ذُكر في الفصل الخامس) الذي يقول بأن KSM اتصل بمحمد عطا قبل يوم واحد من 9/11 لإعطائه الموافقة النهائية على عمليات الخطف. وبوضع هذا التقرير مع تقارير أخرى، ربما كان التحضير لهجمات 9/11 يشمل العناصر التالية:

1. أرسل أحد عملاء الآي إس آي، وهو سعيد شيخ، مبلغاً كبيراً من المال إلى الرجل الذي وُصف بأنه زعيم الخاطفين، محمد عطا.
2. طُلب من سعيد إرسال هذا المال من قبل الجنرال محمود أحمد، مدير الآي إس آي.
3. أُعطي محمد عطا الموافقة النهائية على مهمة الخطف من قبل العقل المدبر لخطة الخطف، KSM، الذي كان أيضاً على علاقة بالآي إس آي. من هنا، كان ينبغي على الأقل أن يُذكَر احتمال أن KSM كان يعمل لصالح الآي إس آي.

دانييل بيرل وKSM والآي إس آي

اختُطف مراسل صحيفة وول ستريت جورنال دانييل بيرل في الباكستان في كانون الثاني 2002. وكان قد ذهب إلى هناك للتحقيق في إمكانيّة وجود روابط بين ريتشارد ريد (الانتحاري الذي وضع المتفجرات في حذائه) ومتطرفين باكستانيين. في اليوم الذي اختُطف فيه بيرل، قيل إنه كان ذاهباً لمقابلة زعيم ديني له علاقات مع كل من سعيد شيخ والآي إس آي. بالنسبة لقضية الاختطاف هذه، تقول الواشنطن بوست: "أثناء تحقيقه، ربما ضل بيرل طريقه في مناطق ذات صلة بمنظمات استخباراتيّة باكستانيّة سريّة"[23]. فيما تقول مؤسسة الصحافة الدوليّة المتحدة إن الاستخبارات الاميركيّة كانت مقتنعة بأن الخاطفين مرتبطين بالآي إس

آي. وبعد ذلك بفترة قصيرة، اتُّهم سعيد - في ظروف توحي أنه قد قدم اعترافه بالحيلة - بجريمة قتل بيرل[24]. ووفقاً لتقارير لاحقة، استنتجت السلطات الاميركيّة أن قتل بيرل تم بأمر من، وربما نُفذ بواسطة، KSM[25].

في تلك الأثناء لم تعد الصحافة الاميركيّة تذكر احتمال وجود علاقة بين الآي إس آي واختطاف بيرل. ولكن، إذا كان سعيد وKSM كلاهما متصلين بالآي إس آي، فهنالك سبب للاعتقاد بأن اختطاف بيرل ومقتله قد حصلا بأمر من الآي إس آي. وثمة دافع محتمل لفعل ذلك: وهو الخشية من أن تكون تحقيقاته قد قرَّبته من اكتشاف حقيقة 9/11.

من الواضح أن الحكومة الاميركيّة لم تكن تريد البحث في هذا الاحتمال. فقد صرَّح وزير الخارجيّة كولن باول بأنه لم يكن هناك روابط بين مقتل بيرل و"عناصر من الآي إس آي". فما كان من صحيفة الغارديان، في ضوء الدلائل الواضحة على أن سعيد شيخ كان يعمل لصالح الآي إس آي، إلا أن تدعو إنكار باول بـ "المثير للصدمة".[26] لسوء الحظ، لقد تعلمنا ألا نُصدَم من حقيقة قول قادتنا السياسيين الوطنيين، في خضم سعيهم لتحقيق أجنداهم، للأكاذيب الصريحة.

على أي حال، لقد أُنشئت لجنة 9/11 لاكتشاف الحقيقة حول 9/11، لا لترويج أجندات معينة. ولكنها، على ما يبدو، ساهمت في محاولة إدارة بوش منع أي مناقشة للعلاقة المحتملة بين الآي إس آي ومقتل بيرل. إذ إن اسم بيرل واحد من تلك الأسماء الكثيرة التي لم يتعرض تقرير كين - زيليكوف حتى لذكرها.

أبو زبيدة ومصحف علي مير وعميل الآي إس آي رجاء غولوم عباس

أول المثالَين الأخيرَين على احتمال وجود علاقة بين الآي إس آي وهجمات 9/11 يعود بنا إلى شهادة عميل القاعدة أبي زبيدة كما رواها جيرالد بوسنر. "وفقاً لأبي زبيدة"، يقول بوسنر،

> كان موجوداً في باكستان، في العام 1996، عندما أبرم بن لادن صفقة مع مصحف علي مير، وهو ضابط عسكري رفيع له روابط وثيقة مع

بعض من أشد العناصر تأييداً للإسلاميين في الآي إس آي. كانت تلك العلاقة لا تزال قائمة وكانت تؤمّن الحماية والأسلحة والمؤونة لبن لادن والقاعدة.

كما نُقل عن أبي زبيدة قوله أن مير، كان يعرف بأن هجوم القاعدة على أميركا سيحصل في 11 أيلول 2001. ثم يذكر بوسنر أنه بعد انقضاء ثمانية أشهر على هجمات 11 أيلول، سقطت طائرة مير التابعة للقوى الجويّة في طقس جميل - كان قد أُجري لها فحص شامل قبل وقت قصير من الحادث - فقُتل هو وزوجته وعدة أشخاص من أقرب أصدقائه[27]. وهكذا أضاف مقتل مير، المزيد من المصداقية إلى ادعاءات أبي زبيدة، بأن مير كان وثيق الصلة بالآي إس آي والقاعدة أيضاً، وأنه كان يعرف بأن هجمات القاعدة كانت ستحصل في الولايات المتحدة في 9/11.

في الحقيقة، إن الفكرة التي تقول بأن هناك معرفة مسبقة بهجمات 9/11 ضمن الآي إس آي الباكستانية تلقى دعماً إضافياً من قصة تتعلق بمخبر يعمل لصالح الحكومة الاميركيّة، راندي غلاس. ففي تموز 1999، سجَّل غلاس حواراً على العشاء بينه وبين بعض تجار الأسلحة غير القانونيين وعميل لدى الآي إس آي يُدعى رجاء غولوم عباس. وكان هذا الحوار قد جرى في مطعم يطل على مركز التجارة العالمي. بعد قوله بأنه يريد شراء حمولة سفينة من الأسلحة العسكريّة الاميركيّة المسروقة ليعطيها لبن لادن، قيل إن عباس أشار إلى مركز التجارة العالمي وقال: "هذان البرجان سيسقطان"[28].

تقدم هاتان القصتان، كما يبدو، دليلاً قوياً على وجود معرفة مسبقة بهجمات 9/11 ضمن الآي إس آي الباكستانيّة، الأمر الذي كان يجب أن يدفع لجنة 9/11 - لو كانت تريد فعلاً تقديم الرواية الأكثر اكتمالاً للحقائق والظروف المحيطة بهجمات 9/11 - إلى ذكرهما، على أقل تقدير. ولكن القارئ ربما لن يستغرب الآن إذا علم بأن أسماء مصحف علي مير وراندي غلاس ورجاء غولوم عباس كلها غائبة عن تقرير كين - زيليكوف.

الفصل العاشر

دوافع محتملة لدى إدارة بوش

كانت لجنة 9/11 تعي أن مهمتها كانت تقضي بتقديم "الرواية الأكثر اكتمالاً للحقائق والظروف المحيطة بهجمات 9/11". ومن بين تلك الحقائق والظروف، حقائق وظروف – بحسب منتقدي الرواية الرسميّة لهجمات 9/11 - تقدم دلائل على أن إدارة بوش سمحت عن قصد للهجمات بأن تحدث. حتى أن بعض المنتقدين ذهبوا إلى حدّ القول بأن إدارة بوش ساعدت بشكل عملي في نجاح الهجمات. في ضوء حقيقة وجود عدة كتب تعرض مثل هذه الآراء، من بينها بعض الكتب باللغة الإنكليزيّة، لا بد أن تكون هيئة التحقيق في اللجنة قد ناقشت هذه الكتب. أو أنها على الأقل علمت بقصة حول هذا الموضوع نُشرت على الصفحة الأولى من صحيفة وول ستريت جورنال. من قرأ هذه القصة علم بأن أحد الاستفتاءات أظهر أن 20 بالمائة من الشعب الألماني "كان يعتقد بأن الحكومة الاميركيّة بالذات هي من أمر بتنفيذ الهجمات"، ليس هذا فقط، بل إن بعض الدول الأوروبيّة الأخرى تشاطر الشعب الألماني رأيه هذا[1]. وكما رأينا في المقدمة، تُظهر بعض الاستفتاءات أن نسبة هامة من الشعب الأميركي والكندي تعتقد بأن الحكومة الاميركيّة سمحت عن عمد بحدوث الهجمات، حتى أن بعض هؤلاء يعتقدون بأن إدارة بوش نفسها خططت للهجمات. مما تقدم، يمكننا أن نفترض – لمعرفتها بأن هذه المعلومات متوافرة وأن لهذه الآراء من يعتقدون بها – أن اللجنة شعرت بأنها مطالبة بالرد على هذه الشكوك.

الرد المناسب يجب أن يحوي، على الأقل، هذه العناصر: (1) اعتراف بأن هذه الشكوك موجودة؛ (2) ملخص بالنماذج الرئيسية من هذه التقارير والحقائق

المزعومة التي وردت كدلائل من قبل أولئك الذي روّجوا لهذه الشكوك؛ (3) توضيح سبب عدم قبول هذه التقارير والحقائق المزعومة كدلائل حقيقيّة على وجود تواطؤ من قبل إدارة بوش.

وأخيراً، إن انتشار واستمرار توثيق هذه الادعاءات يعني أن الـرد المناسب سيحتاج لأن يأخذ بعين الاعتبار الدوافع (لتفنيدها على الأقل) التي يـزعم بعض المنتقدين أن إدارة بوش كانت تمتلكها لتسهيل هجمات 9/11، تماماً كما نظرت اللجنة في الدوافع التي كان يملكها أسامة بن لادن ومنظمته القاعـدة للتخطـيط للهجمات. بالنسبة للكثير من الأميركيين، بالطبع، مجرد الـتفكير في إمكانيّـة أن تمتلك حكومتهم دوافع للتسهيل لمثل هذه الهجمات لن يكون ساراً أبداً. ولكن، لا يمكن لرواية، إذا كان فعلاً يُراد لها أن تكون الأكثر اكتمالاً، أن تقرر مسبقاً أنها ستقتصر على الأفكار السارة فقط.

في هذا الفصل، سننظر إلى تقرير لجنة 9/11 من هذه الزاوية، متسائلين كيف ردت اللجنة على حقيقة أن بعض منتقدي الرواية الرسميّة ادّعوا بـأن إدارة بـوش كانت تمتلك عدة دوافع للسماح بحدوث الهجمات وحتى بالمساعدة في نجاحها.

هجمات 9/11 باعتبارها "فرصاً"

ثمة طريقة لمقاربة هذه المسألة، وهي تكمن في طرح التساؤل التـالي: هـل جلبت هذه الهجمات فوائد، يمكن توقعها، لهذه الإدارة؟

ليس هناك أي شك في أن الهجمات جلبت الفوائد لإدارة بوش، والعديد من أعضاء هذه الإدارة قالوا ذلك علناً. حتى أن الرئيس نفسه صرّح بـأن الهجمـات قدمت "فرصة عظيمة"[2]. كما صرح دونالد رامسفيلد بأن 9/11 خلقـت "ذلـك النوع من الفرص التي منحتها الحرب العالميّة الثانية من أجل إعادة صياغة العـالم". كما طلبت كوندوليزا رايس من أعضاء رفيعي المستوى في مجلس الأمن القـومي: "فكروا 'كيف ستستفيدون من هذه الفرص' من أجل تغيير شكل العالم... بشكل جوهري"[3]. حتى أن هذه النقطة وُضعت في "استراتيجيّة الأمن القومي للولايـات المتحدة الاميركيّة"، التي أصدرتها إدارة بوش في أيلول 2002، فقد أعلنـت بكـل

صراحة: "لقد فتحت أحداث 11 أيلول 2001 فرصاً جديدة واسعة"[4].

بالطبع، أن يصف هؤلاء الأشخاص في إدارة بوش الهجمات بأنها كانت فرصاً بعد حدوث الواقعة لا يعني بالضرورة أنهم كانوا يمكن أن يتوقعوا أن هجمات من هذا النوع يمكن أن تجلب مثل هذه الفرص. ولكن، كل هذه التصريحات، باستثناء الأخيرة منها، أُدليت بعد وقت قصير من 9/11. فإذا كان باستطاعتهم رؤية الفوائد بهذه السرعة بعد الهجمات، يمكن للمرء أن يفترض أن هؤلاء الأشخاص كانوا يفكرون في مثل هذه الهجمات قبل حدوثها.

إذاً، يمكننا أن نفترض أن التوصيفات التي أطلقتها إدارة بوش على الهجمات على أنها تقدم فرصاً - بالإضافة إلى حقيقة أن بعض هذه الفرص، على الأقل، كانت ممكنة التوقع مسبقاً - يمكن اعتبارها جزءاً هاماً من "الحوادث المحيطة بـ 9/11" التي كان يجب أن تتضمنها "الرواية الأكثر اكتمالاً". غير أن هذه التوصيفات غير مذكورة في تقرير لجنة 9/11 [5].

على أي حال، إن الفكرة التي تقول بأن إدارة بوش تمكنت من توقع الفوائد من هجمات كارثيّة من النوع الذي حصل في 9/11 لا تعتمد بالكامل على حقيقة أن هذه الهجمات نُظر إليها باعتبارها فرصاً فقط بعد حصولها. فقد أشار بعض النقاد إلى وثيقة سابقة لـ 9/11 تتكلم عن الفوائد التي يمكن أن تنتج من هجمات كارثيّة. علينا الآن أن نرى كيف ردت اللجنة على هذا الجزء من الحقائق والظروف المحيطة بهجمات 9/11.

"بيرل هاربور جديدة" من أجل دفع السلام الأميركي

في خريف العام 2000، قبل سنة من 9/11، نُشرت وثيقة بعنوان "إعادة بناء دفاعات أميركا" من قبل منظمة تسمي نفسها "مشروع من أجل قرن أميركي جديد (PNAC)"[6]. أُسِّست هذه المنظمة بواسطة أشخاص كانوا أعضاء أو على الأقل مؤيدين لإدارتي ريغان وبوش الأول، وبعضهم تمكّنوا من الاستمرار ليصبحوا شخصيات رئيسية في إدارة بوش الثاني. من بين هذه الشخصيات ريتشارد أرميتاج، جون بولتون، ديك تشيني، زالماي خليل زاد

(على علاقة وثيقة ببول وولفويتز)[7]، لويس "سكووتر" ليبي، ريتشار بيرل، دونالد رامسفيلد، بول وولفويتز، وجيمس وولسي. وقد اشترك كل من لويس ليبي (يشغل الآن منصب رئيس موظفي تشيني) وبول وولفويتز (نائب رامسفيلد الآن) بشكل مباشر في صياغة مشروع "إعادة بناء دفاعات أميركا". ومن المثير للانتباه أن جون ليمان، عضو في لجنة 9/11، كان عضواً في PNAC أو على الأقل صرح علناً بتأييده لها[8].

تجادل وثيقة PNAC هذه، بعد إعرابها عن خيبة أملها من حقيقة أن الإنفاق على الأغراض العسكريّة لم يعد يأخذ ذلك القدر من الميزانيّة الاميركيّة الذي كان يأخذه فيما مضى، قائلة بأنه من الضرورة بمكان أن يزداد الإنفاق العسكري بشكل كبير "إذا كان يُراد للسلام الأميركي أن يُحافَظ عليه وأن يتوسع"، لأن هذا السلام الأميركي "ينبغي أن يرتكز على أساس آمن هو التفوق العسكري الأميركي المطلق". والطريقة المثلى لامتلاك هذا التفوق العسكري والمحافظة عليه تكمن في الاستفادة التامة من "الثورة في المعدات العسكريّة" التي أصبحت ممكنة من خلال التقدم التكنولوجي الكبير. بيد أن إحداث مثل هذا التحول في القوات العسكريّة الاميركيّة سيتطلب على الأرجح وقتاً طويلاً، ويعود ذلك في جزء منه إلى تكاليفه الباهظة. ولكن هذا التحول يمكن أن يحدث بشكل أسرع، تقول الوثيقة، إذا تعرضت أميركا إلى "حدث كارثي محفز - مثل بيرل هاربور جديدة"[9]. هذا التصريح، كما نعتقد، كان يجب أن يسترعي انتباه بعض أعضاء لجنة 9/11.

علاوة على ذلك، فبعد حصول هجمات 9/11، قال الرئيس بوش نفسه وبعض مؤيديه إنها شكلت بيرل هاربور جديدة. ففي نهاية ذلك اليوم، تناقلت وسائل الإعلام أن الرئيس بوش كتب في مفكرته: "إن بيرل هاربور القرن الواحد والعشرين حدثت اليوم"[10]. وأيضاً، بعد دقائق من انتهاء خطاب الرئيس بوش إلى الأمة في وقت سابق من ذلك اليوم، نشر هنري كيسنجر مقالة على الإنترنت قال فيها: "يجب أن تُطالَب الحكومة برد منظّم يتمنى المرء أن ينتهي كما انتهى الهجوم على بيرل هاربور - بتدمير النظام المسؤول عنه"[11].

قد يعتقد المرء بأن هذه التصريحات يجب أن تُعتبَر من قبل لجنة 9/11 جزءاً من "الأحداث المحيطة بهجمات 9/11" بحيث يجب تضمينها في "الرواية الأكثر اكتمالاً". ولكن، ليس هناك أي ذكر لأي من هذه التصريحات في أي من الصفحات الـ 567 التي تؤلف تقرير لجنة كين - زيليكوف.

لقد مُلئت هذه الصفحات - بما ينسجم مع افتراض اللجنة المسلّم به - بمناقشات حول أسامة بن لادن والقاعدة والإرهاب الإسلامي بصفة عامة والردود الاميركيّة عليهم جميعاً. وبعد ذلك، بعد حل اللجنة، أصدر أعضاؤها تقريراً آخر مؤلفاً من 155 صفحة عن تمويل القاعدة[12]. من الواضح أن هذه المسائل كانت تُعتبر جوهرية من أجل فهم "الحقائق والظروف المتصلة بالهجمات الإرهابيّة التي حصلت في 11 أيلول 2001".

ولكن حقيقة أن بعض الأشخاص المحوريين في إدارة بوش - تشيني قد صادقوا على وثيقة تشير إلى أن "بيرل هاربور جديدة" ستكون مفيدة لتحقيق أهدافها؛ وأن بعض مؤيدي هذه الإدارة وحتى الرئيس بوش نفسه قارنوا هجمات 9/11 بالهجمات على بيرل هاربور؛ وأن عدة أعضاء من هذه الإدارة قالوا بأن هجمات 9/11 قدمت "فرصاً" - لم يُنظَر إلى هذه الحقيقة المعقدة بأنها تستحق جملة واحدة في "الرواية الأكثر اكتمالاً". بالفعل، فتقرير اللجنة لا يذكر حتى اسم منظمة "مشروع من أجل قرن أميركي جديد".

جمع الأموال من أجل قيادة الفضاء الاميركيّة

أحد أبعاد "الثورة في الشؤون العسكريّة" الذي نوقش في وثيقة PNAC مهم إلى درجة أنه يستحق معاملة منفصلة. إنه عسكرة الفضاء، الذي يتبع الآن فرعاً جديداً من الجيش الأميركي، قيادة الفضاء الاميركيّة.

والغرض من هذا الفرع هو تحقيق "سيطرة شاملة الطيف". والفكرة هي أن الجيش الأميركي، بقواته البريّة والبحريّة والجويّة، يسيطر مسبقاً على البر والبحر والجو. ولكن، قيادة الفضاء الاميركيّة ستضمن الآن السيطرة على الفضاء. وتفسر "رؤيا من أجل العام 2020" - وثيقة نشرتها قيادة الفضاء الاميركيّة نفسها -

الفكرة على النحو التالي: "إن التعاون الناشئ بين التفوق الفضائي والتفوق البري والبحري والجوي سيؤدي إلى سيطرة شاملة الطيف"[13].

إن اعتبار الحكومة للإنفاق على قيادة الفضاء الاميركيّة بأنه إنفاق من أجل "الدفاع الصاروخي" يجعل من مهمتها تبدو وكأنها دفاعيّة محضة - تعزيز "أمن الوطن" بواسطة حماية الولايات المتحدة من الهجمات الصاروخيّة. ولكن "رؤيا من أجل العام 2020" تقول عن هذه المهمة: "قيادة الفضاء الاميركيّة - السيطرة على البعد الفضائي للعمليات العسكريّة من أجل حماية مصالح واستثمارات الولايات المتحدة"[14]. إذاً، فالغرض الرئيسي منها هو ليس حماية أرض الوطن، بل حماية المصالح والاستثمارات الاميركيّة في الخارج. فمثل هذه الحماية ستكون ضروريّة، تقول الرؤيا، لأن "عولمة العالم الاقتصادي سيستمر مع اتساع الفجوة بين من 'يملكون' ومن 'لا يملكون.'" وعليه، من الواضح أن مهمة قيادة الفضاء الاميركيّة تتمثل في حماية الذين "يملكون" من الأميركيين من الذين "لا يملكون" في العالم، بما أن العولمة التي تقودها الولايات المتحدة تجعل هؤلاء الذين "لا يملكون" أكثر فقراً من قبل.

ولكن لجنة 9/11 لا تذكر أي شيء عن برنامج ومهمة قيادة الفضاء الاميركيّة. ولفهم أهمية هذا التجاهل، من الضروري أن نفهم أن برنامجها يتألف من ثلاثة أجزاء. يتعلق الجزء الأول بتكنولوجيا للمراقبة من الفضاء، من خلالها سيتمكن قادة الجيش الأميركي من تحديد أعداء القوات الاميركيّة في أي مكان من الكرة الأرضيّة[15].

ويتعلق الجزء الثاني بتنصيب أسلحة فضائيّة، مثل مدافع ليزرية، ستتمكن الولايات المتحدة بواسطتها من تدمير الأقمار الصناعيّة للبلدان الأخرى. في الواقع، إن "رؤيا من أجل العام 2020" تعلن صراحة أنها ترغب في أن تكون قادرة على "منع الآخرين من استخدام الفضاء"[16].

أما الجزء الثالث فهو يُدعى عادة "الدرع الدفاعي الصاروخي"، ولكن الغرض منه، كالغرض من الجزأين السابقين، هو في الواقع هجومي، وليس دفاعياً، كما تصرح بذلك وثيقة "إعادة بناء دفاعات أميركا" (في مقطع بعنوان "اعتراف مدهش" بقلم راهول ماهاجان):

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت أميركا وحلفاؤها... الأهـداف الأساسيّة للردع، وأكثر الدول رغبة في تطوير قدرات رادعة هي العراق وإيران وكوريا الشماليّة. إن تقدير القوات العسكريّة التقليديّة... سيكون أكثر تعقيداً وتقييداً عندما تتعرض الأرض الاميركيّة لهجوم من قبل أنظمة مارقة، ضعيفة في الأصل، قادرة على تصنيع قـوة صـاروخيّة بالستية صغيرة. إن بناء نظام صاروخي دفاعي فعال... شرط أساسي للمحافظة على التفوق الأميركي[17].

بكلمات أخرى، ليس الهدف من "الدرع الدفاعي الصاروخي" منع دول أخرى من القيام بأول هجوم على الولايات المتحدة، بل هو منع دول أخرى من أن تكـون قادرة على منع الولايات المتحدة من القيام بأول هجوم صاروخي عليها[18].

والعائق الأساسي أمام جعل هذا البرنامج قابلاً للاستخدام هو أنـه سـيكون باهظ التكاليف. فبحسب أحد الخبراء، إنه سيتطلب 1 تريليون دولار من دافعـي الضرائب الأميركيين[19]. وكانت صعوبة حمل الكونغرس والشعب الأميركي علـى الدفع هي السبب الرئيسي وراء تصريح وثيقة PNAC بـأن التحـول المرغـوب سيأخذ وقتاً طويلاً "مالم يقع حدث كارثي محفز - مثل بيرل هاربور جديدة"[20].

إذاً، بتجاهلها ذكر هذا المشروع الذي يسعى لتحقيق سيطرة عالميّـة، لربمـا تجاهلت لجنة 9/11 مشروعاً ضخماً إلى درجة أن بعض مؤيديه، كما نتصور، قـد يكونوا قادرين على تسويغ هجوم يحصد أرواح بضعة آلاف من الأميركـيين، إذا كان هذا الهجوم ضرورياً للحصول على التمويل اللازم لهذا المشروع.

كان دونالد رامسفيلد، كما رأينا من قبل، عضواً في PNAC عندما كتبـت وثيقتها. وكان أيضاً رئيس لجنة تقييم الأمن القومي الأميركي في ما يخـص إدارة وتنظيم الفضاء[21]. وكانت مهمة هذه اللجنة - كانت تُعرَف بـ "لجنة رامسفيلد" - تقضي بتقديم المقترحات المتعلقة بقيادة الفضاء الاميركيّة. بعـد تقـديم عـدة مقترحات يمكن أن "تزيد الفوارق بين القوات العسـكريّة الاميركيّـة والقـوى العسكريّة الأخرى"، ذكر تقرير لجنة رامسفيلد أن مقترحاتها ربما ستواجه مقاومـة قويّة، لأنها ستكلف الكثير من الأموال وتتعلق بعمليّة تغيير هامة. ثم يتابع التقرير - الذي صدر في 7 كانون الثاني 2001 - قائلاً:

السؤال هو، هل ستكون الولايات المتحدة حكيمة بما يكفي للتصرف بمسؤوليّة، وسريعة بما يكفي للتقليل من هشاشة الفضاء الأميركي؟ أو هل أن ثمة هجوماً كبيراً، كما في الماضي، على البلد وشعبه - بيرل هاربور فضائي - سيكون الحدث الوحيد القادر على تحفيز الأمة ودفع الحكومة الاميركيّة إلى التصرف؟[22]

بتكلمه عن "بيرل هاربور فضائي"، كان التقرير يقصد هجوماً على أقمارنا الصناعيّة العسكريّة في الفضاء. من الواضح أن هجمات 9/11 لم تكن من هذا النوع. مع ذلك، ومما يثير الانتباه، بعد بضعة أشهر فقط من إصدار PNAC لبيانها حول "بيرل هاربور جديدة"، تأتي لجنة رامسفيلد لتشير إلى هجوم من نوع بيرل هاربور قد يكون لازماً "لتحفيز الأمة".

على أي حال، عندما حدثت بيرل هاربور الجديدة، كان رامسفيلد في موقع، بعد أن أصبح وزيراً للدفاع، يؤهله لاستغلالها من أجل الحصول على المزيد من الأموال لصالح قيادة الفضاء الاميركيّة. فها هو يقول، أمام كاميرات التلفزيون في ليلة 9/11 نفسها، للسيناتور كارل ليفين، الذي كان حينئذ رئيساً للجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ:

> أيها السيناتور ليفين، أنت وآخرون من الديمقراطيين في الكونغرس أعربتم عن خشيتكم من أنكم ببساطة لا تملكون المال الكافي من أجل الزيادة الكبيرة في الدفاع التي يسعى إليها البنتاغون، وخصوصاً من أجل الدفاع الصاروخي، وأنتم تخشون من أنكم ستضطرون للأخذ من أموال الضمان الاجتماعي كي تدفعوا له. هل يقنعك هذا الشيء بأن حالة طارئة تلم بهذا البلد بحاجة لزيادة الإنفاق الدفاعي، بأن نأخذ من الضمان الاجتماعي، إذا ما دعت الضرورة، للدفع من أجل الإنفاق الدفاعي - زيادة الإنفاق الدفاعي؟[23]

في وقت سابق من ذلك اليوم، فشل البنتاغون، الذي كان تحت قيادة رامسفيلد منذ سبعة أشهر تقريباً، في منع الهجمات الجويّة على مركز التجارة العالمي وعلى مبنى البنتاغون نفسه. وفي الليلة نفسها، استغل رامسفيلد نجاح هذه

الهجمات للحصول على المزيد من الأموال من الكونغرس لمصلحة البنتاغون، وبالأخص، لمصلحة قيادة الفضاء الاميركيّة. قد يعتقد المرء بأن هذه المصادفة الغريبة لا بد أنها أثارت انتباه لجنة 9/11، لأنها توحي أن وزير الدفاع رامسفيلد ربما لم يكن يريد منع هذه الـ "بيرل هاربور الجديدة". ولكن تقرير اللجنة - مركزاً فقط على إرهابيي القاعدة - لم يأت على ذكر هذا الدافع المحتمل.

على أي حال، لم يكن رامسفيلد الشخص الوحيد - من بين الأشخاص الملتزمين بالترويج لمشروع قيادة الفضاء الاميركيّة - المسؤول عن الشؤون العسكريّة في 9/11. فقد كان هنالك أيضاً الجنرال رالف إيبرهارت، رئيس قيادة الدفاع الجوي الأميركي الشمالي NORAD - الرئيس الحالي لقيادة الفضاء الاميركيّة[24]. والجنرال ريتشارد مايرز - الرئيس السابق لقيادة الفضاء الاميركيّة - الذي كان الرئيس المؤقت لهيئة الأركان المشتركة.

من المؤكد أن لجنة "مستقلة" و"محايدة" بحق كانت ستعلّق على هذه المصادفة الغريبة: أن ثلاثة من الرجال المسؤولين عن الرد العسكري الأميركي يوم 9/11 كانوا مناصرين صريحين لقيادة الفضاء الاميركيّة، وأن الجيش الأميركي تحت قيادتهم فشل في منع الهجمات، وأن أحد هؤلاء الرجال استغل هذه الهجمات للحصول على مليارات الدولارات من أجل هذا الفرع من الجيش الأميركي.

بالطبع، إن المصادفة لا تثبت التواطؤ. ففي بعض الأحيان، عندما تتصادف الأحداث بطريقة شبه مستحيلة، لا يمكن التعبير عن هذه الحالة إلا بالمصطلح الوحيد الذي وُجد للتعبير عنها، ألا وهو المصادفة. ولكن، من المعلوم أيضاً أن أول سؤال يُطرَح بعد وقوع جريمة ما، هو: من المستفيد؟ وعلى هذا الأساس، فإن اللجنة المستقلة بحق كان يجب أن تنظر إلى رامسفيلد ومايرز وإيبرهارت باعتبارهم مشتبهين محتملين، وتصرفاتهم في ذلك اليوم كان يجب أن يُحقّق فيها بشكل صارم ودقيق. ولكن، في واقع الأمر، لقد عوملت شهادات هؤلاء الرجال الثلاثة على أنها مصادر موثوقة للحقيقة في ما يتعلق بحقيقة ما حدث، برغم التناقضات، كما سنجد لاحقاً، في قصصهم[25].

خطة الهجوم على أفغانستان

يزعم المنتقدون أن هنالك دافعاً آخر لدى إدارة بوش، وهو رغبتها بالهجوم على أفغانستان من أجل استبدال حكومة طالبان بحكومة صديقة للولايات المتحدة خدمةً للأهداف الاقتصاديّة والجيوسياسيّة الاميركيّة.

على أي حال، تعترف لجنة 9/11 بالفعل بأن الحرب الاميركيّة في أفغانستان - التي بدأت في 7 تشرين الأول، أي بعد أقل من شهر على 9/11 - كانت حرباً تهدف إلى "تغيير النظام" (203). ولكن الولايات المتحدة، وفقاً للجنة، كانت تريد تغيير النظام لأن طالبان، إضافة إلى عدم قدرتها على توفير السلم من خلال إنهاء الحرب الأهليّة، كانت ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وتؤمِّن "ملاذاً آمناً" للقاعدة (111، 203، 337). وبتحديد الدوافع الاميركيّة بهذه الدوافع فقط، تتجاهل اللجنة دلائل كثيرة على وجود دوافع أشد تعقيداً وأكثر طموحاً وأنانيّة.

وفي مركز هذه الدوافع توجد الرغبة في بناء خط أنابيب بمليارات الدولارات بواسطة شركة تُدعى سينتغاز (خط أنابيب النفط في آسيا الوسطى)، شُكلت من قبل شركة نفط أميركيّة عملاقة هي يونوكال. وخط الأنابيب هذا كان سينقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين، باحتياطياتها الهائلة، إلى البحر عبر أفغانستان وباكستان. وقد أصبح يُنظَر إلى طالبان في العام 2001 بأنها عائق أمام إنجاز هذا المشروع.

كانت طالبان في الأساس مدعومة من قبل الولايات المتحدة، وتعمل جنباً إلى جنب مع الآي إس آي الباكستانيّة. وكان مشروع خط الأنابيب هذا قد أصبح مسألة جوهريّة في ما أطلق عليه أحمد رشيد في العام 1997 "اللعبة الكبرى الجديدة"[26]. وكانت إحدى مسائل هذه اللعبة هي من سينشئ خط الأنابيب هذا: الاتّحاد الاحتكاري سينتغاز الذي تسيطر عليه شركة يونوكال أم شركة بريداس الأرجنتينيّة؟ والمسألة الأخرى كانت تتعلق بالبلدان التي سيمر من خلالها هذا الخط. رشَّحت الولايات المتحدة يونوكال ودعمت خطتها لإنشاء خط يمر عبر أفغانستان وباكستان، طالما أنه سيتجنب إيران وروسيا.[27] والعقبة الأساسيّة أمام

هذه الخطة كانت تتمثل في الحرب الأهليّة المندلعة منذ انسحاب الاتحاد السوفياتي في العام 1989. وقد ساندت الولايات المتحدة طالبان في أواخر التسعينيات على أمل أنها ستكون قادرة على توحيد البلاد بفضل قوتها العسكريّة، ومن ثم تأمين حكومة مستقرة.

ويمكن إيضاح أهمية هذه المسألة من خلال العنوان الذي أعطاه رشيد لاثنين من فصول كتابه: "مغازلة طالبان: المعركة من أجل خط الأنابيب"[28]. بالنسبة للولايات المتحدة بشكل خاص، يقول رشيد بأن "استراتيجيّة خطوط الأنابيب أصبحت القوة الدافعة وراء اهتمام أميركا بطالبان"[29]. ولكن، رغم أن لجنة كين - زيليكوف تستشهد بكتاب رشيد الشهير عدة مرات، إلا أنها لا تأتي على ذكر نقاشه حول أهمية خطوط الأنابيب من منظور واشنطن.

في الواقع، من قراءة تقرير اللجنة، لن يشك المرء أبداً في أن "حرب خط الأنابيب" (كما أصبحت تُسمى) كانت مصدر اهتمام أميركي رئيسي. وقد ذُكر مشروع خط الأنابيب بشكل عام ويونوكال بشكل خاص في فقرة واحدة فقط (إلى جانب الملاحظة المرافقة لها). وتوحي اللجنة هنا أن وزارة الخارجيّة كانت مهتمة بمشروع يونوكال المتعلق بخط الأنابيب فقط لأن "الأرباح المشتركة الناتجة منه قد تدفع زعماء الفصائل إلى طاولة الحوار" (111). بكلمات أخرى، كانت الولايات المتحدة تنظر إلى مشروع خط الأنابيب باعتباره فقط أداة لتحقيق السلام. قد يكون هذا بالفعل وجهة نظر بعض الأميركيين المشاركين، ولكن، الأمل السائد ضمن يونوكال والحكومة الاميركيّة كان يتمثل في أن تحقق طالبان السلام عن طريق هزيمة منافسيها، وبشكل رئيسي أحمد شاه مسعود، ومن ثم تعترف الولايات المتحدة والأمم المتحدة بطالبان كحكومة لأفغانستان، والتي بدورها ستسمح ليونوكال بالحصول على القروض التي تحتاجها من أجل تمويل المشروع.

بالمقابل، يوحي تقرير اللجنة أن الولايات المتحدة ويونوكال لم تقفا إلى جانب طالبان في الحرب الأهليّة. حيث تخبرنا اللجنة بأن مارتي ميلر، الذي كان مسؤولاً عن مشروع خط الأنابيب في يونوكال، "أنكر العمل بشكل حصري مع

طالبان وأخبرنا بأن شركته سعت للعمل مع كل الفرقاء الأفغان من أجل تحقيق الاستقرار اللازم للمضي في المشروع" (480م14). وكما هي الحال غالباً، فقد اقتصر "العمل الاستقصائي الشاق" للجنة بشكل رئيسي على استجواب بعض الأشخاص وتسجيل إجاباتهم. لو رجعت اللجنة إلى كتاب ستيف كول "الحروب الوهميّة"، الذي استشهدت به في أماكن أخرى، لأمكن لها أن تعرف بأنه على الرغم من أن "مارتي ميلر أصر علناً على أن يونوكال بقيت 'حياديّة على نحو متطرف' بخصوص السياسة الأفغانيّة"، ففي واقع الأمر "كان مارتي ميلر وزملاؤه يأملون في أن يعمل استيلاء طالبان على كابول على تسريع مفاوضاتهم بخصوص خط الأنابيب"[31]. يشير كول هنا إلى أيلول من العام 1996، عندما استولت طالبان، الممولة بقوة من الباكستان والسعوديّة، على كابول، العاصمة، بإرغام مسعود على الهرب. وحالما تم ذلك، على حدّ قول رشيد، أخبر مدير تنفيذي في يونوكال "وكالات للاتصالات اللاسلكيّة بأن مشروع خط الأنابيب سيكون الآن أكثر سهولة بعد أن استولت طالبان على كابول"[32]. وهنا نجد أنفسنا مرة أخرى مضطرين للتساؤل: هل كان البحث الذي قامت به لجنة كين - زيليكوف مجرد بحث ناقص أو غير ملائم، أم أنه استثنى عن قصد معلومات لم تكن تناسب روايته؟

ثمة مشكلة مشابهة تعتري بيان اللجنة بخصوص حياد الولايات المتحدة. فاللجنة تقول بوقاحة: "لم يساند الدبلوماسيون الأميركيون طالبان في الصراعات الداخليّة ولكنهم كانوا ببساطة مستعدين 'لإعطاء طالبان فرصة'" (111). والمقابلات التي أجرتها اللجنة هي، ثانيةً، الدعم الوحيد الذي قدمته. ولكنها لو رجعت إلى كتاب رشيد حول هذا الموضوع، لقرأت فيه أن الولايات المتحدة "قبلت بتحليل الآي إس آي... وهو أن انتصار طالبان في أفغانستان سيجعل من عمل يونوكال أكثر سهولة".[33] ويقول رشيد أيضاً: "خلال ساعات من استيلاء طالبان على كابول - عندما كان جزء كبير من البلاد تحت سيطرة فصائل أخرى - أعلنت وزارة الخارجيّة الاميركيّة أنها ستقيم علاقات دبلوماسيّة مع طالبان"[34]. إذاً، فالولايات المتحدة لم تكن حياديّة كما استنتجت اللجنة. ويتابع كول قائلاً: "تبنّت وزارة الخارجيّة برنامج عمل يونوكال وكأنه برنامجها الخاص"، الأمر الذي يعني، بالطبع، دعم طالبان[35].

يقول رشيد، ملخصاً الوضع، بأن "الشراكة بين أميركا ويونوكال كانت تساند طالبان وتريد أكبر نصر ممكن لطالبان - بالرغم من ادعاء الولايات المتحدة ويونوكال بأن ليس لديهما مفضّلين في أفغانستان"[36]. بالمقابل، تقدم لجنة كين - زيليكوف تصريحات علاقات عامة لممثلين أميركيين وآخرين من يونوكال - كُررت في مقابلات حديثة - كتاريخ حقيقي.

لماذا نعتبر تبيان هذا التحريف مهماً؟ لأن تصوير اللجنة للمصالح الاميركيّة في أفغانستان يوحي أن الولايات المتحدة لا تملك أية مصالح إمبرياليّة أو ماديّة صرفة في المنطقة - ذلك النوع من المصالح التي تقود حكومة إلى تلفيق ذريعة لشن الحرب. وهذا الموضوع يصبح أكثر أهمية عندما ننتقل إلى النقطة التي تبدأ فيها الولايات المتحدة تعتبر طالبان عقبة بدلاً من أن تكون واسطة لتحقيق مشروع خط الأنابيب الخاص بيونوكال (سينتغاز).

في تموز 1998، نجحت طالبان أخيراً، بعد إخفاقها في العام الفائت، في الاستيلاء على مدينة مزار الشريف الشماليّة، الأمر الذي منحها السيطرة على معظم أفغانستان، بما فيها مسار خط الأنابيب. بعد هذا النصر، أعلنت سينتغاز على الفور أنها كانت "مستعدة للمضي قدماً"[37]. وبعد ذلك بفترة قصيرة، فُجِّرت سفارتا الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، الأمر الذي قاد الولايات المتحدة إلى توجيه هجمات بواسطة صواريخ كروز على مخيمات أسامة بن لادن في أفغانستان. هذه التطورات وأخرى غيرها دفعت يونوكال إلى الانسحاب من سينتغاز، لاقتناعها بأن أفغانستان تحت حكم طالبان لن تكون أبداً قادرة على تأمين السلم والاستقرار اللازمين لتنفيذ مشروع خط الأنابيب[38]. وكتب رشيد، الذي أنهى كتابه في العام 1999، أن إدارة كلينتون غيرت تأييدها لمسار خط الأنابيب، فأصبح يمر من أذربيجان عبر جورجيا إلى تركيا، مضيفاً: "لم يعد أحد يريد الآن مس طالبان وأفغانستان"[39].

عندما أتت إدارة بوش إلى السلطة، قررت إعطاء طالبان فرصة أخيرة. أُعطيت هذه الفرصة الأخيرة خلال اجتماع دام أربعة أيام في برلين في تموز 2001، الحدث الذي يجب ذكره في سياق أية رواية واقعيّة لكيفيّة حدوث الحرب الاميركيّة على

أفغانستان. وفقاً لممثل باكستان في ذلك الاجتماع، نياز نايك، قال الممثلون الأميركيون، محاولين إقناع طالبان بمشاركة السلطة مع الأطراف الصديقة للولايات المتحدة: "إما أن تقبلوا بعرضنا على بساط من الذهب أو ندفنكم تحت بساط من القنابل"[40]. وقال نايك إنه أُخبر بواسطة الأميركيين بأن "العمليّة العسكريّة ضد أفغانستان ستنطلق... قبل أن تبدأ الثلوج بالتساقط في أفغانستان، في منتصف تشرين الأول على أبعد تقدير"[41]. وقد حدث الهجوم الأميركي على أفغانستان، في الواقع، في 7 تشرين الأول، حالما تمكّن الجيش الأميركي من الاستعداد بعد 9/11 [42].

ولكن مناقشة لجنة 9/11 ما رشح عن اجتماعات تموز كانت أبسط بكثير. فقد أُخبرنا بأن بعض أعضاء إدارة بوش "في طريقهم إلى الاتفاق بوجوب القيام بمحاولة أخيرة لإقناع طالبان بتغيير موقفها، وبعد ذلك، إذا ما فشلوا... ستحاول الولايات المتحدة القيام بعمليّة سريّة لإسقاط طالبان من الداخل" (206). ليس هنالك أي ذكر لنياز نايك أو لاجتماعات برلين. وعندما تشير اللجنة إلى حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تريد من طالبان "تغيير موقفها"، فإنها لا تذكر أن ذلك لم يكن يتعلق ببساطة بتسليم أسامة بن لادن، بل بالانضمام إلى "حكومة اتحاد وطني" ستسمح ليونوكال بالمضي قدماً في مشروعها. ولا تذكر اللجنة تصريح المسؤولين الأميركيين بأن الولايات المتحدة، في حال رفضت طالبان، ستستعمل القوة العسكريّة "ليس مجرد عمليّة سرية". وكل هذه المعلومات كانت موجودة في كتب ومقالات صحفيّة في متناول أيدي أعضاء هيئة البحث في اللجنة.

على أي حال، ثمة دلائل إضافيّة - تجاهلتها اللجنة أيضاً - على أن الحرب الاميركيّة على أفغانستان كانت أكثر صلة بمشروع خط الأنابيب منه بهجمات 9/11. أولاً، لأن المبعوث الخاص للرئيس بوش إلى أفغانستان، زالماي خليل زاد (ذُكر سابقاً أنه عضو في منظمة "مشروع من أجل قرن أميركي جديد")، ورئيس الوزراء الجديد، حميد كرازاي، كانا في السابق موجودين على سجلات رواتب يونوكال. فقد كتب تشالمرز جونسون: "إن استمرار تعاون خليل زاد وكرازاي في أفغانستان ما بعد 9/11 يوحي بقوة أن إدارة بوش كانت ولا تزال مهتمة بالنفط بقدر اهتمامها بالإرهاب في المنطقة"[43]. علاوة على ذلك، بحلول يوم 10 تشرين

الأول، أعلمت وزارة الخارجيّة الاميركيّة وزير النفط الباكستاني بأن يونوكال، "في ضوء التطورات الجيوسياسيّة الجديدة"، مستعدة مرة أخرى للاستمرار في مشروع خط الأنابيب[44]. وأخيراً، وفقاً لأحد الكتّاب الإسرائيليين: "إذا نظر المرء إلى خريطة القواعد العسكريّة الاميركيّة الكبيرة التي أُحدثت، سيُصاب بالذهول، لأنه سيجد أنها مطابقة تماماً لمسار خط أنابيب النفط المخطط له أن يصل إلى المحيط الهندي"[45].

إذاً، فهنالك دلائل كثيرة، بحسب كلمات تشالمرز جونسون، على أن "دعم [مشروع خطوط أنابيب النفط والغاز من تركمانستان جنوباً عبر أفغانستان ووصولاً إلى ساحل البحر العربي في باكستان] يبدو أنه كان عاملاً رئيسياً في قرار إدارة بوش بالهجوم على أفغانستان في 7 تشرين الأول" - نقطة يبعدها جونسون عن أي ادعاء بأن إدارة بوش خططت لهجمات 9/11 [46]. ولكن لجنة 9/11 لا تذكر حتى حقيقة أن الكثير من الناس يشاركون جونسون وجهة نظره، والتي تقول بأن الدافع وراء الحرب الاميركيّة في أفغانستان كان أكبر بكثير من هذه الاهتمامات التي ذكرتها اللجنة.

وهذا الدافع الكبير "لم يكن من أجل الربح فقط"، يقول جونسون، "بل من أجل التأسيس لوجود أميركي في آسيا الوسطى". والدلائل على وجهة النظر هذه تبيِّنها حقيقة أن الولايات المتحدة، إضافة إلى إنشائها قواعد طويلة الأمد في أفغانستان، كانت قد أنشأت، خلال فترة شهر واحد بعد 9/11، قواعد طويلة الأمد في باكستان وقيرغزستان وأوزباكستان[47]. وبذلك تبدو الولايات المتحدة وكأنها تنفذ وصفة زبيغنيف بريجنسكي في كتابه الصادر في العام 1997، "رقعة الشطرنج الكبيرة: التفوق الأميركي وأولوياته الجيوسياسيّة"، الذي وصف فيه آسيا الوسطى، باحتياطياتها النفطيّة الهائلة، بأنها مفتاح السيطرة على العالم. أكد بريجنسكي، الذي كان مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، أن على أميركا أن تسيطر على هذه المنطقة، إذا كانت تريد ضمان استمرار "تفوقها". إن استخدام إدارة بوش هجمات 9/11 من أجل إنشاء قواعد في عدة بلدان في هذه المنطقة يُعتبَر خطوة جوهريّة في هذا الاتجاه. أما لجنة 9/11، فهي لا تذكر أي إشارة إلى

هذا التطور، وتكتفي فقط بذكر أن الولايات المتحدة كانت تريد فقط أن تحول دون استخدام أفغانستان كملجأ للإرهابيين (111، 203). في عالم لجنة كين - زيليكوف، لم تكن للولايات المتحدة أي مطامح أكبر.

إن تجاهل كتاب بريجنسكي يعني تجاهل اقتراح سابق بإمكانيّة الاستفادة من بيرل هاربور جديدة. فبعد تأكيد بريجنسكي على أن "الفرصة التاريخيّة [الحالية] التي تتيح لأميركا استغلال قوتها العالميّة بشكل بنّاء قد تكون قصيرة الأمد"[48]، يتحسّر على حقيقة أن الشعب الأميركي قد لا يكون راغباً في استخدام قوته من أجل أغراض إمبرياليّة. والمشكلة، وفقاً لتحليل بريجنسكي، هي:

> إن أميركا ديمقراطيّة جداً في الداخل كي تكون مستبدة في الخارج. وهذا يحد من استخدام قوة أميركا، وعلى الأخص قدرتها على الترهيب العسكري... إن نكران الذات الاقتصادي (أي الإنفاق الدفاعي) والتضحيّة الإنسانيّة (الضحايا حتى ضمن الجنود المحترفين) اللازميْن في هذا الجهد لا يتوافقان مع الميول الديمقراطيّة. الديمقراطيّة لا تتناسب والتعبئة الإمبرياليّة[49].

غير أن بريجنسكي يوحي أن نقطة ضعف الديمقراطيّة هذه يمكن التغلب عليها. فبعد قوله أن "تحقيق القوة ليس هدفاً يسيطر على العواطف الشعبيّة"، يضيف قائلاً: إلا في حالات وجود خطر مفاجئ أو تهديد للحسّ الشعبي بالرفاهيّة المحليّة"[50]. وما سيجعل الشعب الأميركي مستعداً لتقديم التضحيات الإنسانيّة والاقتصاديّة اللازمة من أجل "التعبئة الإمبرياليّة"، يقترح بريجنسكي، هو "تهديد خارجي مباشر، وكبير فعلاً، ومحسوس على نحو واسع". وهذا المقطع مشابه لمقطع سابق يقول فيه بريجنسكي أن الشعب الأميركي كان مستعداً لدعم "مشاركة أميركا في الحرب العالميّة الثانية إلى حدّ كبير بسبب تأثير صدمة الهجوم الياباني على بيرل هاربور"[51]. إذاً، فحصول بيرل هاربور جديدة سيسمح لأميركا بضمان استمرار تفوقها وذلك عن طريق السيطرة على آسيا الوسطى.

عند تقريرها أي الأحداث التي تنتمي إلى فئة "الأحداث المحيطة بـ 9/11" - بمعنى، الأحداث التي لها صلة بالهجمات والتي تساعد على فهم أسباب وكيفيّة حدوثها - اختارت اللجنة أن تشمل تصريح أسامة بن لادن الذي أدلى به في العام 1998

والذي يقول بأن المسلمين ينبغي أن يقتلوا الأميركيين (47). من الواضح أن هذا التصريح اعتُبر وثيق الصلة. ولكن اللجنة لم تشمل اقتراح بريجنسكي الذي قدمه في العام 1997 والذي يقول بأن حدوث بيرل هاربور جديدة قد يحث الأميركيين على مساندة تمويل الجيش المتزايد، الضروري لدعم التعبئة الإمبرياليّة، رغم أن اللجنة تشير إلى أن 9/11 كانت النتيجة التي تنبأ بها بريجنسكي بالضبط، بقولها:

> لقد خصصت الأمة مصادر هائلة للأمن القومي ومكافحة الإرهاب. بين العام 2001، آخر ميزانيّة أُقرَّت قبل 9/11، والعام الحالي 2004، ارتفع الإنفاق الفدرالي الإجمالي على الدفاع (من ضمنها الإنفاق على كل من أفغانستان والعراق) والأمن الوطني والشؤون الدوليّة أكثر من 50 بالمائة، من 345 مليار دولار إلى حوالى 547 مليار دولار. لم تشهد الولايات المتحدة مثل هذه الزيادة السريعة في الإنفاق على الأمن القومي منذ الحرب الكوريّة (361).

وهكذا، إننا نرى ثانيةً كيف حدد الافتراض المسلَّم به للجنة – أن هجمات 9/11 خُططت ونُفذت بواسطة القاعدة بتوجيه من أسامة بن لادن – اختيارها للحوادث التي تشكل "الحوادث المحيطة بـ 9/11". فقد قدمت لنا اللجنة، انسجاماً مع هذا الافتراض، صورة مبسطة إلى حدّ بعيد عن الدوافع الاميركيّة وراء الهجوم على أفغانستان، متجاهلة كل تلك الحقائق التي توحي أن 9/11 كانت ذريعة أكثر منها سبباً للحرب على أفغانستان.

خطّة الهجوم على العراق

ربما حظيت مسألة هجوم إدارة بوش على العراق في العام 2003 بالانتقاد الأشد من قبل لجنة 9/11، حيث صرحت بأنها لم تجد أي دليل على "علاقة عمليّة تعاونيّة" بين أسامة بن لادن وعراق صدام حسين و لم تجد، بشكل خاص، أي دليل على أن "العراق قد تعاون مع القاعدة في التحضير لهجمات ضد الولايات المتحدة أو تنفيذها" (66). وقد دار حول هذا التصريح، الذي نُشر في تقرير لهيئة البحث في اللجنة قبل شهر تقريباً من نشر التقرير النهائي، نقاش كثير في الصحف. وازدادت كمية وحدَّة النقاش عندما رد الرئيس، وعلى الأخص، نائب الرئيس

بشدة على قصة - دعاها هذا الأخير بـ "المعيبة" - نُشرت على الصفحة الأولى من صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "لم تجد هيئة التحقيق أي علاقة بين العراق والقاعدة"[52]. تراوح النقاش الناتج من عمود ويليام سافير، الذي عنَّف فيه "هيئة التحقيق الماكرة في اللجنة"، إلى قصة في نيويورك تايمز بعنوان "ضجة سياسيّة: أعضاء هيئة التحقيق يناقشون علاقة العراق بالقاعدة"، إلى مقالة بقلم جو كوناسون بعنوان "هيئة التحقيق في 9/11 تصبح كابوس تشيني"[53].

أعطت هذه التعليقات الانطباع بأن اللجنة، وربما على الأخص هيئة التحقيق فيها، كانت مستقلة بحق وأنها كانت تخبر الحقيقة مهما كانت محرجة بالنسبة للبيت الأبيض. فعلى الرغم من استمرار بوش وتشيني في إصرارهما على وجود روابط بين العراق والقاعدة، نجد أن اللجنة تذكر في هذه الحالة شيئاً مخالفاً لموقف البيت الأبيض العلني.

علاوة على ذلك، لقد كانت اللجنة مسهبة بخصوص محاولة بعض أعضاء إدارة بوش الضغط من أجل الهجوم على العراق بعد 9/11 مباشرة. فقد أشارت اللجنة إلى أن وزير الدفاع رامسفيلد أمر الجنرال مايرز بإيجاد قدر ما يستطيع إيجاده من دلائل على احتمال مسؤوليّة صدام حسين عن 9/11. كما أوردت اللجنة أيضاً تقريراً يذكر أن رامسفيلد، في أول اجتماع انعقد بعد 9/11 في كامب ديفيد، بدأ بالتساؤل عما يجب فعله بخصوص العراق (334-335). حتى أنها صورت نائب رامسفيلد، بول ولفويتز، بأنه يجادل بوجوب مهاجمة صدام حتى لو كان احتمال ضلوعه في هجمات 9/11 لا يتجاوز 10 بالمائة (335-36).[54] وأخيراً، ذكرت اللجنة تصريح ريتشارد كلارك الذي يقول بأن الرئيس أخبره في اليوم التالي لـ 9/11 بأن يرى إذا ما كان صدام حسين له صلة بالهجمات مهما كانت هذه الصلة (334). إذاً، فقد كانت اللجنة صريحة بخصوص حقيقة أن بعض القادة في إدارة بوش كانوا مستعدين منذ البداية لمهاجمة العراق بسبب علاقاته المحتملة بهجمات 9/11 أو على الأقل لصلاته بالقاعدة التي قالت بشأنها اللجنة إنها لم تجد أي دلائل معقولة على وجودها.

بالرغم من كل ذلك، فقد تجاهلت اللجنة حقائق أخرى متعلقة باتخاذ القرار بمهاجمة العراق، حقائق كان يجب تضمينها في "الرواية الأكثر اكتمالاً". وحذف

هذه الحقائق يعني أن قراء تقرير لجنة 9/11 حُجبت عنهم دلائل تشير إلى مدى عمق وقدم الرغبة بمهاجمة العراق لدى بعض أعضاء إدارة بوش.

بعض هذه الحقائق المحذوفة تؤيد الادعاء القائل بأن الخطة لمهاجمة العراق كانت، بحسب كلمات تشالمرز جونسون، "قيد التحضير منذ ما لا يقل عن عقد من الزمن"[55]. بإعادة الأمور إلى هذا الحد، يشير جونسون هنا إلى حقيقة أنه بعد حرب الخليج في العام 1991، عدة أشخاص في البيت الأبيض والبنتاغون كانوا يعتقدون بأن على الولايات المتحدة أن تدخل بغداد وتطيح صدام حسين، وذلك بحسب "تقارير أرسلوها إلى وزير الدفاع في ذلك الحين تشيني"[56]. وفي العام 1996، صدرت وثيقة بعنوان "نهاية تامة" من قبل مجموعة من الباحثين بقيادة ريتشارد بيرل (الذي سيصبح في العام التالي عضواً مؤسساً في "مشروع من أجل قرن أميركي جديد"). ناصحين إسرائيل بتبني سياسة "هجوم استباقيّة"، اقترح بيرل وزملاؤه أن تبدأ إسرائيل "بوضع حدّ لنفوذ سوريا"، وهي محاولة ينبغي أن "تركز على إزالة صدام حسين عن السلطة في العراق". وتضمنت هذه الوثيقة، التي دعت إسرائيل لغزو لبنان ومن ثم سوريا، مقاطع لتُستخدَم في خطابات تبرر العمل العسكري بطريقة تكسب التعاطف في أميركا. فبالإضافة إلى "جذب الانتباه إلى أسلحة الدمار الشامل [لسوريا]" ينبغي على إسرائيل أن تقول:

> تتطلب المفاوضات مع أنظمة قمعيّة مثل نظام سوريا واقعيّة حذرة... من الخطورة بالنسبة لإسرائيل أن تتعامل بسذاجة مع نظام مجرم مع شعبه بالذات، وعدائي بشكل صريح تجاه جيرانه،... وداعم لأشد المنظمات الإرهابيّة خطورة[57].

كما يبيِّن جيمس بامفورت في كتابه "ذريعة للحرب"، أن هذه التبريرات مشابهة تماماً لتلك التي استُخدمت بعد سنوات لتبرير هجوم أميركا على العراق[58].

وأصبح الجدل حول هذا الهجوم الأميركي على العراق أكثر وضوحاً في السنة التالية، بعد تأسيس "مشروع من أجل قرن أميركي جديد PNAC". ففي كانون الأول 1997، نشر بول وولفويتز وزالماي خليل زاد مقالة في صحيفة ويكلي ستاندرد - يترأس تحريرها رئيس PNAC، ويليام كريستول - بعنوان "على صدام

أن يرحل"[59]. وبعد شهر، أرسل هؤلاء الأشخاص الثلاثة وخمسة عشر شخصاً آخر من أعضاء PNAC – من بينهم دونالد رامسفيلد وجون بولتون وريتشارد بيرل – رسالة إلى الرئيس كلينتون يحثونه فيها على استخدام القوة العسكريّة من أجل "إزالة صدام حسين ونظامه من السلطة" وفي ذلك "حماية مصالحنا الحيويّة في الخليج". وفي أيار 1997، أرسلوا رسالة إلى نيوتن غينغريتش وترينت لوت – المتحدث باسم الكونغرس وزعيم الأغلبيّة في مجلس الشيوخ، بالترتيب. مشتكين من أن الرئيس كلينتون لم يستمع إليهم، قال مرسلو الرسالة هؤلاء بأن على الولايات المتحدة "أن تؤسس وتحافظ على وجود عسكري قوي في المنطقة، وأن تكون مستعدة لاستخدام هذه القوة من أجل حماية مصالحنا الحيويّة في الخليج – وإذا دعت الضرورة، إزالة صدام حسين من السلطة"[60]. وأخيراً، أكدت وثيقة "إعادة بناء دفاعات أميركا"، التي أصدرها PNAC في أيلول 2000، أن العراق تحت حكم صدام حسين كان يشكل تهديداً للمصالح الاميركيّة في المنطقة[61].

وعندما تسلمت إدارة بوش السلطة في العام 2001، كما يبيِّن تشالمرز جونسون، "عشرة أشخاص من الموقّعين الثمانية عشر على الرسالتين اللتين أُرسلتا إلى كلينتون والزعيمين الجمهوريين في الكونغرس أصبحوا أعضاء في الإدارة"[62]. ولهذا السبب، لم تكن مجرد مصادفة – كما أكد بول أونيل وريتشارد كلارك – أن تكون إدارة بوش عازمة سلفاً على تنحية صدام عندما تسلمت السلطة[63]. ومن غير المستغرب أيضاً أن يريد بعض أعضاء إدارة بوش استخدام هجمات 9/11 – بعد وقوعها مباشرة – كأساس لغزوهم المأمول منذ وقت طويل من أجل تغيير النظام في العراق.

ولكن لجنة كين – زيليكوف، بعد إهمالها هذه الخلفيّة، لم تزوِّد القراء بأي ظروف محيطة كي يفهموا لماذا وكيف أراد بعض أعضاء إدارة بوش بشدة مهاجمة العراق. فهي لا تعطي تفسيراً واضحاً لمسألة أن بعضهم كان مستعداً مباشرة لشن حرب على العراق بالرغم من عدم وجود أي أدلة على تورطه في الهجمات. وفي هذا الخصوص، ثمة تجاهل بالغ الأهمية، فاللجنة لم تذكر الملاحظات التي كان يكتبها أحد مساعدي رامسفيلد بخصوص أحاديث هذا الأخير حول 9/11. حيث تشير هذه الملاحظات – نشرتها فيما بعد شبكة سي بي إس الإخباريّة – إلى أن

رامسفيلد كان يريد "أفضل المعلومات وبأسرع وقت ممكن. انظروا إذا كان من المناسب أن نضرب .S.H (صدام حسين) في الوقت نفسه. وليس فقط UBL (أسامة بن لادن). ابحثوا في كل شيء. الأشياء التي لها علاقة والتي ليس لها علاقة".[64] بعد استشهاده بهذه الملاحظات، يقول جيمس بامفورت: "كان واضحاً من الملاحظات أن الهجمات ستُستخدم كذريعة للحرب ضد صدام حسين".[65]

بالمقابل، تخبرنا اللجنة أن تلك الملاحظات في ذلك اليوم تشير فقط إلى أن "وزير الدفاع أمر مايرز للحصول بسرعة على أكبر قدر ممكن من المعلومات" وأن يأخذ بعين الاعتبار "مجموعة متنوعة من الخيارات والاحتمالات" (334-35). ثم تضيف اللجنة:

> قال الوزير بأن حدسه كان يدله على ضرب صدام حسين في الوقت نفسه - وليس بن لادن فقط. ثم أوضح الوزير رامسفيلد بأنه في ذلك الحين كان يعتقد بأن أحدهما أو ربما شخصاً آخر، هو الطرف المسؤول.

من رواية اللجنة وحدها يمكننا أن نفترض أن رامسفيلد كان يفكر في ضرب صدام، توفرت دلائل مقنعة على أنه كان "الطرف المسؤول". غير أن الملاحظات التي أوردها كل من بامفورت وشبكة سي بي إس تبين أن رامسفيلد كان يريد استخدام 9/11 كأساس لرد "ضخم" سيطال عدة تهديدات للمصالح الاميركيّة ("ابحثوا في كل شيء")، وبالأخص صدام حسين، سواء أكان مسؤولاً أم لا ("الأشياء التي لها علاقة والتي ليس لها علاقة"). ولجنة كين - زيليكوف، بحذوفاتها وتحريفاتها، تخفي هذه الحقيقة عنا.

وكما تجاهلت اللجنة تبيان أهمية النفط والقواعد العسكريّة بالنسبة لاهتمام إدارة بوش في أفغانستان، فعلت الشيء نفسه مع العراق، بالرغم من أن هذا البلد يمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم. صحيح أن اللجنة تقول بأن "الرئيس بوش أمر وزارة الدفاع"، في اجتماع لمجلس الأمن القومي انعقد في 17 أيلول، "بأن تستعد للتعامل مع العراق إذا ما تصرفت بغداد ضد المصالح الاميركيّة، وأن تشمل في خططها احتمال احتلال حقول النفط العراقيّة" (335). ولكنها الإشارة الوحيدة في لجنة كين - زيليكوف إلى أن إدارة بوش ربما كانت لها مصلحة في السيطرة على النفط العراقي.

مع ذلك، فهذا التصريح يحتمل قراءتين. فبصرف النظر عن إيحاء اللجنة أن رامسفيلد وبول وولفويتز وأعضاء آخرين في إدارة بوش كانوا يخططون للهجوم على العراق، فهي تشير إلى أن إدارة بوش كانت تفكر في مهاجمة صدام فقط إذا "تصرف ضد المصالح الاميركيّة". وبصرف النظر عن إيحائها أن السيطرة على النفط العراقي كان دافعاً جوهرياً، إلا أنها تشير إلى "احتمال" أن تشمل خطط الهجوم "احتلال حقول النفط العراقيّة".

لكننا نحصل على صورة مختلفة تماماً من مصادر أخرى. فبعد أشهر من 9/11، على حدّ قول بول أونيل، بدأت وكالة الاستخبارات الدفاعيّة، التي تعمل تحت إمرة رامسفيلد، برسم خرائط حقول النفط العراقيّة. وقدمت هذه الوكالة أيضاً وثيقة، بعنوان "راغبون أجانب بالحصول على عقود نفط عراقيّة"، تشير إلى مسألة اقتسام احتياطي النفط العراقي الهائل[66]. وكان ستيفين غوانز أيضاً ممن أشاروا إلى أهمية موضوع النفط، حيث كتب:

> كان البند الأول على أجندة البنتاغون، حالما أعطى الأمر لقواته بالزحف على بغداد، هو تأمين حقول النفط في جنوب العراق. فعندما تفجرت الاضطرابات في بغداد، سمحت القوات الاميركيّة لعصابات من اللصوص ومفتعلي الحرائق بالعبث في "وزارة التخطيط، ووزارة التعليم، ووزارة الري، ووزارة التجارة، ووزارة الصناعة، ووزارة الشؤون الخارجيّة، ووزارة الثقافة، ووزارة المعلومات".... ولكن في وزارة النفط، حيث توجد كل السجلات والملفات المتعلقة بالثروة النفطيّة العراقيّة التي كانت واشنطن متلهفة لوضع يدها عليها، كان كل شيء هادئاً، وذلك لأن كتيبة منظمة من الدبابات وحاملات الجند المصفحة كانت تحيط بالمبنى[67].

تكشف هذه القصص الصورة المحرّفة التي قدمتها لجنة 9/11، التي توحي من خلال ذكرها الوحيد للنفط العراقي أن القوات الاميركيّة، إذا ما هاجمت العراق، فقد تحتل أو لا تحتل، حقول النفط العراقيّة.

ويؤكد تشالمرز جونسون، بواقعيّة أكبر، أنه في ما يتعلق بالمناطق الغنيّة بالنفط، يصبح اهتمام الولايات المتحدة بالنفط واهتمامها بالقواعد العسكريّة متلازمين.

> شمل الاهتمام الأميركي المتجدد في أواسط، وجنوب، وجنوب شرق آسيا تدشين روابط عسكريّة - عسكريّة مع جمهوريتي قيرغزستان وأوزبكستان المستقلتين في آسيا الوسطى، ودعم حكومة طالبان في أفغانستان كطريقة للحصول على حقوق إنشاء خط أنابيب للنفط لمصلحة اتحاد شركات بزعامة أميركيّة. ولكن الجوهرة في تاج هذه الاستراتيجيّة الكبرى كانت تكمن في خطة لاستبدال حكومة دميّة مؤيدة لأميركا بنظام العراق وإنشاء قواعد عسكريّة دائمة هناك[68].

في الحقيقة، إن تأكيد جونسون على الدافع وراء إنشاء المزيد من القواعد العسكريّة يجد ما يؤيده في منظمة "مشروع من أجل قرن أميركي جديد" نفسها، حيث قالت في وثيقتها التي نشرتها في العام 2000:

> منذ عدة عقود، سعت الولايات المتحدة للعب دور أكثر ثباتاً في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج. ورغم أن الصراع الذي لم يُحَل مع العراق يؤمِّن التبرير المباشر، إلا أن الحاجة لوجود قوة عسكريّة أميركيّة كبيرة في الخليج تفوق مسألة نظام صدام حسين أهمية[69].

إذاً، كما تشير إليه هذه الوثيقة، فالخطة كانت تقضي ببقاء الجيش الأميركي في العراق فترة طويلة بعد خلع صدام حسين، ربما حتى استنزاف احتياطيات النفط العراقي.

إذا تجاوزنا الرواية المبسطة والمنتزعة من سياقها للجنة 9/11 حول الأسباب التي دعت إدارة بوش للهجوم على العراق، يمكننا ملاحظة أن الرهانات كانت هائلة، تتعلق ليس فقط بتريليونات الدولارات، وإنما بسيطرة جيوسياسيّة عالميّة أيضاً. (على سبيل المثال، حتى لو افترضنا أن الولايات لن تكون بحاجة للنفط العراقي في المستقبل القريب، ولكن شرق آسيا وأوروبا سيكونان بحاجة إليه، وبذلك ستكون الولايات المتحدة، بواسطة السيطرة على موردهما من النفط، قادرة على فرض نفوذ قوي على حياتهما الاقتصاديّة والسياسيّة). من هنا، يمكننا أن نلاحظ الرغبة في الهجوم على العراق واحتلاله، التي عبَّر عنها الأشخاص أنفسهم الذين اقترحوا أن حدوث "بيرل هاربور جديدة"، قد يكون مفيداً، ربما شكلت دافعاً لتسهيل هجمات 9/11.

ولكن تقرير لجنة 9/11 يحذف كل أجزاء القصة التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا التفكير. فنحن لا نجد أي إشارة إلى أن العراق يمكن أن يكون "جوهرة في تاج" الخطة الاميركيّة الكبرى. في الحقيقة، في عالم تقرير لجنة كين - زيليكوف، ليس لأميركا أية خطة إمبرياليّة كبرى. فما هي إلا أمة إيثارية تناضل للدفاع عن نفسها ضد الأعداء الذين يكرهون حريالها.

ملخص

كما أوضحت في المقدمة، يصادق تقرير لجنة 9/11 على نظريّة المؤامرة التي تم تبنّيها رسميّاً، التي تقول بأن هجمات 9/11 قد نُفذت فقط بواسطة القاعدة، بتوجيه من أسامة بن لادن. وأنا أنظر إلى هذا التقرير من زاوية النظريّة البديلة، التي تقول بأن بعض المسؤولين الأميركيين كانوا متورطين. ورغم أن اللجنة لم تذكر هذه الفرضيّة البديلة، إلا أنها سعت، بوضوح، لتقويض معقوليتها. وتتمثّل إحدى طرق تحقيق ذلك في إظهار أن إدارة بوش لم تكن تملك أي اهتمامات أو خطط يمكن أن تشكل دافعاً كافياً لترتيب أو على الأقل تسهيل مثل هذه الهجمات الفظيعة على مواطنيها بالذات. واللجنة لم تفعل ذلك بشكل مباشر، أي بمناقشة الدوافع بشكل واضح؛ الدوافع التي يدّعي وجودها أولئك الذين يؤيدون النظريّة البديلة. ولكنها فعلت ذلك بشكل غير مباشر، بتصوير إدارة بوش، والحكومة الاميركيّة بشكل عام، أنها كانت تفتقر إلى هذه الدوافع موضوع البحث.

غير أن لجنة كين - زيليكوف لم تستطع تقديم هذه الصورة إلا بواسطة العديد من التجاهلات والتحريفات. فبالإضافة إلى تجاهل وصف إدارة بوش هجمات 9/11 بـ "الفرص"، فهي تجاهلت أي مناقشة لقيادة الفضاء الاميركيّة - ومهمتها في تعزيز السيطرة على العالم - ووثيقة PNAC باقتراحها أن بيرل هاربور جديدة قد تكون مفيدة. وتجاهلت كذلك حقائق تاريخيّة تُظهر أن إدارة بوش كانت تملك خططاً لمهاجمة أفغانستان والعراق قبل 9/11، أي أن الهجمات كانت ذريعة وليست سبباً. كما حرّفت اللجنة الدوافع الاميركيّة وراء تلك الهجمات، مصورة القادة الأميركيين بأنهم مهتمون فقط بالدفاع عن النفس وحقوق الإنسان والسلام، وليس النفط والقواعد العسكريّة والتفوق الجيوسياسي.

القسم الثاني

دفاع اللجنة
عن الجيش الأميركي

الفصل الحادي عشر

مشاكل في حسابات مبكّرة للرحلات

الاتهام الأساسي الذي وجهه منتقدو الرواية الرسميّة يقول إنـه لـو اتُّبعت الإجراءات العملانيّة العاديّة المتعلقة بالرد على الطـائرات المختطفـة في 9/11، لاعترضت الطائرات المقاتلة الرحلات 11 و175 و77 قبل وقت طويل من ضرب البرج الشمالي والبرج الجنوبي والبنتاغون، ولاعترضت الطائرات المقاتلة الرحلة 93 قبل وقت طويل من تحطمها. المقصود بهذه الإجراءات العملانيّة العاديّة، تلك الخاصة بإدارة الطيران الفدراليّة (FAA) والجيش الأميركي.

ونعني بالجيش الأميركي هنا، بشكل خاص، مركز القيادة العسكريّة الوطنيّة (NMCC)، الذي يقع في البنتاغون، وقيادة الدفاع الجوي الأميركي الشمالي (NORAD)، ويقع مركز قيادته في كولورادو سبرينغس. تتألف NORAD من عدة قطاعات، والقطاع الوحيد المتعلق بهجمات 9/11 هو قطاع الدفاع الجوي الشمالي الشرقي (NEADS).

في هذا الفصل، سأناقش الإجراءات العاديّة وانتهاكاتها الواضحة في 9/11. وفي الفصول التالية، سأبحث في محاولة لجنة 9/11 إظهار أن الجيش الأميركي لم ينتهك هذه الإجراءات.

الإجراءات العاديّة للرد على الطائرات المختطفة

وفقاً للإجراءات العملانيّة العاديّة، يُفترَض على إدارة الطيران الفدراليّة (FAA) أن تتصل بمركز القيادة العسكريّة الوطنيّة (NMCC) حالما تشك أن طائرة

ما قد اختُطفت. هنالك ثلاث إشارات رئيسية إلى احتمال أن تكون إحدى الطائرات قد اختُطفت: (1) إذا انحرفت بشكل كبير عن خطة طيرانها؛ أو (2) إذا فُقد الاتصال اللاسلكي؛ أو (3) إذا فُقد الاتصال بجهازها المتلقي المجيب الآلي (transponder) (الجهاز المتلقي المجيب هو جهاز إلكتروني يعرِّف الطائرة على شاشة منظم حركة الطيران ويعطي موقعها وارتفاعها بدقة. ويمكن استخدامه أيضاً لإرسال رمز يدل على حصول اختطاف مكون من أربعة أرقام). إذا حصل أي من هذه الأشياء، ينبغي على منظم حركة الطيران أن يحاول الاتصال بالطيار لحل المشكلة، فإن لم يرد الطيار بشكل مناسب أو لم يُسترجَع الاتصال اللاسلكي بسرعة، يتوجب على إدارة الطيران الفدراليّة أن تتصل بمركز القيادة العسكريّة الوطنيّة لطلب المساعدة.

وليست مهمة إدارة الطيران الفدراليّة أن تحدد إذا ما كان قد وقعت حادثة اختطاف بالفعل أم لا. إذ يقول هذا التوجيه الإداري الذي يخاطب منظمي حركة الطيران في إدارة الطيران الفدراليّة: "إذا... كنتم تشكون في أن حالة ما تشكل حالة طارئة أو حالة طارئة محتملة، تعاملوا معها وكأنها حالة طارئة"[1]. بكلمات أخرى، عاملوا حالة اختطاف محتملة وكأنها حالة اختطاف فعلي.

تقول النظم العسكريّة: "في حالة الاختطاف، يُبلَّغ مركز القيادة العسكريّة الوطنيّة (NMCC) من قبل إدارة الطيران الفدراليّة (FAA) بواسطة أكثر الوسائل سرعة"[2]. ثم يبلِّغ مركز القيادة العسكريّة الوطنيّة قيادة الدفاع الجوي الأميركي الشمالي (NORAD) لإرسال الطائرات المقاتلة من أقرب قاعدة جويّة. عادةً، تُرسَل مقاتلة أو مقاتلتان لاعتراض الطائرة المشتبه بها. بالنسبة لهجمات 9/11، يروي الكاتب في صحيفة بوسطن غلوب، غلين جونسون، ما أخبره به المقدم مايك سنايدر - متحدث باسم قيادة الدفاع الجوي الأميركي الشمالي في كولورادو سبرينغس - بعد 9/11 مباشرة:

> عندما تُعترَض الطائرات، يتم ذلك عادة على مراحل. قد تؤرجح المقاتلة أجنحتها للفت انتباه الطيار أو قد تعبر من أمام الطائرة. وفي نهاية المطاف، يمكن أن تطلق ذخيرة خطاطة في طريق الطائرة أو تحت ظروف معينة، تسقطها بواسطة صاروخ[3].

إن إسقاط طائرة مسألة خطيرة، بالطبع، ولا يمكن أن يحدث إلا إذا حصل الطيار على إذن من البنتاغون. ولكن، من الضروري هنا أن نفرّق بين الإسقاط والاعتراض، الذي يحدث، على حدّ قول المقدم سنايدر، "بشكل روتيني"[4]. في الواقع، تحدث الاعتراضات حوالى 100 مرة في العام. فقد حصلت، بحسب تقرير لإدارة الطيران الفدراليّة، 67 حالة اعتراض بين أيلول 2000 وحزيران 2001 [5].

وتحدث الاعتراضات بشكل سريع أيضاً. فقد ذكر الجنرال رالف إيبرهارت، رئيس قيادة الدفاع الجوي الأميركي الشمالي (NORAD) في تشرين الأول 2002: حالما تشعر إدارة الطيران الفدراليّة بأن هنالك خطباً ما، "يتطلب الأمر حوالى دقيقة واحدة" للاتصال بـ NORAD، ومن ثم يمكن لهذه الأخيرة أن ترسل الطائرات المقاتلة "في غضون دقائق إلى أي مكان في الولايات المتحدة".[6] ويعود السبب في ذلك، وفقاً لموقع القوى الجوّيّة الاميركيّة على الإنترنت، إلى أن طائرة الإف 15 "تبلغ – من 'أمر الانطلاق' – ارتفاع 29000 قدم في 2.5 دقيقة فقط"، بعد ذلك يمكنها الطيران بسرعة 1.850 ميلاً في الساعة[7].

وتوخياً للدقة، علي أن أشير إلى أن تصريح إيبرهارت كان مسبوقاً بكلمة "الآن"، أي أنه كان يقول: *الآن* يتطلب الأمر حوالى دقيقة واحدة للاتصال بـ NORAD، وأن بإمكان NORAD الآن إرسال طائرات مقاتلة إلى أي مكان في الولايات المتحدة في دقائق. وبذلك كان إيبرهارت يعني ضمناً أن الإجراءات قد سُرِّعت بعد 9/11. ولكن، على أي حال، يمكن التثبّت من صحة ذلك بسهولة، وذلك بالمقارنة بين أزمنة استجابة NORAD قبل 9/11 وأزمنة الاستجابة بعدها.

لم أعلم بحدوث مثل هذه المقارنة. فتقرير لجنة 9/11 لا يذكر أي مقارنة ولا يوحي وجود أي تدقيق في مسألة تسريع الإجراءات تلك. وبرأيي الخاص، لم يحدث أي تغيير في هذا الخصوص. ولكن، ثمة وثيقة واحدة تدعم هذا الاعتقاد، تعود للعام 1998، حيث تحذّر الطيارين من أن أي طائرة تستمر في اتباع سلوك غير اعتيادي "ستجد على الأرجح طائرتين مقاتلتين في أثرها في غضون 10 دقائق تقريباً"[8].

ولكن هذا لم يحدث في 9/11. فقد أظهرت الطائرة المختطفة الأولى، الرحلة 11، إشارات واضحة إلى احتمال حدوث حالة اختطاف عند الساعة 8:14 في ذلك الصباح، ومع ذلك، عندما ارتطمت في البرج الشمالي من مركز التجارة العالمي بعد 32 دقيقة، لم تكن حتى قد انطلقت أي طائرة مقاتلة. والطائرات المختطفة الثلاث الأخرى كذلك أظهرت إشارات على اختطافها وكان هناك متسع من الوقت لاعتراضها، ولكن ذلك لم يحدث. إذاً، من الواضح أن الإجراءات العاديّة قد انتُهكت. ويقول المنتقدون في هذا الشأن بأنه كان هنالك "أوامر عليا" بتعليق العمل وفق هذه الإجراءات.

رواية الجيش حول 9/11: النسختان 1 و2

في الأيام القليلة التي تلت 9/11، بدت التصريحات التي أطلقها المتحدثون باسم الجيش الأميركي أنها تؤيد الاتهام بوجود أوامر بتعليق العمل وفق الإجراءات العاديّة. ففي 13 أيلول، سُئل الجنرال ريتشارد مايرز، الذي كان يشغل منصب الرئيس المؤقت لهيئة الأركان المشتركة في 9/11، إذا ما كان الأمر بإرسال طائرة مقاتلة أُصدر قبل ضرب البنتاغون أو بعده". فأجاب: "أُصدر ذلك القرار، على حدّ علمي، بعد ضرب البنتاغون"[9].

الكلام نفسه جاء على لسان المتحدث باسم NORAD مايك سنايدر في المقابلة التي أجراها مراسل صحيفة بوسطن غلوب، غلين جونسون، السابق الذكر:

> قال [سنايدر] إن المقاتلات لم تُرسَل بعد أكثر من ساعة على الإبلاغ عن الاختطاف الأول، وفي ذلك الوقت كانت الأبنية الثلاثة قد ضُربت وكانت طائرة رابعة فوق بنسلفانيا في طريقها نحو واشنطن[10].

أثناء إجراء المقابلة، أعلنت شبكة سي بي إس للأخبار، في 14 أيلول، رواية مختلفة تماماً، تقول فيها: "بعكس ما جاء في تقارير سابقة، لقد طارت بالفعل مقاتلات القوى الجوّيّة يوم الثلاثاء بينما كانت الهجمات جارية". وذكر هذا التقرير أن المقاتلات أُرسلت إلى كل من نيويورك وواشنطن، مع أنها وصلت بعد فوات الأوان[11]. ولكن سنايدر، كتب جونسون:

كان لديه رواية مختلفة. فقد قال إن القيادة [NORAD] لم ترسل على الفور أية طائرة مقاتلة بالرغم من أنها حُذّرت من وجود حالة اختطاف قبل 10 دقائق من ارتطام الطائرة الأولى... في البرج الأول من مركز التجارة العالمي... قال المتحدث بأن المقاتلات بقيت على الأرض إلى أن أُصيب البنتاغون بواسطة الرحلة 77 التابعة لشركة الخطوط الجويّة الاميركيّة... بحلول ذلك الوقت، أدركت السلطات العسكريّة حجم الهجوم، قال سنايدر، فأمرت أخيراً بإرسال الطائرات المقاتلة. هذا التأخير في إرسال المقاتلات أكده الجنرال ريتشارد ب. مايرز، وهو ضابط في القوى الجويّة يحمل أربعة نجوم رُشّح ليكون الرئيس المقبل لهيئة الأركان المشتركة[12].

إذاً، وفقاً للسيناريو الذي صرَّح به كل من سنايدر ومايرز، لم تُرسَل الطائرات المقاتلة إلا بعد الساعة 9:38، أي بعد 52 دقيقة على الأقل من إصابة البرج الشمالي، وبعد ساعة على الأقل من إبلاغ NORAD بأن الرحلة 11 قد اختُطفت.

وهو السيناريو نفسه الذي صرّح به ماثيو والد في صحيفة نيويورك تايمز في 15 أيلول 2001. فقد كتب والد: "بحلول الساعة 9:25 صباحاً، كانت إدارة الطيران الفدراليّة قد أخذت، بالتشاور مع البنتاغون، الخطوة الجذريّة بحظر كل الطيران في كل أنحاء البلاد، ومع ذلك لم تكن قد أُرسلت الطائرات المقاتلة"[13].

ويبدو أن هذا السيناريو هو السيناريو نفسه الذي تشير إليه مقابلة موجودة في أحد تقارير هيئة التحقيق في لجنة 9/11 نفسها، قبل شهرين من ظهور تقريرها النهائي. فبحسب هذا التقرير، قال عمدة مدينة نيويورك رودولف جولياني إنه أجرى اتصالاً هاتفياً مع البيت الأبيض قبل دقيقة واحدة فقط من بدء البرج الجنوبي بالانهيار - أي حوالى الساعة 9:58. طلب جولياني في ذلك الاتصال من كريس هينيك، مساعد المدير السياسي للرئيس، إرسال طائرات مقاتلة لتغطي مدينته. وفقاً لجولياني، أجاب هينيك: "أُرسلت الطائرات منذ 12 دقيقة وينبغي أن يصلوا إلى المكان في وقت قصير"[14]. وهذا يعني أن الطائرات أُرسلت حوالى الساعة 9:46. بكلمات أخرى، إذا كان تقرير جولياني صحيحاً، فإن تصريح هينيك يدعم القصة

التي تقول - والتي كانت على لسان الجميع منذ الأيام القليلة الأولى - بأنه لم تُرسَل أي طائرات مقاتلة إلا بعد الساعة 9:38، عندما أُصيب البنتاغون.

على أي حال، مهما كان رأينا في تقرير جولياني، ثمة سبب جيد لافتراض حقيقة الرواية الأولى. فالجنرال مايرز، بصفته الرئيس المؤقت لهيئة الأركان المشتركة، والمقدم مايك سنايدر، كمتحدث باسم NORAD، لا بد أنهما كانا يعلمان بما حصل في 9/11. ويصعب الافتراض أنهما اختلقا هذه الرواية، بما أنها لم تُظهر الجيش الأميركي بمظهر جيد. بالفعل، لو أنها بقيت الرواية الرسميّة، لكان من الصعب تصور أن إدارة بوش والبنتاغون كانوا سيتمكنون من تفنيد الاتهام بتعليق العمل وفق الإجراءات العاديّة في 9/11.

غير أن ثمة نسخة ثانية من الرواية الرسميّة بدأت بالظهور بسرعة، وأُعلن عنها رسمياً يوم 14 أيلول في برنامج أخبار المساء على شبكة سي بي إس.[15] وذكر غلين جونسون أن سنايدر، متحدثاً باسم NORAD، لم يعلّق على هذا التقرير. ولكن، في 18 أيلول، أصدرت NORAD منشوراً إخبارياً حوّل هذه النسخة الثانية - التي تقول بأن الطائرات المقاتلة قد أُرسلت ولكنها وصلت متأخرة - إلى الرواية الرسميّة الجديدة لما حصل في 9/11. يتألف هذا المنشور من سجل زمني يُظهر الأوقات التي أُبلغ فيها قطاع الدفاع الجوي الشمالي الشرقي NEADS من قبل إدارة الطيران الفدراليّة والأوقات التي أصدرت فيها NEADS الأوامر بإرسال الطائرات المقاتلة.[16] وتمثّل مضمون هذه النسخة الثانية من الرواية الرسميّة في أن الملامة كلها تقع على عاتق إدارة الطيران الفدراليّة لأنها لم تبلّغ الجيش بالسرعة الكافية.

غير أن هذه النسخة الثانية لم يكن لها الأثر الكبير على المنتقدين الذين أصروا على وجود أمر بتعليق العمل وفق الإجراءات العاديّة. لأننا إذا افترضنا أن السجل الزمني المقدم من قبل NORAD صحيح، يصبح واضحاً أن إدارة الطيران الفدراليّة انتهكت إجراءاتها بالذات أكثر من مرة. والأنكى من ذلك، يقول المنتقدون بأن المقاتلات كان ينبغي أن تتمكن من اعتراض الطائرات المختطفة الأربع بالرغم من هذه الانتهاكات. ولكن سجل NORAD الزمني بدا وكأنه يريد أن يجعل كلاً من إدارة الطيران الفدراليّة والجيش الأميركي مذنبين. وسأبيّن صحة ذلك بالنسبة لكل

من الرحلات الأربع. وأريد أن أؤكد هنا أنني سألخص الاعتقاد الذي كان سائداً قبل تقرير لجنة 9/11، بالاستناد إلى بعض القصص الإخباريّة وسجل NORAD الزمني. والهدف من ذلك هو تبيان، على أساس هذه المعلومات، سبب تأكيد منتقدي الرواية الرسميّة وجود أمر بتعليق العمل وفق الإجراءات الرسميّة. وفهم السبب الذي جعل الجيش الأميركي عرضة للانتقاد من جراء سجل NORAD الزمني أمر جوهري بالنسبة لفهم القصة الجديدة التي أخبرتها لجنة كين - زيليكوف.

انتهاكات الإجراءات العاديّة: الرحلة 11

وفقاً لسجل NORAD الزمني الذي صدر في 18 أيلول 2001 وقصص إخباريّة متعلقة بها، إليكم ما حصل بالنسبة للرحلة 11 التابعة للخطوط الجوّيّة الاميركيّة: بين الساعة 8:14 و8:15، لم تستجب الرحلة 11 لأمر إدارة الطيران الفدراليّة بالتحليق إلى ارتفاع أعلى. وبعد ذلك قطعت الرحلة اتصالها اللاسلكي وأقفلت جهازها المتلقي المجيب[17]. في الساعة 8:20، انحرفت الطائرة عن مسارها إلى حدّ كبير. استنتج منظم حركة الطيران أنها ربما تكون قد تعرضت للاختطاف ولكنه لم يبلّغ الجيش[18]. في الساعة 8:21، أخبر أحد العاملين في الرحلة بشركة الخطوط الجوّيّة الاميركيّة بواسطة الهاتف أن الطائرة قد اختُطفت وأن الخاطفين قتلوا بعض الأشخاص[19]. في الساعة 8:24، سمع منظم حركة الطيران أحد الخاطفين يخبر المسافرين: "لدينا بعض الطائرات. ابقوا هادئين فقط وستكونون بخير. إننا نعود إلى المطار"[20]. ذكر منظم حركة الطيران هذا فيما بعد أنه " عندئذ فقط علم بأنه أمام حالة اختطاف"[21]. في الساعة 8:25، أعلم المنظمون في بوسطن مراكز أخرى لتنظيم حركة الطيران تابعة لإدارة الطيران الفدراليّة بأن الرحلة 11 قد اختُطفت[22]. في الساعة 8:28، شاهد المنظمون الطائرة وهي تنعطف بزاوية 100 درجة جنوباً، باتجاه نيويورك[23].

ولكن إدارة الطيران الفدراليّة، وفقاً لسجل NORAD الزمني، لم تبلّغ NORAD (NEADS) حتى الساعة 8:40 [24]. أي، بدلاً من تبليغ الجيش بعد وقت

قصير من الساعة 8:14 أو على الأقل بعد الساعة 8:20 مباشـــرة، كمـــا تفـــرض الإجراءات العاديّة، انتظرتِ إدارة الطيران الفدراليّة 20 إلى 24 دقيقة بعد ظهـــور إشارات تنبئ بأن الرحلة 11 قد اختُطفت. وهنا يتضح لنا بشكل جلـــي أن إدارة الطيران الفدراليّة انتهكت الإجراءات العاديّة. وفي هذا الخصوص، قالت محطة إيــه بي سي للأخبار: "لا يبدو أنه كان هنالك أجراس إنذار انطلقـــت أو أن منظمـــي حركة الطيران قد اتصلوا بقوى الأمن أو الجيش. ثمة ثغرة يجب التحقيق فيها".[25]

والجزء الغريب الآخر في سجل NORAD الزمني هو ادعاؤها الضمني بأنها لم تُبلَّغ مباشرة من قبل الخطوط الجوّيّة الاميركيّة، على الرغم من أن هذه الأخـــيرة، وفقاً لتقارير صحفيّة، تلقت خبراً من أحد العاملين في الرحلة عند الســـاعة 8:21 يفيد بأن الخاطفين قد استولوا على الرحلة وأنهم قتلوا بعض الأشخاص فيها.

على أي حال، أشار المنتقدون إلى أنه إذا كانت الأوقات المقدمة مـــن قبـــل NORAD صحيحة، فهذا يعني أن إدارة الطيران الفدراليّة أصدرت أمـــراً بتعليـــق العمل وفق الإجراءات العاديّة إلى موظفيها بالذات. وازداد الشك في أن ذلك هـــو ما حصل فعلاً أو أن NORAD كانت تكذب بخصوص وقت الإبلاغ مع حقيقـــة عدم طرد أو حتى توجيه توبيخ علني إلى أي من موظفي إدارة الطيران الفدراليّة.

علاوة على ذلك، فهذه النسخة الجديدة، في الواقع، لم تبعـــد الجـــيش عـــن المشاكل. لأنه عندما أُعلم بشأن الرحلة 11 في الساعة 8:40، كان يتوجب عليه أن يصدر على الفور أمراً بإرسال طائرات مقاتلة من القاعدة الجوّيّة القريبة مـــاكغواير في نيوجيرسي. وكان بإمكان الطائرات المقاتلة أن تصبح في الجو في الســـاعة8:42. ولو طارت بسرعة 30 ميلاً في الدقيقة، لتمكنت من قطع مسافة الـــ 70 ميلاً التي تفصلها عن مدينة نيويورك في الوقت المناسب لاعتراض الرحلة 11 قبل وقت قصير من الساعة 8:46، حين اصطدامها بالبرج الشـــمالي. غـــير أن NORAD، وفقـــاً لتصريحها بالذات، لم تصدر أمراً بإرسال الطائرات المقاتلة إلا بعد ست دقائق مـــن ذلك الوقت، عند الساعة 8:46. والأنكى من ذلك أن هذا الأمر لم يُعطَ إلى قاعدة ماكغواير، وإنما إلى قاعدة أوتيس في كيب كود، ماساتشوسيتس، رغم أنها أبعـــد بمرتين عن مدينة نيويورك. وأخيراً، لم تقلع طائرتا الإف 15 من قاعدة أوتـــيس إلا

بعد ست دقائق أخرى، أي أنهما لم تصبحا في الجو إلا في الساعة 8:52 - بعد ست دقائق من إصابة البرج الشمالي.[26] كل هذه العوامل توحي بوجود أمر بتعليق العمل وفق الإجراءات العاديّة ضمن الجيش الأميركي، بالإضافة إلى أمر بالتعليق ضمن إدارة الطيران الفدراليّة يوحي به ضمناً سجل NORAD الزمني آنف الذكر.

انتهاكات الإجراءات العاديّة: الرحلة 175

على أي حال، بالرغم من كل التأخيرات من قبل إدارة الطيران الفدراليّة وNORAD وقاعدة أوتيس، كان ينبغي على طائرات الإف 15 أن تصل إلى مدينة نيويورك في الوقت المناسب لاعتراض الرحلة 175 قبل أن تضرب البرج الجنوبي في الساعة 9:03. ولكن ذلك لم يحدث أيضاً. إليكم القصة كما يخبرنا بها سجل NORAD الزمني والقصص الإخباريّة المتعلقة بها.

بين الساعة 8:41 و8:42، سمع منظمو حركة الطيران في مركز بوسطن محادثات مثيرة للريبة من الرحلة 175، من بينها أحد الأشخاص يقول: "ابقوا جميعاً في مقاعدكم"[27]. ثم في الساعة 8:42، انحرفت الطائرة من مسارها المخطط له وفقدت إشارة جهازها المتلقي المجيب.[28] هنا، اتصلت إدارة الطيران الفدراليّة بالجيش على الفور تقريباً. فقد ذكرت NORAD أنها أُبلغت بعد دقيقة واحدة فقط، في الساعة 8:43. وقد ذُكر هذا الوقت في الواقع قبل تصريح NORAD في 18 أيلول في عدة وسائل إعلاميّة، حيث نشرته صحيفة واشنطن بوست في 12 أيلول.[29] وهذا الإبلاغ المبكر يعني أن NORAD كانت تملك 20 دقيقة قبل الساعة 9:03، عند إصابة البرج الجنوبي.

غير أن طائرتي الإف 15 اللتين أُطلقتا من قاعدة أوتيس، كما رأينا سابقاً، لم تصلا إلى السماء حتى الساعة 8:52. وهذا يعني أنهما استغرقتا تسع دقائق مثيرة للاستغراب قبل الإقلاع منذ إعطائهما الأمر بذلك. وسجل NORAD الزمني لم يلحظ أي تفسير لهذا التأخير الكبير.

وحتى مع هذا التأخير غير المبرر، فقد كانت الإحدى عشرة دقيقة المتبقية وقتاً طويلاً للقيام بالاعتراض. ونظراً لاصطدام الطائرة المختطفة السابقة بالبرج الشمالي،

يمكننا أن نفترض أن الجيش أعطى الطيارين الإذن بإسقاط الرحلة 175 إذا لم تطع الأوامر. إذاً، حتى لو كان هناك وقت كافٍ لمنع الهجوم على البرج الشمالي مسألة غير مؤكدة، فمن الواضح أن الهجوم على البرج الجنوبي ما كان يجب أن يـــنجح. وكان يجب على NORAD أن تفسر سبب نجاحه.

ما أُخبرنا به هو أن طائرتي الإف 15 توجهتا نحو مدينة نيويورك فور إقلاعهمـــا. وقد قُدِّم هذا التقرير من قبل الرائد تيموثي دافي، الذي كان أحد الطيـــارين، وقائـــد NORAD اللواء لاري أرنولد[30]. ثم انطلقت الطائرتان بأقصى سرعة ممكنة، حيث قال الرائد دافي إنهما كانا يطيران "بالسرعة القصوى كل المسافة"[31]. والطـــيران بالســـرعة القصوى في طائرة إف 15 يعني ما يزيد على 1.850 ميلاً في الساعة[32]. وبذلك كـــان يجب أن يقطعا المسافة إلى مانهاتن في ست دقائق. وبما أنهما كانا في الجو منذ الســـاعة 8:52، إذاً، كان يجب أن يصلا في الساعة 8:58 [33]. ولكـــن، في الســـاعة 9:03 (أو 9:02 حسب تقدير NORAD)، عند إصابة البرج الجنوبي، كانت طائرتـــا الإف 15، على حدّ قول NORAD، لا تزالان على بعد 71 ميلاً[34]. بإجراء الحسابات الرياضيّة، استنتج المنتقدون أن الطائرتين كانتا تطيران بسرعة تقل بكثير عن نصـــف الســـرعة، وليس بالسرعة القصوى[35]. أي أن شخصاً ما، وهذا واضح تماماً، كان يكذب.

وهكذا لم يُزِلْ سجل NORAD الزمني الشك بخصـــوص تقـــاعس الجـــيش الأميركي في اعتراض الرحلة 175 لأنه، ببساطة، لم يحاول. ولكن تقرير لجنة 9/11 تطوع لهذه المهمة، فقدّم لنا سجلاً زمنياً جديداً، أي، نسخة ثالثـــة عـــن الروايـــة الرسميّة لـــ 9/11. قبل تفحص هذا السجل الزمني الجديد، على أي حال، علينا أن نراجع ما أخبرونا به عن الرحلتين 77 و93.

انتهاكات الإجراءات العاديّة: الرحلة 77

غادرت الرحلة 77 التابعة لشركة الخطوط الجوّية الاميركيّة مطار دالـــيس في واشنطن في الساعة 8:20 صباحاً. في الساعة 8:46، انحرفت بشكل كـــبير عـــن مسارها[36]. في الساعة 8:50، عادت إلى مسارها من جديد، ولكن حينئذ انقطـــع الاتصال اللاسلكي معها[37]. ذكر تقرير في نيويورك تايمز أن المنظمين علمـــوا بـــأن

الرحلة قد اختُطفت في ذلك الوقت تقريباً[38]. في الساعة 8:56، انقطع جهازها المتلقي المجيب[39]. وقبل حدوث ذلك بقليل، وفقاً لتقارير صحفيّة، استدارت فوق شمال شرق كينتاكي واتجهت نحو الشرق[40]. "في الساعة 8:57 صباحاً"، كتبت صحيفة نيويورك تايمز، "كان واضحاً أن الرحلة 77 قد فُقدت"[41].

ولكن NORAD ادّعت بأنها لم تُبلّغ بشأن الرحلة 77 من قبل إدارة الطيران الفدراليّة حتى الساعة 9:24، حيث أُبلغت بأن الرحلة "يمكن"أن تكون قد اختُطفت ويبدو أنها كانت متجهة نحو واشنطن[42]. وهذا يعني أن إدارة الطيران الفدراليّة، رغم أنها عرفت باختطاف الطائرة في حوالى الساعة 8:50، انتظرت 34 دقيقة قبل أن تخبر الجيش الأميركي. إذا افترضنا صحة التقارير الصحافية وسجل NORAD الزمني، فهذا يعني أن تعامل إدارة الطيران الفدراليّة مع الرحلة 77 خالف الإجراءات العاديّة بشكل فاضح على نحو يفوق مخالفتها لها مع الرحلة 11.

على أي حال، رغم كل هذا اللوم الموجَّه إلى إدارة الطيران الفدراليّة، فسجل NORAD الزمني لم يتح لها الهرب من الانتقاد بالنسبة لتعاملها مع الرحلة 77. ولكن، في هذه الحالة، لا يمكن توجيه الانتقاد لها بخصوص إصدار الأمر بانطلاق الطائرتين المقاتلتين. فقد ذكرت NORAD أنها أصدرت هذا الأمر بالنسبة للرحلة 77 في الساعة 9:24، أي أنها فعلت ذلك خلال دقائق من تسلمها البلاغ (تقرير ينبغي أن يكون محرجاً بالنسبة لأولئك الذين يفترضون أن إصدار الأمر بإرسال الطائرات المقاتلة يأخذ عدة دقائق).

ومع ذلك، فقد برزت مشكلة تتعلق بالقاعدة الجوّية التي أُعطي إليها الأمر. وكانت قاعدة لانجلي في فيرجينيا، التي تبعد حوالى 130 ميلاً عن واشنطن. ذلك أن الأمر، يقول المنتقدون، كان يجب أن يُعطى إلى قاعدة أندروز التي تبعد 10 أميال فقط عن واشنطن ومهمة حماية عاصمة الأمة من اختصاصها.

المشكلة الثانية تمثّلت في أن طائرتي الإف 16 لم تصبحا في السماء حتى الساعة 9:30، رغم أن هذا الأمر قد تم تسلمه في الساعة 9:24. لماذا استغرق إقلاعهما ست دقائق كاملة، طالما أن الطائرة المقاتلة عادةً، كما رأينا سابقاً، "تبلغ – من 'أمر الانطلاق' – ارتفاع 29000 قدم في 2.5 دقيقة فقط"؟

وبالرغم من كل هذا التأخير – وهذه هي المشكلة الثالثة – واختيار قاعدة لانجلي البعيدة، فقد كان ينبغي على طائرتي الإف 16 أن تصلا مع وقت كاف لمنع إصابة البنتاغون في الساعة 9:38، وهو الوقت المقبول عموماً (أو حتى 9:37، الوقت الذي قدَّرته NORAD في سجلها الزمني الذي أصدرته في 18 أيلول). يمكن لطائرة الإف 16 أن تطير بسرعة 1500 ميل في الساعة (25 ميلاً في الدقيقة)[43]. وبهذه النسبة، كان باستطاعة طائرتي الإف 16 قطع مسافة الـ 130 ميلاً إلى واشنطن في أكثر من خمس دقائق بقليل، وبذلك يبقى معهما ثلاث دقائق تقريباً لاعتراض، وإذا دعت الضرورة، لإسقاط الرحلة المختطفة. ولكن، وفقاً لسجل NORAD ذاك، كانت طائرتا الإف 16، بعيداً عن نقطة وصولهما إلى واشنطن في الساعة 9:35، لا تزالان على بعد 105 أميال عند إصابة البنتاغون في الساعة 9:38 [44]. وهذا ما دفع بالمنتقدين – الذين قاموا بالعمليات الحسابيّة – إلى تبيان حقيقة أن رواية NORAD كانت منافية للعقل. فهي تقول إن الطائرتين قطعتا 25 ميلاً فقط، بعد ثماني دقائق من الطيران، ما يعني أنهما كانتا تطيران بسرعة تقل عن 200 ميل في الساعة[45].

أما المشكلة الأخيرة فيمكن تلخيصها بالسؤال التالي: لماذا لم يتم إخلاء البنتاغون؟ ومما يثير السخريّة هنا هو وجود مطعم للوجبات السريعة في البنتاغون يُسمى "المنطقة صفر"[46]. لماذا لم يصدر مسؤولو البنتاغون، بعد معرفتهم بالهجمات على مركز التجارة العالمي ولمعرفتهم بأن الرحلة 77 كانت متوجهة نحو واشنطن، أمراً بإخلائه مباشرة؟ تمثّلت الإجابة الرسميّة عن هذا السؤال في أن وزير الدفاع رامسفيلد ومسؤولي البنتاغون الآخرين لم يكونوا يشعرون بوجود أي خطر، حتى أن أحد المتحدثين باسم البنتاغون قال: "ببساطة لم يكن البنتاغون يعرف أن هذه الرحلة كانت قادمة باتجاهنا"[47].

وهكذا، كما يمكن لأي شخص أن يلاحظ بسهولة، يبدو أن قصة NORAD التي نشرتها في 18 أيلول حول الرحلة 77 بحاجة لمراجعة جذريّة. ولهذا السبب، استخدم الجيش تقرير لجنة 9/11 لنشر هذه الرواية المنقحة بشكل جذري في ما يتعلق بالرحلة 77. ولكن، قبل النظر إلى هذه الرواية، نحن بحاجة لمراجعة انتهاكات الإجراءات العاديّة بالنسبة للرحلة 93، استناداً إلى ما أُخبرنا به عنها.

انتهاكات الإجراءات العاديّة: الرحلة 93

على أساس سجل NORAD الزمني لعام 2001 والقصص المتعلقة بـــه، تـــدور القصة السائدة للرحلة 93 على النحو التالي: غادرت الرحلة مطار نيويورك في الســـاعة 8:42. حوالى الساعة 9:27، اتضح أن الخاطفين سيطروا على قمرة الطيار حين سمـــع منظمو حركة الطيران أحدهم يقول - بلكنة - إن هناك قنبلة على مـــتن الطـــائرة[48]. حوالى الساعة 9:28، سمع المنظمون صراخاً وشجاراً، ورجالاً يشيرون إلى "مطالبنـــا" ويستخدمون عبارات متنوعة غير إنكليزيّة[49]. وأصبح الأمر أكثر وضوحاً عند الســـاعة 9:30، عندما فُقدت إشارة الجهاز المتلقي المجيب[50]، وحتى أكثر من ذلك عند الســـاعة 9:34، عندما سمع المنظمون صوتاً يقول: "سيداتي وسادتي، هنـــا الكـــابتن، اجلســـوا رجاء. حافظوا على جلوسكم. لدينا قنبلة على متن الطائرة"[51].

وعلى الرغم من كل ذلك، لم تتصـــل إدارة الطـــيران الفدراليّـــة بـــالجيش الأميركي لطلب المساعدة، إذا أمكننـــا أن نصـــدق ســـجل NORAD الـــزمني آنف الذكر. وبعد "إبـــلاغ إدارة الطـــيران الفدراليّـــة لـــــ NEADS (قطـــاع الدفاع الجوي الشمالي الشرقي) "، أفاد هذا الســـجل الـــزمني ببســـاطة: "N/A" اختصاراً لـــ (NOT Applicable)، غير قابل للتطبيق.

ولكن، وفقاً لتقرير لمحطة ســـي إن إن في 17 أيلـــول 2001، فقـــد قالـــت NORAD إن إدارة الطيران الفدراليّة أبلغتها بشأن الرحلة 93 في الساعة 9:16. إذا كان ذلك صحيحاً، فهذا يعني أن إدارة الطيران الفدراليّة اتبعت الإجراءات العاديّة بشكل سريع جداً في هذه الحالة، بإبلاغها NEADS عن الاختطاف على أســـاس إشارات لم تكن معلومة بعد. وبذلك يمكننا ببساطة أن نرفض هذا التقرير ونعتـــبره نتيجة خطأ ارتكبه شخص ما. ولكن، يبدو أن الفكرة التي تقول بأن NORAD قد بُلّغت بشأن الرحلـــة 93 في الســـاعة 9:16 مزروعـــة في الـــذاكرة الجماعيّـــة لـــ NORAD. فقد كرر قائد NORAD الجنرال لاري أرنولد، في شهادته أمـــام لجنة 9/11 في 23 أيار 2003، هذه القصة بقوله أنه في الساعة 9:16، أبلغت إدارة الطيران الفدراليّة عن "احتمال اختطاف الرحلة 93 التابعـــة للخطـــوط الجويّـــة المتحدة"[52]. وقد استدعى هذا التصريح انتقاد لجنة 9/11، حيـــث أوضـــحت في

تقريرها النهائي: "هذا التصريح غير صحيح. لم يكن هناك اختطاف للإبلاغ عنه في الساعة 9:16. فقد كانت الرحلة 93 تسير بشكل طبيعي في ذلك الوقت" (34).

علاوة على ذلك، فقد أشار سجل NORAD الزمني، الذي أصبح الرواية الرسميّة، ضمنياً إلى أن إدارة الطيران الفدراليّة قد قامت بما هو أسوأ من ذلك. فهي، في واقع الأمر - بالرغم من سلسلة الإشارات التي بدأت في الساعة 9:27، والتي شكلت دلائل وفيرة على أن الرحلة 93 قد اختُطفت - لم تبلّغ الجيش الأميركي قطّ.

قد يبدو أن سجل NORAD الزمني - بقوله أنها لم تُبلَّغ بشأن الرحلة 93 - أزال أي أساس محتمل للشك في أن الجيش الأميركي قد تصرف بشكل غير مناسب في ما يتعلق بهذه الرحلة. غير أن ذلك غير صحيح، بالرغم من أن الشك الذي برز في هذه الحالة كان ذا طبيعة مختلفة. ففي الحالات الأخرى، كان الشك يتمثل في أن الجيش أهمل إسقاط الرحلات التي كان ينبغي عليه أن يسقطها. أما في هذه الحالة، فالشك يتمثل في أن الجيش أسقط الطائرة التي لم يكن ينبغي عليه إسقاطها. وهنالك دواعٍ كثيرة لهذا الشك.

أولاً، رغم أن وقت تحطم الطائرة مشكوك فيه، الكل يتفق على أن التحطم لم يحصل قبل الساعة 10:03 [53]. وبما أن الطائرات المقاتلة أُعطيت الأوامر بإسقاط هذه الرحلة من قبل نائب الرئيس تشيني قبل وقت قصير من الساعة 9:56، ووفقاً لعدة مصادر إخبارية سائدة[54]، فقد تطلّب تنفيذ هذه الأوامر وقتاً طويلاً بالنسبة لهذه الرحلة[54].

ثانياً، تردد أن أحد المساعدين العسكريين قال لنائب الرئيس تشيني: "ثمة طائرة على بعد 80 ميلاً. ثمة مقاتلة في المنطقة. هل نشتبك؟" فأجابه تشيني: "نعم"، وبعد ذلك ذهبت طائرة إف 16 لملاحقة الرحلة 93. وعندما اقتربت المقاتلة من الرحلة 93، سُئل تشيني مرتين إضافيتين للتأكيد على مسألة الاشتباك، وكان رده بالإيجاب[55].

ثالثاً، ذكر تلفزيون سي بي إس قبل وقت قصير من التحطم أن طائرتي إف 16 كانتا تلاحقان الرحلة 93. وهذا ما أكده أيضاً أحد منظمي حركة الطيران، متجاهلاً أمراً عاماً بعدم التحدث إلى وسائل الإعلام، بقوله أن "طائرة إف 16 لاحقت عن قرب الرحلة 93"[56].

رابعاً، أكد نائب وزير الدفاع بول وولفويتز لاحقاً هذه التقارير بقوله أن "القوى الجوّيّة كانت تلاحق الطائرة المختطفة التي تحطمت في بنسلفانيا... وكانت في موقع يمكّنها من إسقاطها إذا استدعت الضرورة"[57].

خامساً، قُدِّمت دلائل على أن الطائرة قد "ثُقبت" بواسطة صاروخ أو صاروخين من قبل شهود على الأرض. فقد أبلغ عدة أشخاص عن سماعهم صوت "انفجار عال" أو "انفجارين عاليين" قبل أن تشرع الطائرة بالسقوط. وقال عمدة مدينة شانكسفيل إنه يعرف شخصين - أحدهما خدم في فييتنام - أبلغا عن سماعهما صوت صاروخ[58]. كما أبلغ آخرون عن رؤية حطام الطائرة - بما فيه بقايا بشريّة - على بعد ثمانية أميال من موقع التحطم[59]. وقال عمال بجانب بحيرة تبعد ستة أميال عن الموقع إنهم رأوا "حطاماً - كالزهور التي تُنثَر على العروسين - يسقط فوق البحيرة وعلى مقربة من المزارع بعد دقائق من سماع الانفجار"[60]. وأخيراً، وُجدت قطعة تزن نصف طن من أحد الجناحين على "مسافة كبيرة"، كما وصفها الأف بي آي نفسه، من موقع التحطم. وقد دعت إحدى الصحف هذه الواقعة بأنها "مثيرة للاهتمام" وذلك لأن "صواريخ جو - جو التي تتعقب المصدر الحراري الموجود على متن طائرة الإف 16 يُحتمل أنها استهدفت أحد المحركين الكبيرين لطائرة البوينغ 757"[61].

سادساً، أشارت اتصالات هاتفيّة من بعض الركاب، ذُكر بعضهم من قبل عملاء لدى الأف بي آي إس آي[62]، إلى أن بعض الركاب الذكور - من بينهم طيار - [63] كانوا يحاولون انتزاع السيطرة من الخاطفين. وحالما بدا أن نجاحهم بات وشيكاً، أُصيبت الطائرة. فقد صرخت إحدى السيدات - بعد أن كانت قد أخبرت زوجها في وقت سابق بأن المسافرين كانوا يحاولون اقتحام قمرة الطيار - مندهشة: "إنهم يفعلونها! إنهم يفعلونها! إنهم يفعلونها!" وبعد ذلك مباشرة، سمع زوجها صراخاً أتبعه "صوت عاصف، يشبه صوت الريح"، ومن ثم المزيد من الصراخ، وبعده فقد الاتصال[64]. كما نُقل عن مسافر آخر قوله، وهو يتصل من غرفة المرحاض، قبل أن يُفقَد الاتصال بقليل أنه سمع "نوعاً من الانفجار" ورأى "دخاناً أبيض آتياً من داخل الطيارة"[65]. وقال تقرير في صحيفة ميرور: "تدَّعي

المصادر أن آخر شيء سُمع من مسجلة الصوت التابعة لقمرة الطيار هو صوت ريح، الأمر الذي يوحي أن الطائرة قد ثُقبت"[66].

سابعاً، ذكر المقدم دانييل ناش - أحد قائديْ طيارتي الإف 16 اللتين أُرسلتا إلى نيويورك - لاحقاً أنه علم بعد عودته إلى القاعدة بأن طائرة إف 16 أسقطت طائرة ركاب رابعة في بنسلفانيا[67].

ولقد انتشرت هذه الشائعة بما يكفي لدرجة أن السيناتور كارل ليفين ذكر أثناء مقابلة أجرتها لجنة القوات المسلحة مع الجنرال مايرز في 13 أيلول 2001 - من خلال سؤال طرحه على الجنرال مايرز إذا ما كانت وزارة الدفاع قد اتخذت أي فعل ضد إحدى الطائرات - أن "هنالك تقارير تقول بأن الطائرة التي تحطمت في بنسلفانيا قد تم إسقاطها"، مضيفاً أن "تلك القصص مستمرة بالانتشار". فيما صرّح الجنرال مايرز بأن"القوات المسلحة لم تُسقط أي طائرة"[68].

ولكن، من الواضح أن هنالك دلائل قويّة على أن القوات المسلحة الأميركيّة قد أسقطت الرحلة 93، وأنها فعلت ذلك مباشرة بعد أن بدا أن الركاب كانوا على وشك السيطرة على الطائرة. ومن المؤكد أن إسقاط طائرة مدنيّة في مثل هذا الوضع يُعتبر انتهاكاً للإجراءات العاديّة.

تلخيصاً لما سبق يمكننا القول أن الدلائل المتوفرة من كل واحدة من الرحلات الأربع توحي أن الإجراءات العاديّة انتُهكت بشكل كبير في 9/11، ليس فقط من قبل إدارة الطيران الفدراليّة، وإنما من قبل الجيش الأميركي أيضاً. ولهذا السبب، كان لدى المنتقدين، سواء أكانوا يقبلون بالنسخة الأولى أم الثانية من الرواية الرسميّة، أسباباً قويّة للشك في أن الإجراءات العاديّة قد تم تعليقها يوم 9/11.

خُصص الفصل الأول من تقرير لجنة 9/11 بشكل رئيسي لمحاولة إزالة أي دواعٍ لهذا الشك. فكيف فعل ذلك؟ لقد فعل ذلك بإعطائنا ليس أقلّ من نسخة ثالثة من الرواية الرسميّة. ستناقش الفصول القادمة الرواية الجديدة للجنة حول الرحلات الأربع. وسأقدم هنا التسلسل الزمني للنسخ الثلاث من الرواية الرسميّة حول هذه الرحلات الأربع.

النسخة الأولى (11–14 أيلول 2001)

1. الرحلة 11 التابعة للخطوط الجويّة الاميركيّة

7:59 صباحاً غادرت بوسطن.

8:46 صباحاً ضُرب البرج الشمالي من مركز التجارة العالمي.

لم تُرسَل أي طائرة عسكريّة.

2. الرحلة 175 التابعة للخطوط الجويّة المتحدة

8:14 صباحاً غادرت بوسطن.

9:03 صباحاً ضُرب البرج الجنوبي من مركز التجارة العالمي.

لم تُرسَل أي طائرة عسكريّة.

3. الرحلة 77 التابعة للخطوط الجويّة الاميركيّة

8:20 صباحاً غادرت داليس (واشنطن العاصمة).

9:38 صباحاً ضُرب البنتاغون.

لم تُرسَل أي طائرة عسكريّة.

4. الرحلة 93 التابعة للخطوط الجويّة المتحدة

8:42 صباحاً غادرت نيوورك.

10:03 أو 10:06 صباحاً تحطمت في بنسلفانيا.

أُرسلت طائرتان قبل وقت قصير من تحطم الرحلة 93.

النسخة الثانية (18 أيلول 2001: NORAD)[69]

1. الرحلة 11 التابعة للخطوط الجويّة الاميركيّة

8:40 أبلغت إدارة الطيران الفدراليّة NEADS (NORAD).

8:46 الرد: أعطت NEADS أمراً بإرسال طائرتين عسكريتين إلى قاعدة أوتيس.

8:52 أقلعت طائرتا إف 15 من أوتيس.

2. الرحلة 175 التابعة للخطوط الجويّة المتحدة

8:43 أبلغت إدارة الطيران الفدراليّة NEADS (NORAD).

8:46 الرد: أصدرت NEADS أمراً بإرسال طائرتين عسكريتين (طائرتا الإف 15 نفسهما كما في الرحلة 11).

9:02 (تقريباً) الرد: الطائرتان على بعد 71 ميلاً.

3. الرحلة 77 التابعة للخطوط الجويّة الاميركيّة

9:24 أبلغت إدارة الطيران الفدراليّة NEADS (NORAD).

9:24 أعطت NEADS الأمر إلى قاعدة لانجلي.

9:30 أقلعت طائرتا الإف 16 من لانجلي.

9:37 (تقريباً) الرد: الطائرتان على بعد 105 أميال.

4. الرحلة 93 التابعة للخطوط الجويّة المتحدة

بلاغ إدارة الطيران الفدراليّة: N/A (غير قابل للتطبيق).

الأمر بإطلاق الطائرات المقاتلة: N/A (طائرتا الإف 16 في الجو مسبقاً من أجل الرحلة 77).

10:03 (تقريباً) التحطم: طائرتا الإف 16 على بعد 100 ميل (تحميان العاصمة).

النسخة الثالثة (تموز 2004: التقرير [32–33])

1. الرحلة 11 التابعة للخطوط الجويّة الاميركيّة

8:25 علمت إدارة الطيران الفدراليّة (مركز بوسطن) بالاختطاف.

8:38 أبلغت إدارة الطيران الفدراليّة (مركز بوسطن) NEADS (NORAD) بالاختطاف.

8:46 تعطي NEADS أمراً بإطلاق الطائرات المقاتلة إلى أوتيس.

8:46:40 الرحلة 11 تضرب مركز التجارة العالمي.

8:53 تقلع الطائرات من أوتيس.

9:16 شركة الخطوط الجوّية الاميركيّة تعلم بأن الرحلة 11 التابعة لها ضربت مركز التجارة العالمي.

9:21 تخبر إدارة الطيران الفدراليّة في بوسطن (بشكل غير صحيح) NEADS: الرحلة 11 تتجه نحو العاصمة.

9:24 ترسل NEADS طائرتي إف 16 من لانجلي لإيقاف الرحلة 11.

2. الرحلة 175 التابعة للخطوط الجويّة المتحدة

8:42–8:47 عدة إشارات تدل على حدوث عملية اختطاف.

8:52 أحد عمال الطائرة يبلّغ شركة الخطوط الجوّية الاميركيّة بالاختطاف.

8:55 إدارة الطيران الفدراليّة (مركز نيويورك) تشك في حدوث عمليّة اختطاف.

9:03 الرحلة 175 تضرب مركز التجارة العالمي.

9:15 إدارة الطيران الفدراليّة تبلّغ NEADS بالاصطدام (بعد 12 دقيقة).

3. الرحلة 77 التابعة للخطوط الجويّة الاميركيّة

9:05 شركة الخطوط الجوّية الاميركيّة تعلم بالاختطاف.

9:24 NEADS ترسل طائرتي إف 16 من لانجلي (ولكن لتتعقبا الرحلة 11، وليس الرحلة 77).

9:34 إدارة الطيران الفدراليّة تبلّغ NEADS بأن الرحلة 77 مفقودة (وليست مختطفة).

9:38 الرحلة 77 تضرب البنتاغون.

9:38 طائرتا الإف 16 اللتان أرسلتا لاعتراض الرحلة 11 على بعد 150 ميلاً من العاصمة (ذهبتا في اتجاه خاطئ).

4. الرحلة 93 التابعة للخطوط الجويّة المتحدة

9:34 مركز قيادة إدارة الطيران الفدراليّة يعلم بالاختطاف.

10:03 الرحلة 93 تتحطم.

10:07 إدارة الطيران الفدراليّة (مركز كليفلاند) تخبر NEADS بالاختطاف.

10:15 إدارة الطيران الفدراليّة (مركز واشنطن) تخبر NEADS بالتحطم.

الفصل الثاني عشر

اللجنة والرحلة 11

إذا قبلنا بالنسخة الثالثة من الرواية الرسميّة، فهذا يعني أن محاولة لجنة 9/11 في الدفاع عن الجيش الأميركي من الشك في أنه تصرف بشكل بطيء جداً كانت ناجحة إلى حدّ كبير. ثمة مشاكل أخرى بالطبع، ولكن اللجنة تعاملت معها على أنها كانت ناتجة من سوء الاتصال، والارتباك، وقلة الخبرة المسبقة في مثل هذا النوع من الأزمات، وأشياء أخرى من هذا القبيل، لا على أنها دلائل على وجود نية مبيَّتة في السماح للهجمات بأن تحصل. والسؤال: هل سنقبل بهذه الرواية أم لا؟ سأبدأ في إجابتي عن هذا السؤال بإلقاء نظرة على رواية اللجنة المتعلقة بكيفيّة رد إدارة الطيران الفدراليّة والجيش الأميركي على الرحلة 11.

تصوير اللجنة لقلة كفاءة إدارة الطيران الفدراليّة

في تصويرها لرد إدارة الطيران الفدراليّة على الرحلة 11، تحاول اللجنة تعزيز الإيحاء المتضمن في سجل NIRAD الزمني آنف الذكر – لم يبلّغ موظفو إدارة الطيران الفدراليّة الجيش في الوقت المناسب لمنع اصطدامها بالبرج الشمالي. وسألخص هنا رواية اللجنة وأعلّق عليها.

أقلعت الرحلة 11 التابعة للخطوط الجوّيّة الاميركيّة من بوسطن في الساعة 7:59 صباحاً. في الساعة 8:14، أغفلت الطائرة أمراً بالصعود إلى ارتفاع أعلى، وانقطع الاتصال اللاسلكي. ثم انقطعت إشارة المتلقي المجيب (18)[1]. وتقول اللجنة بخصوص ذلك: "إن الفقدان المتزامن لإشارة جهازي اللاسلكي والمتلقي المجيب يمكن اعتباره حدثاً نادراً ومنذراً بالخطر" (16). ومع ذلك، لا منظم حركة الطيران

التابع لإدارة الطيران الفدراليّة في مركز بوسطن ولا المشرف عليه ارتابا في حدوث عمليّة اختطاف (18). ولهذا السبب، بدلاً من إبلاغ الجيش، سألا شركة الخطوط الجوّيّة الاميركيّة إذا كان بإمكانها الاتصال بالرحلة 11. ولكن، بعد ذلك، "أصبح [المنظم] أكثر قلقاً عندما تغير مسار" الرحلة 11 (19). وتغير المسار، كما أخبرتنا شبكة MSNBC بعد يوم واحد من 9/11، يُعتبَر "حالة طوارئ حقيقيّة" من قبل منظمي الرحلات، الأمر الذي يجعله "يدق ناقوس الخطر"[2]. ولكن، بدلاً من إبلاغ الجيش بخصوص الرحلة 11، "بدأت [إدارة الطيران الفدراليّة] بإبعاد طائرة عن مسارها" (19).

وأخيراً، في حوالى الساعة 8:25، سمع المنظم إرسالين صوتيين من الرحلة 11. في الإرسال الأول، قال الصوت: "لدينا بعض الطائرات". ولكن اللجنة أخبرتنا: "سمع المنظم فقط شيئاً غير مفهوم، إنه لم يسمع الكلمات المحددة 'لدينا بعض الطائرات'" (19). في الحقيقة، فكرة أن هذه العبارة – التي تشكل عنوان الفصل الأول من تقرير اللجنة – غير مفهومة لعبت دوراً هاماً في حجة اللجنة، لأنه لو فهم المنظمون العبارة، لأدركوا على الفور أنه هنالك أكثر من طائرة مختطفة. بيد أن اللجنة تقول بأن العبارة لم تصبح مفهومة إلا بعد 40 دقيقة أخرى، ولم تصبح معلومة لدى أوساط إدارة الطيران الفدراليّة إلا بعد ذلك ببعض الوقت (19، 23، 25)[3].

في الإرسال الصوتي الثاني، سمع المنظم شخصاً من الرحلة 11 يقول: "لا يتحرك أحد... إذا حاولتم القيام بأية حركة، فستعرضون نفسكم والطائرة للخطر". في تلك اللحظة بالذات، عرف المنظم بأنها كانت عمليّة اختطاف. (وفقاً لتقارير إخباريّة سابقة، كما رأينا في الفصل 11، قال إن إدراكه هذا جاء بعد سماعه عبارة "لدينا بعض الطائرات"). ثم أخبر المشرف عليه بهذه الواقعة. وبعد ذلك: "بين الساعة 8:25 و8:32، طبقاً لما تفرضه إجراءات إدارة الطيران الفدراليّة المعتادة، بدأ مدراء مركز بوسطن بإعلام رؤسائهم حسب تسلسل المراتب بأن الرحلة 11 قد اختُطفت" (19).

نريد أن ننوه هنا، وفقاً لهذه الرواية، إلى أن موظفي إدارة الطيران الفدراليّة لم

يشرعوا في الاتصال بالجيش إلى أن "علموا" بأن الرحلة قد اختُطفت. ولكن، كما رأينا في الفصل 11، لا يُفترَض بهم أن ينتظروا حتى يتأكدوا. بل، إذا كانوا يشكون في وضع ما، عليهم أن "يتعاملوا معه كما لو أنه حالة طارئة".

ثمة نقطة أخرى بحاجة للتنويه هنا أيضاً، وهي أن مدراء بوسطن لم يتصلوا بمركز القيادة العسكريّة الوطنية NMCC أو NORAD مباشرة. بل بدأوا بإعلام رؤسائهم حسب تسلسل المراتب". وطول سلسلة المراتب يلعب دوراً جوهرياً في الرواية التي قدمتها لجنة 9/11. حيث يقول تقريرها: "يحتاج طلب المساعدة من NORAD، وفقاً لبروتوكولات إدارة الطيران الفدراليّة التي كانت سارية في 9/11، إلى عدة مستويات من البلاغات والموافقات من أعلى المستويات في الحكومة" (17). ويُقصَد من تعبير "أعلى المستويات" مكتب وزير الدفاع (وليس بالضرورة مكتب الرئيس أو نائب الرئيس [18]).

والحصول على هذه الموافقات متعددة المستويات يأخذ وقتاً طويلاً. بالنسبة لإدارة الطيران الفدراليّة، أي منظم لحركة الطيران في غير المركز الإقليمي، مثل مركز بوسطن، بحاجة لإعلام المركز الإقليمي التابع له (هنالك 20 مركزاً إقليمياً في الولايات المتحدة). ثم يتوجب على هذا المركز الإقليمي الاتصال بمركز قيادة إدارة الطيران الفدراليّة، الذي يقع في هيرندون، فيرجينيا. ومن ثم سيتصل مركز هيرندون بمنسق عمليات الاختطاف في المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدراليّة في واشنطن. وبعد ذلك، سيتصل هذا المنسق بـ NORAD (17-18).

استناداً إلى هذه الرواية، يتطلب الحصول على أمر بإرسال طائرة مقاتلة 8 أو 9 اتصالات هاتفيّة، أي 8 أو 9 دقائق، هذا إذا استغرق كل اتصال دقيقة واحدة فقط. وهذه الرواية مختلفة تماماً عن البروتوكول الذي ذكرناه آنفاً، والذي يقول: "يتطلب الأمر دقيقة واحدة" بالنسبة لإدارة الطيران الفدراليّة لإعلام NORAD و"حوالى 10 دقائق" فقط لاعتراض الطائرة المختطفة. وهذه الفكرة تلعب دوراً جوهرياً في تفسير اللجنة لسبب عدم وضع الملامة على الجيش في 9/11.

لنعد إلى رواية اللجنة عن الرحلة 11: كما رأينا، بدلاً من الاتصال بـ NMCC أو NORAD نفسها، بدأ مدراء إدارة الطيران الفدراليّة في مركز بوسطن

"بإعلام رؤسائهم حسب تسلسل المراتب". وذلك يعني أن بوسطن، في الساعة 8:28، أجرت اتصالاً مع مركز قيادة هيرندون. ثم اتصل هيرندون، بعد أربع دقائق، بالمركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدراليّة. وإذا اتصل المركز الرئيسي بـ NMCC في ذلك الوقت، فهذا يعني أنه ما زال هنالك 14 دقيقة قبل أن تضرب الرحلة 11 في البرج الشمالي. ولكن، بالرغم من وصول هذه المعلومات إلى المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدراليّة، كما تزعم اللجنة، لم يتصل المركز الرئيسي بـ NMCC. بدلاً من ذلك:

> أجاب الضابط المسؤول بأن مسؤولي الأمن في المركز الرئيسي كانوا قد بدأوا للتوّ بمناقشة عمليّة الاختطاف الواضحة في اجتماع، عُقد هاتفياً، مع مركز نيو إنغلاند الإقليمي. وبدأ المركز الرئيسي باتباع البروتوكول الخاص بعمليات الاختطاف ولكنه لم يتصل بـ NMCC من أجل طلب حماية من طائرة مقاتلة (19).

ليس واضحاً كيف أمكن للجنة أن تقول بأن المركز الرئيسي "بدأ باتباع البروتوكول الخاص بعمليات الاختطاف"، مع أن الدور الأساسي الذي يجب أن يلعبه المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدراليّة بمقتضى هذا البروتوكول هو الاتصال بـ NMCC.

على أي حال، يمتدح التقرير بعد ذلك مركز بوسطن لعدم اتباع البروتوكول: "أخذ مركز بوسطن المبادرة، في الساعة 8:34، للاتصال بالجيش"، وتمكّن من التحدث مع NEADS في الساعة 8:38. قال مركز بوسطن لـ NEADS: "لدينا طائرة مختطفة متجهة نحو نيويورك، ونحن بحاجة... لأن يصدر شخص ما أمراً بإرسال بعض من طائرات إف 16 أو شيء ما إلى هناك" (20). للتذكير، NEADS هي قطاع الدفاع الجوي الشمالي الشرقي التابع لـ NORAD (ويقع في روم، نيويورك).

يبدو هذا الجزء من التقرير متناقضاً بعض الشيء. فبينما يقول التقرير بأن كل شيء يجب أن يتم وفقاً لتسلسل المراتب، نجد فجأة أن المدراء الإقليميين في إدارة الطيران الفدراليّة تمكنوا من الاتصال بالجيش بأنفسهم، من دون المرور عبر المركز

الرئيسي لإدارة الطيران الفدراليّة. ووجدنا أيضاً أنهم لم يكونوا بحاجة للمرور عبر NMCC في البنتاغون، بل اتصلوا مباشرة بالقطاع المحلي التابع لـ NORAD - وهو NEADS في هذه الحالة.

ولكن التقرير يتجاهل هذا التناقض مؤكداً على النقطة الاساسيّة التي يريد إبرازها: "كان هذا أول إبلاغ تلقاه الجيش - على أي مستوى - بأن الرحلة 11 قد اختُطفت" (20). وبقوله هذا، يعيد تقرير لجنة 9/11 التأكيد على موقف سجل NORAD الزمني آنف الذكر. مع أنه أخف وطأة بقليل على إدارة الطيران الفدراليّة، بتعديله زمن الإبلاغ من 8:40 إلى 8:38. ولكن النقطة الاساسيّة هي ذاتها: بقي وقت قليل جداً - تقول اللجنة إنه 9 دقائق (21) - على اصطدام الرحلة 11 بالبرج الشمالي.

تعامل اللجنة مع رد الجيش الأميركي

غير أن هذه النقطة بحد ذاتها، كما وجدنا في الفصل 11، لا تبعد الجيش عن المسؤولية، لأنه عند الساعة 8:38 كان لا يزال هنالك وقت كافٍ لاعتراض الرحلة 11 قبل أن تصطدم بالبرج الشمالي، في الساعة 8:47، وفقاً للجنة[4]. وقد أدركت اللجنة أنها بحاجة لتفسير سبب عدم اعتراض الرحلة. لنلقِ نظرة على محاولة اللجنة هذه.

أحد الاتهامات التي أثارها النقاد، كما رأينا، تمثّل في أنه كان يتوجب على NEADS أن تعطي الأمر بإرسال الطائرات العسكريّة إلى قاعدة جويّة أقرب إلى نيويورك، مثل قاعدة ماكغواير. تبدأ رواية اللجنة على النحو التالي: "أمرت NEADS بإرسال طائرتي الإف 15 المخصصتين للطوارئ في قاعدة أوتيس التابعة للقوى الجويّة في فالماوث، ماساشوستس، التي تبعد 153 ميلاً عن مدينة نيويورك" (20). وقالت اللجنة رداً على السؤال المتعلق بقاعدة ماكغواير بأن NORAD، بعد الحرب الباردة، "بالكاد كانت قادرة على المحافظة على أية قاعدة جويّة جاهزة للحالات الطارئة"، ولهذا السبب، "بحلول 9/11 لم يكن هناك سوى سبع قواعد جاهزة للطوارئ في الولايات المتحدة، كل واحدة منها تملك طائرتين في وضع الاستعداد" (352، 17). واثنتان من هذه القواعد، أوتيس في ماساشوستس

ولانجلي في فيرجينيا، كانتا في القطاع الشمالي الشرقي من NORAD (17)، ولهذا السبب، كانت NEADS مضطرة للاختيار بينهما، وأوتيس كانت الأقرب.

هذه الرواية حول الوضع في 9/11 يمكن أن تفسر لماذا لم ترسل NEADS الطائرات المقاتلة من قاعدة ماكغواير في نيوجيرسي. ويمكن أن تفسر أيضاً مشكلة وجدناها في النسخة الثانية من رواية NORAD، وهي لماذا أرسلت NEADS – حمايةً لواشنطن – طائرات مقاتلة من قاعدة لانجلي، التي تبعد 130 ميلاً عن واشنطن، بدلاً من قاعدة أندروز، التي تبعد 10 إلى 12 ميلاً فقط عنها. ولكن، بالرغم من أن هذا الادعاء قد يفسر هذه الحالات الغريبة، إلا أننا بحاجة لنسأل إذا ما كان قابلاً للتصديق أم لا.

كم عدد القواعد التي تملك طائرات مقاتلة جاهزة للحالات الطارئة؟

هنالك أسباب عديدة للشك في صحة هذا الادعاء. وأحد هذه الأسباب يبرز ببساطة من طبيعة وحجم المنطقة المسؤولة عنها NEADS. فكما توضح الخريطة الموجودة في تقرير لجنة 9/11 (15)، تمتد المنطقة المسندة مسؤوليتها إلى NEADS من مدينة ماين إلى وسط داكوتا الشماليّة، ومن ماين إلى فيرجينيا، ومن فيرجينيا إلى غرب أوكلاهوما. وهذه المنطقة هي أكثر المناطق تعداداً بالسكان في الولايات المتحدة، وأكثرها ازدحاماً في حركتها الجويّة. وهي أيضاً، لاحتوائها على عاصمة الأمة ومركزها المالي، أكثر المناطق أهمية من وجهة النظر الأمنيّة. فهل يُتوقّع منا أن نصدق أنه قبل 9/11، كان هنالك قاعدتان جويتان فقط في كل هذه المنطقة تحتفظان بطائرات جاهزة للحالات الطارئة؟

بعد 9/11، نُقل عن الكولونيل روبرت مار، قائد NEADS، أنه قال: "لقد عرفت، بالتأكيد، بأننا لا نستطيع، مع أربع طائرات فقط، أن نحمي كل منطقة شمال شرق الولايات المتحدة"[5]. كان أمراً حسناً منه أنه قال "بالتأكيد"، لأنه مما لاشك فيه أن قادتنا العسكريين لم يكونوا بحاجة لاختبار هجمات 9/11 كي يدركوا أن أربع طائرات عسكريّة لا يمكنها الدفاع عن هذه المنطقة الشاسعة – "أكثر من نصف مليون ميل مربع من الفضاء الجوي"[6] – المسندة إلى NEADS. ألا ينبغي علينا أن نستنتج، بموجب ذلك، أنه إما أن الادعاء بوجود أربع طائرات

عسكريّة فقط كان كاذباً أو أن قادتنا العسكريين تركوا عمداً الجانب الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة بدون حماية؟

ويصبح هذا الادعاء الذي قدمه كل من الجيش ولجنة 9/11 معاً أكثر مدعاة للشك في مصداقيته من خلال حقيقة ما يوحي إليه ضمناً وهو أنه لم يكن هنالك أي طائرات مقاتلة جاهزة للطوارئ - بحسب كلمات مقالة في صحيفة نيوزداي - في "قواعد قريبة من هدفين واضحين للعمليات الإرهابيّة: واشنطن العاصمة ومدينة نيويورك"[7].

مثل هذا الادعاء الغريب ينبغي على الأقل أن يُدعَم بتوثيق شامل. لأنه إذا كانت بقية القواعد التي كانت تُبقي في السابق طائرات في حالة الجاهزيّة قد أُمرت بالتوقف عن هذه العادة بعد نهاية الحرب الباردة، فلا بد أن هنالك وثائق وفيرة تؤكد هذا الأمر. ومن المؤكد أن الدكتور فيليب زيليكوف، كمؤرخ متمرس، يعرف أهمية تقديم وثائق معاصرة لزمن الحدث لكل الادعاءات التي تحتمل الجدل والمتعلقة بأحداث ماضية، بدلاً من الاعتماد فقط على شهادات من الزمن الحاضر، وخصوصاً من أناس يُشتبَه بامتلاكهم دوافع شخصيّة. ومع ذلك، تستشهد الملاحظة المتعلقة بهذا الادعاء بمقابلة وحيدة، جرت عام 2004، مع الجنرال ريتشارد مايرز (17، 458 م 99)، الذي يُعتبَر، بصفته رئيساً لهيئة الأركان المشتركة التابعة للبنتاغون، واحداً من المشتبهين الرئيسيين من قبل أولئك الذين يعتقدون أنه كان هنالك أمر بتعليق العمل وفق الإجراءات العاديّة[8]. ولكن لجنة 9/11، على أي حال، تعامله كمصدر، غير متحيِّز، للمعلومات.

إن الادعاء الذي يقول بأن قاعدتي أوتيس ولانجلي كانتا القاعدتين الوحيدتين التي يمكن لـ NEADS أن تعطيهما الأمر بإرسال الطائرات المقاتلة يمكن دحضه بسهولة وذلك لأنك كي تدعي هذا الأمر فيجب عليك أولاً أن تنكر حقيقة أن قاعدة أندروز تُبقي طائرات على أهبة الاستعداد طوال الوقت. وهذا الإنكار ببساطة غير معقول في ضوء حقيقة أن أندروز، لكونها تبعد 10 أميال عن واشنطن، على عاتقها مسؤوليّة حماية عاصمة الأمة. وهذا ما أثارته قصة نُشرت في صحيفة سان دييغو يونيون - تريبيون بعد يوم واحد من 9/11، حيث تقول هذه القصة

على لسان متحدث باسم الحرس الوطني: "يُؤمِّن الدفاع الجوي عن واشنطن بشكل أساسي بواسطة طائرات مقاتلة من قاعدة أندروز التابعة للقوى الجويّة في ميريلاند بالقرب من حدود مقاطعة كولومبيا"[9].

وما يجعل الادعاء الذي يقول بأن قاعدة أندروز لم تكن تحتفظ بطائرات مقاتلة على أهبة الاستعداد لمواجهة الحالات الطارئة غير معقول أيضاً هو حقيقة أن أندروز هي مقر الطائرة الرئاسيّة Air Force One. فهل يُتوقَّع منا أن نصدق أن بعد الحرب الباردة، وافق أحد الرؤساء البخلاء على خطة تقضي بأن الطائرة الرئاسيّة لن تكون محمية بعد ذلك من قبل طائرات مقاتلة في قاعدة أندروز، ولهذا السبب ستكون وكالة الخدمة السرّيّة، حمايةً للرئيس، بحاجة للاعتماد على طائرات مقاتلة تُرسَل من قاعدة لانجلي؟

ولكن هذا الادعاء غير المعقول، في واقع الأمر، كان قد ظهر بشكل واضح بعد وقت قصير من 9/11. فقد ذكرت صحيفة يو إس توداي نقلاً عن مصدر في البنتاغون أن قاعدة أندروز "لم يُعهَد إليها أي طائرة مقاتلة"[10]. مدلياً بادعاء أكثر معقولية ولو بشكل طفيف، قال الجنرال لاري أرنولد، قائد المنطقة القارية التابعة لـ NORAD: "لم نكن نملك أي طائرة جاهزة في أندروز"[11].

على أي حال، قد يرد أحدهم بأن ليس ثمة تناقض بين تصريح الجنرال أرنولد وحتمية وجود طائرات عسكريّة جاهزة دائماً في أندروز - ويمكن استدعاؤها من قبل وكالة الخدمة السرّيّة - وذلك بالقول إن أرنولد كان يعني فقط أن NORAD بالذات لم تكن تملك طائرات جاهزة في أندروز في ذلك الصباح. أي أن كل الطائرات الجاهزة كانت تحت صلاحية سلطات أخرى، كالخدمة السرّيّة مثلاً. بيد أن هذا المخرج لا يحل المشكلة، طالما أنه كان هناك طائرات جاهزة يمكن لـ NORAD أن تستدعيها. من المؤكد أن أحداً لن يحاول الدفاع عن الرواية الرسميّة بالقول بأن الخدمة السرّيّة رفضت السماح لـ NORAD بأن تستخدم طائراتها للدفاع عن البنتاغون. الادعاء الوحيد الذي يمكنه أن يفسر لماذا لم تُرسَل الطائرات العسكريّة مباشرة من قاعدة أندروز هو الادعاء الذي يقول بأنه لم تكن هناك أي طائرات جاهزة في تلك القاعدة. وهذا الادعاء، ببساطة، ليس معقولاً.

وما عزّز من شكوكي الخاصة في هذه المسألة هو حوار زعم كايل هينس، مؤسس جمعية مراقبة مواطني 9/11، أنه أجراه مع دونالد أرياس، رئيس قسم الشؤون العامة في المنقطة القاريّة التابعة لـ NORAD. اتصل هينس بأرياس في كانون الثاني من العام 2004 - كان قد التقاه أول مرة في جلسة استماع أجرتها لجنة 9/11 في العام 2003 - لكي يسأله بعض الأسئلة حول رد NORAD على هجمات 9/11. "بسرعة كبيرة"، ذكر هينس، "سألته إذا ما كان هناك أي طائرات جاهزة في القاعدة. فرفض الإجابة وأصرّ على أن أندروز لم تكن جزءاً من NORAD". ثم، يقول هينس، "عندما ألححت عليه في مسألة إذا ما كان هناك أي طائرات أخرى، رغم أنها ليست تابعة لـ NORAD، كان يمكن استدعاؤها"، "أقفل [أرياس] الخط في وجهي"[12]. إذا كان الخياران الوحيدان أمام أرياس هما إما الكذب أو إقفال الخط، فهو يستحق الشفقة منا. ولكن ردة فعله هذه تقدم سبباً آخر للاعتقاد بأن الجيش الأميركي كان يكذب بخصوص الوضع الحقيقي في قاعدة أندروز.

على أي حال، بالإضافة إلى حقيقة أن الادعاء القائل بأنه لم يكن هناك طائرات جاهزة في قاعدة أندروز هو ادعاء غير قابل للتصديق بداهةً، فهو يتناقض مع عدة حقائق عمليّة. منها مثلاً حقيقة - حتى أنها ذُكرت في تقرير لجنة 9/11 - إرسال طائرات من أندروز في وقت لاحق من ذلك الصباح (44). وأنها أُرسلت مباشرة، كما قال كل من الجنرال مايرز والرائد سنايدر في الأيام التي تلت 9/11، بعد إصابة البنتاغون. "خلال دقائق بعد الهجوم"،كتبت صحيفة تيليغراف، "كانت طائرات إف 16 من قاعدة أندروز التابعة للقوى الجوّيّة في الجو فوق واشنطن". وبحسب قصة نُشرت في صحيفة دنفر بوست، "طائرات من نوع إف 16، أُرسلت من قاعدة أندروز وقواعد أخرى"، كانت تطير فوق واشنطن "بعد بضع دقائق" من الهجمات[13]. حتى أن قصة نُشرت في صحيفتي أفييشن ويك وسبيس تكنولوجي تقول بأن الطائرات كانت مزودة بصواريخ[14].

على أي حال، قد يُصرَف النظر عن هذه الحقيقة من قبل المدافعين عن الرواية الرسميّة عن طريق الإشارة إلى أن عملاء الخدمة السرّيّة، بحسب القصة نفسها، قد

اتصلوا بقاعدة أندروز في الساعة 9:03 لإبلاغها بتجهيز وتسليح طائرات إف 16 من أجل إرسالها. ثم تقول هذه القصة بأنه عندما أُصيب البنتاغون، كانت الصواريخ لا تزال قيد التحميل في طائرات الإف 16. وعند الساعة 9:38، بعد إصابة البنتاغون مباشرة، اتصلت وكالة الخدمة السرّيّة ثانيةً بقاعدة أندروز وقالت: "اطلعوا إلى السماء الآن!" مع اكتمال تحميل الصواريخ في ذلك الوقت، كانت طائرات الإف 16 قادرة على بلوغ واشنطن في 10 دقائق[15]. إذاً، فهذه القصة توافق بين الادعاء الذي يقول بأن أندروز لم تكن تملك طائرات جاهزة مع حقيقة - يعلمها الكثيرون - أن أندروز كانت قادرة على إرسال العديد من الطائرات المقاتلة خلال دقائق من الهجوم على البنتاغون.

غير أن هذا الحل يمكن أن يواجه مشاكل. إحداها تتمثل في حقيقة أن متحدثاً باسم الحرس الوطني - في إشارة إلى تأخير أندروز في إرسال الطائرات المقاتلة - لم يحاول تفسير هذا التأخير باللجوء إلى هذا الادعاء. وأنا أقصد هنا ذلك المتحدث باسم الحرس الوطني الذي أخبر صحيفة سان دييغو يونيون - تريبيون بأن الدفاع الجوي عن واشنطن تؤمنه بشكل رئيسي طائرات مقاتلة من قاعدة أندروز. ثم تنقل الصحيفة عنه قوله: "ولكن المقاتلات لم تصعد إلى السماء إلا بعد الهجوم المدمر على البنتاغون"[16]. ليس هناك إيحاء إلى إرسال المقاتلات بأسرع وقت ممكن، بعد تحميلها بالصواريخ. فمثل هذا الادعاء، على أي حال، غير معقول أيضاً؛ لأن الطائرات المقاتلة يمكنها تأمين حماية كافية ولو كانت محملة بالرصاص، وليس بالصواريخ. حتى أن وجود طائرات مقاتلة، ولو كانت غير مسلحة بتاتاً، أفضل من عدم وجودها على الإطلاق، نظراً لقدرتها على إعاقة الطائرة المقصودة، وفي حال فشلها يمكنها الاصطدام بها قبل وصولها إلى البنتاغون أو البيت الأبيض أو الكونغرس[17]. على أي حال، إن الرواية المقدمة من قبل هذا المتحدث باسم الحرس الوطني - أدلى بها في 11 أو 12 أيلول - تنسجم مع القصة التي أخبرها كل من الجنرال مايرز والمتحدث باسم NORAD مايك سنايدر - والتي تفيد بأنه لم يتم إرسال أي طائرة عسكريّة إلا بعد إصابة البنتاغون.

ولكن التحدي العملي الأكثر أهمية للادعاء القائل بأنه لم يكن هناك طائرات

مقاتلة على أهبة الاستعداد في أندروز يتمثل في أن موقع الجيش الأميركي على الإنترنت بالذات قال العكس. فبحسب هذا الموقع، كانت قاعدة أندروز مقراً للسرب المقاتل 121 من الجناح 113. وهذا السرب، المجهز بطائرات من نوع إف 16، قيل إنه "يوفر لمقاطعة كولومبيا قوات مؤهلة وجاهزة للرد في حال حدوث كارثة طبيعيّة أو حالة طارئة مدنيّة". وتمتلك قاعدة أندروز أيضاً - وفقاً للموقع ذاته - السرب 321 الهجومي المقاتل التابع لسلاح البحريّة، الذي "يطيِّر الطائرة المعقدة هورنيت إف/إيه 18(Hornet-F/A 18)" وهو مدعَّم بسرب احتياطي "يؤمِّن الصيانة ويوفر كل الأعمال الضروريّة للمحافظة على القوة في حالة تأهب"[18]. علاوة على ذلك، يمكن للمرء أن يعلم من هذا الموقع أن قاعدة أندروز هي مقر الحرس الوطني الجوي التابع لمقاطعة كولومبيا (DCANG)، الموكل إليه "مهمة تأمين وحدات مقاتلة في أعلى حالة ممكنة من الاستعداد"[19].

من الصعب، قراءة هذه العبارات، وخصوصاً عبارة DCANG حول الوحدات المقاتلة في "أعلى حالة ممكنة من الاستعداد"، على أنها تشير إلى شيء آخر عدا طائرات مقاتلة جاهزة على مدار الساعة. في الحقيقة، لدينا سبب للاعتقاد بأن الجيش الأميركي، بعد 9/11، أدرك هذا الأمر ووجد أن العبارة محرجة. فبعد الهجمات بوقت قصير، يقول الباحثون، تم تغيير موقع DCANG فأصبح يقول بأنه كان لديه "رؤيا" (بدلاً من "مهمة"). وأن هذه الرؤيا تقتصر فقط على "تأمين القيادة والتحكم في زمن السلم والإشراف الإداري من أجل مساندة الزبائن، ووحدات DCANG، وقاعدة الحرس الوطني NGB في تحقيق أعلى مستوى جاهزيّة ممكن". إذاً، لم يعد يُروَّج لـ DCANG بأنها تحافظ على قوات تابعة لها في "أعلى مستوى جاهزيّة ممكنة". إنها تأمل فقط في مساعدة مجموعات متنوعة - صحيح أنها تتضمن وحدات تابعة لها، ولكنها تشمل زبائن أيضاً - في "تحقيق أعلى مستوى جاهزيّة ممكن". بوضع وحدات DCANG على المستوى نفسه مع "الزبائن"، لم تعد عبارة "أعلى مستوى جاهزيّة" تعني جاهزيّة دائمة من أجل أوامر إرسال الطائرات المقاتلة[20]. هل يمكن أن نفهم هذا التغيير على أنه يعني أي شيء آخر غير محاولة تغطية من جانب الجيش الأميركي؟

بعد اكتشافهما موقع الجيش على الإنترنت هذا والمعلومات المذكورة أعلاه حول قاعدة أندروز في 24 أيلول 2001، اكتشف إيلاريون بيكوف وجارد إزراييل بعد شهر من هذا التاريخ أن عنوان الموقع قد تغير، وأن المعلومات المتعلقة بأندروز قد وُضعت في أصغر نموذج ممكن، وأن موقع قاعدة أندروز الرسمي قد "أُغلق"[21]. هل يمكننا أن نصدق أن توقيت هذه التغييرات، وخصوصاً عندما ترافقت مع تغيير عبارة DCANG، كان مصادفة بحتة؟

وما يؤيد فكرة وجود مقاتلات جاهزة تابعة لـ DCANG قبل 9/11 هو تصريح نسبه ريتشارد كلارك، الذي كان يشغل منصب المنسق الوطني للأمن ومكافحة الإرهاب، إلى الجنرال مايرز. يذكر كلارك أن الجنرال مايرز قال - خلال اجتماع هاتفي كان يديره كلارك - بعد الهجوم على البنتاغون مباشرة: "أندروز تطلق الآن طائرات مقاتلة من الحرس الوطني الجوي في مقاطعة كولومبيا"[22].

هنالك عدة نقاط يمكن استخلاصها من هذه المناقشة: (1) إن عدد القواعد التي كانت تملك طائرات مقاتلة جاهزة في الحالات الطارئة قبل 9/11 هي أكثر بكثير مما سيعلمه المرء من قراءة تقرير لجنة 9/11. (2) لو تعاملت اللجنة مع مهمتها بجدية أكبر، متعاطية مع الجرائم التي ارتُكبت في 9/11 بالجدّيّة نفسها التي تُعامَل بها الجرائم العاديّة، لخضع المسؤولون المتورطون، مثل الجنرال مايرز والجنرال لاري أرنولد، لاستجواب أشد صرامة، ولقورنت شهاداتهم مع شهادات العشرات من الأشخاص الآخرين - كلهم تحت القسم وبمساعدة جهاز الكشف عن الكذب - إلى جانب الحقائق المتوفرة في الوثائق المكتوبة. (3) هنالك أسباب عديدة لاعتبار الادعاء الذي يقول بأنه لم يكن هناك طائرات مقاتلة على أهبة الاستعداد في قاعدة أندروز غير صحيح.

وتقودنا النقطة الثالثة، أخيراً، إلى علاقة هذا الأمر بالرواية الرسميّة الخاصة بالرحلة 11. فإذا كان الادعاء المتعلق بقاعدة أندروز كاذباً، فأي سبب يدفعنا لتصديق الادعاء الخاص بقاعدة ماكغواير؟ وإذا كانت ماكغواير بالفعل تملك طائرات مقاتلة على أهبة الاستعداد، فإن إعطاء الأمر بإرسال الطائرات المقاتلة

إلى قاعدة أوتيس بدلاً منها يقدم دليلاً قوياً على الادعاء القائل بأن المسؤولين في الجيش الأميركي كانوا يعملون بشكل جدي لتسهيل نجاح الهجمات. وهذا الدليل يصبح أكثر قوة ودلالة إذا ما حاول الجيش التغطية على هذه الحقيقة بالادعاء الكاذب بأن ماكغواير لم تكن تملك طائرات على أهبة الاستعداد. بالطبع، قد يكون هذا الادعاء صحيحاً. ولكن، نظراً لإهمال لجنة كين – زيليكوف في التعامل مع أي من المسائل المطروحة أعلاه، فإن مجرد قبولها بهذا الادعاء ليس سبباً كافياً لاعتباره صحيحاً.

الاتصال الهاتفي الذي دام ثماني دقائق إلى فلوريدا

لنعد إلى روايتنا حول الرحلة 11: ربما بإمكاننا أن نفترض أنه عندما علمت NEADS في الساعة 8:38 أن طائرة مختطفة كانت تسرع في طريقها نحو نيويورك، كان يتوجب عليها أن ترسل على الفور طائرات مقاتلة لاعتراضها. ولكن القائد الميداني في NEADS، الكولونيل روبرت مار، أمر فقط الطيارين في أوتيس بالاستعداد. ثم طلب من القائد العام للمنطقة القارّية التابعة لـ NORAD، الجنرال لاري أرنولد، في فلوريدا، بأن يسعى للحصول على إذن. وكي لا يضيع وقتاً، قال الجنرال أرنولد (تذكّر فيما بعد) "اذهب وأرسل الطائرات، وسنحصل على الإذن فيما بعد" (20). وهكذا أُعطي الأمر بإرسال الطائرات في الساعة 8:46 – قبل 40 ثانية فقط من ارتطام الرحلة 11 بالبرج الشمالي. وهكذا استهلك الاتصال مع فلوريدا ثماني دقائق ثمينة أخرى، كان من الممكن خلالها لطائرات الإف 15 الفائقة السرعة أن تنقذ البرج الشمالي.

هل يتطلب الاعتراض إذناً من أعلى المستويات؟

هنا، ينبغي التنويه إلى أن ثمة استثناء آخر لرواية اللجنة المتعلقة بالحاجة لاتباع تسلسل الرتب العسكريّة. فالجنرال أرنولد، بحسب رواية اللجنة نفسها، لم يكن يعتقد أنه من الضروري الحصول على إذن من مكتب وزير الدفاع قبل اتخاذ القرار. هل كان ذلك الإذن ضرورياً فعلاً للقيام بالاعتراض؟

تستشهد لجنة 9/11، دعماً لادعائها بأنه كان ضرورياً، بمذكرة صدرت من

قبل رئيس هيئة الأركان المشتركة، بعنوان "قرصنة (اختطاف) الطائرات وتدمير الأجسام الطائرة المهجورة"، في 1 حزيران 2001، أي قبل ثلاثة أشهر تقريباً من 9/11[23]. والفقرة الجوهريّة في هذه الوثيقة تقول:

يُعتبر NMCC [مركز القيادة العسكريّة الوطنيّة] مركزاً جوهرياً في وزارة الدفاع بالنسبة لتقديم المساعدة. في حالة الاختطاف، يُبلّغ الـ NMCC من قبل إدارة الطيران الفدراليّة بواسطة أكثر الوسائل سرعة. ويرسل NMCC، *باستثناء وجود حالات تتطلب رداً عاجلاً بموجب الفقرة d*، التماسات بالمساعدة إلى DOD [وزارة الدفاع] إلى وزير الدفاع من أجل الموافقة.

قرأ بعض المراقبين هذه الفقرة على أنها تقول بأن كل طلبات المساعدة العسكريّة يجب أن تحصل على الموافقة من مكتب وزير الدفاع. ولكنها تشير بوضوح إلى أنه عندما يتطلب موقف ما رداً عاجلاً، فلا حاجة عندئذ لاستشارة الوزير مقدّماً. والفقرة d، التي تحيل إلى التوجيه الإداري رقم 3025.15، تؤكد هذا الاستنتاج، حيث تقول هذه الفقرة: "يمكن لعناصر وزارة الدفاع الذين يتلقون طلبات شفهيّة من السلطات المدنيّة من أجل المساعدة في حالة طارئة عاجلة أن يبادروا إلى القيام بتخطيط غير رسمي، وإذا دعت الضرورة، أن يردوا على الفور"[24]. يعني هذا الشرط ضمناً أنه كان باستطاعة NEADS إعطاء الإذن بالاعتراض على مسؤوليتها الخاصة.

NEADS بحاجة لرادار أفضل

من المؤكد، إذن، أنه لم يكن ضرورياً بالنسبة لـ "عنصر وزارة الدفاع" الكولونيل مار أن يضيع ثماني دقائق في الاتصال بفلوريدا. لأنه لو فعل ذلك في الواقع، لبدا أنه يتشارك في المسؤوليّة مع إدارة الطيران الفدراليّة في الإخفاق في منع الهجوم على البرج الشمالي.

يمكن معرفة خطورة التأخير الذي تسبب به الاتصال الهاتفي الذي دام ثماني دقائق إذا ما نظرنا إلى السجل الزمني الجديد الخاص بلجنة 9/11. يقول هذا السجل بأن NEADS أُبلغت في الساعة 8:38 (بدلاً من 8:40 كما ذُكر في سجل

NORAD الزمني). ويحدد زمن الهجوم على البرج الشمالي بدقة: في 8:46:40 (بدلاً من 8:46)، أي عند الساعة 8:47 تقريباً. وهذا يعني أن NEADS، كما تقول اللجنة نفسها، مُنحت "تسع دقائق منذ الإبلاغ" (21). إذاً، بإعطاء نصف دقيقة للاتصال من NEADS إلى أوتيس و2.5 دقيقة لطائرات الإف 15 لكي تبلغ علو 29000 قدم منذ صدور الأمر بالانطلاق، كان باستطاعة المقاتلات أن تطير باتجاه نيويورك بأقصى سرعة لها في الساعة 8:41. وبسرعة 1.850 ميلاً في الساعة كان باستطاعتها قطع الـ 153 ميلاً من أوتيس إلى نيويورك - المسافة المعطاة من قبل اللجنة (20) - في خمس دقائق. خلال هذه الفترة، كان بإمكان السلطات الحصول على الإذن بإسقاط الطائرة من البنتاغون. ومن ثم، في الساعة 8:46، سيكون لدى الطائرات المقاتلة 40 ثانية لتحديد موقع الطائرة المختطفة وإسقاطها. (قد ينتج من إسقاط طائرة ركاب مختطفة، بالطبع، موت ودمار كبيران، ولكن، هل يمكن لأحد أن يقول بأن المجازفة بهذا الخيار أسوأ من ترك الخاطفين ينجحون في ضرب هدفهم المقصود؟).

يبدو أن هذه الحادثة وحدها تُظهر أن لجنة 9/11 قد أخفقت في محاولتها تبرئة الجيش من الملامة. غير أن اللجنة وضعت بشكل ضمني رداً على أي محاولة لاستغلال سجلها الزمني. وهذا الرد الضمني يقول، بالنتيجة، بأنه حتى لو لم تُهدَر تلك الدقائق الثماني في الاتصال الهاتفي مع فلوريدا، فلن تكون الطائرات المقاتلة قادرة، مع ذلك، على اعتراض الرحلة 11.

لم تكن NEADS قادرة على إبلاغ طياري الإف 15 أين سيجدون هذه الطائرة المختطفة، تفسر اللجنة، لأن نظام الرادار المستخدَم من قبل NEADS كان بالغ السوء. بحسب كلمات اللجنة:

> بسبب إطفاء الخاطفين الجهاز المتلقي المجيب الخاص بالطائرة، أنفق موظفو NEADS الدقائق التالية في البحث في شاشات رادارهم عن أية نتائج. ضربت الرحلة 11 البرج الشمالي في الساعة 8:46. بعد الساعة 8:50 بقليل، بينما كان موظفو NEADS لا يزالون يحاولون تحديد مكان الرحلة، وصلهم النبأ بأن طائرة ضربت مركز التجارة العالمي (20)[25].

توحي هذه الرواية أن فقدان إشارة المتلقي المجيب يجعل تعقب الطائرات بالنسبة للجيش الأميركي أمراً مستحيلاً من الناحية العمليّة.

ولكن، لو كان ذلك صحيحاً، لكان باستطاعة الطائرات السوفياتية القادمة خلال الحرب الباردة أن تتجنب اكتشافها ببساطة عن طريق إطفاء أجهزة المتلقي المجيب لديها. هل كان دفاع الجيش الأميركي عن الوطن يعتمد على افتراض أن الطيارين السوفيات سيمتلكون اللياقة لترك أجهزة المتلقي المجيب لديهم مشتغلة؟ لم أجد في تقرير لجنة 9/11 إشارة إلى طرح هذا التساؤل الواضح؟ بل، بدلاً من ذلك، إنها كتبت بصفاقة أن موظفي NEADS أمضوا عدة دقائق في محاولة إيجاد الرحلة 11 على شاشات رادارهم.

ولكن هذا التصريح لا يعطي الصورة الحقيقيّة لقدرات أنظمة الرادار التابعة للجيش الأميركي. أولاً، لأن نظام الرادار العسكري، على عكس الرادار المدني، لا يحتاج للمتلقي المجيب لمعرفة موقع وارتفاع الطائرة. وثانياً، كما يبين تييري ميسان، لأن البنتاغون يمتلك "عدة أنظمة مراقبة راداريّة بالغة التعقيد، لا يمكن مقارنتها بالأنظمة المدنيّة". وأحد هذه الأنظمة – يُدعى PAVE PAWS – يقول، بحسب موقعه على الإنترنت، بأنه "قادر على اكتشاف ومراقبة عدد كبير من الأهداف، مثل هجوم صاروخي غزير بواسطة SLBM (صواريخ باليستيّة تقذفها الغواصات)"[26]. من المؤكد أن نظام PAVE PAWS هذا لا يعتمد على افتراض أن تلك الصواريخ الباليستيّة تمتلك أجهزة متلقٍّ مجيب. هل ينبغي علينا أن نصدق أن أنظمة الرادار في جيشنا، الذي يستطيع تعقب عشرات الصواريخ في "هجوم صاروخي غزير بواسطة SLBM"، لا يمكنه أن يكتشف طائرة ركاب واحدة متوجهة نحو مدينة نيويورك؟ وعلى هذا الأساس، فلجنة كين – زيليكوف مذنبة بالقيام بتحريف كبير آخر.

حادثة باين ستيوارت

أشار بعض منتقدي أوقات استجابة الجيش الأميركي وإدارة الطيران الفدراليّة يوم 9/11 إلى اعتراض الطائرة الخاصة للاعب الغولف الشهير باين

ستيوارت كدليل على أن الرحلة 11 (بالإضافة للرحلات الأخـــرى في 9/11) كان ينبغي أن يتم اعتراضها. غادر ستيوارت وأربعة مسافرين آخرين، على متن طائرة ليرجت، أورلاندو في 25 تشرين الأول 1999، الساعة 9:20 صـــباحاً. ولكن طائرة ستيوارت لم ترد على توجيه أُعطي لها في الســاعة 9:34. (مـــن الواضح أن ستيوارت ومرافقيه فقدوا وعيهم بسبب نقص في الأوكســيجين في المقصورة.) حاول منظم حركة الطيران الاتصال مع الطائرة لمدة 4.5 دقيقة، ثم اتصل مع الجيش في الساعة 9:38[27]. وفي هذا الخصوص، ذكرت قصة نُشـــرت في صحيفة دالاس مورنينغ نيوز:

> بحسب سجل زمني تابع للقوى الجوّيّة، أمَّنت سلســلة مــن الطـــائرات العسكريّة حماية عاجلة للطائرة المبتلية لير، بدءاً بزوج من طائرات إف 16 فالكون من الحرس الوطني الجوي في قاعدة تيندال، فلوريدا، بعد حـــوالى 20 دقيقة من فقدان المنظمين للاتصال اللاسلكي.

إذا كانت هذه التقارير صحيحة، فهذا يعني أن إدارة الطيران الفدراليّة أخبرت الجيش بعد خمس دقائق من فقدان الاتصال اللاسلكي. ثم وصلت طـــائرات الإف 16 بعد 14 دقيقة تقريباً، حوالى الساعة 9:52.

إن الرواية الرسمية بخصوص الرحلة 11 تجعل استجابة كل من الجيش الأميركي وإدارة الطيران الفدراليّة تبدو سيئة جداً بالمقارنة مع القصة السابقة. فعلى الرغم من فقدان الاتصال اللاسلكي في الساعة 8:14، لم تتصل إدارة الطيران الفدراليّة بـــــ NEADS إلا بعد 24 دقيقة، في الساعة 8:38. وبعد 9 دقائق من ذلـــك، عنـــدما كانت الرحلة 11 تصطدم بمركز التجارة العالمي، لم تكن NEADS قد أطلقت بعد أي طائرة عسكرية.

لإدراكها أن حادثة باين ستيوارت قد استُخدمت في مقارنة في غير صالحها، حاولت لجنة 9/11 إبطال مفعول هذه الاستخدام:

> رداً على الادعاءات التي تقول بأن NORAD استجابت بسرعة أكبر في حادثة تحطم الطائرة التي قتلت باين ستيوارت في 25 تشرين الأول 1999 من استجابتها في حادثة اختطاف الرحلة 11، قارنـــا زمـــن اســـتجابة

> NORAD في كل من الحادثتين. حدث آخر إرسال طبيعي من رحلة ستيوارت في الساعة 9:27:10 صباحاً. وأُبلغ قطاع الدفاع الجوي الجنوبي الشرقي بالحادثة في الساعة 9:55، حسب التوقيت الشرقي، أي بعد 28 دقيقة. بالنسبة للرحلة 11، حدث آخر اتصال طبيعي من الطائرة في الساعة 8:13، حسب التوقيت الشرقي، وأُبلغت NORAD في الساعة 8:38، أي بعد 25 دقيقة. فاستنتجنا أنه لم يكن هناك فارق هام في ردة فعل NORAD في كلتا الحادثتين.

هناك عدة مشاكل في هذا التصريح. أولاً، إنه يوحي أن الاتصال اللاسلكي مع طائرة ستيوارت فُقد في الساعة 9:27، في حين أنه كان ببساطة توقيت آخر إرسال طبيعي. إذ لم يلاحظ منظم حركة الطيران وجود مشكلة ما إلا عند الساعة 9:34 - كما تبين ذلك بوضوح مذكرة NTSB (الهيئة الوطنيّة لسلامة المواصلات) التي تستشهد بها اللجنة[30]. ثانياً، ليس واضحاً لماذا تدَّعي اللجنة بأن قطاع الدفاع الجوي الجنوبي الشرقي لم يُبلَّغ حتى الساعة 9:55، فهذا الوقت لم يُذكَر في مذكرة NTSB. ووفقاً لقصة دالاس مورنينغ نيوز، على أي حال، فقد وصلت طائرات الإف 16 في الساعة 9:54.

ولكن، بالرغم من وجود بعض التشويش في الزمن الفعلي لوصول الطائرات المقاتلة في حادثة باين ستيوارت[31]، إلا أن المشكلة الرئيسية في تصريح اللجنة هي أنها تتجاهل المسألة الأهم، وهي استجابة NORAD، مع أنها تتظاهر بفعل ذلك. يبدأ التصريح بالقول إن اللجنة قارنت "زمن استجابة NORAD في كل من الحادثتين". وفي نهاية التصريح نقرأ: "فاستنتجنا أنه لم يكن هناك فارق هام في ردة فعل NORAD في كلتا الحادثتين". ولكن، بين هاتين الجملتين، كما يمكن للقراء أن يروا، ليس هناك أي شيء يتعلق بتوقيت ردة فعل NORAD. فالمقارنة الوحيدة هي بين ردة فعل إدارة الطيران الفدراليّة في كل من الحادثتين.

من الصعب القول هنا إذا ما كانت اللجنة تحاول التعمية على المسألة عن قصد أو أن أولئك الذين كتبوا هذه الملاحظة كانوا هم أنفسهم مشوشي الذهن. على أي حال، إن تعاطي لجنة كين - زيليكوف مع هذه المسألة يقدم ببساطة سبباً آخر يدعو القراء لمقاربة هذا التقرير بقدر لابأس به من الشك.

خاتمة

من الواضح أن لجنة 9/11 كانت تقصد الدفاع عن ادعاء الجيش الأميركي بأنه غير ملوم في فشل طائراته في منع الرحلة 11 من الاصطدام بالبرج الشمالي. بيد أن هذا الدفاع مليء بالثغرات في كل جوانبه.

تصوِّر اللجنة إدارة الطيران الفدراليّة بأنها مليئة، على المستوى المحلي والوطني، بأشخاص قليلي الكفاءة: منظمو حركة الطيران في بوسطن الذين لم يتمكنوا من استنتاج أن الرحلة 11 قد اختُطفت، بالرغم من إبدائها كل الإشارات التقليدية، والأشخاص في مركز قيادة إدارة الطيران الفدراليّة الذين لم يرفعوا الهاتف لإبلاغ الجيش الأميركي، عندما علموا في نهاية المطاف بالاختطاف. وتغفل اللجنة كذلك طرح السؤال البديهي: لماذا - بما أن موظفي إدارة الطيران الفدراليّة بهذه الدرجة المتدنية من قلة الكفاءة - لم يُطرَد أو حتى يوبَّخ علناً أي شخص منهم. وتقدم اللجنة أيضاً مقاربة متناقضة لمسألة تسلسل الرتب. فهي من جهة تقبل الادعاء القائل بأن هذا البروتوكول المضيِّع للوقت - الذي يقضي بأن تتبع كل الطلبات تسلسل المراتب درجة درجة - كان معمولاً به. ومن جهة أخرى، إنها تمدح موظفي إدارة الطيران الفدراليّة في مركز بوسطن لـ "مبادرتهم" في الاتصال بـ NEADS مباشرة. من الواضح أن اللجنة لم تدرك أنها بذلك جعلت قسماً جوهرياً من دفاعها عن الرواية الرسميّة محاطاً بظلال من الشك.

الأمر نفسه ينطبق على تعاطي اللجنة مع استجابة الجيش الأميركي. فهي تهمل التحقيق في صحة ادعاء أن قاعدة ماكغواير لم تكن تملك طائرات مقاتلة جاهزة في حالة الطوارئ. وتتجاهل التصدي للادعاء القائل بأن NEADS كان ينبغي عليها أن تتصل بالجنرال أرنولد في فلوريدا فقط كي تحصل على الإذن بإرسال الطائرات المقاتلة - ادعاء هشّ، وخصوصاً في ضوء تصريح أرنولد الذي يقول بأنه هو نفسه لم يكن بحاجة للاتصال بمركز قيادة NORAD. ثم تهمل اللجنة في استكشاف مسألة لماذا استغرق هذا الاتصال - حتى لو كان يُعتبَر ضرورياً - ثماني دقائق كاملة. وبالطريقة نفسها، تتجاهل اللجنة تبيان أن

الطائرات المقاتلة القادمة من قاعدة أوتيس - بدون ضياع هذه الدقائق الثماني - كانت على الأقل ستحظى بفرصة منع الهجوم على البرج الشمالي (بـــالرغم من أن اللجنة، بتعاطيها مع حادثة باين ستيوارت، تبدو أنها توحي أن ذلك لم يكن وقتاً كافياً). وأخيراً، تتجاهل اللجنة التصدي لسخافة الادعاء القائل بأن مسؤولي NEADS فقدوا أثر الرحلة 11 لأن جهازها المتلقي المجيب اللاسلكي كان مغلقاً.

وبذلك، يبدو واضحاً، حتى الآن على الأقل، أن اللجنة لم تـــنجح في إزالـــة دواعي الشك في أن الجيش الأميركي قد أصدر أوامر بتعليق العمل وفق الإجراءات العاديّة في ما يخص هجمات 9/11.

الفصل الثالث عشر

اللجنة والرحلة 175

إن المشاكل المتعلقة بمحاولة لجنة 9/11 الدفاع عن سلوك الجيش الأميركي يوم 9/11 لا تنتهي بتعاطيها مع الرحلة 11. فقد أصبحت هذه المشاكل أشد وأكثر بروزاً بالنسبة للرحلات الثلاث الأخرى، ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أن اللجنة في هذه الحالات الثلاث قامت بتعديل جذري على القصة السابقة. يركز الفصل الحالي على تعديلات اللجنة بخصوص الرحلة 175.

في 18 أيلول 2001، أخبرتنا NORAD بأن إدارة الطيران الفدرالية أبلغت NEADS بشأن الاختطاف المحتمل للرحلة 175 في الساعة 8:43. وأخبرتنا أيضاً بأن طائرتي الإف 15 حاولتا الوصول إلى مانهاتن في الوقت المناسب لاعتراض الرحلة 175، ولكنهما كانتا لا تزالان على بعد 71 ميلاً عندما ضربت تلك الرحلة البرج الجنوبي[1]. غير أن تلك الرواية، كما وجدنا في الفصل 11، خلقت بعض المشاكل، وذلك لأن الأوقات فيها كانت تعطي نتائج غير متطابقة مع الواقع. فقد كان باستطاعة طائرتي الإف 15 اللتين تطيران بالسرعة القصوى أن تصلا إلى مانهاتن قبل الساعة 9:03.

وتمثّل حل لجنة 9/11 لهذه المشكلة بإعطائنا رواية معدلة، رواية توحي أن سجل NORAD الزمني الذي صدر في 18 أيلول كان ببساطة خاطئاً. قبل تفحص هذه الرواية، سأناقش طبيعة النظريات التعديلية - بشكل عام وفي ما يخص 9/11 بشكل خاص - ومعايير تقييمها.

التعديلية و 11|9

الرواية المعدّلة هي ببساطة رواية تطرح تغييراً كبيراً واحداً أو أكثر على ما اعتُبر حتى ذلك الحين الرواية الصحيحة لحدث ما. يستخدم بعض المؤرخين مصطلح "التعديلية" باعتباره مصطلحاً قذراً، ولهذا السبب عندما يصفون رواية ما بأنها "معدلة" فهذا يعني أنها مرفوضة. إن الروايات التي وصلتنا حول الكثير من الحوادث التاريخية خاطئة، ولهذا السبب لم نستطع الاقتراب أكثر من حقيقة ما حدث إلا من خلال الروايات المعدّلة.

بالطبع، هنالك نوع من التعديلية تستحق عن جدارة سمعتها السيئة. فبعض الروايات المعدّلة لا تسعى لتقديم رواية أكثر صحة حول ما حصل فعلاً، بل إنها تحاول إعادة وصف حقيقة تاريخية بما ينسجم وما يريدون أن يصدقه الناس بخصوص هذه الحقيقة من أجل غرض ما خفي. في هذا النوع من الكتابات التعديلية، تكون إعادة بناء الحقائق غير مدفوعة من الرغبة بأن تكون أكثر انسجاماً مع الدلائل الواقعية، وإنما من الرغبة في تسهيل الطريق أمام أولئك الذين نُفّذت لأجلهم إعادة البناء هذه.

كلما قرأنا رواية معدّلة، نحن بحاجة لأن نكون منتبهين للعلامات التي تدل على نوع هذه الرواية المعدّلة.

إحدى العلامات التي تدل على أن رواية معدّلة ما هي من النوع المحترم، المدفوعة من الرغبة بتقديم رواية أكثر اكتمالاً عن الحقيقة، هي أنها تأخذ في حسبانها كل الدلائل ذات الصلة المتوفرة. إنها لا تورد فقط الدلائل التي يمكن استخدامها لدعم روايتها الخاصة في حين تتجاهل بقية الدلائل (ممارسة تُدعى غالباً "الانتقائية"). العلامة الأخرى التي تدل على أن رواية ما معدّلة هي من النوع الذي يبحث عن الحقيقة لأنها تفسر سبب كون الرواية السابقة – الرواية التي تسعى للحلول محلها – خاطئة. إنها تقدم دلائل تثبت عدم صحتها. وهي تثبت أيضاً كيف أن هذه الدلائل المناقضة للرواية السابقة، ربما بالإضافة إلى دلائل أخرى، تدعم الرواية المعدّلة المقترحة.

بالطبع، يتمثل الجزء الأساسي من هذه المهمة في إثبات أن الدلائل المقصودة

قابلة للتصديق. فعلى سبيل المثال، وفقاً للفهم المتعارف عليه لقوانين الولايات المتحدة، لا يمكن لأي شخص أن يُنتخَب رئيساً للبلاد أكثر من مرتين. فلو أخبرنا الرئيس كلينتون، بعد انتهاء فترتيه الرئاسيتين، أن بإمكانه الترشح لفترة رئاسية ثالثة، القليل منا كان سيقبل هذا الفهم المعدّل بالاستناد إلى كلامه فقط. ولو قدم لنا وثائق تدعم رأيه، لطالبنا باستخدام أشد الإجراءات صرامة للتثبت من صحة تلك الوثائق - لإثبات أنها، على سبيل المثال، لم تكن مزورة أو أنها أُخرجت فقط بعد أن قرر الترشح لفترة رئاسية ثالثة.

ينبغي ألا نكون أقل تطلباً في ما يخص التاريخ التعديلي الذي قدمته لجنة 9/11 لما حدث في 9/11. علينا أن نقبله فقط إذا استنتجنا أنه، في ضوء كل الدلائل المتعلقة بالحدث، أكثر معقولية من الرواية المقبولة حالياً. ولكن، حتى ذلك لن يكون كافياً، لأن الرواية المقبولة حالياً، التي تستند إلى سجل NORAD الزمني الصادر في 18 أيلول 2001، كانت هي نفسها رواية معدّلة، بالمقارنة مع الرواية التي قدمها الجيش بعد 9/11 مباشرة. ولهذا السبب، علينا أن نقبل رواية لجنة 9/11 المعدّلة فقط إذا كانت أيضاً أكثر معقولية من الرواية الأولى، التي تقول بأنه لم تُرسَل أي طائرات مقاتلة إلا بعد إصابة البنتاغون.

ما زال هنالك شرط آخر. علينا أن نطالب بأن تكون رواية لجنة 9/11 أكثر معقولية، في ضوء كل الدلائل المتوفرة، من الروايات المعدّلة المنافسة، مثل تلك التي تقول بأن عناصر من ضمن الحكومة الأميركية قد سمحوا بحدوث الهجمات، وربما ساهموا في التخطيط لها. وهذه المقارنة الأخيرة هي بالتحديد الدافع الرئيسي وراء ظهور هذا الكتاب، الذي يتساءل إذا ما كانت اللجنة قد قدمت الطريقة الأمثل في التعامل مع أصناف الدلائل التي تستند إليها الروايات التي تدَّعي وجود تواطؤ رسمي. في الجزء الأول من هذا الكتاب، رأينا أن اللجنة لم تُظهر أنها تستطيع التعامل مع مجموعة متنوّعة من هذا النوع من الدلائل بطريقة أكثر معقولية من غيرها. بل، يمكننا القول بأنها عمدت، في معظم الأحيان، إلى تجاهلها.

وهنا، في الجزء الثاني، لا يزال السؤال العام الذي نتناوله بالبحث هو ذاته: هل جعلت اللجنة من كل الروايات التي تعتقد بوجود تواطؤ رسمي غير ذات أهمية

عن طريق تقديم رواية تأخذ في حسبانها كل الدلائل ذات الصلة بطريقة معقولة؟ ولكن، رغم أن هذا السؤال العام يبقى هو ذاته، إلا أنه يأخذ شكلاً مختلفاً. حيث إنه يتساءل إذا ما كان سجل اللجنة الزمني الجديد، مع وصفه لسلوك الجيش الأميركي وإدارة الطيران الفدرالية، معقولاً أم لا.

ويبرز هذا السؤال، كما بيّنا سابقاً، لأن النسخة الأولى من الرواية الرسمية - التي تقول بأنه لم تُرسَل أي طائرة عسكرية إلا بعد إصابة البنتاغون - تعني ضمناً أن الجيش لم يتبع إجراءاته العادية بالذات. في الواقع، لقد بدت تلك النسخة وكأنها توحي أنه قد تم إصدار أمر بتعليق العمل وفق الإجراءات العادية تلك. أما النسخة الثانية، التي أُصدرت من قبل NORAD في 18 أيلول، فقد كانت تقصد تلافي هذه المشكلة بالقول إن الطائرات العسكرية قد أُرسلت بالفعل ولكنها وصلت متأخرة لأن إدارة الطيران الفدرالية لم تبلّغ الجيش في الوقت المناسب. غير أن هذه الرواية، كما وجدنا، لم تستطع، مع ذلك، تخليص الجيش (وإدارة بوش ضمناً) من ورطته، لأنها ببساطة غير معقولة. فبالاستناد إلى تصريح NORAD حول الأوقات التي بُلّغت فيها، كان ينبغي على طائراته أن تمنع الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون معاً.

يمكن قراءة السجل الزمني الجديد الخاص بلجنة 9/11 - الذي يبدو أنه يعتمد بشكل كلي تقريباً على مقابلات حديثة مع قادة في الجيش ووثائق مقدّمة من هؤلاء القادة - على أنه المحاولة الثالثة للجيش لتقديم رواية تُظهر أنه ليس ملوماً. وبالرغم من أنه نجح إلى حدّ ما، إلا أننا لا نزال نملك أن نتساءل إذا ما كانت هذه الرواية المعدّلة معقولة أم لا. وسأنتقل الآن إلى رواية اللجنة المعدّلة عن الرحلة 175 بشكل خاص.

طائرتا الإف 15 تفتقران إلى الوجهة؟

تقول اللجنة بأنه على الرغم من أن "طائرتي الإف 15 أُرسلتا من قاعدة أوتيس التابعة للقوى الجوية في الساعة 8:46... إلا أن بيانات الرادار تُظهر أن مقاتلتي أوتيس قد أصبحتا في الجو في الساعة 8:53" (20). لماذا استغرق الطياران سبع دقائق لكي يصبحا في الجو (في حين أننا وجدنا سابقاً أنهم يبلغون عادةً

ارتفاع 29000 قدم، منذ إعطاء الأمر بالانطلاق، في 2.5 دقيقة فقط)؟ تمثّل جواب اللجنة في أن الطيارين لم يُبلّغا إلى أين يذهبان.

> لم تكن NEADS تعلم إلى أين ترسل الطائرتين المقاتلتين الموضوعتين من أجل الطوارئ، والضابط الذي يوجه الطائرات المقاتلة طلب المزيد من المعلومات: "لا أعلم إلى أين أرسل هؤلاء الشباب. أنا أحتاج إلى وجهة، اتجاه" (20).

من الواضح، إذاً، أن طائرتي الإف 15 بقيتا جاثمتين على الأرض بانتظار إعلامهما بالوجهة المقصودة.

إن هذا التفسير غامض جداً. إن اللجنة تقول لنا بأن ضابط أوتيس لم يكن يعلم أين سيرسل المقاتلتين، ولكنها لا تخبرنا لماذا. إنها تقول فقط إن "NEADS لم تكن تعلم". هل هذا يعني أن الكولونيل روبرت مار، قائد NEADS الذي أمضى ثماني دقائق وهو يتصل بفلوريدا، لم يكن يعلم أي وجهة ينبغي أن يسلكها الطياران؟ هل هذا ممكن؟ لقد أخبر مركز بوسطن NEADS: "لدينا طائرة مختطفة تتجه إلى نيويورك" (20). أليست هذه المعلومات كافية لإرسال طائرات الإف 15 في الاتجاه الصحيح؟

للدقة، لقد كانت تلك الرسالة تتعلق بالرحلة 11، وليس بالرحلة 175. ولكن، عند إعطاء الأمر بالانطلاق إلى قاعدة أوتيس، لم تكن الرحلة 11 قد ضربت مركز التجارة العالمي بعد، ولهذا فقد كان يجب إرسال الطائرتين المقاتلتين خلفها. وفي طريق هذه الطائرات إلى نيويورك، كان بالإمكان إعطاؤها معلومات إضافية عن الوجهة بالتحديد. ومع تطور الأحداث، كان بالإمكان تغيير الهدف من الرحلة 11 إلى الرحلة 175. ثم، وبفضل انطلاقهما في الساعة 8:46، كان بإمكانهما الوصول وبجعبتهما ما يكفي من الوقت لتحديد موقع، واعتراض، وإذا دعت الضرورة، إسقاط الرحلة 175.

على أي حال، لسنا بحاجة للاعتماد فقط على الاستنتاج المنطقي بخصوص ما كان يجب أن يحصل، إذ لدينا تقارير من تلك الفترة تشير إلى أن طائرتي الإف 15 قد انطلقتا بالفعل في الساعة 8:46 بالرغم من أنهما لم تكونا تعرفان بالتحديد أي

مكان تقصدان. ففي قصة نشرها مؤسسة نيوهاس الإخبارية في كانون الثاني 2002، كتب هارت سيلي: "عندما ضربت الطائرة الأولى مركز التجارة العالمي، كانت طائرتا الإف 15 تقلعان من مدرج قاعدة أوتيس". ثم استشهد سيلي بالجنرال جيمس فوكس - الضابط الذي قيل إنه أعطى الأمر بالانطلاق - الذي قال: "لم يكن لدينا أي فكرة عن مكان الطائرة. كنا نعرف فقط أنها فوق الأرض"[2].

ثم يضيف جيمس بامفورد تفصيلاً إضافياً، حيث يقول إنه حالما توجه الطياران ناش ودافي إلى نيويورك، اتصل دافي ليسأل عن موقع الهدف فكان الجواب: "وجهتك هي [مطار] كينيدي"[3].

وادعاء تقرير لجنة كين - زيليكوف هنا - بأنه لم يكن باستطاعة الطيارين الإقلاع بعد وقت قصير من الساعة 8:46 لأنهما لم يكونا يعرفان إلى أين سيذهبان - هام، بشكل واضح، بالنسبة لدفاعه عن فشل الجيش في اعتراض الرحلة 175. ولكن هذا الادعاء، وبالقدر نفسه من الوضوح، غير منطقي على الإطلاق، إضافة إلى تعارضه مع ما قاله مسؤولو NORAD والتقارير الإخبارية في ذلك الحين.

طائرتا الإف 15 تفتقران إلى هدف

على أي حال، حتى لو لم تصبح طائرتا الإف 15 في الجو حتى الساعة 8:53، فقد كان بإمكانهما، مع ذلك، الوصول إلى مانهاتن في الوقت المناسب للحيلولة دون إصابة البرج الجنوبي، التي حدثت في الساعة 9:03. غير أن تقرير اللجنة يقول: "بافتقارهما إلى هدف، وُجِّهت طائرتا الإف 15 نحو فضاء جوي عسكري قبالة ساحل لونغ آيلاند"، حيث بقيتا هناك إلى أن أُصيب البرج الجنوبي (20). تفتقران إلى هدف؟

في النسخة الثالثة من الرواية الرسمية - الآن على لسان لجنة 9/11 - لم يعلم الجيش باختطاف الرحلة 175 إلا بعد أن ارتطمت هذه الرحلة بالبرج الجنوبي. وكانت طائرتا الإف 15 تفتقران إلى الهدف في الساعة 8:53، بحسب تقدير اللجنة، لأن الرحلة 11 كانت قد ضربت البرج الشمالي والجيش لم يُبلَّغ باختطاف الرحلة 175.

تتطلب هذه الرواية قدراً كبيراً من التعديل. لقد ذكرت للتو قصة بـــامفورد التي تذكر أن طائرتي الإف 15 كانتا متوجهتين نحو مطار كينيـــدي. وفي الفصـــل 11، قرأنا تصريحين لكل من دافي والجنرال لاري أرنولد، أوردهما شـــبكة ABC وشبكة MSNBC ومجلة سليت، يفيدان بأن طائرتي الإف 15 كانتا متوجهتين نحو نيويورك[4]. وقد أوردت أيضاً ملاحظة دافي التي تقول بأنهما كانتا "تطيران بالسرعة القصوى طوال الطريق"[5].

ولكن اللجنة تعاطت مع هذين التصريحين وكأنهما لم يكونا موجـــودين. ذُكر اسم دافي ثلاث مرات فقط في ملاحظات تشير إلى مقابلة جرت في كانون الثاني 2004، من دون إشارة إلى فحوى ما قاله. وإحدى هـــذه الملاحظـــات تشير إلى فقرة تدَّعي بأن طائرتي الإف 15 لم تقلعا بسبب عدم وجود هـــدف. ولا تحوي هذه الملاحظة أي إشارة إلى ما كان دافي قد سُـــئل عـــن شـــهادته السابقة، التي تفيد بأنه هو وناش كانا يعرفان تمام المعرفة وجهتهما المقصودة – نيويورك – أو عن ملاحظته المتعلقة بـــ "السرعة القصوى" التي وردت في أكثر من مكان.

إن ادعاء اللجنة الجديد بخصوص التبليغ – الذي يقول بأن NORAD لم تتلقَّ أي تبليغ بخصوص الرحلة 175 إلا بعد اصطدامها بالبرج الجنوبي – يتعارض مـــع الادعاءات السابقة التي قدمتها NORAD نفسها. فهـــو يتعـــارض مـــع ســـجل NORAD الزمني الصادر في 18 أيلول 2001، الـــذي يفيـــد أن إدارة الطـــيران الفدرالية بلّغت NORAD باختطاف الرحلة 175 في الساعة 8:43. وهو يتعارض أيضاً مع تقرير لصحيفة تورونتو ستار حول محادثة للكابتن مايكل جيلينيك، وهـــو كندي كان يشرف على مركز قيادة NORAD في كولورادو يـــوم 9/11. بينمـــا كان يجري محادثة هاتفية مع NEADS، قيل إنه سأل، بعد مشاهدته الاصطدام في البرج الجنوبي: "هل كانت هذه هي الطائرة المختطفة التي كنتم تتعاملون معهـــا؟" وردَّ الشخص التابع لـــ NEADS بأنها كانت هي بالفعل[6]. يبدو أن هذه المحادثة لا تنسجم والرواية الرسمية الجديدة، مثل التصريحين المنسوبين لدافي وأرنولد، ولهـــذا السبب حُذفت من التاريخ.

بالطبع، حتى لو كانت التصريحات السابقة غير صحيحة - لأنه لم تُرسَل أي طائرة مقاتلة إلا بعد إصابة البنتاغون - وحتى لو كانت الرواية الجديدة للجنة غير صحيحة، فليس هنالك جريمة كبرى اقتُرفت بحق الحقيقة التاريخية. ولكن ذلك، بالطبع، لا يمكن أن يكون هو دفاع اللجنة. لأنه حتى لو عرفت اللجنة بأن التصريحين السابقين اللذين أدلى بهما كل من دافي وأرنولد كانا كلاهما غير صحيحين، فلم يكن باستطاعتها قول ذلك علانية، لأنها بذلك كانت ستقوِّض أي أساس منطقي محتمل للقبول بالنسخة الثالثة من رواية الجيش الأميركي لما حدث فعلاً في 9/11.

وهكذا اكتفت اللجنة بالتعامل مع هذين التصريحين وكأنهما لم يكونا موجودين، فقدمت لنا رواية جديدة، بدون أي تفسير لسبب ظهور الرواية الأولى، التي أصبحت الآن غير صحيحة. هل كان المسؤولون الذين كتبوا سجل NORAD الزمني في 18 أيلول يكذبون؟ هل كانوا ببساطة مشوشي الذهن؟ لم يخبرنا أحد أي شيء. ولم يخبرونا أيضاً لماذا كانت الرواية السابقة - التي طُلب منا التسليم بصحتها طوال ما يقارب ثلاث سنوات - كاذبة؟ وهم يطلبون منا الآن بكل بساطة أن نسلم بصحة النسخة الجديدة.

لجوء اللجنة إلى الثقة

في هذا المثال الخاص، أيضاً، يُفترَض بالثقة أن تملأ بعض الثغرات الكبيرة في القصة. فقد قيل لنا إنه بعد أن أقلعتا في الساعة 8:53، "وُجِّهت طائرتا الإف 15 نحو فضاء جوي عسكري قبالة ساحل لونغ آيلاند"، وأنهما بعد ذلك "جُلبتا إلى قاعدة جويّة عسكرية لاستبقائهما 'لحين الحاجة إليهما'"، وأنه "منذ الساعة 9:09 إلى 9:13 بقيت طائرتا أوتيس على هذا الوضع" (20). ولكن، ماذا حدث في الدقائق الست عشرة بين الساعة 8:53 والساعة 9:09؟ لنفترض أن المقاتلتين استغرقتا 4 دقائق، منذ إقلاعهما في الساعة 8:53، للوصول من أوتيس إلى "الفضاء الجوي العسكري قبالة ساحل لونغ آيلاند". ما زال هنالك 12 دقيقة بلا أي تفسير. بالرغم من أن اللجنة في وصفها لما حدث في ذلك اليوم كانت دقيقة في الزمن لدرجة أنها كانت تذكر الثواني، إلا أنها في هذه الفترة تغض الطرف عن الكثير من الدقائق.

وهنالك ثغرة أخرى في نهاية هذه القصة. في الساعة 9:13، "خرجت طائرتا الإف 15 من وضع الانتظار، وهما على بعد 115 ميلاً من المدينة، واتجهتا مباشرة نحو مانهاتن. ثم وصلتا في الساعة 9:25 وشكلتا دورية جوية حربية (CAP) فوق المدينة" (24). رغم أن طائرات الإف 15 يمكنها أن تقطع مسافة 360 ميلاً في 12 دقيقة، إلا أن طائرتي الإف 15، في رواية اللجنة، استغرقتا 12 دقيقة لقطع مسافة 115 ميلاً فقط. وبذلك لم تستطع اللجنة تفادي تلك الأنواع من المشاكل التي حفل بها سجل NORAD الزمني لعام 2001.

لا تزال هنالك مشكلة مع رواية اللجنة حول طائرتي أوتيس، وهي أنها متناقضة مع التقرير (انظر الفصل 11) الذي أصدرته هيئة التحقيق في اللجنة قبل شهرين من ظهور تقريرها النهائي. فبحسب هذا التقرير، قال عمدة نيويورك رودولف جولياني إن نائب الموجِّه السياسي للرئيس بوش، كريس هينيك، أخبره بأن الطائرتين المقاتلتين أُرسلتا إلى نيويورك في حوالى الساعة 9:46[7]. إنني أفترض أن تصريح هينيك يشير إلى زمن انطلاق الطائرتين من أوتيس. ولكن هذا يتعارض مع ادعاء اللجنة بأنهما أقلعتا قبل ساعة تقريباً، في الساعة 8:53. وقد يفترض أحدهم أن تصريح هينيك لا يشير إلى الأمر الأصلي بالانطلاق، وإنما إلى القرار بانتقالهما من وضع الانتظار قبالة لونغ آيلاند. غير أن ذلك يتعارض أيضاً مع ادعاء اللجنة بأن هذا حصل في الساعة 9:13.

لماذا أقلعت الطائرتان في الساعة 8:53؟

حتى لو تجاهلنا مسألة أن تكون الرواية المقدمة من قبل NORAD في العام 2001 والتي عدَّلتها اللجنة لاحقاً من ابتكار الخيال المحض، فإن الثغرات الغريبة في رواية اللجنة عن الرحلة من أوتيس إلى نيويورك تشير إلى مشكلة جوهرية أظهرتها محاولة اللجنة تصحيح رواية NORAD. تحافظ اللجنة على ما أكدته NORAD، وهو أن طائرتي الإف 15 أقلعتا في الساعة 8:53. ولكن، لماذا أقلعتا في الساعة 8:53 إذا لم تُعطيا هدفاً و لم يوكَل إليهما حتى مهمة القيام بدورية جوية حربية؟ في السابق، كانت NORAD تملك إجابة عن هذا السؤال: لقد ذهبتا لتعقب الرحلة 175 ولكنهما وصلتا متأخرتين بعض الشيء. أما الآن، فاللجنة تنكر أن NORAD

كانت تعرف أن الرحلة 175 قد اختُطفت. ولتقديم رواية مقنعة دعماً لهذا الإنكار، سيتوجب على اللجنة أن تعطينا تفسيراً مقنعاً لسبب إقلاع الطائرتين في الساعة 8:53. ولكن اللجنة اكتفت بالقول: "لافتقارهما إلى هدف، وُجِّهت طائرتا الإف 15 نحو فضاء جوي عسكري قبالة ساحل لونغ آيلاند" (20). تطلعنا هذه الإجابة فقط على سبب عدم توجه الطائرتين إلى نيويورك في ذلك الوقت، ولكنها لا تخبرنا لماذا أُرسلتا من الأساس.

إخفاق اللجنة حتى هذه اللحظة

لقد قدمت اللجنة هذه الرواية الجديدة، والناقصة جداً، بالطبع، دعماً لادعائها الجديد – وهو أن الجيش الأميركي لم يبلَّغ من قبل إدارة الطيران الفدرالية بخصوص اختطاف الرحلة 175 في الساعة 8:43 ولهذا السبب لم يرسل طائرتي الإف 15 خلفها. ولجعل هذه الرواية الجديدة قابلة للتصديق، ستحتاج اللجنة إلى تقديم تفسير للسبب الذي دعا NORAD للقول في وقت سابق بأنها أُبلغت بخصوص اختطاف الرحلة 175 وأنها أرسلت الطائرتين لتعقبها. وستحتاج اللجنة أيضاً لتفسير سبب إطلاق كل التصريحات – مثل تصريحات دافي وأرنولد – التي كانت جزءاً من تلك الرواية، ولكنها الآن تُعامَل بشكل ضمني على أنها كاذبة. وستحتاج اللجنة كذلك لتقديم رواية مقنعة بخصوص ما كانت تفعله طائرتا الإف 15 طالما أنهما لم تكونا تتعقبان الرحلة 175. ولكننا وجدنا أن اللجنة لم تقم بأي من هذه الأشياء.

لننتقل الآن إلى عنصر آخر قد يكون ضرورياً إذا ما أرادت اللجنة أن تجعل من روايتها المعدّلة حول الرد على الرحلة 175 رواية قابلة للتصديق، أن تفسر لماذا لم تبلِّغ إدارة الطيران الفدرالية الجيش بخصوص الرحلة 175.

إدراك إدارة الطيران الفدرالية المتأخر

غادرت الرحلة 175، كما نذكر، بوسطن في الساعة 8:14. ثم، وفقاً للمصادر الموردة في الفصل 11، انحرفت الطائرة عن مسارها وفُقدت إشارة جهاز المتلقي المجيب في الساعة 8:42. وبعد ذلك بقليل، في الساعة 8:43، أبلغت إدارة الطيران الفدرالية NEADS.

ولكن، في رواية لجنة 9/11، تطورت الأمور بشكل مختلف تماماً. فالطـائرة لم تنحرف عن مسارها إلا "بعد دقائق" من الساعة 8:42، و لم يحصل أي شيء لجهازها المتلقي المجيب إلا بعد الساعة 8:47 (21). (علاوة على ذلك، في رواية اللجنـة، لم تُفقَد إشارة المتلقي المجيب، ولكن "شيفرته تغيرت، ثم تغيرت ثانية"). استناداً إلى هذه الرواية، لم يكن هناك أي سبب يدعو إدارة الطيران الفدراليـة لتبليـغ NEADS في الساعة 8:43، لأن الرحلة لم تُبدي أية إشارات توحي بوجود عملية اختطاف.

أكثر من ذلك، فعندما أبدت الرحلة أخيراً هذه الإشارات، لم يلاحـظ موظفـو إدارة الطيران الفدرالية هذه الإشارات إلا بعد دقائق. فمنظم حركة الطيران في مركـز بوسطن المكلف بمراقبة الرحلة 175 لم يلاحظ تغير المسار ومشكلة المتلقي المجيب، لأنه بالصدفة كان المنظم المسؤول عن الرحلة 11 أيضاً، ولأنه كان لا يزال يبحث عنـها، غير مدرك أنها اصطدمت بمركز التجارة العالمي قبل دقيقة من ذلك (21).

يبدو هذا العذر غريباً، نظراً لحقيقة أن اللجنة كانت قد قالت في وقت سابق بأن المشرف على هذا المنظم - بعد معرفته بأنه كان مضطراً للتعامل مع الرحلة 11 - "أوكل منظماً آخر لمساعدته" (19). لماذا لم يلاحظ هذا المنظم الثاني تغيّر المسار وتغيّر شيفرة المتلقي المجيب؟ لا تقدم اللجنة أي تفسير. إنهم ربما يريدون من القارئ أن يفهم أن معظم العاملين في إدارة الطيران الفدرالية ببساطة غير أكفاء.

مقارنة التعديلية مع السجل التاريخي

في الواقع، لا يحتاج الشك في هذه الرواية إلى أن يستند فقط إلى الاعتبـارات المنطقية، فهنالك تقارير إخبارية، مثل قصة نيويورك تايمز - نُشرت بعـد خمسـة أسابيع من 9/11 - التي تناقض نسخة اللجنة لما حصل. وفقاً لهذه القصة، قال أحد المنظمين، وهو يتحدث عن الرحلة 175 في الساعة 8:42: "يبدو وكأنه يتجه نحـو الجنوب ولكن ليس هناك أي جهاز متلقٍ مجيب، ولا أي شيء، ولا أحـد يـتكلم معه"[8]. تشير هذه القصة إلى أن المنظم لاحظ التغير في المسار ومشكلة المتلقي المجيب على الفور، لأن إشارة المتلقي المجيب - وفقاً لقصة نُشرت في صحيفة نيوزداي - انقطعت لمدة ثلاثين ثانية فقط، ثم عادت من جديد ولكن بشيفرة مختلفة[9].

إذا كانت هاتان القصتان صحيحتين، فإن رواية اللجنة خاطئة. وإذا كانت رواية اللجنة خاطئة، فإن السؤال "لماذا لم يلاحظ المنظم تغير المسار وتغير شيفرة المتلقي المجيب" لا يصبح مطروحاً، لأن المنظم المسؤول عن مراقبة الرحلة 175 لاحظهما على الفور، في الساعة 8:42. ولكن النقطة الأهم، إذا كانت رواية اللجنة خاطئة، هي أنهم لم يعطونا سبباً معقولاً للشك في ما أكدت عليه NORAD في 18 أيلول 2001، وهو أنها تلقت تبليغاً حول اختطاف الرحلة 175 في الساعة 8:43. كي نرى إذا ما قدمت لنا لجنة كين - زيليكوف سبباً أفضل للشك في ذلك الادعاء السابق، سنرجع إلى روايتها حول رد إدارة الطيران الفدرالية على الرحلة 175.

إخفاقات في الاتصال

بحسب السيناريو المعدل للجنة، لاحظ منظم حركة الطيران أخيراً تغير شيفرة المتلقي المجيب في الساعة 8:51، قام بعدها بعدة محاولات لا طائل منها للاتصال بالطيار (21). وقال إلى منظم آخر: "ربما لدينا حالة اختطاف" (22). رأينا من قبل أن بروتوكول إدارة الطيران الفدرالية يقول بأنه إذا شك المنظمون بحصول حالة اختطاف، فعليهم أن يتعاملوا معها وكأنها عملية اختطاف فعلية. وبذلك، عليهم إبلاغ الجيش الأميركي. ولكن، كما تقول لنا اللجنة، إن أياً من هذين المنظمين لم يفعل هذا الأمر.

أخيراً، في الساعة 8:55، أخبر المنظم مديرة في إدارة الطيران الفدرالية في نيويورك بأنه كان يعتقد بأن الرحلة 175 قد اختُطفت. لقد تصرفت هذه المديرة بسرعة ولكنها، وفقاً للبروتوكول، لم تكن تستطيع أن تتوجه إلا إلى درجة واحدة فقط إلى الأعلى في سلسلة الرتب، إلى المدراء الإقليميين. غير أن هذه الخطوة لم تفعل شيئاً سوى إضاعة الوقت، لأنها عندما حاولت إبلاغ المدراء الإقليميين، "قيل لها بأنهم كانوا يناقشون حالة اختطاف طائرة... ورفضوا أن يشغلهم أي شيء آخر" (22). هل يمكن أن يكون المدراء الإقليميون حقاً بهذا القدر من اللامسؤولية، وعلى الأخص في يوم اختُطفت فيه مسبقاً طائرة أخرى؟

وبعد الساعة 9:01 بقليل اتصل مدير في نيويورك – سواء أكان تلك المديرة أم مديراً آخر – بمركز القيادة في مدينة هيرندون وقال: "لدينا عدة حالات تحدث هنا. وإنها تتفاقم إلى درجة كبيرة. نحن بحاجة لتدخل الجيش معنا" (22). ولكن الجيش، كما تزعم اللجنة، لم يصغ إلى هيرندون. وهذا الادعاء هام لأنه لو كانت طائرتا الإف 15 تحومان قرب لونغ آيلاند، لكان باستطاعتهما الوصول إلى مانهاتن بسرعة كبيرة.

لا تقدم لنا اللجنة أي تفسير للسبب الذي دعا مركز القيادة في هيرندون إلى عدم رفع سماعة الهاتف، بعد طلب المساعدة الواضح جداً، وإبلاغ مركز القيادة العسكرية الوطنية NMCC. ربما يُفترَض أن يكون التفسير متضمناً في التعليق التالي للجنة: "تشير الدلائل إلى أن هذه المحادثة كانت التبليغ الوحيد، الذي تلقته إدارة الطيران الفدرالية أو مركز القيادة في هيرندون، قبل اصطدام الطائرة الثانية، بوجود حالة اختطاف ثانية" (22). هل تريد اللجنة أن تقول إن مسؤولي إدارة الطيران الفدرالية في هيرندون هم من الغباوة بحيث إنهم كانوا بحاجة إلى أكثر من تبليغ كي يبلّغوا بدورهم الجيش؟

على أي حال، تصرح اللجنة بعد ذلك بالنتيجة التي كانت روايتها سائرة نحوها:

> أول إشارة تلقتها الدفاعات الجوية التابعة لـ NORAD بشأن الطائرة المختطفة الثانية – الرحلة 175 التابعة للخطوط الجوية المتحدة – أتت من خلال اتصال هاتفي من مركز نيويورك إلى NEADS في الساعة 9:03. جاء البلاغ تقريباً في الوقت الذي كانت ترتطم فيه الطائرة بالبرج الجنوبي (23).

وتورد لجنة كين – زيليكوف، دعماً لهذه النقطة، أربع مقابلات فقط. وعلى القراء أن يقبلوا بما توصلت إليه اللجنة في هذا الشأن.

دعوة لجنة 11|9 للنسيان والتصديق

وفقاً لهذه النسخة الثالثة لما حصل في 9/11، حُرِّر الجيش من أي لوم محتمل بالنسبة للهجوم على البرج الجنوبي. فهو لم يكن باستطاعته القيام بأي فعل لمنع الهجوم لأنه لم يعلم حتى بأن الرحلة 175 قد اختُطفت إلا عندما كانت هذه الطائرة تصيب هدفها.

لتصديق هذه الرواية، سيتوجب علينا أن ننسى العديد من الأشياء. علينا أن ننسى التقارير الإخبارية، في منشورات مثل نيوزداي ونيويورك تايمز، التي تقول بأن منظم الرحلة أدرك الإشارات عن الاختطاف على الفور، في الساعة 8:42. علينا أن ننسى لماذا ذكرت العديد من القصص الإخبارية في الصحف الشهيرة، منذ 12 أيلول، بأن NORAD أُبلغت باختطاف الرحلة 175 في الساعة 8:43[10]. وعلينا أن ننسى لماذا صرحت NORAD، في سجلها الزمني الرسمي الذي صدر في 18 أيلول، بأنها أُبلغت بخصوص الرحلة 175 في الساعة 8:43. وعلينا أن ننسى تصريح NORAD في تلك الرواية الزمنية نفسها بإرسالها طائرتين مقاتلتين من قاعدة أوتيس لاعتراض الرحلة 175. وعلينا أن ننسى أيضاً كل التصاريح التي أُدليت كجزء من هذه الرواية السابقة، مثل تصريح دافي الذي قال فيه بأنه هو وناش كانا يطيران بالسرعة القصوى باتجاه نيويورك. إذا استطعنا أن ننسى كل هذه الأمور، يمكننا عندئذ، ربما، أن نصدق الرواية المعدّلة للجنة كين – زيليكوف بخصوص الرحلة 175.

ولكن، تصديق هذه الرواية يتطلب أيضاً قدرة كبيرة على التصديق. فسيتوجب علينا أن نصدق أنه بالرغم من أن الرحلة 175 بدأت بإعطاء إشارات واضحة على أنها اختُطفت في الساعة 8:42، إلا أن المنظم لم يستنتج ذلك إلا بعد مضي 10 دقائق. وعلينا أن نصدق أن هذا المنظم، بعد وصوله إلى هذا الاستنتاج، انتظر عدة دقائق أخرى قبل إخبار رئيسه المباشر. وعلينا أن نصدق أن هذا الأخير، وهو مدير في مركز نيويورك التابع لإدارة الطيران الفدرالية، عندما حاول الاتصال بالمدراء الإقليميين، رفضوا استقبال مكالمته. ثم علينا أن نصدق أنه عندما أخبر أحد المدراء في مركز نيويورك مركز القيادة في هيرندون بالحاجة لمساعدة الجيش، أهمل مسؤولوه إبلاغ الجيش. وعلينا أن نصدق أيضاً أن الجيش – بالرغم من أننا نعرف أن ما قالته NORAD في 18 أيلول كان كذباً – يخبرنا الحقيقة الآن. وعلينا أن نصدق أيضاً أن الجيش الأميركي قد أصابه العُمي، بالرغم من ادعائه العكس في مواقعه الخاصة على الإنترنت، من الناحية العملية لاعتماده الكلي على إدارة الطيران الفدرالية في إبلاغه بما يحصل في المجال الجوي الأميركي. فإذا أمكن لنا أن نصدق كل ذلك، يمكننا عندئذ أن نصدق الادعاء المعدَّل للجنة كين – زيليكوف بخصوص الرحلة 175.

مشكلة أخيرة: محادثات مستمرة

ثمة مشكلة أخيرة تتعلق بالرواية المعدّلة للجنة 9/11 بخصوص الرحلة 175. أنا أقدم هذه المشكلة هنا، في نهاية هذا الفصل، لأنها تثير مسألة ستكون مهمة أيضاً بالنسبة لتمحيصنا في روايتي اللجنة المتعلقتين بالرحلتين 77 و93. وتكمن هذه المشكلة في خمسة تقارير تشير إلى أن إدارة الطيران الفدرالية والجيش الأميركي كانا على اتصال مستمر لفترة لابأس بها من الزمن قبل اصطدام الرحلة 175 بالبرج الجنوبي في الساعة 9:03. وتؤكد اللجنة مراراً على أنه لم يتصل أحد من إدارة الطيران الفدرالية بالجيش الأميركي قط. ولكن، إذا كانت إدارة الطيران الفدرالية والجيش على اتصال مستمر - كما تشير هذه التقارير - فلم يكن هنالك حاجة لإجراء اتصالات شخصية.

لقد ذُكر أحد هذه التقارير في قصة هارت سيلي آنفة الذكر. حيث تقول هذه القصة إنه بعد أن أبلغت إدارة الطيران الفدرالية NEADS باختطاف الرحلة 11 - يقول سيلي بأن ذلك حدث في الساعة 8:40، الزمن نفسه المذكور في سجل NORAD الزمني - علم التقنيون في NEADS، عن طريق الاستماع إلى مركز بوسطن التابع لإدارة الطيران الفدرالية، شيئاً آخر: "في الساعة 8:43 صباحاً، سمع تقنيو دوولي، بسمّاعاتهم الرأسية المتصلة مع مركز بوسطن، عن طائرة ثانية (الرحلة 175) لم تكن تستجيب أيضاً. وهي، أيضاً، كانت متجهة نحو نيويورك[11].

إذا كان هذا التقرير صحيحاً، فإن المسؤولين في NEADS لم يكونوا بحاجة إلى إبلاغ من إدارة الطيران الفدرالية كي يعرفوا باختطاف الرحلة 175، فقد كان باستطاعتهم معرفة ذلك بكل بساطة عن طريق الاستماع إلى محادثات تجري في مركز بوسطن التابع لإدارة الطيران الفدرالية.

الاجتماع الهاتفي الذي بادرت إليه إدارة الطيران الفدرالية

يتعلق التقرير الثاني بتشكيل اجتماع هاتفي - يُدعى أحياناً "جسراً هاتفياً" - ربط بين إدارة الطيران الفدرالية وNORAD ومسؤولي NMCC. في الواقع، إن إقامة مثل هذا النوع من الاجتماع الهاتفي خلال أزمة ما، يُعتبر جزءاً من بروتوكول إدارة الطيران الفدرالية العادي.

لا تجادل اللجنة في هذه النقطة ولكنها تقول بأنه لم يحصل مثل هذا الاجتماع الهاتفي حتى الساعة 9:20. "حوالى الساعة 9:20 [تقول اللجنة] أقام مسؤولو الأمن في إدارة الطيران الفدرالية اجتماعاً هاتفياً بخصوص الاختطاف مع عدة وكالات، بما فيها وزارة الدفاع"(36). من الواضح أن اللجنة لم تشعر بأي نوع من الفضول في ما يتعلق بالسبب الذي دعا إدارة الطيران الفدرالية للانتظار 15 دقيقة بعد ارتطام الطائرة الثانية بمركز التجارة العالمي قبل إقامة مثل هذا الاجتماع الهاتفي. ربما ما هو إلا مثال آخر على قلة كفاءة إدارة الطيران الفدرالية. على أي حال، إن الاستنتاج الذي نستخلصه من تصريح اللجنة هو أن الجيش الأميركي لم يكن باستطاعته أن يعرف باختطاف الرحلة 175 من الاجتماع الهاتفي الذي بادرت إليه إدارة الطيران الفدرالية، لأنه لم يبدأ إلا بعد 15 دقيقة من اصطدامها بالبرج الجنوبي.

بيد أن تأكيد لجنة 9/11 هذا يتناقض مع تقرير متضمن في مذكرة كتبتها لورا براون، وهي مساعدة في الشؤون العامة في المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية. أُرسلت هذه المذكرة في 22 أيار 2003، بعد الشهادة التي أدلت بها مديرة إدارة الطيران الفدرالية، جين غارفي، في جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة 9/11 في وقت سابق من ذلك اليوم. وتبدأ هذه المذكرة - عنوانها "اتصالات إدارة الطيران الفدرالية مع NORAD في 11 أيلول 2001 - بهذا التصريح:

> بعد دقائق من اصطدام الطائرة الأولى بمركز التجارة العالمي، أقامت إدارة الطيران الفدرالية على الفور عدة جسور هاتفية شملت المرافق الميدانية التابعة لها، ومركز قيادتها، ومركزها الرئيسي، ووزارة الدفاع، ووكالة الخدمة السرية، وعدة وكالات حكومية أخرى[12].

إذاً، وفقاً للورا براون، فإدارة الطيران الفدرالية لم تنتظر حتى 9:20 لإقامة اجتماع هاتفي (جسر هاتفي)، بل أقامته "على الفور" - "خلال دقائق" - بعد الهجوم على البرج الشمالي. وبما أن ذلك الهجوم حدث قبل الساعة 8:47 بقليل، يمكننا أن نفترض أن الاجتماع الهاتفي قد بدأ حوالى الساعة 8:50.

يواجه القراء تناقضاً واضحاً هنا. حيث تقول لجنة 9/11 بأن الاجتماع

الهاتفي لم يبدأ حتى "حوالى الساعة 9:20"، في حين تقول لورا براون إنه بدأ قبل نصف ساعة من ذلك، حوالى الساعة 8:50. أي الشهادتين نصدق؟ يبدو أنه خيار صعب جداً، على الأقل للوهلة الأولى.

من جهة، يقع مكتب لورا براون في المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية. ولذلك كان باستطاعتها رؤية ماذا يجري في مركز العمليات. ولا بد أن نفترض أنها - بصفتها أكبر الموظفين في إدارة الطيران الفدرالية - وجدت ذلك اليوم أنه أهم يوم في حياتها. ولهذا السبب، من الصعب أن نصدق أن تذكرها لما حصل بعد سنة ونصف من ذلك اليوم - عندما كتبت مذكرتها - كان غير واضح. ولذلك، ربما نحن أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن نصدقها، وإما أن نتّهمها بالكذب.

ومن جهة أخرى، رغم أن اللجنة تدعم حجتها بالإشارة إلى وثيقة واحدة، إلا أنها وثيقة يمكن اعتبارها موثوقة. تقول ملاحظة اللجنة: "بالنسبة لتوقيت الاجتماع الهاتفي، انظر سجل إدارة الطيران الفدرالية، التسلسل الزمني للحوادث ADA-30، 11 أيلول 2001". بقراءة هذا التسلسل الزمني، قد يعتقد القراء بأن لورا براون كانت إما كاذبة أو مشوشة الذهن. فمن المؤكد أن السجل المكتوب في ذلك اليوم أكثر موثوقية من شهادتها المستمدة من ذاكرتها، ذلك أن أفضل ذاكرة قد تكون عرضة للخطأ.

ولكن، هنالك سببان للشك في توقيت اللجنة (بعيداً عن حقيقة أن لجنة كين - زيليكوف تبدو متحيزة هنا، بإصرارها الواضح على دعم حجتها القائلة بأن الجيش لم يعرف بأمر اختطاف الرحلة 175 مقدماً).

السبب الأول هو احتمال أن يكون قد تم تغيير توقيت الحوادث خلال السنوات المنقضية. للوهلة الأولى، قد تبدو هذه الفكرة سخيفة، إذ قد يسأل أحدهم، لماذا تغير إدارة الطيران الفدرالية التوقيت بطريقة تجعلها هي نفسها تبدو أسوأ؟ هذا سؤال جيد بالفعل، إذا عرفنا أن سجل تواقيت الأحداث قد بقي في أيدي إدارة الطيران الفدرالية طوال الوقت. ولكن لورا براون أخبرتني بأن إدارة الطيران الفدرالية اضطرت لتسليم كل سجلاتها عن ذلك اليوم إلى الأف بي آي مباشرة بعد 9/11. وقالت أيضاً بأنه لم يكن من عادة إدارة الطيران الفدرالية أن

تسلم سجلاتها بعد وقوع كارثة ما. ولكن، كانت السجلات تُسلَّم بشكل طبيعي إلى الهيئة الوطنية لسلامة المواصلات (NTSB)، وليس إلى الأف بي آي[13]. وإذا افترضنا أن السجلات كانت تحوي التواقيت الزمنية للحوادث، فسيصبح بمقدور البعض منا – على الأقل ممن يعتقدون بأن الأف بي آي بدت أكثر اهتماماً بالتغطية على حقيقة هجمات 9/11 من اهتمامها باكتشافها – أن يقول إن هنالك سبباً وجيهاً للشك في أن يكون التسلسل الزمني للحوادث قد تم تغييره.

والسبب الثاني للشك في التوقيت الذي أقرته اللجنة (9:20) هو اعتماد اللجنة، في هذه الحالة فقط، على هذه الوثيقة الوحيدة من دون تقديم أي شهادة من أي من المقابلات التي أجرتها – في حين أنها غالباً ما تدعم حججها بالإشارة إلى مقابلات حديثة، متجنبة الوثائق المكتوبة من الماضي. إذا كان الاجتماع الهاتفي قد بدأ في الساعة 9:20، فمن المؤكد أن هناك عدة موظفين في إدارة الطيران الفدرالية مستعدون لقول ذلك، غير أن الشهادة الوحيدة التي تمتلكها من أحد موظفي إدارة الطيران الفدرالية تناقض هذا التوقيت.

إذا قبلنا بتوقيت لورا براون المتعلق ببداية الاجتماع الهاتفي الذي بادرت إليه إدارة الطيران الفدرالية – بدلاً من التوقيت الذي يُحتمَل أن تكون الأف بي آي قد تلاعبت به – فإننا بلا شك سنجد الفقرتين التاليتين من مذكرتها مثيرتين للاهتمام بحق:

> سرعان ما انضمت القوى الجوية الأميركية وإدارة الطيران الفدرالية، المتصلتان فيما بينهما، إلى الجسر الهاتفي الذي يقيمه المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية، كما فتحتا اتصالاً مع NORAD على خط منفرد.
>
> لقد قدمت إدارة الطيران الفدرالية معلومات مباشرة على الجسور الهاتفية حول الأحداث التي كانت تتكشَّف، بما فيها معلومات عن فقدان الاتصال مع الطائرات، وفقدان إشارات المتلقي المجيب وتغيّرات غير مأذون بها في المسار، وأفعال أخرى قامت بها كل الرحلات محطّ الاهتمام.... وبدورها، تشاركت الأطراف الأخرى في المعلومات حول الأعمال التي كانت تقوم بها[14].

ثمة نقطتان هامتان هنا. أولاً، كانت NORAD على اتصال بالجسر الهاتفي من خلال الارتباط بين الجيش وإدارة الطيران الفدرالية. وثانياً، كانت المعلومات المتعلقة بالإشارات النموذجية التي تدل على حدوث عمليات اختطاف متشاركة بين الجميع بالنسبة لـ "كل الرحلات موضوع الاهتمام"، وحتى اللجنة نفسها تدرك أن الرحلة 175 أصبحت واحدة من تلك الرحلات في الساعة 8:55. فبحسب روايتها، لاحظ منظم حركة الطيران تغير شيفرة المتلقي المجيب في الساعة 8:51 وقرّر في الساعة 8:55 أن الطائرة قد اختُطفت.

فإذا قبلنا بهذه الرواية، فإن NORAD كانت ستعرف باختطاف الرحلة 175 في الساعة 8:55 أيضاً. وكما وجدنا سابقاً، إذا كان لدى NORAD طائرتان تحومان قبالة لونغ آيلاند، فقد كان باستطاعتها اعتراض الرحلة 175 قبل الساعة 9:03.

الاجتماع الهاتفي الذي أقامه NMCC

التقرير الثالث الذي أشرت إليه يعود إلى الصحفي توم فلوكو؛ وهو يتعلق باجتماع هاتفي أقامه مركز القيادة العسكرية الوطنية (NMCC). في العادة، كان الجنرال مونتاغ وينفيلد، مدير العمليات في NMCC، هو الذي سينظم هذا الاجتماع الهاتفي، ولكنه كان قد استبدل نائبه بنفسه في الساعة 8:30. وعندما شهد هذا النائب، النقيب تشارلز ليديغ، أمام لجنة 9/11 في 17 حزيران 2004، سُئل عن هذا الاجتماع الهاتفي (الذي بدأ كاجتماع "حدث هام" - من الواضح أن ذلك يعود إلى قلة خبرة ليديغ - غير أنه سرعان ما تم رفع مستواه إلى اجتماع "تهديد جوي")، ولكنه لم يُسأل عن التوقيت الذي بدأ فيه هذا الاجتماع. غير أن اللجنة تقول لنا بأنه بدأ في الساعة 9:29.

ولكن، لا تقدم لنا اللجنة عملياً أي شيء يدعم هذا التوقيت. ففي الملاحظة المتعلقة بالفقرة الخاصة بهذا الموضوع، تستشهد اللجنة فقط بمقابلة سابقة مع ليديغ (29 نيسان 2004). وفوق ذلك، فهذه الملاحظة، على عكس الملاحظات السابقة، لا توحي أن سجل تلك المقابلة يحدد الوقت. والتعليق الوحيد حول الوقت موجود في ملاحظة ختامية تقول: "كل التواقيت المعطاة لهذا الاجتماع الهاتفي تقريبية،

ونحن ووزارة الدفاع نعتقد بأنها صحيحة ضمن هامش من الخطأ مقداره ± 3 دقيقة" (37). أي أن الدعم الوحيد لتوقيت البدء بالاجتماع الهاتفي الذي دعا إليه ليديغ يعود لشخص مجهول في البنتاغون.

ولكن التقرير الذي قدمه توم فلوكو يشير إلى أن توقيت البدء كان أبكر بكثير. ولورا براون، مرة أخرى، هي مصدر هذا الاقتراح.

كان فلوكو موجوداً في جلسة استماع 17 حزيران 2004. اندفع فلوكو إلى الطاولة الأمامية قبل أن يتمكن ليديغ من المغادرة في نهاية الجلسة وسأله متى – تقريباً – بدأت جسوره الهاتفية، فأجاب ليديغ مرتين بأنه لا يتذكر – فاضطر فلوكو للعودة إلى السجل[15].

يقول فلوكو لاحقاً بأنه تحدَّث مع لورا براون في أول جلسة استماع عقدتها لجنة 9/11 (أُجريت في 22–23 أيار 2004). أخبرته بأن جسور ليديغ الهاتفية قد بدأت في الساعة 8:20 أو 8:25، "الأمر الذي [يضيف فلوكو] يبدو منطقياً بما أنه كان قد تقرر أن الرحلة 11 قد تم اختطافها في الساعة 8:13 أو 8:20 أو8:24 صباحاً". ولكن، كتب فلوكو بعد ذلك: "بعد العودة إلى مكتبها والاستشارة مع رؤسائها، أرسلت براون رسالة إلكترونية إلى هذا الكاتب في وقت لاحق من ذلك المساء بعد الساعة 7:00 مساء معدلة من تصريحاتها الأولية بالنسبة لتوقيت بدء جسور ليديغ الهاتفية إلى الساعة 8:45"[16]. من الواضح أن فلوكو يشك في أن التصريح الأول لبراون – قبل "إنعاش" ذاكرتها من قبل رؤسائها – ربما كان أقرب إلى الصحة. ويبدو أن لديه سبباً لهذا الشك كما تُظهر مقالة أخرى له. ففي مقالة نُشرت في تموز 2003، ذكر فلوكو أن مصدراً في وزارة المواصلات أخبره بأن الجسور الهاتفية، التي كانت تصل بين مسؤولين من NORAD والخدمة السرية ووزارة الدفاع والجيش الأميركي، أُقيمت في الساعة 8:20[17].

ولكن ذلك يعني، إذا قبلنا بالتوقيت الثاني للورا براون (8:45)، بأن الاجتماع الهاتفي الذي أقامه NMCC بدأ قبل 44 دقيقة من التوقيت المعطى من قبل لجنة كين – زيليكوف (9:29). وهذه الدقائق الـ 44 يمكن أن تشكل كل الفرق بالنسبة للرحلة 175، لأن ذلك يعني أنه كانت هنالك قناة أخرى من خلالها كان

باستطاعة الجيش الأميركي معرفة اختطافها في الوقت المناسب من أجل اعتراضها قبل الساعة 9:03.

ويأتي التقرير الرابع الذي أشرت إليه من النقيب مايكل جيلينيك الذي كان، كما ذكرت سابقاً، المدير الآمر لـ NORAD في 9/11. فقد قال جيلينيك، بحسب تقارير إخبارية من العام 2002، إن الاجتماع الهاتفي الذي أقامته NMCC قد استُهل بعد وقت ليس بطويل من الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي وتضمَّن قادة من NORAD وإدارة الطيران الفدرالية[18]. إن تصريحه هذا، كما نُشر، لا يدعم رأي براون الذي يقول بأن هذا الجسر الهاتفي قد بدأ قبل الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي (سواء في الساعة 8:20 أو 8:45). بل إنه يقول بأنه بدأ بعده بقليل. وهذا يتطابق مع ما قالته براون سابقاً، وهو أن الجسر الهاتفي الذي أقامته إدارة الطيران الفدرالية قد بدأ "خلال دقائق" بعد الهجوم الأول. من المحتمل أن هذين الجسرين الهاتفيين قد اختلطا في أذهان بعض الأشخاص. ولكن، حتى لو كان النقيب جيلينيك يعني أن الاجتماع الهاتفي الذي أقامته NMCC قد بدأ بعد الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي بقليل، فإن تصريحه يناقض ادعاء لجنة 9/11 بأنه لم يبدأ حتى الساعة 9:29. وإذا فهمنا "بعد وقت ليس بطويل من الهجوم الأول" أنه يعني وقتاً ما بين 8:49 و8:53، فإن تصريحه يقدم دعماً إضافياً للرأي الذي يقول بأنه كان هناك فرصة بالنسبة للجيش، إذا لم يكن يعرف مسبقاً، للمعرفة من إدارة الطيران الفدرالية بخصوص اختطاف الرحلة 175 في الوقت المناسب لاعتراضها.

والتقرير الخامس يأتي من ريتشارد كلارك، المنسق القومي للأمن ومكافحة الإرهاب. فهو يذكر أنه عندما كان متوجهاً من مكتب تشيني إلى مركز الاجتماعات المصور، وهو في طريقه إلى الاجتماع الهاتفي الذي نظَّمه، مرَّ بمركز العمليات التابع لغرفة الطوارئ في البيت الأبيض. أثناء توجهه إلى هناك، على حدّ قوله، أمسك به نائب مدير غرفة الطوارئ وقال له: "إننا على الخط مع NORAD، في اجتماع هاتفي يتعلق بتهديد جوي"[19]. استناداً إلى الأوقات التي يحددها كلارك قبل هذه المقابلة وبعدها، يبدو أنها حصلت قبل وقت قصير من

9:15. فبالرغم من أن تصريح كلارك لا يقول متى بدأ الاجتماع الهاتفي المتعلق بالتهديد الجوي هذا، إلا أنه يوحي أنه لا بد قد مضى عليه بعض الوقت، إذا كان قد تم رفع مستواه من حالة اجتماع "حدث هام"، التي بدأ بها. على أي حال، فرواية كلارك تشير بشكل واضح إلى أنه قد بدأ قبل الساعة 9:29 بكثير، لأنه يذكر العديد من التبديلات التي حصلت في اجتماعه الهاتفي قبل 9:28.[20]

يوحي تقرير كلارك - مثل تقارير لورا براون وتوم فلوكو ومايكل جيلينيك - أن كل من كان في موقع يؤهله لمعرفة ما كان يحصل يختلف مع لجنة 9/11 في التوقيت الذي أعطته لبدء اجتماع NMCC المتعلق بالتهديد الجوي. ويبدو أن هذا التوقيت قد تم تحديده استناداً إلى الحاجة، لا إلى الدلائل.

بشكل مختصر، إن دفاع لجنة كين - زيليكوف عن التصريح الجديد للجيش المتعلق بالرحلة 175 - وهو أنه لم يعرف باختطافها إلا بعد ارتطامها بالبرج الجنوبي - ضعيف إلى حدّ كبير. فهذا الدفاع يتناقض مع الكثير من التقارير بحيث إنه لا يمكن تصديقه إلا من قبل أولئك الذين لا يعرفون بهذه الدلائل المعارضة أو أولئك الذين يفترضون أن لديهم أسباباً وجيهة للقبول ببساطة بكلمة لجنة 9/11.

الفصل الرابع عشر

اللجنة والرحلة 77

تشكّل رواية لجنة 9/11 حول ردود إدارة الطيران الفدرالية وNORAD على الرحلة 175، كما رأينا في الفصل السابق، مثالاً على التعديلية التاريخية التي ثَبُتَ أنها غير قابلة للتصديق. فماذا بشأن روايتها التعديلية حول الرحلة 77 ؟

منظمو FAA لا يتمكنون من فهم إشارات تدل على اختطاف الرحلة 77

في روايتها الزمنية التي صدرت في 18 أيلول 2001، قالت NORAD إن إدارة الطيران الفدرالية (FAA) أبلغتها باحتمال أن تكون الرحلة 77 قد اختُطفت، وذلك في الساعة 9:24، أي قبل 13 أو 14 دقيقة من إصابة البنتاغون. وقالت NORAD أيضاً إنها أصدرت فوراً – في 9:24 أيضاً – أمراً بإرسال طائرات مقاتلة إلى قاعدة لانجلي الجوية. ولكن هذه القصة، كما رأينا في الفصل 11، أثارت بعض المشاكل. فعلى الرغم من ادعاء NORAD أن أمرها ذهب إلى قاعدة لانجلي البعيدة وأن طائرتي الإف 16 لم تقلعا إلا عند الساعة 9:30، فقد أظهرت الحسابات أن المقاتلتين كان يجب أن تصلا إلى البنتاغون في الوقت المناسب وتمنعا الهجوم الذي وقع في الساعة 9:38. والمشكلة الأخرى، كما رأينا أيضاً، تمثلت في سبب عدم إخلاء البنتاغون، بما أن NORAD كانت قد بُلِّغت في الساعة 9:24 بأن الرحلة 77 كانت تقفل راجعة باتجاه واشنطن. من الناحية العملية، كان بالإمكان إخلاء الجميع خلال تلك الدقائق الـ 13، وبذلك لم يكن ذلك الهجوم سيسفر عن قتل أولئك الـ 125 شخصاً الذين كانوا يعملون في البنتاغون. ولهذا السبب، ربما ليس مستغرباً أن يزود الجيش اللجنة برواية معدّلة.

وفقاً لهذه الرواية الجديدة، لم تبدأ الرحلة 77 الانحراف عن مسارها حتى الساعة 8:54. لا تذكر اللجنة التقرير - من العام 2001 - الذي يقول بأنه قبل ثمانية دقائق، أي في الساعة 8:46، انحرفت الرحلة 77 عن مسارها بشكل كبير لعدة دقائق - وهي حادثة كانت ستلفت، بكل تأكيد، انتباه منظم إدارة الطيران الفدرالية المسؤول عن هذه الرحلة، الذي كان موجوداً في إنديانابوليس. وغياب الانحراف الأول عن رواية اللجنة قد يكون مهماً بالنسبة لما تقوله بأنه حدث بعد ذلك: في الساعة 8:56، عندما فقد المنظم في إنديانابوليس إشارة المتلقي المجيب وحتى تعقب الرادار للرحلة 77، استنتج أن "الرحلة 77 قد عانت من فشل ميكانيكي أو كهربائي خطير" تحطمت على أثره (24).

إن فكرة أن يكون قد صدق ذلك - بدلاً من أن تكون الطائرة قد اختُطفت - لربما كان قبولها أكثر صعوبة لو أن اللجنة حافظت على المعلومات المقدمة في الرواية السابقة، والتي تقول بأن الرحلة 77 قد انحرفت عن مسارها في الساعة 8:46. غير أن اللجنة تتجاهل ذكر هذه الواقعة من الرواية الأولى، والتي كانت معروفة على نطاق واسع نظراً لنشر صحيفة "يو إس إيه توداي" مسار الرحلة[1]. تنكر اللجنة ضمنياً حدوث هذا الانحراف، ولكن دون أن تفسر سبب اعتقاد الصحفيين بحدوثه. هذا مثال على تعديل تاريخي بدون دليل.

كما أن قبول فكرة أن يكون منظم إنديانابوليس قد صدق بأن الرحلة 77 عانت من "فشل ميكانيكي أو كهربائي"، بدلاً من أن تكون قد اختُطفت، سيكون أكثر صعوبة إذا كان يعلم بحدوث عملية اختطاف أو عمليتين في ذلك الصباح. ولكن، تقول اللجنة، "إنه لم يعلم بأن طائرة أخرى قد اختُطفت" (24). غير أن منظمي بوسطن - وفقاً لروايات نُشرت في الغارديان وفيليج فويس بعد 9/11 بوقت قصير - كانوا قد أبلغوا مراكز إقليمية أخرى (إنديانابوليس واحدة منها) باختطاف الرحلة 11[2]. وهكذا تخفق اللجنة، بإغفالها ذكر هذا التقرير، في إزالة الشك الذي يلقيه حول ادعائها.

الإشاعة التي تقول بأن الرحلة 77 تحطمت

إلا أن اللجنة تقدم تفسيراً لأصل الإشاعة التي تقول بأن الرحلة 77 تحطمت

في أوهايو أو كنتاكي - إشاعة أعطت مزيداً من الدعم لأولئك الذين يعتقدون بأن طائرة أخرى غير الرحلة 77 هي التي ضربت البنتاغون. تقول اللجنة - ربما لكي تضع حداً لهذه الإشاعة - بأن مسؤولي إدارة الطيران الفدرالية سرعان ما أدركوا أنهم كانوا مخطئين. فبحلول الساعة 9:20، تقول اللجنة، علمت إنديانابوليس "بأن هنالك طائرة مختطفة أخرى، وبدأت بالشك في افتراضها الأولي الذي يفيد أن الرحلة 77 قد تحطمت" (24). لم تذكر اللجنة في الوقت نفسه أن الإشاعة استمرت وقتاً طويلاً بما يكفي، وامتلكت دلائل كافية، لكي تدفع رئيسة إدارة الطيران الفدرالية جين غارفي لإبلاغ البيت الأبيض بخصوص التحطم، ولكي تدفع ديل واتسون، رئيس مكافحة الإرهاب في الأف بي آي، لذكر "تقرير عن طائرة ضخمة تحطمت في كنتاكي، قرب خط أوهايو"، خلال اجتماع ريتشارد كلارك الهاتفي (وفقاً لكلارك على الأقل)[3].

إهمال آخر في الاتصال لإدارة الطيران الفدرالية

شاركت إنديانابوليس فيما بعد شكوكها مع مركز القيادة في هيرندون، وفي الساعة 9:25 أبلغ هيرندون المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية بأنه "يخشى أن تكون [الرحلة 77] قد اختُطفت" (24-25). ولكن، حتى عندما "علم مركز قيادة FAA في هيرندون والمركز الرئيسي لـ FAA بتحطم طائرتين في مركز التجارة العالمي" وأيضاً "علما بأن الرحلة 77 فُقدت" (26)، لم يتصل أحد بمركز القيادة العسكرية الوطنية NMCC. من الواضح أن مركز قيادة FAA في هيرندون والمركز الرئيسي لـ FAA كانا يعيشان يوماً عصيباً.

كيف فُقدت الرحلة 77 وبقيت مفقودة

سؤال آخر أُثير حول رواية NORAD السابقة بخصوص الرحلة 77 استند إلى التقرير الذي يقول بأن هذه الطائرة - قبل اختفائها من الرادار مباشرة - قامت بالتفافة على شكل حرف U وقفلت راجعة باتجاه واشنطن[4]. استُخدمت هذه الفكرة لدعم الادعاء الرسمي الذي يقول بأن الطائرة التي ضربت البنتاغون كانت بالفعل هي الرحلة 77. ولكن هذه الفكرة كانت في الوقت نفسه تقوّض جزءاً

أكثر أهمية من الرواية الرسمية – وهو أن إدارة الطيران الفدرالية فقدت أثر الرحلة 77 بعد عودتها نحو واشنطن. فعلى سبيل المثال، بعد تلخيصه تقارير إخبارية تقول بأن الطائرة كانت مفقودة لأن منظمي حركة الطيران كانوا يبحثون عن إشارتها على الرادار في اتجاه الغرب، غير مدركين أن الطائرة كانت تسير باتجاه الشرق، سأل بول تومبسون: "بما أن الطائرة كانت قد بدأت بالالتفاف نحو الشرق قبل إطفاء المتلقي المجيب، لماذا لم ينظر منظمو حركة الطيران في ذلك الاتجاه؟"[5].

غير أن لجنة 9/11 تستبعد فكرة أن يكون أي شخص قد شاهد الرحلة 77 وهي تدور نحو الوراء. حيث تقول اللجنة بأنه عندما استدارت الرحلة 77 لكي تتوجه نحو الشرق، لم يكن رادار إدارة الطيران الفدرالية في إنديانابوليس، لـ "أسباب تقنية"، يعرض معلومات عن هذه الرحلة. ثم تعيد اللجنة تكرار الإجابة النموذجية نفسها:

> عندما كان مركز إنديانابوليس يتابع بحثه عن الطائرة، نظر اثنان من المدراء والمنظم المسؤول عن الرحلة 77 باتجاه الغرب والجنوب الغربي على طول الطريق المخطط له للرحلة، وليس الشرق، حيث كانت الطائرة تتجه الآن... باختصار، لم يرَ مركز إنديانابوليس أبداً الرحلة 77 وهي تقوم بالدوران. وعندما عادت الرحلة إلى الظهور ثانية في تغطية كاملة من الرادار، إما أن المنظمين كانوا قد توقفوا عن البحث عن الطائرة... أو أنهم كانوا ينظرون باتجاه الغرب (25).

هذا هو تفسير لجنة 9/11 لكيف "حلّقت الرحلة 77 لمدة 36 دقيقة من دون أن يكتشفها أحد في مسار يتجه مباشرة نحو الشرق باتجاه واشنطن العاصمة" (25).

لتصديق هذا التفسير، بالطبع، سنكون بحاجة لنسيان أن أنظمة الرادار في المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية – مهما كانت عيوب نظام الرادار في مركز إنديانابوليس والمراكز الإقليمية الأخرى – وحتى تلك التي تخص البنتاغون (مازلنا نذكر إمكانات نظام PAVE PAWS) لم يكن لديها مشكلة في رؤية الرحلة 77 وهي تقوم باستدارتها. وسنكون أيضاً بحاجة لتجنب التفكير في أن أولئك الذين يراقبون السماء من داخل البنتاغون يقظون بشكل خاص لأي جسم

مجهول يطير باتجاه البنتاغون نفسه. فإذا استطعنا تجنب هذه الأفكار - وأفكاراً أخرى غيرها سنذكرها لاحقاً - ربما استطعنا تصديق أن طائرة بوينغ 757 تطير باتجاه واشنطن تمكنت من الطيران لمدة 36 دقيقة من دون أن تُكتشَف.

تعديل رواية NORAD السابقة

من الواضح أن لجنة 9/11 نجحت في تجنب تلك الأفكار. ولهذا السبب كانت سعيدة بالقول بأن البنتاغون لم يكن يعرف أن الرحلة 77 كانت آتية لأن "NEADS لم تتلق أي بلاغ باختطاف الرحلة 77 التابعة للخطوط الجوية الأميركية" (34). في الحقيقة، إنها النقطة الأساسية في الرواية المعدّلة للّجنة بخصوص هذه الرحلة.

مشدّدة على أهمية هذه النقطة، تقول اللجنة بوضوح إنه عندما ذكر الجنرال لاري أرنولد في شهادته أمام اللجنة في العام 2003 أن NEADS تلقت بلاغاً بعملية الاختطاف هذه في الساعة 9:24، كان تصريحه "غير صحيح" (34). وتخبرنا اللجنة أيضاً أنه عندما قال مسؤولون آخرون في NORAD بأنه قد تم إرسال مقاتلتين من قاعدة لانجلي رداً على هذا البلاغ، كانت تصريحاتهم "غير صحيحة" (34). كانت تلك الأخطاء كبيرة، تقول اللجنة، لأنها "جعلت الأمر يبدو وكأن الجيش قد بُلِّغ في الوقت المناسب لكي يرد" (34). وكانت رواية اللجنة بأكملها تهدف لتقويض هذا الاعتقاد.

لا تشرح اللجنة لماذا أدلى أرنولد ومسؤولون آخرون من NORAD بتصريحات غير صحيحة. إنها لا تقول، بكلمات أخرى، إذا ما كانوا يكذبون أو أنهم كانوا ببساطة مشوشي الذهن. بالطبع، كان باستطاعة اللجنة تفسير هذه الأخطاء بتبيان أن كلا هذين الادعاءين قد ذُكرا في سجل NORAD الزمني في 18 أيلول 2001. ولكن ذلك كان سيدفع المشكلة ببساطة إلى الوراء. هل كان المسؤولون الذين أعدوا هذا السجل الزمني يكذبون، أم أنهم كانوا مشوشي الذهن؟ وأي جواب على هذا السؤال كان سيتسبب بالإحراج. فإذا قالت اللجنة بأنهم كانوا مشوشي الذهن، فإنها ستحتاج لتفسير كيف يمكن لهؤلاء المسؤولين أن

يكونوا مشوشي الذهن بخصوص شيء حصل قبل أسبوع واحد فقط. وإذا قالت اللجنة بأن هؤلاء المسؤولين كانوا يكذبون، فإن ذلك سيوحي أن الجيش كان لديه أمراً يخفيه. ولهذا السبب، ربما يمكننا أن نفهم لماذا فضلت لجنة كين - زيليكوف أن تقول ببساطة إن تصريحات أرنولد والمسؤولين الآخرين كانت "غير صحيحة".

على أي حال، إن النقطة الأساسية في رواية اللجنة المعدّلة عن الرحلة 77 تتمثل في إنكارها المزدوج أن NORAD قد بُلِّغت بخصوص اختطاف الرحلة 77 وأن مقاتلتي لانجلي قد أُرسلتا لاعتراضها.

الطائرة الوهمية

ولكن، إذا لم يُبلَّغ الجيش بخصوص الرحلة 77 في الساعة 9:24، فلماذا أُرسلت طائرتان مقاتلتان من لانجلي في الساعة 9:30؟ تواجه اللجنة هنا مشكلة مشابهة لتلك التي تخص إرسال طائرتين مقاتلتين من قاعدة أوتيس في الساعة 8:53 بالرغم من أن الرحلة 11 كانت قد تحطمت مسبقاً وأن NORAD لم تكن تعرف باختطاف الرحلة 175. ولكن، في هذه الحالة، تقدم اللجنة تفسيراً على الأقل.

يتطلب هذا التفسير تقديم فكرة جديدة، فكرة الطائرة الوهمية. إن ما حصل فعلاً، تقول اللجنة، هو أن إدارة الطيران الفدرالية ارتكبت خطأً آخر لا عذر له. فقد سمعت NEADS، تضيف اللجنة، من إدارة الطيران الفدرالية في الساعة 9:12 - بعد 35 دقيقة من ارتطام الرحلة 11 بالبرج الشمالي - أن الرحلة 11 كانت لا تزال في السماء وهي تتجه نحو واشنطن. وهذا هو سبب تلقي قاعدة لانجلي أمراً بإرسال طائرات عسكرية في الساعة 9:24. وكان يُفترَض بالطائرات المقاتلة أن تتوجه إلى منطقة بالتيمور وتمركز نفسها "بين الرحلة 11 المتجهة إلى الشرق وعاصمة الأمة" (26-27).

> ولأن هذه الفكرة تلعب دوراً جوهرياً في رواية اللجنة، فمن غير المستغرب أن تبدو اللجنة مستاءة من كون هذا الرد على طائرة وهمية لم يُذكَر في أي سجل زمني علني أو تصريح صدر من قبل إدارة الطيران الفدرالية أو وزارة الدفاع. إن الروايات الخاطئة تخلق انطباعاً بأن أمر إطلاق طائرات مقاتلة من لانجلي كان رداً منطقياً على طائرة مختطفة فعلية (34).

غير أن اللجنة تؤكد لنا أن NEADS قد تلقت بالفعل المعلومات الخاطئة من شخص ما في إدارة الطيران الفدرالية التي تقول بأن الرحلة 11 كانت لا تـزال في السماء وأنها كانت تتجه نحو واشنطن. وتدَّعي اللجنة أن هذه الحقيقة واضـحة، ليس فقط من المحادثات المسجلة في NEADS، وإنما من المحادثـات المسـجلة في مراكز إدارة الطيران الفدرالية؛ ومن سـجلات معاصـرة جُمعـت في NEADS والمركز الرئيسي الإقليمي القاري وNORAD؛ ومن سجلات أخرى (34).

لكن الملاحظة المتعلقة بهذه الفقرة لا تقدم أي إشارة إلى "المحادثات المسجلة في مراكز إدارة الطيران الفدرالية؛ ومن سـجلات معاصـرة جُمعـت في NEADS والمركز الرئيسي الإقليمي القاري وNORAD؛ ومن سجلات أخرى". فما علينـا إلا أن نأخذ بما تقوله اللجنة في هذا الخصوص وحسب.

الإشارة الوحيدة المعطاة تتعلق ببعض الملفات الصوتية الخاصة بـــ NEADS (26، 461 م 148-152). ويحوي الملف الصوتي الحاسم محادثة بين أحد التقنـيين في NEADS وشخص ما في مركز بوسطن التابع لإدارة الطيران الفدرالية، الـذي يقول في الساعة 9:21: "لقد تلقيت للتو تقريراً يقول بأن الرحلة 11 لا تـزال في السماء وهي في طريقها نحو - واشنطن" (26). كيف يمكـن لشـخص في إدارة الطيران الفدرالية أن يرتكب مثل هذا الخطأ الكبير؟

وما يزيد من حدة هذا السؤال هي الدلائل التي تشير إلى أن المنظمين في مركز بوسطن - كما نقلت وسائل الإعلام - كانوا متأكدين تماماً من مصير الرحلة 11. فبحسب قصة نُشرت في صحيفة كريستيان سيانس مونيتور بعد يومين من 9/11، قال منظمو حركة الطيران بأنهم لم يفقدوا أبداً رؤية الرحلة 11[6]. وقـال مـنظم حركة الطيران مارك هودجكينغس لاحقاً: "شاهدت الرحلة 11 طوال رحلتها حتى النهاية"[7]. وتقول قصص أخرى إنه حالما سمع منظمو حركة الطـيران في مركـز بوسطن بأن طائرة ضربت مركز التجارة العالمي، عرفوا أنها كانـت الرحلـة 11، لأنهم كانوا يتعقبونها بشكل مستمر منذ أن بدأت بالتصرف على نحو شاذ[8].

استناداً إلى هذا الوضع، كيف أمكن لأحد هؤلاء المنظمين في مركز بوسـطن أن يقرر، بعد حوالى 30 دقيقة، أن الرحلة 11 كانت لا تزال في حالة جيدة وأنهـا

كانت تتجه نحو واشنطن؟ وحتى لو كان هناك شيء جعل هذا المنظم يشك في أن الأمر كان على هذا النحو، فكيف يمكننا أن نصدق أنه كان أو كانت، واثقاً إلى حدّ كاف لينقل شكّه هذا إلى NEADS على أنه حقيقة ثابتة؟ ولكننا لن نحصل على إجابةٍ عن هذا السؤال لأننا لا نستطيع استجواب هذا الشخص. وفي هذا الخصوص تقول اللجنة، بدون اكتراث واضح: "لم يكن بمقدورنا التعرف إلى مصدر هذه المعلومات الخاطئة" (26).

هذا الادعاء هو، بالطبع، سمة محيرة أخرى من سمات رواية اللجنة حول الطائرة الوهمية. ففي هذه الأيام يمكن التعرف إلى هويات الأشخاص بدقة كبيرة من أصواتهم. واللجنة تقول بأن NEADS تمتلك شريطاً سُجِّلت عليه هذه المحادثة. وبما أن NEADS وإدارة الطيران الفدرالية لا بد أنهما تمتلكان شرائط بأصوات كل المنظمين لديهما، لماذا لم تُحدَّد هوية هذين الشخصين من صوتيهما؟ لا بد أن هذا الأمر كان يستحق أن يكون جزءاً من "العمل الاستقصائي الشاق" الذي قامت به هيئة التحقيق في اللجنة. ولكن اللجنة لا تخبرنا لماذا لم تتمكن من تحديد هوية الشخصين.

وما يعزّز من لامعقولية هذه القصة هو حقيقة أن اللجنة صوّرت لنا موظفي إدارة الطيران الفدرالية بأنهم كانوا كارهين لتبليغ الجيش حتى عندما تأكدوا تماماً من حدوث الاختطاف. ولكنها الآن تقول لنا بأن أحد منظمي حركة الطيران - بمجرد أن ساورته الشكوك كان يبدو مخالفاً للتوقّع إلى حدّ بعيد - عبَّر عن هذا الشك وكأنه اقتناع إلى أحد التقنيين في NEADS، الذي أبلغه بدوره إلى قائده وكأنه حقيقة مثبتة.

إذا لم يكن كل هذا غير معقول، فعلينا أن نصدق أن قائد NEADS أعطى - بدون التحقق من صحة هذه الرسالة غير المعقولة مع المدراء في مركز بوسطن - أمراً بإرسال طائرات عسكرية إلى لانجلي. مع أن اللجنة أصرت مراراً على أن كل هذه الاتصالات كان ينبغي أن تجري وفق بروتوكول تسلسل المراتب. ولكنها تخبرنا الآن أن مجرد محادثة بين شخص في مركز بوسطن وتقني في NEADS - لا يمكن التعرف إلى أي منهما الآن - كانت كافية لجعل الجيش يهب للعمل. ولكن،

بحسب تقريرها النهائي، لم يحصل أي شيء في ذلك اليوم. فالجيش الأميركي لم يرسل أي طائرة مقاتلة خلف الرحلة 11 أو الرحلة 175 أو الرحلة 77 أو (كما سنرى لاحقاً) الرحلة 93. والمرة الوحيدة التي أرسل فيها الجيش طائرات مقاتلة في ذلك اليوم كانت لتعقب طائرة وهمية.

غير أن اللجنة كانت على ما يبدو غير آبهة بكل هذه المشاكل. فالشيء الوحيد الهام، من وجهة نظرها، هو أن الملف الصوتي التابع لـ NEADS كان يحوي بالفعل هذه المحادثة بين الشخصين غير المعروفين، إلى جانب محادثات أخرى حول الطائرة الوهمية. وهذا ينبغي أن يحل المسألة بالفعل، على الأقل مسألة إذا ما كانت هذه المحادثة قد حصلت فعلاً، إذا افترضنا أن الملفات الصوتية تعكس بصدق حوادث حقيقية.

ولكن هل يمكننا أن نفترض ذلك فعلاً؟ في الواقع، استناداً إلى حقيقة أن الدليل الوحيد المقدم – ملف NEADS الصوتي – كان في أيدي الجيش الأميركي كل هذا الوقت، لا يمكننا أن نفترض ببساطة أنه لم يتم التلاعب به. ففي أية محاكمة جزائية حقيقية ذات وضع مشابه، سيطالب جانب الادعاء بإجراء اختبارات صارمة لاستبعاد هذا الاحتمال. ولكن اللجنة هنا – وكأنها تلعب دور محامي الدفاع (بالإضافة إلى دور القاضي وهيئة المحلفين) لا تقدم أي إشارة إلى إجراء مثل هذه الاختبارات، هذا أولاً. وثانياً، فاللجنة نفسها تبيّن أن الفكرة التي تقول بأن الرحلة 11 لم تضرب مركز التجارة العالمي – ولكنها كانت متوجهة نحو واشنطن – هي فكرة جديدة تماماً لم يسبق أن عبَّرت عنها إدارة الطيران الفدرالية ولا وزارة الدفاع. وهذا بكل تأكيد مثير للشك بحد ذاته. وثالثاً، لقد قامت لجنة كين – زيليكوف بتحريف الكثير من الأمور – حقيقة ستصبح أكثر وضوحاً في الفصل 15 – بحيث إننا لا نملك أي سبب لتصديقها هذه المرة.

على أي حال، فهذه القصة – إرسال مقاتلات لانجلي في الساعة 9:24 رداً على الرحلة 11 الوهمية بدلاً من الرحلة 77 – بالغة الأهمية بالنسبة لرواية اللجنة بخصوص ما حدث في ذلك اليوم، وبالنسبة لحكمنا فيما إذا كان بإمكاننا الثقة في اللجنة، لأنها (أي القصة) ستساعد في تفحّص الحوار الذي تناول هذه المسألة

خلال جلسات استماعها. دار هذا الحوار بين المفوض ريتشارد بن - فينيست والجنرال لاري أرنولد، قائد NORAD.

السيد بن - فينيست: الجنرال أرنولد. لماذا لم يذكر أي شخص التقرير الذي أتى من إدارة الطيران الفدرالية والذي يقول بأن الرحلة 11 كانت تتجه جنوباً أثناء ظهورك الأول أمام لجنة 9/11 في أيار من العام الماضي؟ ولماذا لم يعطنا أحد تقريراً بأنه لم يُقدَّم أي بلاغ - بعكس التصريحات التي أُدليت في ذلك الوقت - إلى NORAD يفيد بأن الرحلة 77 قد اختُطفت؟

الجنرال أرنولد: حسناً، بالنسبة لأول قسم من سؤالك، سيدي المفوض، أولاً، أود أن أقول إن الكثير من المعلومات التي اكتشفتموها في دراستكم حول 9/11، الأشياء التي حدثت في ذلك اليوم، ساعدتنا في إعادة ترتيب ما كان يجري.

وإذا كنت تتحدث عن الرحلة 11، بشكل خاص، البلاغ الخاص بالرحلة 11، هل هذا ما تشير إليه؟

السيد بن - فينيست: نعم.

الجنرال أرنولد: الرحلة 11، ذلك كان، بلاغاً بعد اصطدامها، هل هذا ما تشير إليه؟

السيد بن - فينيست: لا، أنا أتحدث عن الحقيقة التي تقول بأنه كان هنالك بلاغ خاطئ يفيد بأن الرحلة 11 كانت تتجه جنوباً بدلاً من الإبلاغ عن اصطدامها.

الجنرال أرنولد: هذا ما أشير إليه. هذا صحيح. كما نذكر، عندما عملنا مع لجنتك بخصوص هذه المسألة، ربما كانت هذه هي المسألة التي سببت قلقنا، فذلك الاتصال، كما أذكر، جاء في الحقيقة بعد اصطدام الرحلة 175، بالإضافة إلى الرحلة 11، بالبرجين الجنوبي والشمالي من مركز التجارة العالمي. عند ذلك أصبحنا قلقين جداً، لعدم معرفتنا بإشارات الاتصال اللاسلكي الخاصة بهاتين الطائرتين اللتين اصطدمتا بمركز التجارة العالمي، أصبحنا قلقين في تلك الفترة بشكل خاص من أن تكون إحدى الطائرات متجهة نحو واشنطن.

السيد بن – فينيست: أيها الجنرال، ألم يتّضح إهمالكم في لفت نظرنا إلى البلاغ الكاذب وإلى فكرة أن الرحلة 11 كانت تتابع طريقها من نيويورك باتجاه الجنوب، في الحقيقة، إلى صحة كل التقارير المتعلقة بـ 9/11، لقد أساء إلى صحة تقرير القوى الجوية الرسمي، المتضمن في كتاب يُدعى "الحرب الجوية على أميركا"، الذي لا يحوي أي معلومات تتعلق بحقيقة أنكم كنتم تتابعون أو كنتم تفكرون في استمرار الرحلة 11 في طيرانها، وأنكم لم تتلقوا أي بلاغ بأن الرحلة 77 قد اختُطفت؟

الجنرال أرنولد: حسناً، كما أذكر، أنا لم أكن أعرف إشارات الاتصال الخاصة بالطائرات عندما حدثت هذه الأمور. عندما جاء البلاغ بأن الرحلة 11 يُحتمَل أن تكون مختطفة، تلك الطائرة جعلتني أستنتج أن هنالك طائرات أخرى كانت تشكل خطراً على الولايات المتحدة.

السيد بن – فينيست: الجنرال أرنولد، من المؤكد أنك كنت تعرف هذه الأشياء في أيار من العام الماضي، عندما شهدت أمام هذه اللجنة.

الجنرال أرنولد: لم أتذكر هذه الوقائع في أيار من العام الماضي. هذه هي الإجابة الصحيحة على ذلك. في الحقيقة، كما أذكر، خلال تلك الفترة، كان همّي ينحصر في، لماذا – السؤال الذي خطر لي – لماذا أرسلنا الطائرتين من قاعدة لانجلي، طائرتي الإف 16 من قاعدة لانجلي التابعة للقوى الجوية؟ وكانت هنالك تصريحات أدلى بها البعض تقول بأننا أرسلنا هاتين الطائرتين في أثر الرحلة 77، وذلك لم يكن صحيحاً، وأنا كنت أعرف ذلك.

وأنا كنت أحاول أن أتذكر بنفسي ما الذي جعلنا نقتنع ونرسل هاتين الطائرتين. وفكرت في حينها أنها كانت الرحلة 93. ولكن عندما كنت قادراً على – لم نكن نملك التواقيت عندما كانت تحدث هذه الأشياء – عندما أُبلغنا بهذا الأمر. لم أكن أملك هذه المعلومات في ذلك الحين. لم أكن أملكها.

السيد بن – فينيست: الجنرال أرنولد –

الجنرال أرنولد: ولهذا السبب أرسلنا هاتين الطائرتين لكي تحلقا فوق واشنطن العاصمة. لحماية واشنطن العاصمة.

السيد بن - فينيست: وفقاً لهيئة التحقيق الخاصة بنا، أنت تعرف بأنه كان هنالك مشكلة حقيقية في الحصول على المعلومات من NORAD، لقد تلقينا معلومات، قيل لنا إن المعلومات كانت كاملة. لقد ذهبنا إلى المنطقة، هيئة التحقيق لدينا فعلت ذلك، وأجرت عدداً من المقابلات. وبنتيجة تلك المقابلات اكتشفنا وجود شرائط تسجيلية تعكس الحقائق المتعلقة بالرحلة 11.

ووجدنا معلومات إضافية استطعنا بواسطتها إعادة صياغة - من خلال عمل مجهد ومتواصل تمثّل بالاستماع إلى عدد من الشرائط التسجيلية - ما حصل فعلاً، كما وجدت في تصريح هيئة التحقيق.

أعتقد بأنك موافق على الحقائق التي أُعلنت في تصريح هيئة التحقيق. لقد وُضع ذلك مسبقاً للتعليق، وأعتقد بأنك متفق الآن مع النتائج التي توصلت إليها هيئة التحقيق بخصوص تلك الحقائق.

الجنرال أرنولد: نعم، أنا متفق.

السيد بن - فينيست: لدينا، وأنا لن أخوض في هذا الموضوع الآن، ولكن من المثير للحيرة أن نرى أن هنالك تقارير كُتبت بعد وقوع الهجمات، وكانت متوفرة بعد وقت قصير من 9/11. كانت هنالك اتصالات تلقتها هيئة التحقيق تتعلق برسائل إلكترونية تُظهر بعض الحقائق المتزامنة تقريباً مع كارثة 9/11 وهي تعكس قصة مختلفة تماماً للأسف مع القصة التي قدمت إلى هذه اللجنة من قبل.

عندما... سُئلتَ عن وجود شرائط تسجيلية تُظهر هذه الاتصالات المفتوحة،... أشرتَ إلى أنك لم تكن تذكر مثل هذه الأشياء...

الجنرال أرنولد: نعم، كان لدى قطاع الدفاع الجوي الشمالي الشرقي [NEADS] شريط لم نكن نعلم في ذلك الوقت. وهيئة التحقيق لديكم - على حدّ علمي، ما أخبرني به أعضاء لجنتكم هو أنهم لم يتمكنوا من تشغيل ذلك الشريط. ولكن استطاعوا فيما بعد تشغيل ذلك الشريط، من خلال شركة خاصة.

> وهكذا، على حدّ علمي، فقد كان ذلك التصريح صحيحاً في أيار، وهو أنني لم أكن أعلم بوجود أي شرائط تسجيلية. لو كانت متوافرة لـدي، فمن المؤكد أنني كنت سأصبح قادراً على إعطائكم معلومات أكثر دقة.
>
> كان تركيزنا ينصبّ على زمن حصول الأحداث، ولم نكن نركز على - لم يكن لدينا تسجيلاً - لم أكن أملك تسجيلاً للأشياء المختلفة التي أبلغنا بها.

من المؤكد أن هذه الشهادة المحزنة لا تقدم أي أساس لزيادة الثقة في ادعاءات لجنة 9/11 في ما يخص الرحلة 77، والرحلة 11 الوهمية. ففي مكان آخر، أخبرتنا اللجنة بأن الكولونيل روبرت مار، رئيس NEADS، اضطر للاتصال بالجنرال أرنولد للحصول على إذن بإرسال طائرات مقاتلة في أثر الرحلة 11 الحقيقية. ولكنها تطلب منا الآن أن نصدق أن الطائرات المقاتلة قد أُرسلت وراء الرحلة 11 الوهمية بدون أن يسمع الجنرال أرنولد أي شيء عن هذه الرحلة. ويُطلَب منا أن نصدق أيضاً أنه علم فيما بعد بشأن هذه الرحلة الوهمية ولكنه لم يستطع "أن يتذكرها" عندما شهد أمام اللجنة في السابق. ومما لا يساعد على تصديقنا لقصة اللجنة هو الطريقة التي وُجِّه واستُميل فيها الجنرال أرنولد من أجل إعطاء موافقته عليها.

باختصار، استناداً إلى كل الثغرات المتأصلة في ادعاء اللجنة بخصوص الرحلة 11 الوهمية، أعتقد بأننا - إلى أن يُجرَى تحقيق في الدلائل على هذه الفكرة الجديدة من قبل هيئة تحقيق محايدة بحق - نملك سبباً وجيهاً للتساؤل إذا ما كانت "الطائرة الوهمية" هي بحد ذاتها وهمية.

NEADS تعلم بأن الرحلة 77 مفقودة

على أي حال، تتمثّل حجّة اللجنة في أن قاعدة لانجلي أُمرت بإرسال طائرات مقاتلة في الساعة 9:24 بسبب هذه الطائرة الوهمية بالذات، وليس لأن NEADS علمت بأن الرحلة 77 قد فُقدت.

غير أن اللجنة تقول - ربما كمحاولة لتفسير ظهور هذه الفكرة - بأن NEADS علمت بالفعل بشيء ما بخصوص الرحلة 77 في ذلك الوقت.

> ذكر مسؤولو NORAD بأن NEADS تلقت في الساعة 9:24 بلاغاً باختطاف الرحلة 77 التابعة للخطوط الجوية الأميركية. كان هذا التصريح... غير صحيح. فالبلاغ الذي تلقته NEADS في الساعة 9:24 يفيد بأن الرحلة 11 لم تضرب مركز التجارة العالمي وأنها كانت تتجه نحو واشنطن العاصمة (34).

ولكن تصريح اللجنة هذا هو بحد ذاته غير صحيح، على الأقل من خلال روايتها بالذات. فبحسب هذه الرواية (26، 32)، لقد جاءت المعلومات الخاطئة بخصوص الرحلة 11 في الساعة 9:21، وليس 9:24. ولهذا السبب، فهذا الادعاء لا يمكن أن ينجح كتفسير لأصل الفكرة التي تقول بأن NEADS علمت باختطاف الرحلة 77 في الساعة 9:24.

على أي حال، ما علمه مسؤولو NEADS فعلاً، وفقاً لرواية اللجنة، هو أن الرحلة 77 فُقدت. وقد أُبلغوا بذلك في الساعة 9:34، وليس 9:24. وعلاوة على ذلك، تزعم NEADS أنها علمت ذلك "بالصدفة".

فقد اتصلت NEADS، وفقاً للجنة كين - زيليكوف، بمدير في مركز واشنطن التابع لإدارة الطيران الفدرالية للتكلم بخصوص الرحلة 11، وخلال هذه المحادثة، قال هذا المدير - بصفته مساعداً على ما يبدو -: "إننا نراقب. لقد فقدنا أيضاً الرحلة 77" (27). مستمرة في تطوير الصورة التي قدمتها عن إدارة الطيران الفدرالية وهي أنها مليئة بالأشخاص غير الكفوئين، تقول اللجنة: "لو لم تقم NEADS بهذا الاتصال، لما تلقت دفاعاتها الجوية معلومات حتى عن فقدان الرحلة". غير أن هذا التصريح لا يفيد في شيء لأنه، كما تصر اللجنة مرة أخرى: "لا أحد في المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية طلب مساعدة من الجيش بخصوص الرحلة 77" (27).

لماذا كانت طائرات لانجلي بعيدة جداً

إذا قبلنا بقصة الرحلة 11 الوهمية كتفسير لسبب إرسال طائرات مقاتلة من قاعدة لانجلي، فقد نتساءل مع ذلك، لماذا لم تكن تلك الطائرات فوق واشنطن عندما وصلت الرحلة 77؟ تقول النسخة الأولى من الرواية الرسمية، كما وجدنا في

الفصل 11، بأن طائرات الإف 16 كانت لا تزال على بعد 105 أميال عندما ضُرب البنتاغون في الساعة 9:38، بالرغم من أنها غادرت لانجلي في الساعة 9:30. أما لماذا قطعت الطائرات، التي تستطيع الطيران بسرعة 1.500 ميلاً في الساعة، 25 ميلاً فقط في 8 دقائق، فلم يُقدَّم أي تفسير. ولكن الرواية الجديدة للجنة بخصوص الرحلة 77 تقدم بالفعل تفسيراً لسبب كون هذه الطائرات بعيدة عن واشنطن من دون أن تخالف المبادئ الأولية للرياضيات. وهذا تفسير يتعلق مرة أخرى بقلة الكفاءة، ولكن الطيارين هذه المرة كانوا هم المسؤولين عن هذا المرض، الذي كان بكل تأكيد متفشياً في ذلك اليوم.

في الساعة 9:36، تخبرنا اللجنة، أبلغ مركز بوسطن التابع لإدارة الطيران الفدرالية NEADS بوجود طائرة غير معروفة الهوية، على بعد 6 أميال إلى الجنوب الغربي من البيت الأبيض، وكانت تقترب شيئاً فشيئاً (27). وهذه الطائرة المجهولة ما هي إلا الرحلة 77، التي استطاعت أن تشق طريقها راجعة إلى واشنطن من دون أن تُكتشَف (9، 27). على أي حال، استناداً إلى هذا الخبر المذهل، أمر قائد طاقم المهام في NEADS طائرات لانجلي بالانطلاق بأقصى سرعة إلى البيت الأبيض. "ثم اكتشف عندئذ، الأمر الذي أثار استغرابه، أن طائرات لانجلي لم تكن تتوجه شمالاً نحو منطقة بالتيمور كما أُمرت، وإنما شرقاً فوق المحيط". لقد أساؤوا فهم الأوامر. ولهذا السبب، عندما أُصيب البنتاغون في الساعة 9:38، "كانت طائرات لانجلي على بعد حوالى 150 ميلاً"، حتى أبعد من المسافة التي ذكرها NORAD سابقاً وهي 105 أميال (27)[10].

إلقاء اللوم على الطيار، تبرئة الجيش

وبذلك تكون اللجنة قد فسرت سبب بُعد طائرات لانجلي عن البنتاغون عندما تعرض للهجوم، بالرغم من أنها انطلقت في الساعة 9:24. وفوق ذلك، لقد برّأت ساحة الجيش من أي ملامة،

> بقولها إن الجيش لم يكن يملك 14 دقيقة للرد على الرحلة 77، كما توحي إحدى الشهادات المقدمة إلى اللجنة في أيار من العام 2003. بل إنه كان يملك على الأغلب دقيقة أو دقيقتين للرد على الطائرة المجهولة

التي كانت تقترب من واشنطن، و لم تكن الطائرات المقاتلة في المكان المناسب للمساعدة. كانت تستجيب لتقرير يتحدث عن طائرة لم تكن موجودة (34).

بالطبع، فهذه الرواية لا تعفي "الجيش" كلياً، أي على مستوى كل موظفيه، لأنها تعني ضمناً أن الطيارين الثلاثة التابعين لقاعدة لانجلي، وخصوصاً الطيار الموجِّه، ارتكبوا خطأً مريعاً، خطأً سمح بنجاح الهجوم على البنتاغون. ولكن هذه الرواية تبرئ الجيش بالفعل، إنما على مستوى كبار قادته - إلى جانب رئيسهم المدني، الوزير رامسفيلد - وهذا، بالطبع، هو المهم. لم يكن هناك أمر بتعليق العمل وفق الإجراءات العادية أو حتى أمر بإبطاء العمل وفقها، وإنما مجرد خطأ نزيه من أحد الطيارين.

من الواضح أن خطأ هذا الطيار الموجِّه يلعب دوراً جوهرياً في الرواية الجديدة التي قدمها الجيش من خلال لجنة 9/11. ومن الواضح أيضاً أن هذه الرواية تهدف إلى تبرير ما اعتقده الجيش "خطأً" في المرة السابقة بأن مقاتلات لانجلي قد أُرسلت في الساعة 9:24 رداً على خبر اختطاف الرحلة 77. لربما نتج هذا الاعتقاد الخاطئ من خلال اختلاط عنصرين من عناصر ما حدث فعلاً. فمن جهة، لقد أُرسلت طائرات لانجلي بالفعل في الساعة 9:24 (رغم أنها أُرسلت رداً على الرحلة 11 الوهمية ولهذا السبب سلكت الاتجاه الخاطئ). ومن جهة أخرى، لقد بلّغت إدارة الطيران الفدرالية بالفعل الجيش بخصوص الرحلة 77 (رغم أن ذلك حدث في الساعة 9:34، بدلاً من 9:24، وكان مفاد التبليغ هو أن الرحلة 77 فُقدت فقط، ولذلك السبب لم يكن هنالك حاجة لإعطاء أمر بإرسال طائرات مقاتلة). من الواضح أنه قد تم الخلط بين هاتين الواقعتين، في أذهان بعض مسؤولي NORAD، لتتحولا إلى اعتقاد بأن طائرات لانجلي قد أُرسلت في الساعة 9:24.

بعد توضيح المشكلة، كل ما كانوا يحتاجونه هو تفسير سبب عدم وجود طائرات مقاتلة في سماء واشنطن لمنع الرحلة 77 من الهجوم على البنتاغون. وقد تمثّل التفسير في ادعاء مفاده أن الطيارين كانوا في الجهة الخطأ.

تفسير خطأ الطيارين

ولكن، هل تنجح لجنة 9/11 في أن تجعل هذا التفسير قابلاً للتصديق؟ إليكم محاولتها:

> كان طيارو لانجلي يتوجهون شرقاً، وليس شمالاً، لثلاثة أسباب: أولاً، على عكس الأمر الاعتيادي الخاص بإطلاق الطائرات المقاتلة، لم يتضمن هذا الأمر مسافة الهدف أو موقع الهدف. ثانياً، جعلت خطة الطيران "العامة" - معدة لإطلاق الطائرات خارج المجال الجوي المحلي بسرعة - طياري لانجلي يعتقدون بأنهم أُمروا بأن يطيروا نحو الشرق (090) لمسافة 60 ميلاً. ثالثاً، افترض الطيار الموجِّه والمنظم التابع لإدارة الطيران الفدرالية خطأً أن خطة الطيران التي تقضي بالطيران "090 لمسافة 60" قد حلت محل أمر الإرسال الأصلي (27).

أي نوع من التفاسير هو هذا التفسير؟ ليس جيداً جداً بالطبع.

بالنسبة للنقطة الأولى، لم يخبروننا لماذا لم يتضمن الأمر المسافة أو الموقع. ربما لأنه لم يكن هناك أي لبس، كان يُفترَض بالرحلات أن تذهب إلى بالتيمور.

بالنسبة للنقطة الثانية، لم يعطونا سبباً جيداً لسبب وجود خطة طيران "عامة" فقط، بما أنه كان يُفترَض بطائرات لانجلي أن تتوجه إلى بالتيمور. ومسألة إطلاق الطائرات "خارج المجال الجوي المحلي بسرعة" لا تقدم سبباً لوجود خطة طيران "عامة" لوحدها. كل الطائرات المقاتلة يُفترَض أن تنطلق بسرعة، ولن يبطئها إخبارها بالمكان الذي يجب أن تذهب إليه. وعلاوة على ذلك، فقد استغرق هؤلاء الطيارون 6 دقائق لكي يقلعوا (يقول السجل الزمني الجديد، كسابقه، بأن أمر الانطلاق جاء في الساعة 9:24 ولكن طائرات الإف 16 لم تقلع حتى 9:30).

أما بالنسبة للنقطة الثالثة، فليس واضحاً ما هو القصد منها بالتحديد. فهي قد تعني أن أحد الأشخاص من إدارة الطيران الفدرالية كان مشتركاً في الخطأ، وبذلك فالذنب لا يقع كله على عاتق الطيار العسكري. ولكنها تعني أيضاً أن كلاً من الطيار الموجِّه والمنظِّم التابع لإدارة الطيران الفدرالية قد أخطآ في افتراضهما، وهو أمر غير معقول أبداً. فمن المؤكد أن المنظِّم كان يعرف في ذلك الوقت أن الأمة

كانت تتعامل مع عمليات اختطاف داخلية، لا مع تهديد "خـــارجي". إذاً، لمـــاذا يفترض أن طائرات الإف 16 يجب أن تتوجه إلى البحر؟ هل يمكن أنه لم يتحقـــق من هذا الأمر الغريب؟

دلائل على القصة المتعلقة بخطأ الطيار

تقودنا الحاجة لمناقشة كل هذه المشاكل إلى السؤال الثاني الـــذي ســـنطرحه بخصوص هذا التفسير المعدّل لسبب كون طائرات الإف 16 بعيـــدة جـــداً عـــن واشنطن: ما هي الدلائل التي قُدمت لنا بشأنه؟ ثمة إشارة إلى مقابلـــة أُجريـــت في كانون الأول 2003 مع دين إكمان، الطيار الموجِّه، ولكن من دون أي اقتباس من هذه المقابلة (427، 461 م 153)[11]. وهنالك مذكرتان لإدارة الطيران الفدرالية من شهر أيلول 2003 (461 م 153)، بدون أي دليل على التحقّـــق مـــن مصـــداقية الوثائق التي يُفترَض أنهما كانتا تستندان إليها.

نظراً لحقيقة أننا نتعامل هنا مع تفسير يتعلق بخطأ جسيم ارتكبه طيار ومـــنظّم في إدارة الطيران الفدرالية مؤهّلان ومدرّبان بشكل رفيع المستوى – خطأ أدى إلى هجوم ناجح على مركز قيادة عسكرية للقوة العسكرية الأقوى في التـــاريخ – ألم يكن ينبغي أن يقدموا لنا دلائل أكثر على هذه الرواية المعدّلة؟ ألم يكـــن ينبغـــي إخضاع الأشخاص المتورطين – مثل الطيارين ومـــنظّم إدارة الطـــيران الفدراليـــة والضابط الذي أعطى الأمر بإرسال الطائرات المقاتلة – إلى استجواب صارم، تحت القسم، وبمساعدة جهاز الكشف عن الكذب؟ وكون فيليب زيليكوف مؤرخـــاً، فهو يعرف أنه إذا أراد أن يقدم حالة معدّلة متعلقة بحدث تاريخي إشكالي – مثـــل تقسيم ألمانيا في بداية الحرب العالمية الباردة – ويريد أن تُعامَل حالته هذه بجديـــة، فهو سيكون بحاجة لتقديم أدلّة أفضل بكثير مما قدمته لجنته هنا.

وإنني أقصد تطبيق هذه النقطة ليس فقط على هذه القصة المتعلقة بخطأ الطيار، وإنما على كل الادعاءات الجوهرية التي وردت في رواية اللجنة بخصوص الرحلـــة 77: الادعاء بأن مركز قيادة إدارة الطيران الفدرالية لم يبلّغ مراكزه الإقليمية عـــن عمليات الاختطاف الأولى إلا في الساعة 9:20؛ والادعاء بأن الرحلة 77 طـــارت

نحو البنتاغون لمدة 36 دقيقة من دون أن تُكتشَف؛ والادعاء بأنه على الرغم من أن شركة الخطوط الجوية الأميركية ومعظم منظّمي حركة الطيران في مركز بوسطن عرفوا بأن الرحلة 11 كانت قد ضربت البرج الشمالي، إلا أن شخصاً ما في مركز بوسطن أخبر شخصاً ما في NEADS بأنها كانت لا تزال تطير؛ والادعاء بأن إدارة الطيران الفدرالية لم تطلب أبداً من الجيش المساعدة في ما يتعلق بالرحلة 77.

محادثات مستمرة بين إدارة الطيران الفدرالية والجيش الأميركي

يتمثّل الادعاء المعدّل الأساسي للجنة بخصوص الرحلة 77، كما وجدنا، في أن إدارة الطيران الفدرالية لم تبلغ الجيش بأنها اختُطفت في الساعة 9:24 أو في أي وقت آخر قبل الساعة 9:38، عندما وقع الهجوم على البنتاغون. وتستنتج لجنة كين - زيليكوف - مضيفة إلى هذا الادعاء افتراضها أن الجيش الأميركي لا يعرف عادةً بما يجري في المجال الجوي الأميركي إلا إذا بُلّغ بواسطة إدارة الطيران الفدرالية - أن أحداً من البنتاغون لم يكن يعرف أن الرحلة 77 كانت متجهة نحوه. ولكن، كما ادعاء اللجنة المشابه بخصوص الرحلة 175، ثمة تقارير توحي أن هذا الادعاء غير صحيح.

مذكرة لورا براون: أحد هذه التقارير هو مذكرة لورا براون التي صدرت في 23 أيار 2003 والتي تحدثت عن الجسر الهاتفي الذي أقامته إدارة الطيران الفدرالية. قالت براون إن هذا الاجتماع الهاتفي - الذي ضم وزارة الدفاع إلى اتصال عسكري مع NORAD - بدأ "خلال دقائق" بعد الهجوم الأول، أي حوال 8:50. ثم قالت بعد ذلك بأن إدارة الطيران الفدرالية شاركت "معلومات ساعة حدوثها" تتعلق "بكل الرحلات المعنية، بما فيها الرحلة 77".

وأخيراً أبدت براون بشكل علني اختلافها مع تصريح الجنرال أرنولد، الذي أدلى به خلال شهادته أمام لجنة 9/11 في ذلك اليوم، والذي يقول بأن إدارة الطيران الفدرالية لم تبلّغ NORAD بشأن الرحلة 77 حتى الساعة 9:24. (بهذا التصريح، كان أرنولد، بالطبع، يعيد التأكيد على سجل NORAD الزمني آنف الذكر). قالت براون:

> تشير سجلات NORAD إلى أن إدارة الطيران الفدرالية أجرت تبليغاً رسمياً بخصوص الرحلة 77 في الساعة 9:24 صباحاً، ولكن المعلومات المتعلقة بالرحلة نُقلت بشكل متواصل عبر الجسور الهاتفية قبل البلاغ الرسمي.

خلال محادثتي الهاتفية مع لورا براون، أكدت أهمية هذا الفرق، قائلة بأن "التبليغ الرسمي" كان مجرد أمر شكلي، وبذلك فلا شأن له بمسألة متى عرف الجيش بخصوص الرحلة 77. فالمسألة المهمة، كما أوضحت براون، هي أن مسؤولي الجيش كانوا يتلقون "معلومات ساعة حدوثها" بخصوص الرحلة 77 وبشكل متواصل بواسطة جسر هاتفي أقامته إدارة الطيران الفدرالية في الساعة 8:50 تقريباً. من الواضح أنها كانت مستاءة من ادعاء قادة الجيش أنهم لم يكونوا يعرفون باختطاف الرحلة 77 قبل التبليغ الرسمي.

والآن تدَّعي لجنة 9/11 أنه حتى ذلك التبليغ الذي قُدم في الساعة 9:24 لم يحصل. بعد أن أعلنت صراحة بأن تصريح أرنولد السابق "غير صحيح"، ها هي لجنة كين - زيليكوف تصرح بأن إدارة الطيران الفدرالية لم تبلِّغ الجيش بخصوص الرحلة 77 أبداً قبل إصابة البنتاغون. وبذلك حُذفت المحادثة التي دارت بين إدارة الطيران الفدرالية والجيش الأميركي بخصوص الرحلة 77 - التي أشارت إليها لورا براون في مذكرتها - من التاريخ، لأن لجنة 9/11 صرحت بأن الاجتماع الهاتفي الذي أقامته إدارة الطيران الفدرالية - والذي قالت عنه براون بأنه بدأ خلال دقائق من الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي - لم يبدأ فعلاً حتى الساعة 9:20 (36).

لورا براون والاجتماع الهاتفي الذي أقامه NMCC: وتسعى اللجنة أيضاً لاستبعاد احتمال أن يكون قد جرى حوار بخصوص الرحلة 77 خلال الاجتماع الهاتفي الذي أقامه NMCC. حيث تصرح اللجنة، كما وجدنا سابقاً، بأنه لم يبدأ هذا الاجتماع الذي بادر إليه الكابتن ليديغ حتى الساعة 9:29 (37). ولكن لورا براون قالت في البداية، كما رأينا، بأنه بدأ حوالى الساعة 8:25. ثم عدلت الوقت لاحقاً - ربما تحت الضغط - ليصبح عند الساعة 8:45، وبذلك فهي تقول بأن هذا الاجتماع الهاتفي بدأ على الأقل قبل 44 دقيقة مما تقوله اللجنة.

إذا صدقناها، فإننا سنستنتج أن الجيش استخدم لجنة 9/11 لاختلاق كذبة. وما يجعلنا نصدق أن لورا براون، وليس الجيش، تقول الحقيقة الآن هو ما ذكره توم فلوكو، كما وجدنا سابقاً، بأن الكابتن ليديغ نفسه "لم يستطع أن يتذكر" متى بدأ الاجتماع الهاتفي - بالرغم من أن هذا الاجتماع، باعتباره أول اجتماع من نوعه يجري تحت إدارته، كان ولا بد، يمثّل واحدة من أهم اللحظات في حياته.

قصة ماثيو والد: على أي حال، فوجهة نظر لورا براون تلقى الدعم من تقرير ثانٍ يتناقض أيضاً مع ما تقوله لجنة 9/11. إنها قصة ماثيو والد الشهيرة، التي نُشرت في نيويورك تايمز بعد أربعة أيام من 9/11. وتبدأ القصة بالفقرة التالية:

> خلال ما يقارب الساعة هي المدة التي كانت فيها الرحلة 77 تحت سيطرة الخاطفين، وحتى اللحظة التي ضربت فيها الجانب الغربي من البنتاغون، كان المسؤولون العسكريون في مركز القيادة الذي يقع في الجانب الشرقي من المبنى يتكلمون بانفعال مع قوى الأمن ومسؤولي تنظيم حركة الطيران بخصوص ما سيفعلون[12].

و"مركز القيادة الذي يقع في الجانب الشرقي" هو بالطبع NMCC، و"مسؤولو تنظيم حركة الطيران" هم موظفون في إدارة الطيران الفدرالية.

إذاً، فالأمر معروف على نطاق واسع أن NMCC كان في حالة حوار مع إدارة الطيران الفدرالية - وبخصوص الرحلة 77 بالتحديد - لمدة طويلة. ولكن، كم من الوقت بالتحديد؟ عندما كتب والد تلك القصة، كان يعتقد بأن البنتاغون أُصيب في الساعة 9:45. وحتى مع هذا التوقيت المتأخر، على أي حال، فإن تصريحه الذي يفيد بأن الحوار كان دائراً طوال "ما يقارب الساعة" يدعم وجهة نظر لورا براون التي تقول بأن الاجتماع الهاتفي بدأ - على الأقل في الاجتماع الذي أجراه NMCC - قبل الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي، وهو أمر منطقي، نظراً لأن الجميع يوافق على أن الجيش الأميركي عرف باختطاف الرحلة 11 ليس بعد الساعة 8:40. بالطبع، إن أهمية هذا الفرق - سواء أبدأ الاجتماع قبل الهجوم على البرج الشمالي أم بعده - بالنسبة للرحلة 77 والبنتاغون ضئيلة للغاية.

إن النقطة الجوهرية بالنسبة لكل من ماثيو والد ولورا براون هي أن الجيش الأميركي علم بأمر الإشارات التي تدل على أن الرحلة 77 قد اختُطفت بعد وقت قصير من حدوث هذه الإشارات وأنها كانت تُدرَس ضمن إدارة الطيران الفدرالية في ذلك الوقت. كانت مقالة والد تحت عنوان: "تعقب البنتاغون الطائرة المميتة ولكنه لم يجد طريقة لإيقافها". وهكذا نجد أن مجرد رغبة لجنة 9/11 بإنكار حقيقة أن البنتاغون كان يعرف باختطاف الرحلة 77 لا يمكنها حذف هذه التقارير من السجل التاريخي.

رواية ريتشارد كلارك حول الاجتماع الهاتفي الذي أجراه البيت الأبيض:

وريتشارد كلارك أيضاً يدعم وجود محادثات كانت جارية بين إدارة الطيران الفدرالية والجيش الأميركي قبل وقت طويل من الهجوم على البنتاغون. فكما رأينا في الفصل السابق، إن رواية كلارك عن ذلك الصباح تدعم وجهة النظر التي تقول بأنه في الساعة 9:15، كان الاجتماع الهاتفي (المتعلق بـ "التهديد الجوي") الذي عقده NMCC قد مضى على بدئه بعض الوقت. وكنا قد ذكرنا سابقاً أن كلارك أدار اجتماعه الهاتفي الخاص من البيت الأبيض. ولكن لجنة 9/11 - التي عادت إلى سجل غرفة الطوارئ في البيت الأبيض - تقول بأن اجتماع كلارك لم يبدأ حتى الساعة 9:25. حتى أن اللجنة تضيف قائلة: "بالفعل، ليس واضحاً لنا أن الاجتماع الهاتفي المصور كان جارياً تماماً قبل الساعة 9:37، عند إصابة البنتاغون" (36). ولكن رواية كلارك الخاصة تقول بأنه بدأ في الساعة 9:15. لنرَ لماذا.

بافتراض صحة هذه الرواية، يمكننا أن نستنتج من التوقيتين اللذين ذكرهما كلارك بأن اجتماعه الهاتفي بدأ في وقت ما بين 9:10 و9:28. فمن جهة، يقول إنه عندما كان يهرع مسرعاً إلى البيت الأبيض، كانت الساعة آنذاك 9:03، وقالوا له عندما وصل إن "البرج الآخر قد ضُرب للتو". وفقاً لذلك، يمكننا أن نستنتج أنه وصل إلى هناك حوالى الساعة 9:05. ثم اندفع إلى مكتب تشيني، حيث دار بينهما حوار يبدو أنه استغرق حوالى 5 دقائق. بافتراض أنه دخل إلى مكتب تشيني حوالى الساعة 9:06، فلا بد أنه غادر حوالى 9:11، أي في الوقت الذي توجه فيه إلى

مركز الاجتماعات المصوَّر القريب من غرفة الطوارئ. ومن جهة أخرى، يقول في نقطة أخرى إنه لاحظ أن الساعة كانت 9:28 - توقف اجتماعه بعد ذلك بقليل حين بُثَّ خطاب الرئيس، الذي بدأ في الساعة 9:30. إذاً، لا بد أن اجتماعه الهاتفي قد بدأ في وقت ما بين 9:10 و9:28.

ولكن، يمكننا أن نستنتج من المحادثات التي جرت، وفقاً لرواية كلارك، أن اجتماعه الهاتفي ذاك قد بدأ قبل 9:28 بوقت طويل، ربما قبل 9:15 بقليل. فقد ناقش في بداية اجتماعه الهاتفي، على حدّ قوله، بروتوكول الاجتماع الهاتفي. ثم دار حوار مستفيض مع جين غارفي، ممثلة إدارة الطيران الفدرالية. ناقشا خلال هذه المحادثة الهجومين على مركز التجارة العالمي، ومكان تواجد وزير المواصلات نورمان مينيتا، ومسألة إذا ما كان باستطاعة غارفي أن تأمر بإيقاف كل حركة الطيران، وتعداد الطائرات التي يمكن أن تكون قد اختُطفت، وحقيقة أنه كان اليوم الأول لـ "بن سليني" في منصبه كمدير لمركز العمليات الوطني التابع لإدارة الطيران الفدرالية. وهذا الحوار لا بد أنه استغرق عدة دقائق.

ثم يروي كلارك أن نورمان مينيتا وصل إلى البيت الأبيض وجاء إلى غرفة الطوارئ، فاقترح كلارك أن ينضم إلى نائب الرئيس في غرفة الاجتماع الواقعة في الملجأ، والتي تُعرَف بشكل رسمي باسم مركز عمليات الطوارئ الرئاسية (PEOC).

بعد ذلك يقول كلارك إنه أجرى حواراً مع الجنرال ريتشارد مايرز، ممثلاً هيئة الأركان المشتركة، ناقشا خلاله مسألة إرسال طائرات مقاتلة ووضع دورية جوية عسكرية فوق واشنطن. في تلك الأثناء - عندما سأل مايرز كم من الوقت سيستغرق ذلك - لاحظ كلارك أن الساعة كانت حينئذ 9:28[13].

لا بد أن ذلك استغرق، كما يبدو، 10 دقائق على الأقل، وربما أكثر. وعلى هذا الأساس، فإن رواية كلارك تتعارض بقوة مع تقدير اللجنة أن اجتماع البيت الأبيض الهاتفي لم يبدأ حتى الساعة 9:25. إذ لا يمكن أن تجري كل هذه المناقشات في 3 دقائق فقط.

وفي هذا الخصوص، تأتي شهادة نورمان مينيتا نفسه أمام لجنة 9/11 لتدعم

الوقت المبكر لبدء اجتماع كلارك. ففي شهادته التي أدلى بها في 23 أيـــار 2003، ذكر مينيتا أنه التقى لفترة قصيرة مع كلارك بعد وصوله إلى البيت الأبيض في ذلك الصباح، أُخذ بعدها إلى مركز عمليات الطوارئ الرئاسية PEOC، حيث وصـــل إليه في الساعة 9:20[14]. بحسب رواية كلارك، وصل مينيتا إلى البيت الأبيض بعـــد حوالى 5 دقائق من بدء الاجتماع الهاتفي المصور، ومينيتا يقـــول إنـــه وصـــل إلى PEOC في الساعة 9:20، أي أن هذا الاجتماع الهـــاتفي بـــدأ في الســـاعة 9:15 تقريباً.

إن اقتراح اللجنة بأن اجتماع كلارك الهاتفي لم يكن "جارياً تماماً" حـــتى عنـــد "الساعة 9:37، عند إصابة البنتاغون"، يتناقض بقوة مع الجزء التالي من رواية كلارك. فهو يقول بأنه عندما استأنف الاجتماع الهاتفي، بعد انتهاء خطاب الرئيس، عاد ثانيـــة إلى جين غارفي، التي ناقشت عمليات اختطاف محتملة أخرى، بما فيها الرحلـــة 93. في ذلك الوقت سلّمه بريان ستافورد، مدير الخدمة السرية، مذكرة تقول بأن هناك طائرة تتجه نحوهم، ولهذا السبب سيأمر بإخلاء عام للبيت الأبيض. وبعد ذلك، دخل رالف سيغلر، نائب مدير غرفة الطوارئ، وقال: "وقع انفجار في ساحة موقف الســـيارات في البنتاغون، قد تكون سيارة مفخخة!" وبعد نقاش وجيز حول اســـتمرارية الحكومـــة، أعلن نائب كلارك، روجر كريسي: "ضربت طائرة البنتاغون للتو". بالنســـبة لحجـــم الدمار الحاصل، علّق كلارك قائلاً: "ما زلت أرى رامسفيلد على الشاشة، وهذا يعـــني أن المبنى لم يُصَب بأكمله"[15]. وهكذا نجد أن الاجتماع الهاتفي كان جاريـــاً بشـــكل واضح – عكس ما وجدته لجنة 9/11 – قبل إصابة البنتاغون.

ولكن، من نصدق، كلارك أم اللجنة؟ من جهة، إذا قبلنا برواية اللجنة، فهذا يعني أن كلارك إما أنه كان يكذب أو أن ذاكرته بخصوص ذلك الصباح كانـــت ناقصة تماماً. ولكن، هل يمكننا أن نفترض أنه كذب بخصوص توقيت بدء اجتماعه الهاتفي – حيث أوحى أنه بدأ قبل 15 دقيقة من خطاب الرئيس الذي بدأ في 9:30 – بالرغم من إمكانية نشر شريط فيديو عن هذا الاجتماع الهاتفي لإثبات أنه كان مخطئاً؟ وإن لم يكن يكذب، فهل يمكننا أن نفترض أن ذاكرته كانت ناقصة جـــداً في واحد من أهم الصباحات في حياته المهنية برمتها؟ ومن جهة أخرى، هل يمكننا

أن نشك في توقيت بدء هذا الاجتماع الهاتفي الذي اقترحته اللجنة، وهو 9:25، بما أنه مُنح تكرّماً - كما تقول اللجنة - من قبل سجلات الاتصالات في غرفة الطوارئ التابعة للبيت الأبيض؟

على أي حال، رغم أن الجملة الأخيرة تبدو وكأنها سؤال مبالَغ فيه، إلا أنها ليست كذلك. فلدينا أساس منطقي للشك في التوقيت الذي قدمته اللجنة، بالرغم من استعانتها بهذا السجل. لأننا ببساطة لا نملك إلا أن نسلّم بما تقوله اللجنة نقلاً عن ذلك السجل. إضافة إلى أننا نشك في أن البيت الأبيض لم يكن ليطلعنا على الحقيقة، لو أن هذا السجل كان يقول شيئاً آخر. بالطبع، كان يتوجب على اللجنة أن تفترض - بما أنها نشرت تقريرها في تموز 2004 - إمكانية استبدال إدارة بوش - تشيني بإدارة ديمقراطية قد تقوم بنشر السجل. ولكن، حتى هذا الاحتمال كان بالإمكان تجنبه بواسطة تعديل السجل لكي ينسجم مع الرواية الزمنية للجنة. وقد يكون إجراء هذا التعديل إحدى الفوائد الناجمة عن العلاقة المتينة التي تربط بين البيت الأبيض والمدير التنفيذي للجنة.

على أي حال، إن القارئ المتمحص للملاحظات الختامية في تقرير لجنة 9/11 سيجد أن توقيت بدء الاجتماع الهاتفي ذاك، "9:25"، قيل بأنه مُنح تكرّماً أيضاً من قبل إدارة الطيران الفدرالية من خلال سجلها الزمني ليوم 11 أيلول 2001 (462 م 189). غير أن ذلك السجل الزمني، كما وجدنا في الفصل 13، لم يكن بين أيدي إدارة الطيران الفدرالية ولا الهيئة الوطنية لسلامة المواصلات (NTSB) طوال ذلك الوقت، كما جرت العادة، وإنما في أيدي الأف بي آي. وإذا كان بإمكان لجنة كين - زيليكوف تعديل سجل غرفة الطوارئ التابعة للبيت الأبيض، فبإمكانها تعديل السجل الزمني لإدارة الطيران الفدرالية.

للاعتقاد بأن أعضاء اللجنة أو هيئة التحقيق فيها يمكنهم فعل ذلك، علينا أن نعتقد بأنهم قادرون على الكذب واللعب في الدلائل. والحكم في هذه المسألة يجب أن يستند إلى أداء اللجنة في المسائل الأخرى. وقراءتي الخاصة لتقرير لجنة 9/11 لا توحي الثقة بأنها - أي بعض أعضائها أو بعض أعضاء هيئة التحقيق فيها - لن تكذب أو تلعب في الدلائل إذا اعتقدت بأن ذلك ضروري للدفاع عن قضيتها.

على أي حال، ثمة تعارض كبير آخر بين رواية كلارك ورواية اللجنة وهو يتعلق بمساهمة من قبل إدارة الطيران الفدرالية والبنتاغون.

ففي رواية كلارك، كانت جين غارفي هناك منذ البداية، تجيب عن الأسئلة قبل الساعة 9:20. ولكن اللجنة - انسجاماً مع ادعائها بأنه لم يحصل أي حوار هام بين إدارة الطيران الفدرالية والجيش في أية اجتماعات هاتفية - تقول بأن غارفي لم تنضم إلى اجتماع كلارك الهاتفي حتى الساعة 9:40 - أي بعد إصابة البنتاغون (36). وفي رواية كلارك، كان الحوار الأول مع غارفي يدور حول الطائرات المختطفة وتعليق الرحلات الجوية، بينما تقول اللجنة بأن الموضوع الأول كان يتعلق بـ "أمن الرئيس والبيت الأبيض والوكالات الفدرالية" (36). وتقول اللجنة بأن هذا الحوار بدأ في الساعة 9:40، وهو الوقت نفسه الذي انضمت إليه، بحسب رواية اللجنة، إدارة الطيران الفدرالية إلى الاجتماع الهاتفي. ثم تضيف اللجنة: "وبعد ذلك مباشرة، جاء خبر يقول إن البنتاغون قد أُصيب" (36). وبذلك يستبعد سجل اللجنة الزمني احتمال أن تكون إدارة الطيران الفدرالية قد قدمت شيئاً هاماً لممثل (أو ممثلي) الجيش قبل الهجوم على البنتاغون. وهنا أيضاً علينا أن نقرر من نصدق، كلارك أو لجنة كين - زيليكوف.

في ما يتعلق بمساهمة البنتاغون، بالرغم من أن رواية اللجنة لا تناقض بشكل مباشر رواية كلارك، إلا أنها توحي ضمناً عدم صحتها، عن طريق تجاهل إثباتها. إليكم ما تقوله اللجنة:

> إننا لا نعلم من اشترك من وزارة الدفاع، ولكننا نعلم بأنه لم يشترك أي موظف عسكري ممن كانوا يديرون الأزمة في الساعة الأولى. و لم تُنقَل أي من المعلومات التي تم تشاركها في اجتماع البيت الأبيض الهاتفي المصوَّر، على الأقل في الساعة الأولى، إلى NMCC (36).

بكلمات أخرى، بالرغم من أن أعضاء اللجنة لم يكونوا يعرفون من كان يمثل وزارة الدفاع، إلا أنهم علموا بأنه لم يكن شخصاً مهماً. وهم علموا أيضاً بطريقة ما أن ذلك الشخص لم يكن ينقل أية معلومات إلى NMCC. ولكن، إذا لم يكونوا يعرفون من كان ذلك الشخص، فكيف تمكنوا من معرفة ماذا كان (أو كانت)

يعمل؟ أو كيف علموا بأنه شخص من NMCC نفسها؟

ومع ذلك، فهذه التناقضات الذاتية الواضحة لا تشكل المشكلة الأكبر في تصريح اللجنة. لأن هذه المشكلة موجودة في ادعائها القائل بأنها لم تكن تعرف "من اشترك من وزارة الدفاع". كيف يمكننا تصديق ذلك؟ من المؤكد أن الكثير من الأشخاص في البنتاغون كانوا يعرفون من اشترك في اجتماع البيت الأبيض الهاتفي. وفوق ذلك، كما اقترحنا سابقاً، من المؤكد أن شريط الفيديو الخاص بهذا الاجتماع الهاتفي كان موجوداً. فإذا لم يتمكن أحد من البنتاغون أن يتذكر، فقد كان بإمكان هيئة التحقيق - كجزء من عملها الاستقصائي الشاق - الحصول على هذا الشريط ومشاهدته. ومن هذا الشريط كان بإمكان هيئة التحقيق أن تعرف - على فرض صحة الواقعة الأساسية من رواية كلارك - أن المشتركين من وزارة الدفاع كانا شخصين مهمين إلى حدّ ما: الجنرال ريتشارد مايرز، الرئيس المؤقت لهيئة الأركان المشتركة، ودونالد رامسفيلد، وزير الدفاع نفسه. في الحقيقة، لم تكن اللجنة بحاجة حتى للبحث عن هذا الشريط، فقد كان بإمكان أعضائها، ببساطة، قراءة كتاب كلارك، الذي كان محور اهتمام واشنطن والبرامج الإخبارية لعدة أسابيع بعد ظهوره في وقت مبكر من العام 2004.

لقد أشرت إلى اجتماع البيت الأبيض الهاتفي الذي أداره ريتشارد كلارك كمثال إضافي على أن إدارة الطيران الفدرالية والجيش الأميركي أجريا محادثات متواصلة في صباح 9/11، بما فيها المحادثات التي استغرقت مدة لابأس بها قبل إصابة البنتاغون. ولكن اللجنة تنكر وجود أي إمكانية بأن يكون الجيش قد علم من إدارة الطيران الفدرالية بخصوص الرحلة 77 في الوقت المناسب للقيام بأي شيء حيالها. إليكم ادعاء اللجنة العام بخصوص كل الاجتماعات الهاتفية، متبوعاً بادعائها المتعلق بهذا الاجتماع الهاتفي وهذه الرحلة بشكل خاص:

> أقام كلٍ من البيت الأبيض وإدارة الطيران الفدرالية ووزارة الدفاع اجتماعاً هاتفياً جمع عدة وكالات قبل الساعة 9:30. وبسبب عدم اشتمال هذه الاجتماعات الهاتفية - على الأقل قبل الساعة 10:00 - على المسؤولين المناسبين من كل من إدارة الطيران الفدرالية ووزارة

> الدفاع، لم ينجح أيٌّ منها في التنسيق فعلياً بين الجيش وإدارة الطيران الفدرالية للرد على عمليات الاختطاف... لم نجد أي دليل على أن المشتركين في اجتماع [ريتشارد كلارك] الهاتفي تلقوا أي معلومات تفيد بأن الرحلة 77 قد اختُطفت (36).

هذان الادعاءان، بالطبع، جوهريان بالنسبة لحجة اللجنة القائلة بأن الجيش لم يكن يعرف أن الرحلة 77 قد اختُطفت.

لسوء الحظ بالنسبة للادعاء الأول، فإن رواية كلارك توحي أن اجتماعه الهاتفي شمل الأشخاص المناسبين تماماً: جين غارفي، وريتشارد مايرز ودونالد رامسفيلد.

أما بالنسبة للادعاء الثاني، فإن رواية كلارك لا تتناقض بشكل مباشر مع رواية اللجنة، لأنها لا تقول بأن الرحلة 77 قد ذُكرت قبل الهجوم على البنتاغون، لا من قبل غارفي ولا من قبل أي شخص آخر. ولكن كلارك يضم غارفي من إدارة الطيران الفدرالية إلى الاجتماع الهاتفي المصوَّر نفسه مع مايرز ورامسفيلد من وزارة الدفاع. ومن المؤكد أن غارفي كانت تعرف في ذلك الوقت بأمر الإشارات التي توحي باختطاف الرحلة 77. فكما وجدنا سابقاً، لقد أشارت مذكرة لورا براون إلى أن إدارة الطيران الفدرالية كانت تُبلِّغ مسؤولي الجيش بكل التطورات المتعلقة بالرحلة 77. من هنا، فإن اجتماع البيت الأبيض الهاتفي الذي أداره كلارك يقدم دليلاً آخر على أن الجيش الأميركي - إذا لم يكن يعرف مسبقاً - كان باستطاعته المعرفة بأمر اختطاف الرحلة 77.

يبدو أن ادعاء اللجنة القائل بأن الجيش لم يكن يعرف باختطاف الرحلة 77 لا يستند إلى تحقق غير متحيز من الدلائل، وإنما إلى اعتقاد منها بأن هذا الادعاء كان ضرورياً للدفاع عن الجيش الأميركي من الشك بأنه سمح عمداً بحدوث الهجوم على البنتاغون. وبما أن سجل NORAD الزمني - بادعائه، المبالَغ به مسبقاً، بأنه لم يُبلَّغ من قبل إدارة الطيران الفدرالية حتى الساعة 9:24 - لم ينجح في إزالة هذا الشك، كان ضرورياً إعلان "عدم صحة" هذا الادعاء واستبداله بادعاء أكثر مبالغة منه، وهو أن الجيش الأميركي لم يُبلَّغ أبداً بخصوص اختطاف

الرحلة 77. غير أن أولئك الذي يهتمون بالدلائل والمنطق السليم أكثر من اهتمامهم بسمعة الجيش، من الأرجح أنهم سيجدون هذا الادعاء الجديد مثيراً للريبة.

إنكار اللجنة الغريب بخصوص مايرز ورامسفيلد

لا يزال هنالك أمر باقٍ من مناقشة المقطع السابق. كنت قد اقترحت فيه بعض الأسباب التي تدعو لاعتبار إنكار لجنة 9/11 – بأنها كانت تعرف من اشترك من وزارة الدفاع في اجتماع كلارك الهاتفي المصور – غير قابل للتصديق. غير أن الشك في كذبة ما، كما ذكرت أعلاه، يعني الشك في وجود دافع للكذب. فأي دافع تملكه اللجنة للتظاهر بأنها لم تعرف بأن مايرز ورامسفيلد كانا مشتركين في اجتماع كلارك؟

ستمتلك اللجنة هذا الدافع إذا قال مايرز ورامسفيلد إنهما كانا يفعلان شيئاً آخر في ذلك الوقت. لنفترض أنهما قالا ذلك، وأن اللجنة تفحصت الشريط لاحقاً ووجدت أن هذين الرجلين كانا مشتركين في اجتماع كلارك الهاتفي. ولنتخيل أن اللجنة بعد ذلك روت هذه الواقعة. إن الكشف عن كذب مايرز ورامسفيلد كان سيثير الشكوك في كل تصريحاتهما الأخرى. وسيستنتج القراء أن مايرز ورامسفيلد كانا يحاولان التغطية على شيء ما، وبذلك فمن المحتمل أنهما كذبا في أشياء أخرى. وهذا سيقوّض رواية اللجنة بخصوص 9/11، لأنها تعتمد بشكل كبير على مقابلات مع رامسفيلد ومايرز بالإضافة إلى قادة آخرين في الجيش الأميركي. من هنا، إذا كان رامسفيلد ومايرز قد كذبا بخصوص ما كانا يفعلانه في ذلك الصباح، فقد تشعر اللجنة بأنها في حاجة إلى التغطية على هذا الكذب كي لا تثير الشكوك في مصداقية السلطات التي تشكل عماد روايتها لما حدث في 9/11.

ومايرز ورامسفيلد قالا، في الواقع، إنهما كان يقومان بأشياء أخرى في ذلك الصباح. سأنظر أولاً إلى ما قاله مايرز عن سلوكه، ومن ثم سأقارنه برواية كلارك. وبعد ذلك سأقوم بالشيء نفسه مع رامسفيلد.

مايرز يتحدث عن نفسه: في إحدى الملاحظات، تقول اللجنة: "كان نائب

رئيس هيئة الأركان المشتركة في كابيتول هيل [الكونغرس] عندما ضُرب البنتاغون، ورأى دخاناً بينما كانت سيارته تقفل راجعة إلى المبنى (مقابلة ريتشارد مايرز، 17 شباط 2004)" (463 م 199).

كما نرى، يبدو أن هذا التصريح المتعلق بمكان تواجد ريتشارد مايرز يستند فقط إلى مقابلة مع مايرز نفسه. كان بإمكان اللجنة أن تستشهد بتصريح رامسفيلد الذي يقول بأنه (أي رامسفيلد) عندما دخل NMCC في الساعة 10:30، كان مايرز قد عاد لتوه من كابيتول هيل"[16]. غير أن هذا التصريح كان سيشكل دعماً سيئاً، على أي حال، لأن مايرز نفسه قال إنه كان قد عاد منذ 50 دقيقة، واللجنة نفسها تقول إنه كان موجوداً في NMCC في الساعة 10:00 (38). وعلى هذا الأساس، من المفهوم أن لا تورد اللجنة شهادة رامسفيلد الداعمة هذه.

علاوة على ذلك، في حال اعتقاد أحدنا بأن شخصاً ما في هيئة التحقيق التابعة للجنة قد أساء فهم ما قاله مايرز، يمكننا أن نرى من مصادر أخرى أن تصريح اللجنة ينسجم مع رواية أكثر تفصيلاً لمايرز تكلم فيها عما كان يفعله في كابيتول هيل. ففي كتاب جيمس بامفورد، "ذريعة من أجل الحرب"، نقرأ الرواية التالية:

> كان الجنرال ريتشارد مايرز من القوى الجوية، نائب رئيس [هيئة الأركان المشتركة]، مسؤولاً عن القوات المسلحة للأمة. ولكنه، مما يدعو للدهشة، بقي غير عالم بما يجري حوله خلال سلسلة الهجمات كلها.
>
> كان مايرز في كابيتول هيل ينتظر مقابلة سيناتور جورجيا ماكس كليلاند بخصوص جلسات الاستماع الوشيكة المتعلقة بتعيينه رئيساً جديداً لهيئة الأركان المشتركة. وبينما كان في مكتب كليلاند الخارجي، شاهد تقارير تلفزيونية حية بعد الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي ومن ثم دخل إلى مكتب كليلاند من أجل مقابلته العادية. ثم بقي هناك طوال الخمس وأربعين دقيقة التالية، مروجاً لمواهبه من أجل قيادة الجيش...
>
> خلال كل هذه الفترة، كان الجنرال المسؤول عن جيش الأمة جاهلاً كلياً بحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تتعرض لأسوأ هجوم في ما يقارب القرنين[17].

وكان بامفورد قد استمد معلوماته هذه من مقالة للرقيب كـاثلين ريم مـن الجيش الأميركي، نُشرت بواسطة خدمة الصحافة التابعة للجيش الأميركـي بعـد حوالى ستة أسابيع من 9/11.[18]

كما توحي فقرة بامفورد الأخيرة، فإن هذه القصة غير قابلة للتصديق علـى الإطلاق. حيث يُفترَض بنا أن نصدق أن الجنرال مايرز، الـرئيس المؤقـت لهيئـة الأركان المشتركة، بعد اصطدام طائرة بالبرج الشمالي من مركز التجارة العـالمي، جلس هناك ببساطة يتابع التغطية التلفزيونية كأي مواطن أميركي عادي. ويُفترَض بنا أن نصدق أنه لم يتصل بـ NMCC وأن أحداً مـن NMCC لم يتصـل بـه. ويُفترَض بنا أن نصدق أنه دخل إلى مكتب كليلاند من دون أن يخـبر سـكرتيرة كليلاند بأن تعلمه بأي تطورات أخرى تنقلها التغطية التلفزيونية. ومن ثم يُفتـرَض بنا أن نصدق أن السكرتيرة لم تخبره حتى بعد الهجوم على البرج الجنـوبي، وأن لا أحد من NMCC أو أي شخص آخر في البنتاغون اتصل ليخبره بمـا حصـل أو ليتشاور معه. وحتى يُفترَض بنا أن نصدق أنه لم يتصل به أحد حتى عندما أُصـيب البنتاغون نفسه.

نظراً للطبيعة اللامعقولة لهذه القصة، لا بد أن بامفورد قد قارن بـين روايـة الرقيب كاثلين ريم مع روايات قُدمت من قبل أشخاص لم يكونوا أدنى رتبة مـن مايرز. بالطبع، ربما لم يكن بامفورد – الذي كشف في كتاب سابق عن عمليـات نورثوودس –[19] يصدق رواية كاثلين ريم، وإنما كان يقدمها ببساطة كجـزء مـن الرواية الرسمية. على أي حال، لا يمكننا أن نلوم بامفورد على عدم مقارنة روايـة ريم مع رواية ريتشارد كلارك، لأن كتابي بامفورد وكلارك ظهرا في الوقت نفسه تقريباً (في أوائل 2004). ولكن هذا لا ينطبق على تقرير لجنـة 9/11، الـذي لم يوضع في شكله النهائي إلا بعد عدة أشهر من ظهور كتاب كلارك. إذاً، دعونـا نلقي نظرة أكثر قرباً على القصة التي أخبرها مايرز – كما أتت في روايتي بامفورد واللجنة – ومن ثم نقارنها مع ما قيل عن مايرز في رواية كلارك.

وفقاً لرواية بامفورد، كان مايرز يشاهد التغطية التلفزيونية الحية بعد الهجـوم الأول، الذي حصل في الساعة 8:46، ولكنه دخل بعد ذلك إلى مكتب كليلانـد

قبل الهجوم الثاني، الذي حصل في الساعة 9:03. يمكننا أن نفترض، إذن، أنه دخل إلى مكتب كليلاند في وقت ما بين 8:55 و9:02. ثم قيل إنه بقي هناك حتى الساعة 9:40 تقريباً. وهذا الافتراض ينسجم مع رواية اللجنة التي تقول بأن "مايرز كان في كابيتول هيل عندما ضُرب البنتاغون، ورأى دخاناً بينما كانت سيارته تقفل راجعة إلى المبنى".

كلارك يتحدث عن مايرز: تبدأ رواية كلارك حول اجتماعه الهاتفي المصور - الذي لا بد أنه بدأ، كما نذكر، حوالى 9:15 - بهذه الفقرة:

> عندما دخلت مركز التصوير،... رأيت أشخاصاً يهرعون إلى استوديوهات التصوير في كل مكان في المدينة: دونالد رامسفيلد في وزارة الدفاع وجورج تينيت في السي آي إيه... الجنرال ديك مايرز كان يحل محل رئيس هيئة الأركان المشتركة، هيو شيلتون، الذي كان في المحيط الأطلسي. وبوب مويلر كان في الأف بي آي...

فيما بعد، بعد مناقشة كلارك مع جين غارفي، دار هذا الحوار بينه وبين مايرز:

> "JCS، JCS [هيئة الأركان المشتركة]. أفترض أن NORAD أرسلت طائرات مقاتلة...".
>
> "ليست الصورة دقيقة يا ديك". ثم قال ديك مايرز، الذي كان هو نفسه طياراً: "نحن في خضم عملية تدريب عسكرية تقوم بها NORAD، ولكن... تحاول لانجلي أن ترسل اثنتين [طائرتين] الآن".
>
> "حسناً، كم سيستغرق وصول دورية جوية حربية (CAP) إلى واشنطن؟"...
>
> "بأسرع ما يمكننا. خمس عشرة دقيقة؟" سأل مايرز، وهو ينظر إلى الجنرالات والكولونيلات حوله. كانت الساعة 9:28"[20].

هذه الصورة تنسجم مع سجل NORAD الزمني الذي صدر في 18 أيلول 2001. فبحسب هذا السجل، تلقت قاعدة لانجلي الأمر بإرسال الطائرات المقاتلة في الساعة 9:24. وفي الساعة 9:28، كانت لا تزال تحاول إطلاق طائرتين مقاتلتين من القاعدة.

ثم تخبرنا رواية كلارك عن فترة التوقف (من أجل خطاب الرئيس) وعن النقاشات الإضافية، وعن الهجوم على البنتاغون وعن التقرير الذي قال فيه تشيني بأن الرئيس قد أعطى الإذن بإسقاط الطائرة المختطفة. وبعد ذلك، وفقاً لكلارك: "سأل الجنرال مايرز، 'حسناً أسقطوا الطائرة، ولكن ما هي ROE [قواعد الاشتباك]؟'"[21] وبعد فترة راحة، يكتب كلارك:

> لقد استأنفنا الاجتماع المصور. "DOD، DOD [وزارة الدفاع]، تابعي". طلبت من البنتاغون معلومات جديدة عن التغطية الجوية.
>
> كان لدى ديك مايرز تقرير عن الوضع. "لدينا ثلاث طائرات إف 16 من لانجلي فوق البنتاغون. قاعدة أندروز تطلق طائرات مقاتلة من العاصمة. الحرس الوطني الجوي..."[22].

وبعد ذلك - بعد عودة مايرز من غرفة الاجتماع الواقعة في الملجأ ولقائه تشيني - نوقشت عدة مواضيع أخرى. ففي الجملة الأخيرة من رواية كلارك عن اجتماعه المصور، التي أشارت إلى نقاشات دارت بعد فترة قصيرة من الساعة 3:00، كتب كلارك: "'هنالك 42 هدفاً رئيسياً للتفجير من قبل طالبان'، قال الجنرال مايرز، وهو يراجع مذكرة سُلِّمت له"[23].

إذاً، وفقاً لريتشارد كلارك، فقد اشترك الجنرال مايرز في اجتماع البيت الأبيض المصوَّر منذ البداية، ومن الواضح أنه استمر حتى نهايته. فإذا كانت رواية كلارك بخصوص ذلك صحيحة، فقد كان باستطاعة أعضاء اللجنة معرفة اشتراك مايرز ببساطة عن طريق قراءة كتاب كلارك، وكانوا يستطيعون التأكد من صحته بواسطة مشاهدة شريط الفيديو. ومن جهة أخرى، إذا اكتشفوا أن مايرز لم يشترك، فقد كان يتوجب عليهم أن يخبرونا بأن رواية كلارك غير صحيحة. ولكن اللجنة تجاهلت حتى ذكر رواية كلارك، التي قالت إن مايرز لم يكن فقط متواجداً في البنتاغون، بل كان منخرطاً في تمرين عسكري لـ NORAD. وهذا التجاهل يجعلنا نستنتج بسهولة أن اللجنة كانت تحاول عامدةً حماية رواية مايرز من الشك فيها.

ويمكننا أيضاً تذكير أنفسنا بأن اللجنة كانت تستطيع بسهولة إيضاح هذه

الإشكالية لو أن ماكس كليلاند بقي عضواً فيها. خسر كليلاند الديمقراطي، كما ذكرت في كتابي السابق "بيرل هاربور جديدة"[24]، مقعده في مجلس الشيوخ في الانتخاب السابق، وكان بحاجة إلى وظيفة براتب. وكان ديمقراطيو مجلس الشيوخ قد رشحوا اسمه ليشغل وظيفة ديمقراطية في مجلس إدارة بنك الاستيراد والتصدير، فأرسل البيت الأبيض هذا الاقتراح إلى مجلس الشيوخ قرب نهاية عام 2003. وبما أنه لا يُسمَح له قانونياً بشغل منصبين في آن واحد، استقال كليلاند من اللجنة (فحل محله سيناتور سابق هو بوب كيري). ولكن، لو بقي كليلاند في اللجنة، لكان بإمكانه ببساطة تأكيد أو نفي وجود مايرز في مكتبه من 8:45 إلى 9:45 من صباح يوم 9/11. بالطبع، لم يكن وجود كليلاند في إحدى جلسات استماع اللجنة ضرورياً، فقد كان باستطاعة اللجنة ببساطة أن تتصل به هاتفياً وتسأله حول هذا الأمر، ولكن من الواضح أن ذلك لم يخطر ببالهم. وبذلك، بقيت التناقضات بين روايتي مايرز وكلارك.

رامسفيلد يتكلم عن نفسه: سأنتقل الآن إلى التناقض بين تصريحات كلارك حول رامسفيلد، من جهة، ورواية رامسفيلد عن سلوكه بالذات، من جهة أخرى. وما يزيد من تعقيد هذه المقارنة هي حقيقة وجود ثلاث نسخ (على الأقل) من أنشطة رامسفيلد، كلها مصدقة من قبل رامسفيلد نفسه.

النسخة 1: بعد فترة قصيرة من 9/11، قال رامسفيلد إنه كان في مكتبه، الموجود في الطابق الرابع، عندما أُصيب البنتاغون. وقال إنه نزل بعد ذلك إلى الأسفل لرؤية ما حصل فقيل له إن طائرة ضربت البنتاغون. ثم بدأ بالمساعدة في وضع الناس على الحمالات وحملهم إلى سيارات الإسعاف. بقي "هناك لفترة من الزمن"، قرّر بعدها أنه يجب أن يعود إلى مكتبه ليفكر في ما سيفعل. نُشرت هذه الرواية في موقع وزارة الدفاع على الإنترنت بالإضافة إلى العديد من القصص التي ظهرت في الصحف والتلفزيون[25].

أما بالنسبة لطول هذه "الفترة من الزمن"، فقد ذكر تصريح لوزارة الدفاع بعد أربعة أيام من 9/11 أنها كانت "حوالى نصف ساعة"[26]. استناداً إلى حقيقة أن مكتب رامسفيلد، الموجود في الجناح الشرقي، يبعد عن الجناح الغربي حوالى 2000

قدم، فلا بد أنه استغرق 10 دقائق على الأقل لقطع هذه المسافة سيراً على الأقـدام ذهاباً وإياباً. فإذا كان قد بقي في ساحة موقف السيارات لمدة 30 دقيقة، فهذا يعني أنه خرج من مكتبه منذ 9:40 تقريباً وحتى حوالى 10:20.

النسخة 2: عندما أدلى بشهادته أمام لجنة 9/11، من الواضح أن رامسفيلد أخبرها رواية معدّلة قليلاً. وفقاً لتقرير هيئة التحقيق في اللجنة الذي صدر في آذار 2004، قال رامسفيلد:

> كنت في مكتبي مع كاتب تقارير موجزة من السي آي إيه... عند الساعة 9:38، اهتزّ البنتاغون من جراء انفجار لم يُعـرَف مصـدره حينئـذ... خرجت من المكتب لأعرف ما حصل. لم أبقَ هناك طويلاً لأنني عـدت إلى مكتبي مع فريق عمل لبحث الأزمة بعد أو قبل وقت قصير من الساعة 10:00 صباحاً[27].

في هذه الرواية، لا يوجد أي ذكر لوضع الناس على الحمالات أو أي شـكل من أشكال المساعدة. فهو خرج ببساطة من المكتب ليرى ما حصل، ثم عـاد إلى مكتبه حوالى الساعة 10:00. لا بد أنه بقي هناك لفترة قصيرة جداً، لأن السير من مكتبه إلى مكان الانفجار والعودة ثانية لا بد أنه أخذ الكثير من تلـك الـ 20 دقيقة. من المؤكد أنه لم يبقَ هناك لمدة "نصف ساعة".

إذاً، إما أن رامسفيلد كان يكذب على اللجنة أو أنه هو وأشخاصاً آخـرين وضعوا أكاذيب على موقع الإنترنت الخاص بوزارة الدفاع. ولكن، من الواضح أن لجنة 9/11، بالرغم من سعيها لتقديم "الرواية الأكثر اكتمالاً" عن 9/11، لم تضغط كثيراً على رامسفيلد لتوضيح أي الروايتين هي الصحيحة، إن كان فيهمـا روايـة صحيحة.

النسخة 3: على أي حال، لقد قدم تقرير لجنة 9/11 نسخة أخرى عن أنشطة رامسفيلد خلال تلك الفترة، حيث يقول: "بعد إصابة البنتاغون، ذهـب الـوزير رامسفيلد إلى ساحة موقف السيارات للمساعدة في جهود الإنقاذ" (37)[28]. وتذكر اللجنة أيضاً أن NORAD في الساعة 9:44 لم تكن قادرة على إيجـاد رامسـفيلد (38). ثم يقول التقرير:

> ذهب من موقف السيارات إلى مكتبه (حيث تحدث إلى الرئيس [بعد وقت قصير من الساعة 10:00])، ثم إلى مركز الدعم التنفيذي، حيث شارك في اجتماع البيت الأبيض الهاتفي المصور. وانتقل إلى NMCC قبل وقت قصير من 10:30 لينضم إلى نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة مايرز (43-44).

تُظهر اللجنة هنا - مما يثير الاستغراب - أنها كانت تعلم أن رامسفيلد اشترك في اجتماع كلارك المصور، ولو لفترة وجيزة. ولكن المشكلة الرئيسية في نسخة اللجنة تتمثل في أنها تجمع بين النسختين السابقتين، بالرغم من التناقض بينهما. فكما في النسخة الأولى، تقول نسخة اللجنة إن رامسفيلد ساعد في جهود الإنقاذ. ولكنها جعلته - كما في النسخة الثانية - يعود إلى مكتبه في الساعة 10:00 تقريباً. وعلى هذا الأساس، فلا بد أن نسخة اللجنة غير صحيحة.

إلا أن السؤال الأهم هو: هل يمكن أن تكون النسخ الثلاث كلها غير صحيحة؟ وسيزداد هذا الاحتمال إذا كان صحيحاً ما قيل بأنه لا يوجد أي صور فوتوغرافية أو شهود عيان للتأكد من أن رامسفيلد كان موجوداً في موقع التحطم[29]. ولكننا، على أي حال، سنُرغَم على الاستنتاج بأن النسخ الثلاث كلها غير صحيحة إذا ما قبلنا بصحة تصريحات ريتشارد حول رامسفيلد.

كلارك يتحدث عن رامسفيلد: كما رأينا سابقاً، تبدأ رواية كلارك بما يلي: "عندما دخلت مركز التصوير،... رأيت أشخاصاً يهرعون إلى استوديوهات التصوير في كل مكان في المدينة: دونالد رامسفيلد في وزارة الدفاع وجورج تينيت في السي آي إيه". ثم يقول كلارك، بعد وصول نبأ الهجوم على البنتاغون: "ما زلت أرى رامسفيلد على الشاشة". وبعد ذلك بقليل، يكتب كلارك:

> قال رامسفيلد إن الدخان كان يدخل إلى استوديو الاجتماع الهاتفي المؤمَّن في البنتاغون، فحثه فرانكلين ميللر على الطيران بالهيليكوبتر إلى الموقع البديل لوزارة الدفاع. "أنا مسن جداً للذهاب إلى موقع وزارة الدفاع البديل"، أجابه الوزير. ثم انتقل رامسفيلد إلى استوديو آخر في البنتاغون.

وبعد ذلك أيضاً، بعد عودة كلارك من غرفة الاجتماع الواقعة في الملجأ ورؤية تشيني، نوقشت عدة مواضيع إضافية، ثم: "ظهر مدير السي آي إيه جورج تينيت بعد ذلك... قدَّم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد صورة موجزة عن وضع القوات المسلحة"[30].

إذاً، وفقاً لرواية كلارك، فرامسفيلد لم يكن في مكتبه عندما أُصيب البنتاغون، كما قال في روايته الخاصة عما قام به، وإنما في "استوديو الاجتماع الهاتفي المؤمَّن" في البنتاغون. وفوق ذلك، بعد إصابة البنتاغون، لم يذهب سيراً على الأقدام إلى الجناح الغربي لرؤية ما حصل، بل قصد استوديو آخر.

بالنسبة لما يهمنا في الفصل الحالي، ثمة نتيجتان أساسيتان يمكن استخلاصهما من نقاشنا للروايات المتعلقة بأنشطة رامسفيلد. أولاً، من المؤكد أن اللجنة كانت تعلم بوجود هذه الروايات المتناقضة المتعلقة بأنشطة رامسفيلد، ومع ذلك فهي لم تأت على ذكرها. وبذلك، يتّضح لنا أن اللجنة سعت عامدةً للتغطية على حقيقة أن رامسفيلد كذب في اثنتين من النسخ، وربما كلها. ثانياً، إذا كانت رواية كلارك صحيحة، فإن رامسفيلد، كما مايرز، كان موجوداً ليسمع أي شيء يمكن أن يقال بخصوص الرحلة 77، بالرغم من محاولة اللجنة ادعاء العكس.

رواية نورمان مينيتا

في المقطعين السابقين، ألقينا نظرة على روايات تشير إلى احتمال أن يكون البنتاغون قد علم من إدارة الطيران الفدرالية بأن طائرة كانت تتجه نحو البنتاغون. ولكن، ثمة رواية أخرى قدمها وزير المواصلات، نورمان مينيتا، توحي أن نائب الرئيس تشيني، على الأقل، كان لديه معرفة مباشرة بهذه الطائرة.

كما رأينا من قبل، لقد قال مينيتا، في شهادته التي أدلى بها أمام اللجنة في 23 أيار 2003، إنه وصل إلى مركز عمليات الطوارئ الرئاسية - الذي يرأسه ديك تشيني - في الساعة 9:20. خلال شهادته، وصف مينيتا الحادثة التالية:

> خلال الفترة التي كانت تتوجه فيها الطائرة نحو البنتاغون، كان هناك شاب دخل وقال لنائب الرئيس: "الطائرة على بعد 50 ميلاً". "الطائرة

على بعد 30 ميلاً". وعندما وصل إلى "الطائرة على بعد 10 أميال"، قال الشاب إلى نائب الرئيس: "هل لا تزال الأوامر سارية المفعول؟" فاستدار نائب الرئيس لافتاً عنقه بسرعة وقال: "بالطبع لا تزال الأوامر سارية المفعول. هل سمعت أي شيء يدل على العكس؟"[31].

عندما سُئل من قبل عضو اللجنة تيموثي رويمر عن مدة هذا الحوار بعد وصوله، قال مينيتا: "ربما حوالى خمس أو ست دقائق"، الأمر الذي يعني، كما وضَّح رويمر، "حوالى الساعة 9:25 أو 9:26". وبالنسبة للأوامر المشار إليها، افترض مينيتا أنها كانت أوامر تقضي بإسقاط الطائرة.

غير أن ثمة ثلاث مشاكل في افتراض مينيتا. أولاً، هذا التفسير يعني أن تشيني قد أعطى الإذن بإسقاط الطائرة في فترة ما قبل الساعة 9:25، وهو أبكر مما يقوله كلارك، كما سنرى بعد قليل. ثانياً، إن تفسير مينيتا لا ينسجم مع الوقائع اللاحقة، لأن الطائرة المتجهة نحو البنتاغون لم تُسقَط. ثالثاً، إن تفسير مينيتا لا يجعل الحادثة تبدو مفهومة. فلو أعطى تشيني الأمر المتوقع - الأمر بإسقاط الطائرة المتوجهة نحو البنتاغون - لما تمكنا من تفسير سبب سؤال الشاب عما إذا كانت الأوامر لا تزال سارية المفعول. لأنه سيكون واضحاً كفاية بالنسبة له أنها لا تزال سارية حتى تُسقَط الطائرة فعلياً. غير أن سؤاله يصبح منطقياً إذا كانت "الأوامر" غير عادية.

ولهذا السبب، اقترح بعض منتقدي الرواية الرسمية أن "الأوامر" موضوع البحث لم تكن أوامر بإسقاط الطائرة. ولكن هذا التفسير سيشكل بالطبع - رغم أنه الأكثر منطقية - تهديداً لإدارة بوش والبنتاغون.

من هنا، فمن غير المستغرب أن لا تُتضمَّن هذه الرواية أو حتى تُذكَر، في التقرير النهائي للجنة 9/11، بالرغم من أنها نُشرت في تقرير هيئة التحقيق التابعة للجنة ذاتها في أيار من العام 2003. وهذا الحذف يقدم دليلاً أكثر وضوحاً على أن المهمة الحقيقية للجنة لم تكن تقتضي تقديم الرواية الأكثر اكتمالاً لما جرى في 9/11 وإنما الدفاع عن الرواية التي قُدمت من قبل إدارة بوش والبنتاغون.

متى أُبلغ أول مرة عن "الطائرة غير المعروفة"

لو وُضعت رواية مينيتا في تقرير اللجنة، لكانت خلقت مشكلة أخرى بالنسبة لادعاء اللجنة المتعلق بالهجوم على البنتاغون، وهو أنه لم يكن هناك أي تحذير بخصوص طائرة غير معروفة كانت متوجهة نحو واشنطن حتى الساعة 9:36، أي قبل "دقيقة أو دقيقتين" من إصابة البنتاغون (34). ولهذا السبب - على عكس ما يذكره سجل NORAD الزمني لعام 2001 بالإضافة إلى شهادة مسؤولي NORAD في أيار من العام 2003 - تقول لجنة كين - زيليكوف إن "الجيش لم يكن يملك 14 دقيقة لحماية البنتاغون". بل كان يملك "دقيقة أو دقيقتين على الأكثر للرد على طائرة غير معروفة تقترب من واشنطن" (34). ولكن رواية مينيتا، التي تذكر أن الطائرة المقتربة كانت على بعد 50 ميلاً ومن ثم 30 ومن ثم 10 أميال، توحي أن مسؤولي الجيش بُلّغوا قبل وقت يزيد على دقيقتين بكثير.

بالنسبة لمسألة أي الروايات نصدق، نوّه أحد التحقيقات المهتمة بالوقائع بأن رواية مينيتا تنسجم مع روايات سابقة نُشرت في وسائل الإعلام. فقد أُذيعت الرواية نفسها عملياً - مع تقارير حول كون الطائرة على بعد 50 ثم 30 ثم 10 أميال - في شبكة إيه بي سي للأخبار بعد عام من 9/11. والفرق الوحيد هو أن الشبكة قالت بأن التقرير الـ 50 ميلاً قُدِّم في الساعة 9:27 في حين قال مينيتا إنه جاء في الساعة "9:25 أو 9:26 تقريباً"[32]. وفقاً لذلك، تقول رواية مينيتا - إيه بي سي - إن نائب الرئيس تشيني علم بشأن الطائرة غير المعروفة قبل 9 دقائق مما تدّعيه اللجنة الآن. أي أن الحكومة كانت تملك 11 أو 12 دقيقة للرد، وليس مجرد "دقيقة أو دقيقتين".

تقول اللجنة بأن الجيش هو من كان يملك دقيقة أو دقيقتين للرد، في حين تشير التقارير المقدمة من قبل مينيتا وشبكة إيه بي سي إلى أن نائب الرئيس وآخرين كانوا معه في الملجأ الواقع تحت البيت الأبيض كانوا يعرفون أيضاً. كان بإمكان اللجنة التسوية بين هذه القصص بالقول بأنه لا تشيني ولا عملاء الخدمة السرية والاتصال العسكري في مركز عمليات الطوارئ الرئاسية PEOC بلّغوا هذه المعلومات إلى البنتاغون. ولكن ذلك، بالطبع، لم يكن لينجح. ولهذا السبب يبقى التناقض قائماً.

وفوق ذلك، إضافة إلى حقيقة أن رواية اللجنة تناقض تقارير صحافية وشهادة وزير المواصلات في إدارة بوش، فهي تحوي مشكلة أكبر من ذلك: إنها تناقض نفسها.

فمن جهة، تخبرنا لجنة كين - زيليكوف بأن "دقيقة أو دقيقتين" منحت البنتاغون وقتاً كافياً فقط لمعرفة هوية الطائرة التي كانت مجهولة قبلاً. فبعد أن علم البنتاغون بأمر هذه الطائرة المجهولة الهوية، قيل إنه أمر طائرة شحن عسكرية غير مسلحة من طراز C-130H كانت في الجو مسبقاً بأن "تتعرف وتتبع الطائرة المشتبه بأمرها". وبعد ذلك:

> "وجدها طيار C-130H، وعرَّفها كبوينغ 757، وحاول اتباع مسارها، وفي الساعة 9:38، بعد ثوان من الاصطدام، أبلغ برج التحكم: 'يبدو أن الطائرة اصطدمت بالبنتاغون يا سيدي'" (25-26).

هذه النقطة من رواية اللجنة هامة، بالطبع، لأنها تفنّد - إذا كانت صحيحة - الادعاء الذي يقول بأن الطائرة التي ضربت البنتاغون لم تكن طائرة بوينغ 757، إلا أنها لا تتفق مع ما أخبرتنا به اللجنة سابقاً.

فكما وجدنا في الفصل الأول، كررت اللجنة التقرير الشهير المتعلق بالمناورة المدهشة التي قامت بها الطائرة قبل أن تصطدم بالبنتاغون. وفي هذه الرواية، أُبلغت الخدمة السرية من المطار بخصوص طائرة مجهولة في الساعة 9:34، وليس 9:36. وفي هذه الرواية أيضاً، قيل لنا:

> كانت الرحلة 77 في ذلك الوقت على بعد 5 أميال إلى الغرب - الجنوب الغربي من البنتاغون وبدأت القيام بالالتفاف بزاوية قدرها 330 درجة. وفي نهاية الالتفافة، بدأت بالانقضاض من مسافة 2.200 قدم باتجاه البنتاغون (9).

أُشير إلى هذه النقطة، كما وجدنا سابقاً، في تقرير لجنة 9/11، حين نوَّهت عن إعجاب الرئيس "بانقضاض حنجور فائق السرعة على البنتاغون" (334).

ولكن، في التقرير الأخير المتعلق بتعريف الرحلة بأنها طائرة بوينغ 757، لا يوجد أي ذكر لهذا الأمر. فالطيار العسكري، بعد تعرفه إلى الطائرة، "حاول اتباع

مسارها"، فقط ثم قال: "يبدو أن الطائرة اصطدمت بالبنتاغون" (25-26). ولكننا نتوقع، استناداً إلى القصة الأخرى، أن يعلّق الطيار العسكري على مدى صعوبة الالتفافة اللولبية الهابطة بزاوية 330 درجة. ونتوقع أيضاً أن يتأثّر هذا الطيار العسكري كما تأثّر الرئيس بقيام هذا الطيار الآخر بهذه المناورة المذهلة بطائرة بوينغ 757.

إضافة إلى مواجهتها مشكلة في أي قصة ستخبرها بخصوص الدقائق الأخيرة للطائرة التي ضربت البنتاغون، من الواضح أن اللجنة قد واجهت أيضاً مشكلة في تقرير الوقت الذي تسنده إلى البلاغ الأول المتعلق بهذه الطائرة الذي تلقاه عملاء الخدمة السرية التابعون لتشيني. ففي الصفحة 27 و34، كما رأينا، تلقى العملاء هذا البلاغ في الساعة 9:36. وفي الصفحة 9، تلقوه في الساعة 9:34. وفي تقرير هيئة التحقيق التابعة للجنة 9/11 الذي صدر في 17 حزيران 2004، تلقى العملاء هذا البلاغ في الساعة 9:32.

توحي هذه التناقضات الداخلية ضمن اللجنة نفسها، بالإضافة إلى التناقض بين رواية اللجنة (بأي من تواقيتها الثلاثة) وتقريري مينيتا وشبكة إيه بي سي (اللذين يقولان بأن التوقيت هو 9:25–9:27)، أن استقرار اللجنة في نهاية المطاف على التوقيت 9:36 لم يكن بسبب وجود دليل عملي، وإنما لأن هذا التوقيت سمح لها بالادعاء أن الجيش "كان يمتلك دقيقة أو دقيقتين على الأكثر للرد على الطائرة المجهولة المقتربة من البنتاغون".

لماذا لم تكن الطائرات المقاتلة فوق واشنطن قبل ذلك بكثير؟

لقد ساعدت معظم عناصر رواية لجنة 9/11 التي ناقشناها حتى الآن – إهمال إدارة الطيران الفدرالية في تبليغ الجيش، وفقدان الرحلة 77، والطائرة الوهمية، وخطأ منظّم إدارة الطيران الفدرالية والطيار الموجِّه، وفكرة أنه لم يكن هناك نقاش متواصل بين إدارة الطيران الفدرالية والجيش، وفكرة أن الجيش لم يكن يملك سوى دقيقة أو دقيقتين للرد على الطائرة المقتربة – على تفسير سبب عدم وجود طائرات مقاتلة فوق واشنطن لمنع الهجوم على البنتاغون. ولكن، لماذا لم تُرسَل طائرات مقاتلة فوق عاصمة الأمة حتى قبل وقت أبكر من ذلك، حالما أصبح واضحاً أن

الأمة كانت تتعرض لهجوم؟ لماذا، بكلمات أخرى، لم تُرسَل دورية جوية حربية فوق واشنطن مباشرة بعد الساعة 9:03، عند إصابة البرج الثاني؟

يتمثل عذر NORAD في أن إدارة الطيران الفدرالية لم تبلغها بأن الرحلة 77 كانت تتجه نحو واشنطن. ولكن، ألم يكن واضحاً – ما إن أدرك الجيش أن الأمة كانت تتعرض لهجوم جوي يستخدم طائرات – أنه كان ينبغي عليه أن يرسل طائرات مقاتلة لحماية عاصمة الأمة حتى بدون تقرير عن تهديد محدد؟

ويصبح هذا السؤال ملحاً بشكل خاص في ضوء قصة نُشرت في العام 2002 من قبل ويليام ب. سكوت في صحيفة إيفييشن ويك وسبيس تكنولوجي. فبعد الهجوم الثاني على مركز التجارة العالمي، وفقاً لسكوت،

> بدأت الاتصالات من وحدات مقاتلة... بالتدفق إلى NORAD ومراكز العمليات في القطاعات المختلفة، "ماذا يمكننا أن نفعل للمساعدة؟" في مدينة سيراكيوز، في نيويورك، أخبر أحد قادة الحرس الوطني الجوي [قائد NEADS] مار، "امنحني 10 دقائق وسأعطيك مدافع ثقيلة. امنحني 30 دقيقة وسأعطيك [صواريخ] تتبع المصدر الحراري. امنحني ساعة وسأعطيك". فأجاب مار، "أريد الكل"[33].

ولكن، إذا كانت هذه القصة صحيحة، فلماذا لم تكن أي من هذه المقاتلات فوق واشنطن بحلول الساعة 9:37؟ بالطبع، سيفترض المرء أن لجنة 9/11 سألت الكولونيل مار أو الجنرال رالف إيبرهارت، رئيس NORAD، لماذا رُفضت هذه العروض بالمساعدة، إذا كانت قد بدأت بالفعل بالتدفق إلى NORAD. لأنه، إذا كانت هذه العروض قد رُفضت بالفعل، فهذا يعني بأن NORAD قد تركت عامدةً عاصمة الأمة دون حماية. وهذا بالطبع كان يستحق بضع دقائق من وقت اللجنة. غير أن لجنة 9/11 لا تذكر التقرير الذي يتحدث عن هذه العروض.

دلائل أخرى ضد ادعاء اللجنة

ينبغي أن نتذكر أن الدلائل التي تناقض رواية اللجنة بخصوص الرحلة 77 والهجوم على البنتاغون ليست مقتصرة على الدلائل المقدمة في هذا الفصل. فالكثير من الدلائل الأكثر إقناعاً، التي قُدمت في الفصل الثالث، شكلت حجة تراكمية ضد

الادعاء القائل بأن الطائرة التي ضربت البنتاغون كانت الرحلة 77. تألفت هـذه الحجة التراكمية من العناصر التالية: (1) حقيقة أن هاني حنجور، الطيار المزعـوم للرحلة 77، لم يكن باستطاعته القيام بالمناورة اللازمة لكي تضرب الطائرة الجناح الغربي من البنتاغون؛ (2) حقيقة أن الجناح الغربي كان الجزء الأقل احتمـالاً لأنْ يستهدفه الإرهابيون؛ (3) حقيقة أن الصور التي أُخذت بعد وقت قصير من الهجوم تُظهر أن واجهة الجناح الغربي لم تتعرّض للانهيار وأن الفجوة التي أحدثتها الطائرة كانت صغيرة جداً؛ (4) حقيقة أنه لم تكن هناك بقايا مرئية لطائرة بوينغ 757، لا خارج البنتاغون، ولا داخله (بالإضافة إلى حقيقة أن النيران، وخصوصـاً الـنيران الهيدروكربونية العادية، لا تذيب – فما بالك بأن تبخِّر – الطائرات)؛ (5) حقيقة أن طائرة تجارية، بفضل عدم امتلاكها جهازاً متلقياً مجيباً عسكرياً، ستُسقَط بشكل أوتوماتيكي من قبل البطاريات المضادة للصواريخ التابعة للبنتاغون؛ (6) وحقيقة أن البنتاغون لم ينشر أي شريط فيديو يُظهر أن الطائرة المهاجمة كانت بالفعل من نوع بوينغ 757.

بالنسبة للأشخاص الذين يعرفون عن كل هذه الدلائل، إن رفض اللجنة حتى مجرد ذكرها يوحي أنها كانت تدرك أنه لا يمكن دحضها. والإشارة الوحيدة للجنة في هذا الاتجاه تتمثل في محاولتها تقديم دلائل على أن "الطائرة المجهولة" المتوجهـة نحو واشنطن كانت، في واقع الأمر، طائرة بوينغ 757. بيد أن قصة اللجنة، كمـا رأينا، التي تقول بأن تلقي هذا التعريف بهوية الطائرة قد حصل قبل أن تصطدم هذه الطائرة بالبنتاغون بقليل، تتعارض مع قصة أخرى ذكرتها اللجنة أيضاً حول الدقائق الأخيرة من رحلة هذه الطائرة. بكلمات أخرى، تتمثل محاولة اللجنة لتفنيد كـل هذه الدلائل المذكورة أعلاه في شهادة وحيدة متناقضة مع صفحات أخـرى مـن تقرير كين – زيليكوف نفسه.

خاتمة

حاولت لجنة 9/11 الدفاع عن الجيش الأميركي ضد الشك في أنه كان مذنباً بالاشتراك في الهجوم على البنتاغون. ولكن، بالنسبة لأولئك الذين يعرفون الوقائع المثيرة للجدل، فإن هذه المحاولة كانت بعيدة جداً عن النجاح.

فقد تجاهلت اللجنة، أولاً، عملياً كل الدلائل التي توحي أن الطائرة التي ضـــربت البنتاغون لا يمكن أن تكون الرحلة 77 لأنها لا يمكن أن تكون طائرة بوينغ 757.

ثانياً، في تصميمها على إظهار أن الجيش الأميركي لم يُبلَّغ عملياً قبل إصـــابة البنتاغون، اختلقت اللجنة رواية مليئة بالأمور الـــتي لا تصـــدَّق، والتجـــاهلات، والتناقضات مع تقارير أخرى موثوقة، وحتى التناقضات الذاتية. وتتضمن الأمـــور التي لا تصدَّق قصصاً عن الرحلة 11 الوهمية وعن طيارين من قاعدة لانجلي يطيرون باتجاه البحر. والتجاهلات تتضمن التقرير الذي يقول بأن مركز إنديانابوليس التابع لإدارة الطيران الفدرالية لم يعلم عن اختطاف الرحلة 11 قبل أن يبدأ سلوك الرحلة 77 الشاذ، وحقيقة أن الرحلة 77 تمكنت من الطيران لمدة نصف ساعة من دون أن تُكتشَف من قبل أنظمة الرادار المعقدة في الجيش الأميركي، والأهم مـــن ذلـــك، الدلائل التي تشير إلى أن إدارة الطيران الفدرالية والجيش الأميركي كانا على حوار متواصل بخصوص الرحلة 77 ولفترة طويلة - احتمال أن تكون لجنـــة 9/11 قـــد مضت بعيداً في دفاعها عن الجيش، حتى إلى درجة التغطية على التناقضـــات بـــين أنشطة مايرز ورامسفيلد. وتتضمن التناقضات مع تقارير أخرى موثوقـــة تقـــارير لكلارك ومينيتا. وتتضمن التناقضات الذاتية التواقيت الثلاثة المختلفة التي أُعطيـــت للتبليغ عن الطائرة المقتربة والروايتين المتعلقتين بالدقائق الأخيرة لتلك الطائرة قبـــل اصطدامها بالبنتاغون.

وهكذا نجد أن محاولة لجنة 9/11 الدفاع عن تصرف الجيش الأميركي في مـــا يتعلق بالرحلة 77 لم تكن ناجحة كما هي محاولتـــها مـــع الـــرحلتين 11 و175. وسأنتقل الآن إلى محاولتها فعل الشيء نفسه - وإن يكن مع مجموعة مختلفـــة مـــن الثغرات - مع الرحلة 93.

الفصل الخامس عشر

اللجنة والرحلة 93

في هذا الموضوع، حاولت اللجنة أن تبرهن على ثلاثة أرباع الفرضية الأساسية لفصلها الأول. وتتألف هذه الفرضية من ادعاء مزدوج:

(1) إن البلاغ الذي تلقته NORAD قبل 9 دقائق من ارتطام الرحلة 11 بالبرج الشمالي "كان أكثر ما تلقاه الجيش في عمليات الاختطاف الأربع كلها" (21).

(2) في الحقيقة، "لم يتلقَّ الجيش أي تبليغ مسبق بخصوص الطائرة الثانية، ولا أي تبليغ مسبق بخصوص الطائرة الثالثة، ولا أي تبليغ مسبق بخصوص الطائرة الرابعة" (31). والآن، بعد أن انتهت اللجنة من مناقشة قضيتها في ما يتعلق بالطائرات الثلاث الأولى، تنتقل لتناقش قضيتها المتعلقة بخصوص الرابعة، الرحلة 93. وفقاً لتقرير اللجنة، إليكم ما حصل.

إدارة الطيران الفدرالية تخفق مرة أخرى في الاتصال

تلقى منظم حركة الطيران في مركز بوسطن التابع لإدارة الطيران الفدرالية آخر إرسال طبيعي من الرحلة 93 في الساعة 9:27. وبعد أقل من دقيقة، سمع هذا المنظم "أصواتاً غير مفهومة لصراخ محتمل"، ثم لاحظ أن الرحلة 93 هبطت 700 قدماً. في الساعة 9:32، سمع المنظِّم صوتاً يقول: "ابقوا جالسين. لدينا قنبلة على متن الطائرة". وعلى الفور أبلغ المنظِّم المشرف عليه، وانتقل الخبر بسرعة حسب تسلسل الرتب إلى كبار القادة: "بحلول الساعة 9:34، وصل نبأ الاختطاف إلى المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية" (28).

ولكن السرعة توقفت هناك. ففي الساعة 9:36، سأل مركز كليفلاند التابع لإدارة الطيران الفدرالية مركز القيادة في هيرندون إذا ما طلب أحد من الجيش أن يعترض الرحلة. حتى أن مركز كليفلاند تطوع للقيام بالاتصال مباشرة. غير أن "مركز القيادة أخبر مركز كليفلاند بأن الموظفين الأرفع رتباً في إدارة الطيران الفدرالية كان عليهم أن يقرروا إذا ما كانوا سيطلبون المساعدة من الجيش وأنهم كانوا يناقشون الموضوع" (28-29). وهذا يمثّل ربما التأكيد الأشد من اللجنة على ادعائها أن بروتوكول التراتبية العسكرية هو الذي منع مراكز إدارة الطيران الفدرالية من الاتصال بالجيش مباشرة. وتوحي اللجنة هنا أيضاً أن مسؤولي إدارة الطيران الفدرالية في هيرندون والمركز الرئيسي رفضوا بعناد الاتصال بالجيش حتى عندما ناشدهم لفعل ذلك موظفون ميدانيون في إدارة الطيران الفدرالية.

إذا صدقنا هذه الرواية، يجب علينا أن نصدق أن مونت بيلجر، نائب المدير المؤقت في إدارة الطيران الفدرالية، وبن سليني، مدير العمليات القومية الجديد في مركز قيادة هيرندون، وربما إلى جانب عدة مسؤولين آخرين في تلك الأماكن، كان عليهم أن يناقشوا إذا ما كان التقرير الذي يتحدث عن طائرة مختطفة مع قنبلة على متنها كان كافياً لتبرير إزعاج الجيش. على كل حال، بعد 10 دقائق، أخبر مركز هيرندون المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية بأن الرحلة 93 كانت "على بُعد 29 دقيقة من واشنطن العاصمة" (29). سيفترض المرء أن هذا التقرير سيحث منسق عمليات الاختطاف في إدارة الطيران الفدرالية - الذي كان في واشنطن، حيث كانت الطائرة متوجهة - على رفع سماعة الهاتف والاتصال بمركز القيادة العسكرية الوطنية NMCC. بدلاً من ذلك، وبعد 3 دقائق أخرى، في الساعة 9:49 ("بعد 13 دقيقة على سؤال مركز كليفلاند حول مساعدة الجيش")، دار الحوار التالي بين مركز قيادة هيرندون والمركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية:

مركز القيادة: أه، هل علينا أن نفكر، أه، في إرسال طائرة مقاتلة؟

المركز الرئيسي: أوه، يا إلهي، لا أعرف.

مركز القيادة: أه، إنه قرار سيتخذه شخص ما ربما في الدقائق العشر التالية.

المركز الرئيسي: أه، أنت تعرف بأن الجميع غادروا الغرفة منذ قليل (29).

من الواضح أن هدف اللجنة من كتابة هذا الحوار هو تقديم انطباع بأن قلة الكفاءة كانت لا تزال سائدة في إدارة الطيران الفدرالية.

على أي حال، في الساعة 9:53، كان مونت بيلجر، تخبرنا اللجنة، يناقش مع بيتر تشالان، نائب مدير خدمات الرحلات الجوية، مسألة إرسال طائرات عسكرية. أو على الأقل أن شخصاً ما ذكر أنهما كانا يناقشان هذه المسألة - كلاهما يقولان بأنهما لا يستطيعان تذكر الحوار (29-30، 461 م 167). ولكنهما لم يتصلا بالجيش، سواء أدار الحوار بينهما أم لا. خلال الدقائق العشر القادمة، وفقاً لرواية اللجنة، استمر المركز الرئيسي بتلقي المزيد من المعلومات عن تقدم الرحلة 93، إلى أن تحطمت هذه الرحلة، في الساعة 10:03 قرب شانكسفيل، بنسلفانيا، على بعد 125 ميلاً من واشنطن (30).

جهل الجيش باختطاف الرحلة 93

إذا لم يفهم بعض القراء الهدف الأساسي من هذه الرواية، يقدم تقرير كين - زيليكوف موجزاً عمّا حصل:

> بالرغم من مناقشة مسألة مساعدة الجيش، لم يطلب أي شخص من المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية مساعدة الجيش في ما يخص الرحلة 93. ولم يبلّغ أي مدير في المركز الرئيسي أياً من المعلومات التي كانت لديه في ما يخص الرحلة 93 إلى الجيش.

ولهذه النتيجة أهمية قصوى، لأنه منذ البداية كانت هنالك شكوك في أن الرحلة 93 قد أُسقطت من قبل الجيش. بالإضافة إلى وجود دلائل كثيرة، كما وجدنا في الفصل 11، تدعم هذه الشكوك. غير أن تقرير لجنة 9/11 لا يذكر أياً من هذه الدلائل، حيث يقول ببساطة: "إن الدفاعات الجوية التابعة لـ NEADS لم تجد الرحلة أو تتعقبها على شاشات رادارها. وعندما علموا بأنها اختُطفت، كانت قد تحطمت مسبقاً" (31).

هذا هو الادعاء الأساسي للجنة بخصوص الرحلة 93، كما تبينها حقيقة تكرارها ثلاث مرات أخرى:

> عندما علم الجيش بخصوص الرحلة، كانت قد تحطمت (34). في الساعة 10:03، عندما تحطمت الرحلة 93 في بنسلفانيا، لم يكن هناك أي ذكر لاختطافها [إلى الجيش] (38).
>
> لم تعرف NORAD حتى بأن الرحلة 93 قد اختُطفت إلا بعد تحطمها (44).

بالطبع، إن القصد من تكرار هذا الادعاء هو أن الجيش لم يكن بإمكانه إسقاط الرحلة 93، طالما أنه لم يعرف باختطافها. وهذا صحيح، بالطبع، إذا كان الادعاء صحيحاً.

ولكن، ثمة أسباب للاعتقاد بأنه غير صحيح. في ما يخص الرحلتين 175 و77، كما وجدنا، كانت الاجتماعات الهاتفية مصدر البلاء بالنسبة لادعاءات اللجنة. فقد احتجّت بأن الجيش الأميركي لم يعرف أن الرحلتين 175 و77 قد اختطفتا لأن (1) الجيش لم يتلقَّ اتصالات هاتفية كبلاغات رسمية بخصوص اختطافهما و(2) لأن الاجتماعات الهاتفية بدأت متأخرة جداً لتقدم المساعدة. وفي كلتا الحالتين، على أي حال، كانت هنالك تقارير تناقض هذا الادعاء المتعلق بالاجتماعات الهاتفية من قبل أشخاص يشغلون مواقع تؤهّلهم لمعرفة ما كان يجري. وهذا ما حصل أيضاً مع ادعاء اللجنة المتعلق بالرحلة 93 - وهو "عندما علم الجيش عن الرحلة، كانت قد تحطمت" - فقد أُثبت بطلانه بواسطة تقارير تتحدث عن اجتماعات هاتفية.

اجتماعات هاتفية لا طائل منها؟

بالنسبة للرحلة 93، لا يمكن لتقرير كين - زيليكوف أن يدافع عن جهل الجيش عن طريق الادعاء أن الاجتماعات الهاتفية بدأت متأخرة جداً، إذ حتى سجله الزمني المبالغ به إلى حدّ كبير يقول بأن الاجتماعات الهاتفية الثلاثة كلها بدأت في الساعة 9:30. ولهذا السبب يدّعي التقرير، بدلاً من ذلك، أن الاجتماعات الهاتفية كلها كانت عملياً بلا أي فائدة. سألقي نظرة هنا على معالجة اللجنة لهذه الاجتماعات بالترتيب.

الاجتماع الذي بادرت إليه إدارة الطيران الفدرالية: إن اهتمام اللجنة بعزل

إدارة الطيران الفدرالية عن وزارة الدفاع واضح في وصفها للاجتماع الذي أدارته إدارة الطيران الفدرالية. فهي تقول:

> في حوالى الساعة 9:20، أقام مسؤولو الأمن في المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية اجتماعاً هاتفياً لبحث مسألة عمليات الاختطاف مع عدة وكالات، بما فيها وزارة الدفاع. أخبرنا الضابط الذي شارك في هذا الاجتماع من طرف NMCC بأن الاتصال كان مراقباً بشكل متقطع فقط لأن المعلومات كانت متقطعة، كان ذو أهمية ضئيلة، وكانت هناك مهام أكثر أهمية منه (36).

من الواضح أن NMCC، استناداً لرواية اللجنة، لم يكن باستطاعته معرفة أي شيء من هذا الاجتماع الهاتفي، عدا أنه كان "ذو قيمة ضئيلة".

الاجتماع الذي أداره NMCC: تقول لجنة كين - زيليكوف:

> داخل NMCC، طلب نائب مدير العمليات إقامة اجتماع هاتفي متعدد الأهداف على مستوى "حدث هام". بدأ هذا الاجتماع في الساعة 9:29 بملخص موجز... سُئلت إدارة الطيران الفدرالية أن تقدم معلومات جديدة، ولكن الخط كان صامتاً لأن إدارة الطيران الفدرالية لم تكن قد انضمت بعد إلى الاتصال (37).

إذاً، في البداية رفضت NMCC الاشتراك في الاجتماع الذي أدارته إدارة الطيران الفدرالية، ومن ثم أخفقت في ضم إدارة الطيران الفدرالية إلى اجتماعها الخاص. على أي حال، تضيف اللجنة بعد توقف قصير:

> استُؤنف الاتصال في الساعة 9:37، كاتصال على مستوى تهديد جوي، ودام أكثر من ثماني ساعات. الرئيس ونائب الرئيس ووزير الدفاع ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة ونائب مستشارة الأمن القومي ستيفين هادلي كلهم شاركوا في هذا الاجتماع الهاتفي في أوقات مختلفة، وشارك أيضاً موظفون عسكريون من الملجأ الواقع تحت البيت الأبيض والمساعد العسكري للرئيس في الطائرة الرئاسية Air Force One.
>
> حاول عمال المقسم بكل جهدهم أن يضموا إدارة الطيران الفدرالية، ولكنهم عانوا من مشاكل في التجهيزات وصعوبة في إيجاد أرقام هواتف آمنة (37).

بكلمات أخرى، استطاع NMCC أن يضم الجميع إلى اتصاله باستثناء إدارة الطيران الفدرالية. فعمال مقسم البنتاغون لم تحصل معهم "مشاكل في التجهيزات وصعوبة في إيجاد أرقام هواتف آمنة" في ما يتعلق "بالرئيس ونائب الرئيس ووزير الدفاع ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة ونائب مستشارة الأمن القومي ستيفين هادلي... وموظفين عسكريين من الملجأ الواقع تحت البيت الأبيض والمساعد العسكري للرئيس في الطائرة الرئاسية Air Force One". فقد عانى عمال المقسم في NMCC من مشاكل في الاتصال فقط مع إدارة الطيران الفدرالية – المؤسسة الوحيدة التي تبلّغ NMCC، بواسطة هواتف آمنة، وبشكل منتظم عن أي أزمات تتعلق بالطائرات.

ثم تواصل رواية اللجنة الهزلية مع هذا التصريح:

> طلبت NORAD ثلاث مرات للتأكد من تواجد إدارة الطيران الفدرالية في الاجتماع الهاتفي. وممثل إدارة الطيران الفدرالية الذي تمكن أخيراً من الانضمام إلى الاجتماع في الساعة 10:17 لم يكن لديه أية معرفة أو مسؤولية عن عمليات الاختطاف، ولا إمكانية للوصول إلى صنّاع القرار، ولم يكن لديه أيٌّ من المعلومات المتوفرة لدى كبار مسؤولي إدارة الطيران الفدرالية (37).

يخبرنا هذا التصريح – إضافة إلى التأكيد على أن NORAD كانت تريد حقاً أن تسمع من إدارة الطيران الفدرالية – بأنه عندما نجحت إدارة الطيران الفدرالية أخيراً في الانضمام إلى الاجتماع الهاتفي، فإنها وضعت جاهلاً على الخط. وقيل لنا أيضاً إن ذلك لم يشكل في نهاية المطاف أي فرق لأنه لم يحدث إلا عند الساعة 10:17، أي بعد تحطم الرحلة 93. وهكذا نجد أن إدارة الطيران الفدرالية، مرة أخرى، لم تكن تملك أي فرصة لتبليغ الجيش باختطاف هذه الرحلة.

اجتماع البيت الأبيض الهاتفي المصور الذي أداره كلارك: تعترف اللجنة بأن كلاًّ من إدارة الطيران الفدرالية ووزارة الدفاع كانتا ممثلتين في اجتماع ريتشارد كلارك الهاتفي. ولكنها تقول: "لم تُنقَل أي من المعلومات التي تم تشاركها في اجتماع البيت الأبيض الهاتفي المصور، على الأقل في الساعة الأولى، إلى NMCC

(36). استناداً إلى ادعاء اللجنة القائل بأن اجتماع كلارك لم يبدأ حتى الساعة 9:25، فذلك يعني أن هذه "الساعة الأولى" تمتد من 9:25 إلى 10:25؛ وبذلك فإنها تغطي الفترة التي أُعطي، وأُرسل، فيها الأمر بالإسقاط، والفترة التي تحطمت فيها الرحلة 93.

لو لم نكن نملك سوى رواية اللجنة حول هذا الاجتماع الهاتفي، لما كان لدينا أي أساس لتحدي ادعائها بأنه لم يكن بالإمكان نقل المعلومات من إدارة الطيران الفدرالية إلى NMCC في ما يتعلق بالرحلة 93. غير أننا نملك، كما رأينا، رواية كلارك بالذات، وهي ترسم صورة مختلفة تماماً.

تدَّعي اللجنة، كما وجدنا في الفصل 14، أن "أياً من هذه الاجتماعات الهاتفية - على الأقل قبل الساعة 10:00 - لم يكن يضم المسؤولين المناسبين من كل من إدارة الطيران الفدرالية ووزارة الدفاع". غير أن رواية كلارك، كما رأينا أيضاً، تقول بأن ذلك التصريح غير صحيح، لأن اجتماعه الهاتفي ضم رئيسة إدارة الطيران الفدرالية جين غارفي، ووزير الدفاع رامسفيلد، ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة ريتشارد مايرز.

ثمة سمة أخرى من سمات رواية كلارك تهدد بشكل أكثر مباشرة ادعاء اللجنة بأن الجيش الأميركي لم يعلم باختطاف الرحلة 93 إلا بعد تحطّمها. وفقاً لكلارك، عندما استؤنف اجتماعه الهاتفي، بعد توقفه للاستماع لخطاب الرئيس في الساعة 9:30، دار الحوار التالي:

> "FAA، FAA (إدارة الطيران الفدرالية)، ابدئي، تقرير عن الوضع. كم عدد الطائرات المختطفة لدينا حتى الآن؟".
>
> تقرأ غارفي من قائمة: "كل الطائرات أُمرت بأن تحط في أقرب مطار. إليك ما لدينا من طائرات يُحتمَل أن تكون مختطفة: دلتا 1989 فوق فيرجينيا الغربية، الرحلة 93 التابعة لشركة الطيران المتحدة فوق بنسلفانيا...".
>
> دخل رالف سيغلر إلى الغرفة، "كان هناك انفجار في ساحة موقف السيارات في البنتاغون، ربما كانت سيارة مفخخة!"[1].

وبعد ذلك، روى كلارك، كما رأينا في الفصل السابق، أنه لا يــزال يــرى رامسفيلد على الشاشة ومن ثم يتحدث إلى مايرز.

وبعد ذلك، وفقاً لرواية كلارك، علم رامسفيلد ومايرز معاً قبل الساعة 9:40 بأن الرحلة 93 يُرجَّح أن تكون قد اختُطفت. ومن المؤكد أنهما قد نقلا على الفور – على فرض أن الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون كانت مفاجئة – معلومات غارفي عن الرحلة 93 إلى NMCC. من هنا، إذا كانت رواية كلارك في هذه النقطة صحيحة، فإن ادعاء اللجنة المتعلق بجهل الجيش في ما يخص الرحلة 93 خاطئ كلياً.

ولا تقوّض رواية كلارك هنا، بالمصادفة، ادعاء اللجنة حول الرحلة 93 فقط، بل ادعاءاتها المتعلقة بالرحلات الأخرى أو على الأقل الرحلتين 175 و77. وأريد أن أشير هنا إلى كشفه النقاب (انظر الفصل الرابع) عن أن الخدمة السرية يمكنها أن ترى كــل ما تفعله إدارة الطيران الفدرالية. ويمكننا بالتأكيد أن ندعو هذا بــ "الكشف"، لا مجرد "ادعاء"، بسبب وجود شك ضئيل في صحته. لأنه إذا كانت مهمة الخدمــة الســرية تقتضي حماية الرئيس، فلا بد أنها ستكون متصلة مع أنظمة الرادار التابعة لإدارة الطيران الفدرالية. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن حجة اللجنة، المبنيــة علــى فكــرة أن إدارة الطيران الفدرالية هي الوحيدة التي علمت بعمليات الاختطاف، ستنهار من أساسها.

وفوق ذلك، إذا قبلنا برواية كلارك، فسيكون لدينا سبب في الشك في سمــة أساسية من سمات رواية اللجنة في ما يتعلــق بالاجتمــاع الهــاتفي الــذي أداره NMCC. حيث يقول تقرير كين – زيليكوف:

> في الساعة 9:48، سأل ممثل من ملجأ البيت الأبيض إذا ما كانت هنالك أية مؤشرات على اختطاف طائرة أخرى. فذكر نائب مدير العمليــات رحلة دلتا واستنتج قائلاً إن ذلك "يمكن أن يكون الاختطــاف المحتمــل الرابع"....
>
> في الساعة 10:03، عندما تحطمت الرحلة 93 في بنسلفانيا، لم يكن هناك أي ذكر لاختطافها، وإدارة الطيران الفدرالية لم تكن قد انضمت بعد إلى الاجتماع الهاتفي (38).

حتى لو قبلنا بالجملة الأخيرة - التي تُظهر ثانيةً رغبة اللجنة الشديدة في إقناعنا بأنه لم تنقل أية معلومات من إدارة الطيران الفدرالية إلى الجيش الأميركي إلا بعد تحطم الرحلة 93 - فلا يزال لدينا سبب للشك في مسألة أنه "لم يكن هناك أي ذكر لاختطاف الرحلة 93". لأن غارفي - إذا كانت رواية كلارك صحيحة - لم تتحدث فقط عن الرحلة دلتا 1989، بل عن الرحلة 93 أيضاً، ومن المؤكد أن رامسفيلد ومايرز سمعاها، وأخبرا NMCC بذلك.

وهكذا نجد أن تقرير كين - زيليكوف يتجاهل التعامل مع رواية كلارك، بالرغم من تناقضها التام مع رواية اللجنة بالذات.

لماذا كانت هنالك ثلاثة اجتماعات هاتفية؟

ثمة تجاهل آخر، على أي حال، فعلى الرغم من أن اللجنة ذكرت حدوث ثلاثة اجتماعات هاتفية، إلا أنها لم تتساءل عن السبب. مع أن اللجنة تقول، في الواقع، بأنه كان هناك تنافس ما بين هذه الاجتماعات الثلاثة وأن هذا التنافس ساهم، من وجهة نظر اللجنة على الأقل، في أنها (الاجتماعات) كانت عديمة الفائدة. ولإيضاح هذه النقطة، تنقل اللجنة عن أحد الشهود العيان قوله: "كان الأمر يبدو وكأن هناك عمليات متوازية في اتخاذ القرارات... برأيي كانت هنالك أماكن متنافسة على القيادة والتحكم واتخاذ القرار" (36). ولكن، إذا كان وجود ثلاثة اجتماعات هاتفية متزامنة أحد العوامل الرئيسية في نجاح الهجوم على البنتاغون وفشل اعتراض الرحلة 93 (التي كان يمكن لها - بحسب رأي اللجنة - أن تضرب البيت الأبيض أو مبنى الكونغرس لو لم يتسبب المسافرون في تحطمها [44-45])، فإن اكتشاف سبب وجود هذه الاجتماعات الهاتفية الثلاثة كان ينبغي أن يكون بنداً رئيسياً على أجندة اللجنة.

لو سألت اللجنة لورا براون من إدارة الطيران الفدرالية عن هذا الأمر، لربما أخبرتهم ما أخبرتني إياه هاتفياً، وهو أن البروتوكول العادي كان يقضي بأن تقيم إدارة الطيران الفدرالية جسوراً هاتفية تربط مركزها الرئيسي ومركز قيادتها في هيرندون والمرافق الإقليمية التابعة لها مع NMCC وNORAD (بالإضافة إلى الخدمة

السرية والوكالات الحكومية الأخرى). وهي تؤكد، علاوة على ذلك، أن إجراء NMCC اجتماعاً هاتفياً خاصاً بها لم يكن بروتوكولاً عادياً. فإذا كان ذلك صحيحاً، فقد كان ينبغي على اللجنة أن تسأل أولئك المسؤولين عن NMCC لماذا انتهكوا البروتوكول العادي وأقاموا اجتماعهم الهاتفي الخاص، بدلاً من الاشتراك بشكل كامل وفعال في الاجتماع الهاتفي الذي أدارته إدارة الطيران الفدرالية.

وأحد أسباب الحاجة لطرح هذا السؤال يرجع إلى الحقيقة - أو على الأقل الحقيقة المزعومة - التي تقول بأن التنافس بين الاجتماعات الهاتفية أعاق الاتصال بين إدارة الطيران الفدرالية والجيش الأميركي. فمن جهة، أخبرتنا اللجنة بأن NMCC لم يستطع، بالرغم من الجهود الصادقة، ربط إدارة الطيران الفدرالية باجتماعه الهاتفي حتى الساعة 10:17. ومن جهة أخرى، قيل لنا بأنه على الرغم من أن NMCC كان موصولاً مع إدارة الطيران الفدرالية عبر اتصال هاتفي أقامته الأخيرة، "إلا أن الاتصال كان مراقباً [من قبل NMCC] بشكل متقطع فقط لأن المعلومات كانت متقطعة، كان ذو أهمية ضئيلة، وكانت هنالك مهام أكثر أهمية منه". ربما كانت هذه المهام الأكثر أهمية تتضمن المشاركة في الاجتماع الهاتفي الخاص بـ NMCC، الذي لم يتمكن، لسوء الحظ، من الاتصال مع إدارة الطيران الفدرالية لوجود "مشاكل في التجهيزات وصعوبة في إيجاد أرقام هواتف آمنة".

استناداً إلى حقيقة أن الدافع يمكن استنتاجه في بعض الأحيان من النتيجة، ألم يكن ينبغي على اللجنة أن تستكشف احتمال أن تكون NMCC قد انتهكت بروتوكولاً متعارفاً عليه عن طريق إقامة اجتماع هاتفي خاص بها، فقط لكي تتمكن من الادعاء بأن الجيش لم يتلقَّ أية معلومات عن الرحلات في الوقت المناسب لاعتراضها؟ إن عدم استكشاف لجنة كين - زيليكوف لهذه المسألة يعطينا سبباً آخر للاستنتاج بأن اللجنة لم تكن جادة فعلاً في الحصول على الحقيقة.

لماذا استبدل الجنرال وينفيلد الكابتن ليديغ بنفسه؟

كما رأينا من قبل، أشارت لجنة 9/11 إلى حقيقة أن الاجتماع الهاتفي الذي أقامه NMCC قد أداره "نائب مدير العمليات" (37). وكنت قد بيّنت في وقت

سابق أن نائب المدير هذا هو الكابتن تشارلز ليديغ، الذي أدار العملية لأن المدير، وهو الجنرال مونتاغ وينفيلد، كان قد طلب منه أن يحل محله. وقد شرح ليديغ نفسه هذا الأمر إلى اللجنة خلال شهادته، التي أدلى بها في 17 حزيران 2004، بقراءة هذا التصريح المحضّر مسبقاً:

> في 10 أيلول 2001، طلب مني العميد وينفيلد، من الجيش الأميركي، أن أقوم بجزء من عمله كنائب مدير العمليات، NMCC، في اليوم التالي. فوافقت وأرحت العميد وينفيلد في الساعة 8:30 من 11 أيلول 2001[2].

وقال ليديغ أيضاً إنه أصبح مؤهلاً للقيام بهذا العمل قبل فترة قصيرة فقط. فقد أصبح نائب مدير العمليات في NMCC قبل حوالى شهرين من 9/11 و لم يصبح مؤهلاً للنيابة عن وينفيلد إلا في شهر آب. إذاً، يمكننا أن نستنتج من تصريحه هذا أن 9/11 كان عملياً أول يوم له للاضطلاع بهذا الواجب.

قد يفترض أحدنا أن اللجنة وجدت الأمور التالية مثيرة للفضول:

1. أن يكون وينفيلد قد خطط قبل يوم واحد بتحويل واجباته إلى نائبه في جزء من اليوم الذي تبين أنه اليوم الأكثر مأساوية منذ تكوين NMCC.
2. أن التوقيت الذي طلب فيه وينفيلد من ليديغ أن يتسلم مكانه في 9/11 هو 8:30 صباحاً – أي بعد 15 دقيقة من إظهار الرحلة 11 مؤشرات نموذجية على اختطافها وبعد 10 دقائق على إقامة الجسور الهاتفية بين إدارة الطيران الفدرالية وNMCC – على الأقل كما يخبرنا توم فلوكو، نقلاً عن لورا براون (أولاً) وشخص ما في وزارة المواصلات.
3. أن ليديغ كان غير ذي خبرة في هذا الدور، كما توحي ذلك حقيقة أنه استهل هذا الاجتماع على مستوى "حدث هام" فقط، والذي يهدف، كما تشرح اللجنة، إلى "تجميع المعلومات" فقط، ولهذا السبب كان من الضروري ترقيته إلى مستوى "تهديد جوي" (37، 463 م 194).

قد تتساءل العقول المشكّكة، لدى تفحصها كل هذا، إذا ما كان NMCC يحاول بناء دفاع على أساس "قلة الخبرة"، بمعنى أن ما بدا أنها إخفاقات من قبل

NMCC يمكن تحويلها لتصبح إخفاقات في الاتصال، المبرَّر بواسطة قلة خبرة ليديغ في إدارة الاجتماعات الهاتفية.

توم فلوكو يملك هذا النوع من العقول. وهذا ما يعكسه العنوان الذي اختاره لمقالته - يشرح فيها التقارير التي علّقت على "الارتباك والفوضى" و"التعامل الرديء مع الاتصالات" - المتعلقة بالتبديل: "مبتدئ في المنصب الحساس يوم 9/11؟" ويوضح فلوكو مقصده عن طريق الإشارة إلى احتمال وجود "أمر مقصود من جانب الجيش بالتعامل مع 9/11 كأي يوم عادي - مموّه بواسطة ارتباك مختلق، وفوضى، واتصالات سيئة"[3].

غير أن لجنة كين - زيليكوف لم تظهر أي إشارة في تقريرها النهائي إلى أنها قاربت أياً من هذه الشكوك. فقد يعتقد المرء بأن اللجنة سألت، على أقل تقدير، وينفيلد لماذا لم يستعد واجباته بعد الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي أو بعد الهجوم الثاني؟ ألا يُعتبر عدم قيامه بذلك تقصيراً كبيراً في عمله؟ هل سيعمد أي جنرال مسؤول إلى وضع "مبتدئ في منصب حساس" في مثل ذلك اليوم؟ ولكن، من الواضح أنه لم يُطرَح حتى هذا السؤال.

يبدو أن الرئيس أيضاً يشارك اللجنة قرارها في عدم وجود أي داع للشك في أداء كل من وينفيلد وليديغ. "في أيار 2003"، يروي فلوكو، "رشّح بوش الجنرال مونتاغ وينفيلد للترقية إلى رتبة ميجور جنرال بنجمتين والكابتن تشارلز ليديغ كان قد رُشح منذ فترة قريبة من قبل الرئيس أيضاً لرتبة أدميرال بحري بنجمتين"[4]. من الواضح أنهما كانا يُعتبران مثالين لضابطين قاما بواجبهما على أكمل وجه.

متى أُعطي الإذن بالإسقاط؟

إن الادعاء الأساسي للجنة في ما يتعلق بالرحلة 93 هو: "عندما علم الجيش بخصوص الرحلة، كانت قد تحطمت". وهذا الادعاء "الصريح" ضروري بشكل خاص لدعم ادعائها "الضمني"، بأن الجيش الأميركي لم يسقط الرحلة 93. إن بقاء هذا الادعاء السلبي ضمنياً يوحي، ربما، أن اللجنة اعتبرت مجرد ذكره - ولو من باب دحضه - أمراً خطيراً. على أية حال، تمثلت إحدى محاولات اللجنة لدعم هذا

الادعاء، كما رأينا، في تأكيدها على أن الجيش لم يتمكن من معرفة أي شيء عن الرحلة 93 من الاجتماعات الهاتفية.

ولكن الدعم الرئيسي الذي قدمته اللجنة لادعائها المتعلق بالرحلة 93 تمثل في سجل زمني جديد خاص بالحوادث المحيطة بالتفويض الذي أُعطي أخيراً للطيارين العسكريين من أجل إسقاط الطائرات المختطفة. فإذا قُبل هذا السجل الزمني الجديد، فإنه سيحل مشكلة ادعائها السلبي الضمني. غير أن هذا السجل الزمني، كما سنرى بعد قليل، يتناقض مع تقارير سابقة حول توقيت حصول الحوادث موضوع البحث.

يبدو أن الجميع يتفق على أن التفويض بالإسقاط أُعطي من قبل نائب الرئيس تشيني عندما كان في "غرفة الاجتماع الواقعة في الملجأ" - الاسم غير الرسمي لمركز عمليات الطوارئ الرئاسية (PEOC). وفقاً للجنة 9/11، إليكم كيف ومتى حصل هذا الأمر.

في الساعة 10:02، تلقى عملاء الخدمة السرية الموجودون مع نائب الرئيس خبراً من إدارة الطيران الفدرالية يفيد بأن طائرة كانت تتجه نحو واشنطن (41). ثم بين 10:10 و10:15، ذكرت إدارة الطيران الفدرالية أن هذه الطائرة كانت على بُعد 80 ميلاً فقط (41). كانت إدارة الطيران الفدرالية تقصد الرحلة 93 ولكن هذه الطائرة، بالطبع، كانت قد تحطمت في الساعة 10:03، وبذلك تكون إدارة الطيران الفدرالية قد ارتكبت خطأً كبيراً آخر (30). ولكن، لا الجيش ولا عملاء الخدمة علموا بهذا الأمر، ولهذا السبب طلب الجيش من تشيني الإذن بالاشتباك، فأعطاهم هذا الإذن "في الوقت نفسه الذي يتطلبه ضارب الكرة (في لعبة كرة القاعدة) لكي يقرر الالتفاف"، على حدّ تعبير لويس ليبي (41)[5].

ولكن، بما أن ذلك حصل بعد 7 إلى 12 دقيقة من تحطم الرحلة 93، فالمعنى الضمني هو أنه لم يكن بالإمكان إسقاط الطائرة من قبل الجيش الأميركي. وتزيد اللجنة من متانة حجّتها هذه بالادعاء ليس فقط بأن الجيش لم يكن ليسقط طائرة بدون تفويض من البيت الأبيض (45)، بل بالادعاء أيضاً بأن هذا التفويض لم يُعطَ للجيش حتى الساعة 10:31 (42، 45)[6].

من الواضح أن حجة اللجنة هنا قُبلت على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، في البرنامج الذي أُذيع في الراديو الوطني العام (انظر المقدمة)، قيل إن أحد الأشياء التي أصبحنا "نعرفها الآن" - والفضل يعود لتقرير لجنة 9/11 بالطبع - هو أن التفويض الذي أعطاه نائب الرئيس تشيني إلى الجيش الأميركي بإسقاط أي طائرة مختطفة متبقية قد "جاء متأخراً جداً".

غير أن حجة اللجنة هذه تناقض تقارير كانت هي الأخرى مقبولة على نطاق واسع. بعد أن ذكرت هذه التقارير في الفصل 11، سأكتفي هنا بذكر معظمها فقط، ولكن بعد مناقشة أول تقرير فيها بشكل أكثر تفصيلاً، وذلك لأسباب توضيحية. تتناقض اللجنة مع:

1. التقرير الذي يقول بأن الطائرات المقاتلة أُعطيت الأوامر بالإسقاط بعد وقت قصير من 9:56 (بدلاً من 10:30). وقد ذُكر هذا التقرير ضمن قصص نُشرت في صحف مثل يو إس إيه توداي وواشنطن بوست، ومحطتي إيه بي سي وسي بي إس الإخباريتين[7]. وللتوضيح، سأقتبس بعضاً من الرواية المقدمة من قبل جيمس بامفورد، الذي اعتمد في قصته على برنامج بعنوان "9/11" بثته شبكة إيه بي سي الإخبارية. يكتب بامفورد:

> عندما بدأت الرحلة 93 بالاقتراب أكثر فأكثر من البيت الأبيض... تشاور تشيني مع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ثم طلب من بوش أن يأمر بإسقاط الرحلة 93 التابعة لشركة الطيران المتحدة... ولكن بوش أعاد المسؤولية فوراً إلى تشيني، تاركاً له اتخاذ القرار بشأن إعطاء الموافقة النهائية على إسقاط الطائرة... بعد بضع دقائق، أعطى تشيني الأمر إلى... غرفة الحرب في البنتاغون... بينما كان جالساً في حجرة قيادة المعركة المطوقة بالزجاج في مركز العمليات في قطاع الدفاع الجوي الشمالي الشرقي التابع لـ NORAD في روم، نيويورك، تلقى الكولونيل الجوي روبرت مار هذا البلاغ. فما كان منه إلا أن أمر منظمي حركة الطيران بتوجيه الطيارين العسكريين لتدمير الطائرة التجارية... "لن يُسمَح للرحلة 93 بأن تصل إلى واشنطن"، قال مار[8].

ثم يختتم بامفور، كما فعل برنامج إيه بي سي، بالقصة الرسمية التي تقول بأن

الجيش لم يكن في حاجة لإسقاط الرحلة 93، لأن الركاب كانوا قد تسببوا في تحطمها.

غير أن ما يهمنا هنا هو أن رواية بامفورد توضح كم كانت وجهة النظر، المتعارف عليها في ذلك الحين رائجة، والتي تقول بأن التفويض بالإسقاط لم يُعطَ فقط خصيصاً للرحلة 93 وإنما أُعطي قبل أن تتحطم. فإذا كانت تلك القصة خاطئة، كما يصر تقرير كين - زيليكوف الآن، ألا ينبغي علينا أن نتساءل لماذا لم يدعُ البيت الأبيض والبنتاغون لعقد مؤتمرات صحفية من أجل وضع الأمور في نصابها؟ لماذا لم يطالبا بسحب القصص المشابهة من محطة إيه بي سي والمؤسسات الإخبارية الأخرى؟ والآن، بعد أن ناقشتُ هذا التقرير الأول بشيء من التفصيل، سأكتفي بتلخيص عدد من التقارير المناقضة الأخرى.

2. تقرير يقول بأنه بعد وقت قصير على طلب الخدمة السرية من قاعدة أندروز الجوية - بعد الهجوم على البنتاغون - أن "اطلعوا إلى السماء الآن!" أعلن شخص من البيت الأبيض منطقة واشنطن "منطقة حرة في إطلاق النار". فيما بعد، قال أحد الطيارين: "ذلك كان يعني أننا مُنحنا تفويضاً باستخدام القوة، إذا ما تطلّب الأمر ذلك، دفاعاً عن عاصمة الأمة وأرضها وشعبها"[9]. توحي هذه القصة أن التفويض بالإسقاط ربما أُعطي في الساعة 9:45 أو حتى أبكر من ذلك بقليل.

3. تقارير متضمنة في قصص نُشرت في صحيفتي بيتسبورغ بوست - غازيت وواشنطن بوست تقول بأن المعلومات التي تفيد أن الطائرة كانت على بعد 80 ميلاً، والتي أتبعها تفويض تشيني بالاشتباك معها، جاءت قبل تحطم الرحلة 93، وأنه بعد إعطاء ذلك التفويض، انطلقت طائرات إف 16 في أثرها[10].

4. تقرير لمحطة سي بي إس وآخر لأحد منظمي حركة الطيران يفيدان أن الرحلة 93 كانت تُطارد من قبل طائرة إف 16 واحدة على الأقل[11].

5. تقريران نُشرا في بوسطن هيرالد ونيويورك تايمز في 15 أيلول 2001، يذكران أن نائب وزير الدفاع بول وولفويتز قال إن "القوى الجوية كانت تتعقب الطائرة المختطفة التي تحطمت في بنسلفانيا... وأنها كانت في وضع يؤهلها لإسقاطها إذا ما دعت الضرورة"[12].

6. التصريح الذي أدلى به الميجور دانييل ناش، أحد الطيارَيْن اللذين أُرسلا إلى نيويورك، والذي يقول بأنه أُبلغ بأن طائرة إف 16 عسكرية أسقطت طائرة ركاب في بنسلفانيا[13].
7. تقارير من أشخاص من داخل الرحلة 93 وعلى الأرض (انظر الفصل 11) توحي أن الطائرة أُسقطت بواسطة صاروخ.

بالطبع، لم تسعَ اللجنة لتفنيد أي من هذه التقارير التي تناقلتها وسائل الإعلام في حينها، ولكنها تجاهلتها فقط.

ريتشارد كلارك ومسألة التفويض بالإسقاط

يقول كلارك إنه اتصل هاتفياً بغرفة الاجتماع في الملجأ بعد الساعة 9:30 بقليل. وعندما أوصله عامل الارتباط مع تشيني، أخبره بأن يطلب تفويضاً لـ "القوى الجوية من أجل إسقاط أي طائرة - بما فيها طائرة ركاب مختطفة - تبدو أنها ستهاجم وتتسبب بموت الكثير من الناس على الأرض". ورغم أن كلارك يقول إنه توقع أن لا يأتي القرار بسرعة، إلا أن عامل الارتباط اتصل ثانية قبل إقلاع الطائرة الرئاسية ببعض الوقت - أقلعت في الساعة 9:55 - ليقول: "أخبر البنتاغون بأنهم يملكون تفويضاً من الرئيس بإسقاط الطائرة المعتدية، أكرر، يملكون تفويضاً بإسقاط الطائرة المعتدية". يروي كلارك أنه كان "مندهشاً من سرعة مجيء القرار من تشيني وعبره من بوش"[14].

كما وجدنا من قبل، فقد ذكرت عدة مصادر إخبارية، من بينها محطتا إيه بي سي وسي بي إس ونيويورك تايمز، أن التفويض بالإسقاط جاء بعد 9:56 بقليل - أي بعد إقلاع الطائرة الرئاسية بقليل. ولكن رواية كلارك تقول إن التفويض جاء قبل إقلاع طائرة الرئيس بعدة دقائق. في الحقيقة، يقول كلارك إنه علم بالتفويض بعد البدء بإخلاء البيت الأبيض مباشرة، حوالى 9:45. يبدو أنه يوحي أنه علم بتفويض تشيني في الساعة 9:50[15]. في الواقع، إن التقرير الثاني من التقارير الملخصة أعلاه يدعم رواية كلارك، لأن هذا التقرير يقول بأن الخدمة السرية أخبرت طيارين عسكريين، ربما قبل 9:45، بالتعامل مع الفضاء الجوي فوق واشنطن كـ "منطقة حرة في إطلاق النار".

في الحقيقة، إن رواية اللجنة لا تتناقض بشكل مباشر مع رواية كلارك. فهي تقول ببساطة: "روى كلارك أنهم كانوا يطلبون من الرئيس تفويضاً بإسقاط الطائرة. والتأكيد على ذلك التفويض جاء في الساعة 10:25" (37). إذاً، رغم أن اللجنة تعترف بصحة تقرير كلارك الذي يقول إنه كان مشتركاً في السعي للحصول على تفويض بالإسقاط، إلا أنها تتجاهل تقريره بالذات في ما يتعلق بتوقيت تلقيه خبراً عن هذا التفويض، ذاكرةً من دون اكتراث أنه تلقاه في الساعة 10:25، أي بعد أكثر من 35 دقيقة مما يقوله كلارك نفسه. واللجنة لا تشرح كيف يمكن أن تكون ذاكرة كلارك بهذا التشويش أو لماذا كذب. إنها ببساطة تقدم لنا توقيتاً متأخراً جداً.

كي تكون قابلة للتصديق، كما رأينا سابقاً، ينبغي على الرواية المعدّلة أن تفسر سبب كون الرواية المتلقاة خاطئة. وينبغي عليها أيضاً أن تذكر مصدر التقارير التي تستند إليها الرواية المتلقاة. ولكن اللجنة لا تفعل أياً من ذلك. فهي تقدم لنا فقط سجلاً زمنياً جديداً يستند إليه ادعاؤها، وهو أن التفويض بالإسقاط لم يُعطَ إلا بعد الساعة 10:10. يبدو أن حجتها الضمنية تسير على النحو التالي: استناداً إلى السجل الزمني، لا يمكن أن تكون التقارير الأخرى صحيحة. هذا منطق سليم. ولكن، كانت اللجنة بحاجة أولاً لإعطائنا حجة منطقية تدعم سجلها الزمني المعدل، وهذا ما لم تقم به.

متى ذهب تشيني إلى الملجأ؟

على أي حال، إن هذا السجل الزمني المعدل يتناقض مع تقارير أخرى أيضاً. فالسجل الزمني الجديد يدَّعي أن عملاء الخدمة السرية الموجودين مع نائب الرئيس تشيني لم يعلموا بأمر الطائرة المقتربة من واشنطن إلا عند الساعة 10:02. وتدعم اللجنة هذا الادعاء بادعاء آخر مفاده أن تشيني لم يصل إلى مركز عمليات الطوارئ الرئاسية PEOC إلا "قبل الساعة 10:00 بقليل، ربما في الساعة 9:58" (40).

ويُدعَم التوقيت الأخير بدوره بواسطة طريقة رد اللجنة على التقرير – المتضمن في الرواية المتلقاة (التي أخبرها تشيني نفسه) – الذي يقول بأن نائب

الرئيس تشيني أُخذ على عجل إلى غرفة الاجتماع الواقعة في الملجأ بعد سماع نبأ عن اقتراب طائرة من البيت الأبيض. حيث تقول اللجنة إن مشرفاً على البرج في مطار ريغان الوطني أخبر الخدمة السرية في الساعة 9:33 عن "طائرة قادمة إليكم وهي لا تتحدث معنا". ولكن اللجنة تدَّعي أيضاً أن عملاء الخدمة تلقوا مباشرة رسالة أخرى تخبرهم بأن الطائرة حوَّلت اتجاهها مبتعدة عن البيت الأبيض، ولهذا السبب، "لم تُتخذ أي خطوة لإبعاد نائب الرئيس في هذا الوقت" (39).

بعد رفض التوقيت السابق المتعلق بنزول نائب الرئيس إلى الملجأ، تخبرنا اللجنة بأن الخدمة السرية لم تأمر بإبعاد تشيني إلا "قبل 9:36 بقليل"، وبذلك فهو لم يدخل الرواق السفلي حتى الساعة 9:37. ثم تدَّعي اللجنة أنه حتى في ذلك الحين لم يذهب تشيني مباشرة إلى غرفة الاجتماع الواقعة في الطرف الآخر من الرواق، بل:

> عندما دخل، توقف نائب الرئيس والعملاء في منطقة من النفق يوجد فيها هاتف آمن وطاولة وتلفاز. طلب نائب الرئيس التكلم إلى الرئيس، ولكن تأمين الاتصال استغرق بعض الوقت. علم في النفق بأن البنتاغون قد ضُرب وشاهد تغطية تلفزيونية للدخان الصاعد من المبنى (40).

ثم علمنا بعد ذلك بأن تأمين الاتصال ومشاهدة التلفاز والتحدث مع الرئيس استغرق وقتاً طويلاً – حوالى 20 دقيقة:

> سجلت الخدمة وصول زوجة نائب الرئيس إلى البيت الأبيض وانضمت إلى زوجها في النفق. وفقاً لبعض الوثائق، عند الساعة 9:55 كان نائب الرئيس لا يزال على الهاتف مع الرئيس... بعد انتهاء المكالمة، انتقلت السيدة تشيني ونائب الرئيس من النفق إلى غرفة الاجتماع المحمية... استنتجنا من الدلائل المتوفرة أن نائب الرئيس وصل إلى الغرفة قبل 10:00 بقليل، ربما في الساعة 9:58 (40).

غير أن هذا التقرير الزمني يناقض تقارير سابقة تقول بأن عملاء الخدمة السرية أخذوا تشيني إلى الرواق المؤدي إلى غرفة الاجتماع المحمية قبل الساعة 9:36 بكثير. ذكرت صحيفتا نيويورك تايمز وتيليغراف أن الوقت كان آنذاك 9:06. بينما يقول أحد الشهود العيان – نقلاً عن دافيد بوهرر، أحد المصوّرين في البيت الأبيض –

بأن ذلك حصل "بعد 9:00 مباشرة"[16]. إذاً، فاللجنة قدمت لنا توقيتاً متأخراً جـــداً عن التواقيت التي قدمتها التقارير السابقة. إضافة إلى ذلك، إن توقيـــت اللجنـــة، 9:36، يتناقض أيضاً مع تقرير، بثته محطة إيه بي سي، يقول بأن تشيني كان عنـــد الساعة 9:27 موجوداً مسبقاً في PEOC عندما أبلغوه عن طائرة تبعد 50 ميلاً عن واشنطن[17]. وبذلك، إما أن تكون تلك التقارير حصلت على معلومات خاطئة إلى حدّ بعيد، أو أن اللجنة تحاول تعديل التاريخ للدفاع عن الجيش الأميركي في وجه الشك بأنه هو من أسقط الرحلة 93.

على أي حال، فتوقيت اللجنة يتناقض أيضاً مع ريتشارد كلارك. ففي روايته لما حصل في ذلك الصباح، يمكننا أن نستنتج أنه ذهب إلى مكتب تشيني، حيـــث كانت كوندوليزا رايس تقابل نائب الرئيس، حوالى الساعة 9:06. (يقول تشـــيني، كما رأينا، بأنه ذهب مباشرة إلى مكتب تشيني حال وصوله إلى البيت الأبيض بعد إصابة البرج الجنوبي بقليل، أي بعد بضع دقائق من 9:03). وبعد محادثة يبدو أنهـــا استغرقت خمس دقائق، قالت رايس إن الخدمة السرية كانت تريد منها ومن تشيني أن يذهبا إلى PEOC. آنذاك، بدأ تشيني بجمع أوراقه للذهاب مع ثمانية عملاء من الخدمة السرية كانوا بانتظاره خارج مكتبه. وبذلك، يبدو أن رواية كلارك توحي أن تشيني ذهب إلى هناك حوالى الساعة 9:12[18].

على أي حال، ثمة تطورات لاحقة في رواية كلارك توحي أيضاً أن تشيني قد ذهب إلى PEOC في ذلك التوقيت. فهو يقول (أي كلارك) بأنـــه ذهـــب ورايس مباشرة إلى مركز الاجتماع الهاتفي المصوَّر من أجل اجتماعهما الهاتفي الذي بدأ حوالى الساعة 9:15. وبعد قضاء بضع دقائق هناك، قالت رايس: "أنا ذاهبة إلى PEOC لأكون مع نائب الرئيس. أخبرنا بما تريد". فأجاب كلارك: "ما أحتاجه هو خط مفتوح معك ومع تشيني". ثم يروي كلارك، كما رأينـــا، أنه أرسل طلبات إلى تشيني على ذلك الخط بعد 9:30 بقليل، ثم تلقى إجابات عليها قبل 9:55[19]. وعلى هذا الأساس، فإن رواية كلارك تنسجم مع تقـــارير إخبارية متنوعة تقول بأن تشيني ذهب إلى PEOC قبل وقت طويل مما يدعيـــه تقرير كين – زيليكوف الآن.

في بناء حقيقتها التاريخية الجديدة، في الواقع، تناقض اللجنة حتى رواية تشيني بالذات، التي قُدمت في برنامج "قابل الصحافة" بعد خمسة أيام فقط من 9/11[20]. في هذه المقابلة مع تيم راسرت، قال تشيني إنه بعد فترة قصيرة من مشاهدته الهجوم الثاني على مركز التجارة العالمي (9:03)، تحدث هاتفياً مع الرئيس عمّا سيقوله الأخير في خطابه إلى الأمة. ثم روى تشيني أنه لم تنقضِ سوى "عدة دقائق" فقط حين جاء عملاء الخدمة السرية إلى مكتبه، وأخذوه، ونقلوه "بسرعة كبيرة" إلى الرواق السفلي، "لأنهم تلقوا تقريراً يقول بأن هناك طائرة تتجه نحو البيت الأبيض". (في رواية تشيني، على عكس رواية اللجنة، لم يُبلغَ ذلك التقرير فوراً). في هذه الرواية، حصلت محادثة تشيني مع الرئيس في وقت ما بين "قبل الساعة 9:15 بقليل"، عندما غادر بوش الصف المدرسي (39)، والساعة 9:25، عندما أظهرت صورة فوتوغرافية بوش وهو جالس في غرفة مغلقة بانتظار الإدلاء بخطابه (الذي بدأ في الساعة 9:30)[21]. بالفعل، إذ تقول مفكرة بوش اليومية بأن الاتصال بدأ في الساعة 9:15، كما تبين ملاحظة في تقرير لجنة 9/11 (463 م 204). حتى إذا افترضنا أن هذه المحادثة امتدت إلى ما قبل التقاط الصورة الفوتوغرافية بثلاث دقائق، فهذا يعني أنها انتهت في الساعة 9:22. وإذا لم تنقضِ سوى "عدة دقائق" فقط قبل أن يأخذه العملاء السريون على عجل إلى الرواق السفلي، فهذا يعني أن تشيني نفسه قد أيّد تقرير محطة إيه بي سي الإخبارية الذي يقول بأنه كان موجوداً في PEOC مسبقاً عند الساعة 9:27.

وأخيراً، إن السيناريو الذي حاولت اللجنة بناءه، كما رأينا، متناقض تماماً مع شهادة نورمان مينيتا العيانية. فقد أوضح مينيتا - بالإضافة إلى ذكره أنه عندما وصل إلى PEOC، كان تشيني موجوداً مسبقاً هناك - أن تشيني كان هناك منذ مدة طويلة بما يكفي لإعطاء "أوامر" (يفترض مينيتا - ربما كان مخطئاً - أنها كانت أوامر بالإسقاط). وعلى هذا الأساس، يبدو أن رواية مينيتا تدعم رواية كلارك التي توحي أن تشيني ذهب إلى الملجأ حوالى الساعة 9:12.

أما بالنسبة لادعاء اللجنة أن تشيني لم يُؤمَر بالذهاب إلى الملجأ حتى الساعة 9:36، فهذه تعديلية (revisionism) جريئة إلى حدّ ما.

وفوق ذلك، فهذه التعديلية غير مسندة بالدلائل. إذ إن اللجنة، على سبيل المثال، لا تفسر كيف يمكن لتشيني أن يخطئ في التوقيت بعد خمسة أيام فقط من الحدث. ورغم أن اللجنة تستشهد بمقابلة لتشيني مع صحيفة نيوزويك في 19 تشرين الثاني 2001، إلا أنها لا تأتي على ذكر مقابلة أشهر منها مع تيم راسرت في 16 أيلول، أوحى فيها أنه نزل إلى الملجأ في الساعة 9:25 تقريباً. والدعم الوحيد لوجهة نظر اللجنة يتمثل في تقرير للخدمة السرية يزعم أنهم لم يأخذوا نائب الرئيس إلى الرواق الأسفل حتى الساعة 9:37. غير أن اللجنة تعترف بأنها علمت من اجتماع لها مع الخدمة السرية في العام 2004 أن "توقيت الدخول "9:37" في سجلهم الزمني استند إلى بيانات طارئة لم تعد قابلة للاسترجاع" (464 م 209). أي أن هذا الجانب من السجل الزمني الجديد للجنة لا توثيق له.

والأسوأ من ذلك هو أنه متناقض مع الشهادة العيانية التي قُدمت للجنة من قبل نورمان مينيتا، وزير المواصلات، الأمر الذي دفع لجنة كين - زيليكوف إلى الإيحاء ضمناً باحتمال أن يكون مينيتا إما كاذباً أو أن ذاكرته لما شهده في ذلك الصباح أصبحت مشوشة جداً. ولكن، من الصعب أن نتخيل الدافع الذي يمكن أن يملكه مينيتا للكذب بشأن توقيت الوصول إلى PEOC وبشأن ما شهده هناك. ومن الصعب أيضاً أن نفترض أن أحداثاً من نوع تلك التي وقعت في ذلك الصباح لم تُحفَر في ذاكرته إلى الأبد. وعلاوة على ذلك، ثمة توافق بين روايته ورواية كلارك. أما بالنسبة لمحطة إيه بي سي فهما يتفقان بالدقيقة تقريباً بشأن توقيت المحادثة المتعلقة بالطائرة التي كانت في بداية الأمر على بعد 50 ميلاً.

إذاً، ينبغي علينا أن نستنتج أن السجل الزمني للجنة كين - زيليكوف لم يُبنَ على أساس من الدلائل الجديدة، وإنما بُني من أجل دعم الادعاء القائل بأن تشيني لا يمكن أن يكون قد أعطى الأمر بالإسقاط إلا بعد تحطم الرحلة 93.

تفويض بالإسقاط من الرئيس: معلومات بقصد التضليل

منذ البداية، تضمنت الرواية الرسمية لما حصل في 9/11 الفكرة التي تقول بأن التفويض بإسقاط الطائرات المختطفة يمكن أن يأتي فقط من رئيس الولايات

المتحدة. حتى أن نائب الرئيس تشيني قال، في ظهوره في برنامج "قابل الصحافة"، بأن "مسألة إذا ما كنا سنعترض الطائرة التجارية أم لا" كانت "قراراً على مستوى الرئاسة"[22]. غير أن معظم المعلقين المطلعين - الذين يعرفون أن الاعتراض مسألة روتينية إلى حدّ ما، تحدث حوالى 100 مرة في العام الواحد - لم يخدَعوا بهذه التعمية. ولكن الاعتقاد بأن الرئيس وحده هو الذي يمكنه التفويض بإسقاط الطائرات ظل قائماً. وبدون هذا الاعتقاد، لم تكن لتوجد معظم الإشكاليات التي أحاطت بمسألة التفويض هذه.

كنا قد استكشفنا واحدة من هذه الإشكاليات من قبل - مسألة متى تلقى نائب الرئيس تشيني التفويض من الرئيس ومن ثم نقله إلى الجيش الأميركي. واللجنة، كما وجدنا، تضع هذا الحدث في وقت متأخر جداً عن كل المصادر السابقة.

والمسألة الأخرى كانت تتعلق بما إذا كان تشيني قد ناقش فعلاً المسألة مع الرئيس أم أنه أعطى التفويض على مسؤوليته الخاصة. وقد ظهرت هذه الإشكالية بشكل طفيف في هذا المقطع المثير للدهشة في تقرير اللجنة:

> تذكّر نائب الرئيس أنه أجرى اتصالاً مع الرئيس بعد دخوله غرفة الاجتماع المحمية مباشرة... ذكر نائب الرئيس أنه اتصل مع الرئيس لمناقشة قواعد اشتباك الدورية الجوية الحربية (CAP). تذكّر شعوره بأن إعداد دورية جوية حربية لن يفيد ما لم يمتلك الطيارون توجيهات تفوضهم بإسقاط الطائرة إن لم تغيّر مسارها. وقال إن الرئيس وافق على هذه الفكرة. قال الرئيس إنه يتذكّر مثل هذه المحادثة، و... أكد لنا أنه أعطى تفويضاً بإسقاط الطائرة المختطفة... تذكّرت رايس أنها سمعت [نائب الرئيس] يبلّغ الرئيس: "سيدي، الدورية الجوية الحربية في السماء. سيدي، إنهم يريدون أن يعرفوا ماذا سيفعلون". ثم تذكرت أنها سمعته يقول: "نعم سيدي".... من بين المصادر التي تُظهر حوادث أخرى من ذلك الصباح، ليس هناك أي توثيق لهذا الاتصال... الآخرون الذين كانوا يكتبون الملاحظات بالقرب من تشيني، مثل رئيس مساعدي نائب الرئيس، سكووتر ليبي، الذي كان يجلس بجانبه، والسيدة تشيني لم يلاحظوا حدوث اتصال بين الرئيس ونائب الرئيس بعد دخول نائب الرئيس إلى غرفة الاجتماع مباشرة (40-41).

هذه هي المرة الوحيدة التي تقترب فيها اللجنة من اهام الرئيس ونائب الرئيس بالكذب بشأن موضوع ما. وهذا الموضوع، مثل موضوع إذا ما كان هناك أي رابط بين القاعدة والعراق، قدّم مادة للكثير من النقاش في الصحافة. حتى أن صحيفة نيوزويك ذكرت أنه على الرغم من أن"بعضاً من أعضاء هيئة التحقيق في اللجنة كانوا، في واقع الأمر، متشككين إلى درجة كبيرة في ما يتعلق برواية نائب الرئيس، وأظهروا آراءهم بشكل أوضح في مسودة سابقة عن تقرير هيئتهم"، إلا أن ضغطاً قوياً من البيت الأبيض أدى إلى "تخفيف حدة" التقرير"[23].

هل يُعقَل أن تكون كل هذه المسألة مجرد معلومات قُدمت بقصد التضليل؟ يبدو أن رواية اللجنة تُظهر اهتماماً من جانبها بتعزيز فكرة أن التفويض بالإسقاط يمكن أن يأتي فقط من الرئيس. حيث تقول، إضافة إلى المقطع الذي اقتبسناه للتو:

> قبل 9/11، كان معلوماً أن الأمر بإسقاط طائرة تجارية كان يجب أن يصدر عن سلطة القيادة القومية (عبارة تُستَخدم لوصف الرئيس ووزير الدفاع)[17].

تبدو هذه الفقرة وكأنها غامضة عن قصد، لأنها تجاهلت توضيح إذا ما كان الأمر يمكن أن يصدر عن أي واحد منهما (أي إما من الرئيس أو وزير الدفاع) أو إذا كان يجب أن يصدر عنهما معاً. غير أن اللجنة لا يمكن أن تقصد الجزء الثاني، لأنها تذكر في روايتها بالذات أن الأمر صدر عن الرئيس ونائب الرئيس، من دون اشتراك وزير الدفاع (43). ولكن، إذا كانت "سلطة القيادة" تعني إما الرئيس أو وزير الدفاع، فإن ذلك يعني بالضرورة أن القرار يمكن أن يُتخَذ من قبل الوزير من دون الرئيس (أو نائب الرئيس)[24]. ولا حاجة بنا، بالتأكيد، لتوضيح خطأ هذا الافتراض.

على أي حال، تفصح اللجنة في المقطع التالي عما تريد قوله فعلاً:

> في معظم الحالات، يسير تسلسل الأوامر في ما يتعلق بالتفويض باستخدام القوة من الرئيس إلى وزير الدفاع ومن الوزير إلى القائد الميداني. من الواضح أن الرئيس تحدث إلى الوزير رامسفيلد للمرة الأولى في ذلك الصباح بعد الساعة 10:00 بقليل... كان اتصالاً قصيراً لم يُبحَث فيه موضوع التفويض بالإسقاط (43).

إن القصد من هذا المقطع - بقوله أن تسلسل الأوامر يسير على هذا النحو "في معظم الحالات" - لا يُراد منه الإيحاء أن الرئيس يمكن تجاوزه في بعض الحالات. بل القصد هو أن الوزير يمكن ألا يشترك في بعض الحالات.

وتقول اللجنة، تأكيداً على هذه النقطة، نقلاً عن مسؤولين عسكريين قولهم إنهم يستطيعون إرسال طائرات مقاتلة لتعقب طائرة ما على مسؤوليتهم الخاصة ولكنهم "سيحتاجون لأوامر 'تنفيذية' من أجل إسقاطها" (458 م 98).

في الحقيقة، يأتي التصريح الأقوى للجنة في ما يتعلق بالحاجة، عملياً على الأقل، لتفويض من الرئيس من خلال مناقشة "شرطية" للرحلة 93. فعن طريق تخيل ماذا يمكن أن يحدث لو لم يتسبب الركاب بتحطم الرحلة 93، تقول اللجنة:

> من المحتمل أن قادة NORAD كانوا سيأمرون بإسقاطها في غياب التفويض من نائب الرئيس، ولكن، نظراً لخطورة القرار المتعلق بإسقاط طائرة ركاب، وحرص NORAD على عدم ارتكاب أي خطأ، نعتقد أن هذا الاحتمال غير مرجح (45).

ولكن، كقاعدة عامة، هل صحيح فعلاً أن الرئيس وحده هو الذي يستطيع التفويض بالإسقاط؟ الدليل على أن ذلك غير صحيح موجود في الفقرة التالية المقتبسة من وثيقة صدرت في 1 حزيران 2001، كنت قد استشهدت بها في الفصل 12:

> في حالة الاختطاف، يُبلَّغ الـ NMCC من قبل إدارة الطيران الفدرالية بواسطة أكثر الوسائل سرعة. ويرسل NMCC، *باستثناء وجود حالات تتطلب رداً عاجلاً*... التماسات بالمساعدة إلى DOD [وزارة الدفاع] إلى وزير الدفاع من أجل الموافقة[25].

لا يوجد هنا أي ذكر للبيت الأبيض كما نرى. وفوق ذلك، إن "مساعدة" وزارة الدفاع لا تعني الاعتراض فقط، فهي تشمل احتمال إسقاط الطائرة التجارية أيضاً. وهذا ما يلخصه غلين جونسون من صحيفة بوسطن غلوب، كما رأينا في الفصل 11، نقلاً عن المتحدث باسم NORAD مايك سنايدر:

> عندما تُعترَض الطائرات، يتم ذلك عادة على مراحل. قد تؤرجح المقاتلة أجنحتها للفت انتباه الطيار أو قد تعبر من أمام الطائرة. وفي نهاية

المطاف، يمكن أن تطلق ذخيرة خطاطة في طريق الطائرة أو تحت ظروف معينة، تسقطها بواسطة صاروخ[26].

وأنا أشدِّد على هذه النقطة بسبب الغياب المطلق للواقعية والدقة التاريخيـــة في مناقشة اللجنة لمسألة الاعتراض. فهي تقول، بالمقابل:

> لقد طورت إدارة الطيران الفدرالية وNORAD بروتوكولات للعمل معاً في حال حدوث عملية اختطاف... إذا تأكد حصول عملية اختطـــاف، كانت الإجراءات تفرض على منسق عمليات الاختطـــاف المنـــاوب أن يتصل بمركز القيادة العسكرية الوطنية التابع للبنتـــاغون (NMCC) وأن يطلب طائرة مرافقة عسكرية لكي تلحق بالرحلة وتنقل أي شيء غـــير عادي... لم تنظر البروتوكولات في مسألة الاعتراض. لقد افترضـــوا أن الطائرة المقاتلة المرافقة ستكون كافية إذا ما "وُجِّهت لاتخاذ موقـــع لهـــا خلف الطائرة المختطفة مباشرة بمسافة خمسة أميال"، حيث يمكنها القيام بمهمتها المتمثلة بمراقبة مسار الطائرة (17-18).

كان باستطاعة اللجنة أن تقدم لنا بعض الدلائل على هذا الادعـــاء المتعلـــق بالبروتوكولات من خلال مناقشة الحالات التي أُرسلت فيها طـــائرات مقاتلـــة في أوقات قريبة. فوفقاً لتقارير صحافية، لقد أرسلت NORAD طائرات مقاتلـــة في 129 مناسبة في العام 2000[27]. وتقول وكالة الأسوشيتد برس إنه كان هنـــاك 67 أمراً بإرسال طائرات مقاتلة بين أيلول 2001 وحزيران 2002[28]. إذاً، نظراً لغياب هذه الدلائل، ألا يمكننا أن نفترض أن مايـــك ســـنايدر وآخـــرين في NORAD سيجدون وصف لجنة كين - زيليكوف المتعلق ببروتوكولات إرسال الطـــائرات المقاتلة مصدراً جيداً للتسلية؟

لنعد إلى وصف مايك سنايدر، وبذلك إلى العالم الحقيقي، الذي تقـــوم فيـــه الطائرات المقاتلة ليس فقط بالاعتراض وإنما حتى بإسقاط الطائرة المختطفة: بإمكان الطيارين أن "يسقطوا [الطائرة المختطفة] بواسطة صاروخ"، فقط إذا، توخياً للدقة، حصلوا على تفويض بهذا الخصوص. ولكن هذا التفويض، كما تؤكـــد وثيقـــة 1 حزيران 2001، يأتي عادةً من مكتب وزير الدفاع، ولا حاجة له لأن يـــأتي مـــن البيت الأبيض، وكأن الرئيس سيوقَظ في منتصف الليل أو سيُسحَب مـــن حفلـــة

موسيقية ما أو سيُقاطَع في منتصف خطاب له عن حالة الاتحاد، إذا كان هنالك وضع يتطلب تفويضاً مباشراً بالإسقاط من أجل منع حدوث كارثة.

في الحقيقة، في مثل هذه الحالات الطارئة، لا حاجة لهذا التفويض لأن يأتي حتى من مكتب وزير الدفاع (وبالتأكيد ليس من الوزير شخصياً). وقد وضّحتُ هذه النقطة مع الوثائق من قبل، في الفصل 12، وأنا أحثّ القارئ على العودة إليها.

على هذا الأساس، يمكننا أن نستنتج أن ادعاء اللجنة المزدوج في ما يتعلق بمسألة التفويض الرئاسي – متى، وحتى، إذا فوّض الرئيس الجيش بإسقاط الرحلة 93 – هو ادعاء مضلّل. وبذلك، فقد حوّلت اللجنة انتباه الصحفيين والشعب عن البنتاغون، الذي كان يمتلك السلطة والتخويل بإسقاط الطائرات المختطفة عندما يكون القيام بمثل هذا الفعل ضرورياً من أجل "إنقاذ الأرواح أو منع المعاناة البشرية أو التخفيف من حدوث خسارة كبيرة في الممتلكات".

متى تحطمت الرحلة 93؟

إن الهدف الأساسي من رواية اللجنة في ما يتعلق بالرحلة 93، كما رأينا، هو إقناع القراء بأن الجيش الأميركي لم يُسقط، ولم يكن بإمكانه إسقاط، هذه الطائرة. وتمثلت النقاط الأساسية المثيرة للجدل في ما يتعلق بهذه المسألة في توقيت تحطم هذه الرحلة بالضبط. في الواقع، إن اللجنة تعترف بأن "التوقيت الدقيق قد أثار بعض الجدل" (30). فقد وضعت NORAD هذا التوقيت في الساعة 10:03، وصادقت اللجنة عليه ولكن مع إضافة بعض الدقة عليه ليصبح 10:03:11. غير أن إدارة الطيران الفدرالية قالت بأنه كان 10:07[29]. وجاءت دراسة زلزالية تمت بناء على طلب من الجيش الأميركي بتوقيت أقرب إلى توقيت إدارة الطيران الفدرالية، معتبرة التوقيت الدقيق للتحطم هو 10:06:05 (461 م 168)[30]. وقد قُبل هذا التوقيت الأخير على نطاق واسع[31]، ولكنه مرفوض، بالطبع، من قبل لجنة كين – زيليكوف.

وهذا الخلاف هام لسببين: أولاً، لأن التوقيت المفصل للجنة يضع المزيد من الدقائق بين توقيت التحطم وأبكر توقيت محتمل كان يمكن لتشيني فيه، وفقاً للجنة

طبعاً، إعطاء التفويض بالإسقاط (10:10). وبذلك يجعل هذا التوقيت (أي 10:03) من مسألة إمكانية إسقاط الطائرة أمراً أكثر صعوبة. ثانياً، لأن شريط التسجيل الخاص بقمرة الطيار ينتهي في الساعة 10:02. فإذا كان التحطم قد حصل في الساعة 10:03، فهذا يعني أنه لن يضيع الكثير من الشريط. ولكن، إذا حصل التحطم في الساعة 10:06، فسيكون هنالك أربع دقائق ناقصة[32]. بالطبع، إن الوقت المفقود مثير للريبة في كلتا الحالتين، حتى لو كان دقيقة واحدة فقط. وفقاً لقصة نُشرت في صحيفة نيويورك أوبزيرفر، "إن بعض الأمور التي كُشف النقاب عنها هامة جداً من أجل معرفة لماذا، في ذروة هذا الصراع، يتوقف هذا الشريط فجأة عن التسجيل وكل ما يُسمَع في الـ 60 ثانية الأخيرة هو ضجيج المحرك"[33]. ولكن، أن يكون لديك أربع دقائق ناقصة، فذلك سيكون أكثر إثارة للريبة بالطبع، ولهذا السبب، سيكون من الأفضل بالنسبة لإدارة بوش والجيش الأميركي أن يُقبَل توقيت 10:03.

ولكن، على أي أساس يمكن للجنة أن تتحدى نتائج الدراسة الزلزالية؟ لقد استخدمت اللجنة في تحديها هذا ثلاث مقاربات. في المقاربة الأولى، تقول اللجنة:

> إن توقيت التحطم 10:03:11 مدعوم من قبل تحليل قام به المجلس الوطني لسلامة المواصلات ومن قبل دلائل استقتها هيئة التحقيق في اللجنة من تحليلها للرادار، ومسجل بيانات الرحلة، والمسجل الصوتي في قمرة الطيار، وبيانات القمر الصناعي بالأشعة تحت الحمراء، والرسائل اللاسلكية الخاصة بتنظيم حركة الطيران (30).

هناك ثلاث ثغرات في هذا الادعاء. أولاً، لم تعطنا اللجنة مرجعاً لـ "تحليل المجلس الوطني لسلامة المواصلات". ثانياً، نُقل عن ماري شيافو، محققة عامة سابقة في وزارة المواصلات، في شباط 2004 أنها قالت: "ليس لدينا تحقيق خاص بـ NTSB [المجلس الوطني لسلامة المواصلات] هنا"[34]. وثالثاً، كل الدلائل المزعومة الأخرى تستند إلى "تحليل هيئة التحقيق في اللجنة". ونحن ببساطة علينا أن نثق بها. ولكن، بصراحة، إن هيئة التحقيق هذه، الموجهة من قبل اللجنة، لم تثبت أنها تستحق الثقة.

أما المقاربة الثانية للجنة فهي ببساطة تقول بأن الدراسة الزلزالية لا يمكن الاعتماد عليها. إليكم حجة اللجنة على ذلك:

> إن البيانات الزلزالية التي استند إليها هذا التخمين ضعيفة جداً في ما يتعلق بنسبة قوة الإشارة إلى التشويش وتخمينية جداً في ما يتعلق بمصدر الإشارة كي تُستخدَم كوسيلة لنقض توقيت التحطم المعتمد على توليفة دقيقة جداً من FDR (مسجل بيانات الرحلة)، وCVR (المسجل الصوتي في قمرة الطيار)، وATC (الرسائل اللاسلكية الخاصة بتنظيم حركة الطيران) والرادار، ومجموعات البيانات المتعلقة بموقع التحطم. وتستند مجموعات البيانات هذه إلى بيانات زمنية تُسجَّل بشكل أوتوماتيكي في شرائط صوتية تسجل الرسائل اللاسلكية الخاصة بتنظيم حركة الطيران للمراكز التابعة لإدارة الطيران الفدرالية وتربط بين مجموعات البيانات هذه علاقة تبادلية متعارف عليها دولياً ضمن جمعية التحقيق في حوادث الطيران (462 م 169).

ولكن هذه الحجة - مع أنها تبدو للوهلة الأولى مؤثّرة - ما هي إلا مجرد سلسلة من الادعاءات. إذ ليس هناك أي دليل يمكن لنا أن نتحقق منه. وما علينا، مرة أخرى، إلا أن نأخذ بما تقوله لجنة كين - زيليكوف.

وعلاوة على ذلك، عندما ننظر إلى الدراسة الزلزالية الفعلية - التي نُفذت بناء على طلب من الجيش الأميركي من قبل وون - يونغ كيم من مرصد لامونت - دوهيرتي لمراقبة الأرض في جامعة كولومبيا وجيرالد ر. بوم من المسح الجيولوجي في ميريلاند - فإنها تبدو أقل "تخمينية" بكثير مما توحي به اللجنة. فقد قال كيم وبوم - طُلب منهما إجراء دراسات على تحطم الطائرات الأربع كلها - بأن الإشارة التي صدرت عن الاصطدام بالبنتاغون كانت الإشارة الوحيدة الضعيفة بالنسبة لهم لكي يحددوا التوقيت بدقة (حقيقة تقدم دعماً إضافياً لوجهة النظر التي تقول بأن البنتاغون لم يُضرَب بواسطة طائرة ركاب عملاقة). بالنسبة لتحطم الرحلة 93، لقد تفحصا السجلات الزلزالية من أربعة مراكز قريبة من موقع التحطم. ففي حين كانت نسبة قوة الإشارة إلى التشويش منخفضة جداً في اثنين من هذه المراكز (حوالى 1:1)، إلا أنها بلغت

حوالى 2.5:1 في واحد من هذه المراكز (SSPA)، الأمر الذي دفعهما لاستنتاج ما يلي:

> بالرغم من أن الإشارات الزلزالية في الشبكة ليست قوية وواضحة كما في حالة مركز التجارة العالمي... هناك ثلاثة سجلات في محطة SSPA... واضحة تماماً... [من هذه السجلات] نستنتج أن الرحلة 93 تحطمت حوالى 14:06:05 (حسب التوقيت العالمي) (10:06:05 حسب التوقيت المحلي)[35].

أما المقاربة الثالثة للجنة، فتقول بأن "أحد كاتبي الدراسة يقر الآن بأن 'البيانات الزلزالية غير قاطعة بالنسبة لاصطدام الرحلة 93 '"[36]. على أية حال، إضافة إلى حقيقة أننا لا نعرف تحت أية ظروف ووفق أية اعتبارات قدَّم هذا الكاتب، وون يونغ كيم، إقراره ذاك، يمكننا أن نستنتج أيضاً أن الكاتب الأساسي الآخر، الدكتور جيرالد بوم، لم يقر بأن البيانات الزلزالية غير قاطعة في ما يتعلق بتحديد توقيت تحطّم الرحلة 93.

بكلمات موجزة، لم تتمكن اللجنة من تقديم حجة مقنعة لدعم توقيتها المبكر لتحطم الرحلة 93. ولكن، حتى لو ثبتت صحة توقيت اللجنة، فإن ذلك لن يفيدها في دعم حجتها المتعلقة بالإسقاط.

تقرير آخر عن الجنرال وينفيلد

كما وجدنا سابقاً، لقد استبدل الجنرال مونتاغ وينفيلد، مدير العمليات في NMCC، بنفسه في الساعة 8:30 صباح يوم 9/11 نائبه، الكابتن تشارلز ليديغ. في الواقع، لقد كان هذا الاستبدال بحق، كما ناقشنا أعلاه، مثيراً للدهشة، على أقل تقدير. ولكن، ثمة بُعد آخر، مثير للدهشة أيضاً، في هذه الحادثة. فقد أخبر الكابتن ليديغ اللجنة – إضافة إلى إخبارها بشأن الاستبدال – بأن الجنرال وينفيلد استأنف واجباته، قبل تحطم الرحلة 93 بقليل[37].

وهذا التقرير يجعل جزءاً من رواية جيمس بامفورد – لم يُقتبَس في وقت سابق – مثيراً للاهتمام على نحو خاص.

> بينما كانت الرحلة 93 تقترب أكثر فأكثر من البيت الأبيض... طلب تشيني من بوش أن يأمر بإسقاط الطائرة... غير أن بوش [ترك] القرار له... بعد بضع دقائق، سلّم تشيني الأمر للجنرال مونتاغ وينفيلد في غرفة الحرب في البنتاغون. "لقد أعطانا الرئيس إذناً بإسقاط طائرة مدنية بريئة كانت تهدد واشنطن العاصمة". قال وينفيلد... أرسل الكولونيل في القوى الجوية روبرت مار... بلاغاً لمنظمي الحركة الجوية لتوجيه الطيارين العسكريين بتدمير طائرة الركاب التابعة لشركة الطيران المتحدة[38].

وما يجعل رواية بامفورد مثيرة للاهتمام على نحو خاص، أيضاً، حقيقة أن الجنرال وينفيلد كان قد نُقل عنه قوله، في ما يتعلق بالرحلة 93: "في إحدى اللحظات، اقترب وقت إتمام العملية ثم ابتعد، و لم يحدث شيء، ولهذا يمكنك أن تتخيل أن التوتر كان يعم المكان في NMCC"[39].

ماذا يمكن أن يعني "اقتراب وقت إتمام العملية" سوى الوقت الذي كانوا يتوقعون فيه وصول الطائرة المقاتلة إلى الرحلة 93؟ على الأقل، هذا سؤال كان ينبغي على لجنة كين - زيليكوف أن تطرحه على الجنرال وينفيلد.

ملخص واستنتاج

كما رأينا، ثمة دلائل كثيرة تدعم الاستنتاج الذي يقول بأن الجيش الأميركي هو من أسقط الرحلة 93:

1. دلائل متعددة على إعطاء التفويض بالإسقاط قبل الساعة 10:00، ربما حوالى 9:45.
2. تقارير تتحدث عن إرسال طائرة إف 16 خلف الرحلة 93 بعد تبليغ هذا التفويض لاسلكياً.
3. تقارير من محطة سي بي إس ومن أحد منظمي حركة الطيران ومن بول وولفويتز تفيد أن الرحلة 93 كانت ملاحَقة من قبل طائرة إف 16.
4. التصريح الذي نقلته وسائل الإعلام عن الجنرال وينفيلد، والذي يقول إنه كان يتوقع هو وآخرون في NMCC أن تُسقَط الرحلة 93.

5. شائعات ضمن الجيش تفيد أن إحدى طائراته الإف 16 أسقطت طائرة ركاب في بنسلفانيا.
6. تقارير من أشخاص في الرحلة 93 وعلى الأرض توحي أنها أُسقطت بواسطة صاروخ.

لم تبحث لجنة كين - زيليكوف، في سعيها لتفنيد هذا الاستنتاج، في أي من هذه الدلائل بشكل مباشر أو حتى تأتي على ذكرها. بل استندت في حجتها إلى ادعاءين اثنين: (1) الادعاء بأن الجيش لم يعرف حتى باختطاف الرحلة إلا بعد تحطمها. (2) الادعاء بأن إعلان التفويض بالإسقاط من قبل نائب الرئيس تشيني جاء بعد تحطم الرحلة 93. غير أن حجج اللجنة في ما يتعلق بهذين الادعاءين، كما وجدنا، غير مقنعة على الإطلاق.

يعتمد الادعاء الأول على ادعاء آخر مزدوج يقول بأن إدارة الطيران الفدرالية لم تبلّغ الجيش عن هذه الرحلة وأن الاجتماعات الهاتفية لم تقدم فرصة لإرسال هذه المعلومات. ولكن، ثمة أسباب للشك في هذا الادعاء المزدوج. فبالإضافة إلى حقيقة أن اجتماعات إدارة الطيران الفدرالية NMCC الهاتفية كانت حقاً غير ذات فائدة في ما يتعلق بإرسال المعلومات من إدارة الطيران الفدرالية إلى الجيش، فإن ذلك يبدو إعاقة مقصودة من جانب NMCC، لإقامته اجتماعاً هاتفياً خاصاً به، وتكليف مبتدئ لإدارته، وادعاء عدم القدرة على إقامة اتصال مع إدارة الطيران الفدرالية، وعدم الاستماع إلى الاجتماع الهاتفي الخاص بإدارة الطيران الفدرالية. وفوق كل ذلك، هنالك دواعٍ للشك في كون هذه الاجتماعات الهاتفية حقاً عديمة الفائدة. لنتذكر في هذا الخصوص مذكرة لورا براون، "اتصالات إدارة الطيران الفدرالية مع NORAD في 11 أيلول 2001". وفقاً لهذه المذكرة، لقد أقامت إدارة الطيران الفدرالية - بعد الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي - جسوراً هاتفية شملت البنتاغون وNORAD. وفي ذلك الوقت:

> لقد قدمت إدارة الطيران الفدرالية معلومات مباشرة على الجسور الهاتفية حول الأحداث التي كانت تتكشّف، بما فيها معلومات عن فقدان الاتصال مع الطائرة، وفقدان إشارات جهاز المتلقي المجيب، وتغيرات في

المسار غير مأذون بها، وأفعال أخرى قامت بها كل الرحلات محط الاهتمام[40].

حتى تقرير كين – زيليكوف يوافق على أن الرحلة 93 كانت "رحلة محط الاهتمام" بالنسبة لإدارة الطيران الفدرالية في الساعة 9:34.

إن تأكيد اللجنة بخصوص عدم فائدة الاجتماعات الهاتفية يناقض تماماً رواية كلارك، التي تقول بأن جين غارفي أعلنت احتمال حدوث الاختطاف في الساعة 9:40 تقريباً بوجود كل من مايرز ورامسفيلد. وكشف كلارك أيضاً أن الخدمة السرية – المتصلة مع كل الوكالات المتعلقة بالأمن القومي – تراقب الرادار الخاص بإدارة الطيران الفدرالية.

وبذلك يكون الادعاء الأول للجنة – الذي يقول بأن الجيش لم يعرف باختطاف الرحلة 93 إلا بعد تحطمها – غير معقول إلى درجة بعيدة (حتى مع صرف النظر عن حقيقة – ذُكرت في الفصل 11 – تقول بأن بعض مسؤولي NORAD بُلِّغوا في الساعة 9:16).

والشيء نفسه ينطبق على الادعاء الثاني، الذي يقول بأن التفويض بالإسقاط جاء متأخراً جداً، بعد سبع أو ثماني دقائق من تحطم الرحلة 93. بالإضافة إلى حقيقة أن ادعاء اللجنة أن هذا التفويض لم يأت إلا بعد الساعة 10:10 متناقض تماماً مع عدة تقارير سابقة، بما فيها تقرير ريتشارد كلارك نفسه، يُعتبَر التوقيت الجديد لوصول نائب الرئيس تشيني إلى غرفة الاجتماع المحمية أكثر جوانب حجة اللجنة وضوحاً في خطئه. فبالإضافة إلى عدم وجود أي دليل يثبته، إنه متناقض مع العديد من التقارير الأخرى، من بينها تقارير لثلاثة شهود عيان: ريتشارد كلارك ونورمان مينيتا والمصور الفوتوغرافي في البيت الأبيض دافيد بوهرر. أما العنصر الآخر من عناصر حجة اللجنة – الذي يقول بأن الرحلة 93 تحطمت أبكر بثلاث دقائق مما خلصت إليه الدراسة الزلزالية – فيجب الحكم عليه، في أحسن الأحوال، بأنه ضعيف. وعلاوة على ذلك، إن الحدود التي تخطتها لجنة كين – زيليكوف من أجل ترسيخ هذا التوقيت توحي أن اهتمامها الرئيسي كان منصباً على محاولة إزالة الشك في أن

الدقائق الأربع الأخيرة من الشريط الخاص بمسجل الرحلة كانت مفقودة فعلاً، دقائق يمكن أن تكشف السبب الحقيقي لتحطم الطائرة.

استناداً إلى فشل تقرير كين - زيليكوف التام في إثبات أن الجيش لم يكن بإمكانه إسقاط الرحلة 93، مترافقاً مع فشلها في تفنيد أيٍّ من الدلائل التي تدعم الاستنتاج الذي يقول بأن الجيش أسقط الرحلة المذكورة بالفعل، فإن هذا الاحتمال يبقى وارداً. بالفعل، فنحن نملك دليلاً إضافياً الآن، وهو حقيقة أن اللجنة - إضافة إلى فشلها في مواجهة أي من هذه الدلائل بشكل مباشر - تورطت في مثل هذه التحريفات الواضحة لدى محاولتها اليائسة لاستبعاد هذا الاحتمال.

الفصل السادس عشر

تحميل إدارة الطيران الفدرالية مسؤولية الخطأ

إن إزالة الشك في كون الجيش قد فشل في الرد بشكل مناسب في 9/11 هدف جوهري، كما وجدنا، بالنسبة لرواية اللجنة حول ذلك اليوم. والادعاء الأساسي في هذه الحجة هو أن إدارة الطيران الفدرالية لم تبلّغ الجيش عن عمليات الاختطاف في الوقت المناسب لمنع الهجمات. أما عن رأي لجنة كين - زيليكوف في الروايات التي توحي أن الجيش قد بُلِّغ في الوقت المناسب للرد، فهي تقول بأن هذه الروايات "بالغت في قدرة إدارة الطيران الفدرالية على تزويد الجيش بالمعلومات المفيدة والمبكرة في ذلك الصباح" (34).

غير أننا وجدنا سبباً للشك في أن هناك من يطلب من إدارة الطيران الفدرالية أن تحمل الذنب من أجل حماية الجيش الأميركي. في هذا الفصل، سنكتشف هذه المسألة بشكل مباشر. وسأنظر أولاً إلى تعاطي اللجنة مع الجيش الأميركي، ومن ثم سأنتقل إلى تعاطيها مع إدارة الطيران الفدرالية.

تعاطي اللجنة مع الجيش الأميركي

في مناقشتي لتعاطي اللجنة مع الجيش الأميركي، سأراجع أولاً الدعم الذي قدمه سجلها الزمني الجديد إلى الجيش، ثم سأنظر في بعض الأبعاد الأخرى.

قبول السجل الزمني الجديد للجيش: لقد برَّأت لجنة كين - زيليكوف الجيش الأميركي من أي تواطؤ أو حتى من قلة الكفاءة بطريقتين. أولاً، قبلت - وربما في

بعض الأماكن اختلقت - السجل الزمني الجديد للجيش، وبخاصة بالنسبة للرحلات الثلاث الأخيرة. ثانياً، أغفلت كل ما هو غامض وكل الثغرات الأخرى في هذا السجل الزمني.

بالنسبة للرحلة 11، لم تضغط اللجنة لمعرفة لماذا استغرق الاتصال الهاتفي بين قطاع الدفاع الجوي الشمالي الشرقي (NEADS) والجنرال أرنولد في فلوريدا ثماني دقائق - أو إذا ما كان هذا الاتصال ضرورياً أساساً. وهي لم تطلب توضيحاً بشأن سبب تأخر طائرات أوتيس في الإقلاع حتى الساعة 8:53، رغم أن الأمر بالانطلاق صدر في الساعة 8:46.

وبالنسبة للرحلة 175، لم تطالب اللجنة بمعرفة لماذا ظلت NORAD طوال ما يقارب ثلاث سنوات تصر على أنها بُلِّغت في الساعة 8:43 بخصوص هذا الاختطاف، طالما أنها لم تُبلَّغ في واقع الأمر. واللجنة لم تطلب توضيحاً بشأن سبب إطلاق طائرات أوتيس من الأساس، طالما أن الرحلة 11 كانت قد تحطمت مسبقاً في الساعة 8:53 والجيش لم يكن قد علم بعد بشأن الرحلة 175. ولم تضغط أيضاً على مسؤولي NEADS لتوضيح ما هو غامض في القصة التي تتحدث عما فعلته الطائرتان المقاتلتان بعد إقلاعهما، بما فيها مسألة دورانهما قبالة ساحل لونغ آيلاند بدلاً من إرسالهما إلى المدينة لتشكيل دورية جوية حربية.

وبالنسبة للرحلة 77، قبلت اللجنة الادعاء الجديد للجيش الذي يقول - على عكس ما قالته NORAD في العام 2001 - إنه لم يُبلَّغ بخصوص اختطاف هذه الرحلة في الساعة 9:24. ودعماً لهذا الادعاء الجديد، لم تضغط اللجنة على مسؤولي NORAD لمعرفة سبب إعطائهم هذه المعلومات المضللة في العام 2001. وقدمت اللجنة، دعماً لهذا الادعاء الجديد أيضاً، حكاية مفصلة بعدة عناصر جديدة - الرحلة 11 "الوهمية" المكتشفة حديثاً، والرحلة المكتشفة حديثاً لطياري لانجلي باتجاه البحر، والإدراك المكتشف حديثاً أن NEADS علمت من إدارة الطيران الفدرالية فقط بأن الرحلة 77 قد فُقدت، وليس أنها اختُطفت. ودعماً لادعاء البنتاغون أنه لم يعلم بوجود طائرة تتجه نحوه، حجبت اللجنة شهادة قُدمت إليها بالذات من قبل نورمان مينيتا، الذي قال إن نائب الرئيس تشيني علم بشأن هذه

الطائرة المجهولة عندما كانت لا تزال على بعد 50 ميلاً. وتجاهلت اللجنة أيضاً، في قبولها للقصة التي تتحدث عن الطيار العسكري الذي وصف الطائرة المقتربة بأنها كانت من نوع بوينغ 757، التناقض بين هذه القصة وبين القصة الأخرى التي تتحدث عن الدقائق الأخيرة لهذه الطائرة، والتي تقول إنها اضطرت للقيام بالتفافة حلزونية مذهلة كي تتمكن من إصابة الجناح الغربي من البنتاغون. وأخيراً، تجاهلت اللجنة ببساطة كل الدلائل المادية التي توحي أن الطائرة التي ضربت البنتاغون لا يمكن أن تكون طائرة ركاب عملاقة وبذلك لا يمكن أن تكون الرحلة 77.

وبالنسبة للرحلة 93، تخطت اللجنة كل الحدود من أجل ابتداع سجل زمني يجعل من غير المعقول التفكير في أن الجيش قد أسقط هذه الرحلة. ولتحقيق هذا الهدف، حددت اللجنة زمن تحطم الطائرة أبكر بثلاث دقائق مما حددته دراسة زلزالية، وجعلت التفويض بالإسقاط متأخراً 20 دقيقة على الأقل عما تقوله تقارير سابقة. ودعماً لزمن التفويض هذا، فوق كل ذلك، جعلت لجنة كين - زيليكوف - في ما يمكن اعتباره حدثها المختلَق الأشد وضوحاً - نائب الرئيس يذهب إلى غرفة الاجتماع السفلية بعد حوالى 45 دقيقة مما تقوله التقارير الأخرى - بما فيها تقارير لعضوين في إدارة بوش: ريتشارد كلارك ونورمان مينيتا. وتجاهلت اللجنة أيضاً كل الدلائل التي تدعم الفرضية القائلة بأن الجيش الأميركي هو من أسقط الرحلة 93.

وأخيراً - بالنسبة لكل الرحلات، وخصوصاً الرحلات الثلاث الأخيرة - عملت اللجنة بكل قوة لإقناعنا بأن الجيش لم يكن بإمكانه معرفة أي شيء عن هذه الرحلات من إدارة الطيران الفدرالية من خلال أيٍّ من الاجتماعات الهاتفية الثلاثة، بالرغم من أن هذه المحاولة كانت تتطلب ليس فقط التعارض مع المنطق الطبيعي السليم، وإنما التعارض مع شهادة كل من ريتشارد كلارك ولورا براون من إدارة الطيران الفدرالية.

عدم التساؤل بشأن الطائرات المقاتلة المتوفرة الأخرى: يقول ادعاء الجيش، كما وجدنا، بأنه لم تصل طائرات مقاتلة إلى نيويورك أو واشنطن في الوقت المناسب لأنه لم يكن هناك مقاتلات قريبة بما يكفي. غير أن ثمة تقارير توحي عكس ذلك.

وفقاً لأحد هذه التقارير، كانت ثلاث طائرات إف 16 من قاعدة أنــدروز الجوية في مهمة تدريبية في كارولينا الشمالية عندما أُصيب البرج الشمالي في الساعة 8:46. بما أنها كانت تبعد 207 أميال فقط عن واشنطن، فقد كان بإمكان هــذه الطائرات الثلاث العودة ثانيةً بحلول الساعة 9:00 من أجل تشكيل دورية جويــة حربية إلى حين إرسال بدائل عنها. ومع ذلك، لم تبدأ بالتحليق فوق واشنطن حتى الساعة 10:45[1].

سيفترض المرء أن هذا التقرير كان سبباً جيداً لإجراء مناقشــة حاميــة مــع الكولونيل مار والجنرالات مايرز وإيبرهارت وأرنولد. ولكن، ليس هناك حتى مجرد ذكر لهذا الموضوع في تقرير لجنة 9/11.

ولكن، ثمة تلميح طفيف إلى قصة مشابهة، على أية حال. ففي مقطع غريــب يتعلق بالرد على اختطاف الرحلة 11، نقرأ ما يلي: "حاول مركــز بوســطن... الاتصال بموقع خاص بالطوارئ في أتلانتك سيتي، غير عالم بإقفال هــذا الموقــع" (20). أما القصة الحقيقية وراء هذا المقطع، والتي لا تذكرها اللجنة بالطبع، فهــي تقول بأن الجناح المقاتل 177 المتمركز في مطار بومونا الدولي في أتلانتك ســيتي، نيوجيرسي، كان فاعلاً تماماً، وأن اثنتين من طائراته المقاتلة من نوع إف 16 كانتا في تلك الأثناء تنفذان طلعات قصف على بعد ثماني دقائق فقط من مانهاتن. وقــد رُويت هذه الوقائع في قصة كتبها مايك كيلي في صحيفة بيرجــين ريكــورد في نيوجيرسي[2].

قد نفترض أن هذه الوقائع لم تُذكَر لأن اللجنة لم تكن تعلم بها. غير أن كيلي كان قد قابل رئيس اللجنة كين وأحد أهم المحققين فيها، جون فــارمر، واقتــبس منهما في قصته. وبالرغم من أن فارمر كان هو من قرأ تصريح هيئة التحقيــق في جلسة الاستماع التي جرت في 17 حزيران 2004، والتي تطرقت إلى هذه المسائل، إلا أنه ليس هناك أي ذكر لطائرتي الإف 16 هاتين.

ينقل بيتر لانس – الذي يخبر هذه القصة في كتابه الأخير "التغطيــة" – عــن لوري فان أوكين التي مات زوجها في البرج الشمالي، قولها:

> أنا مصدومة بصراحة من هذا الأمر... إذا كانت هنالك طائرتان على بعد ثماني دقائق فقط، فقد كان ينبغي على اللجنة أن تجري تحقيقاً صارماً حول سبب عدم استدعائهما. إن استثناءهما من السجل الرسمي لجلسات الاستماع أمر غير معقول[3].

ربما كان أحد أسباب اضطرار اللجنة لتجاهل هذه القصة هو تعارضها مع الفكرة التي تقول بأن NEADS كانت تملك موقعين فقط يملكان طائرات مقاتلة على أهبة الاستعداد من أجل الحالات الطارئة. وفي هذا الخصوص، يقول جيمس بامفورد، الذي يروي أيضاً هذه القصة، إن NEADS كانت تستطيع استدعاء "طيارين عسكريين من وحدات الحرس الوطني في برلينغتون، فيرمونت؛ وأتلانتك سيتي، نيوجيرسي؛ وكيب كود، ماساشوستس؛ ودولوث، مينيسوتا"[4]. بإضافة هذه المواقع إلى لانجلي وأندروز يصبح لدينا ستة مواقع على أهبة الاستعداد. وهكذا نجد أن اللجنة، في واحدة من الطرق العديدة التي استخدمتها للدفاع عن الجيش، لجأت إلى عدم نشر أو حتى قول أي شيء يتعارض مع ادعاء الجنرال مايرز الذي يقول بأن NEADS في أيلول 2001 كانت تملك قاعدتين فقط تحتفظان بطائرات مقاتلة على أهبة الاستعداد من أجل الحالات الطارئة.

قبول عذر "الوضع الخارجي" للجيش: بالإضافة إلى قبولها السجل الزمني الجديد للجيش، الذي يضع كل اللوم على إدارة الطيران الفدرالية، فقد قبلت لجنة 9/11 أيضاً أعذاره بشأن عدم كونه أكثر استعداداً لتلك الأنواع من الهجمات التي وقعت في 9/11. فالمشكلة كانت تكمن، تفسر اللجنة، في "البروتوكولات"، التي طورتها NORAD وإدارة الطيران الفدرالية "للعمل معاً في حال حدوث عملية اختطاف" كانت "غير مناسبة، في كل جوانبها، لما كان سيحدث" (17، 18). فقد كانت هذه البروتوكولات تفترض خطأً أن:

1. الطائرة المختطفة ستكون قابلة للتعرف إليها بسهولة وأنها لن تحاول الاختفاء.
2. سيكون هنالك وقت كاف للتصدي للمشكلة من خلال التسلسل الهرمي للأوامر في كل من NORAD وإدارة الطيران الفدرالية.

3. ستتخذ عملية الاختطاف الشكل التقليدي: أي أنها لن تكون عملية اختطاف انتحارية مصممة لتحويل الطائرة إلى صاروخ موجَّه (18).

وسألقي في ما يلي نظرة على هذه الافتراضات المزعومة الثلاثة بالترتيب.

إن الافتراض المزعوم الأول، الذي يقول بأن الطائرة "لن تحاول الاختفاء"، يعني ببساطة أنها لن تطفئ جهازها المتلقي المجيب. بل سيستخدم الطيار المتلقي المجيب لكي يطلق الرمز الدولي الذي يدل على حدوث عملية اختطاف (17). ومن ثم سيجعل المتلقي المجيب الطائرة سهلة التعقب، من دون الحاجة للجوء للرادار البدائي. من المؤكد أن إحدى وظائف المتلقي المجيب هو أن يسمح للطيار بإرسال هذا الرمز الدولي ذي الأحرف الأربعة. ومن المؤكد أيضاً أن الطيار إذا ما فعل ذلك، فسيكون هنالك إمكانية ضئيلة للشك في حدوث عملية اختطاف.

ولكننا ناقشنا مسبقاً سخف الادعاء المزدوج الذي يقول بأن إدارة الطيران الفدرالية لم تتوقع من المختطفين أن يطفئوا أجهزة المتلقي المجيب لديهم، وبذلك فهي لم تتوقع أن الطائرات، إذا ما فعلوا ذلك، ستختفي عملياً. مع أن كتيب الإرشادات الخاص بإدارة الطيران الفدرالية يذكر أن اختفاء إشارة المتلقي المجيب يعتبر واحداً من ثلاث علامات نموذجية على اختطاف الطائرة. وبذلك، يمكننا القول أن أحد أشد تصريحات تقرير كين - زيليكوف سخفاً هو تأكيده على أن "الدفاع عن الفضاء الجوي الأميركي في 9/11... ارتُجل بواسطة مدنيين لم يسبق أن تعاملوا مع طائرة مختطفة حاولت الاختفاء من قبل" (31). ربما لم يسبق لهم ذلك، ولكن، من المؤكد أنهم كانوا مدربين على التعامل مع طائرات لا تصدر إشارات من أجهزة المتلقي المجيب فيها. ووجدنا أنه من السخف أيضاً الإيحاء أن أنظمة الرادار في الجيش مصممة على الافتراض أن طياري القاذفات السوفياتية، على سبيل المثال، سيكونون من اللطف بحيث إنهم لن يطفئوا أجهزة المتلقي المجيب لديهم. سأكتفي بما قلته حول الافتراض المزعوم الأول، وسأنتقل الآن إلى الثاني والثالث.

يرتبط الافتراض المزعوم الثاني - سيكون هنالك وقت كاف للتصدي للمشكلة من خلال التسلسل الهرمي للأوامر في كل من NORAD وإدارة الطيران

الفدرالية - بمسألتين. المسألة الأولى تتعلق بالفكرة التي تقول بأن البروتوكول، قبل 9/11، كان صارماً جداً في ما يتعلق بالتسلسل الهرمي للأوامر، بحيث إن مجرد إصدار أمر بإرسال طائرات عسكرية كان يتطلب عشر دقائق أو أكثر. وبما أننا ناقشنا هذه المسألة - ضمن الجيش وإدارة الطيران الفدرالية - بشكل كاف من قبل، سأكتفي هنا بمناقشة المسألة الثانية فقط، والتي تتمثل بالادعاء أن الجيش كان يتوقع أن تأتي التهديدات الجوية من الخارج. في الفصل الخامس، ألقينا نظرة إلى استخدام اللجنة لحجة "النظر إلى الخارج" من أجل إيجاد عذر لوكالات الاستخبارات. وهنا سأتفحص استخدامها لهذه الحجة من أجل إيجاد عذر للجيش.

إن الفكرة التي تقول بأن الجيش كان مستعداً فقط للرد على التهديدات الآتية من الخارج قُدمت بشكل رئيسي بواسطة الجنرال مايرز. ففي تصريحه الافتتاحي أمام اللجنة في 17 حزيران 2004، قال مايرز: "كان وضع جيشنا في 9/11، وفق القانون والسياسة والممارسة العملية، يركز على الرد على التهديدات الخارجية، تهديدات تنشأ من خارج حدودنا". ثم أضاف مايرز، عند استجواب عضو اللجنة جون ليمان له، موضحاً: "من الواضح أننا كنا ننظر باتجاه الخارج. لم يكن لدينا معرفة بالداخل لأننا لم نكن نملك تغطية رادارية"[5].

تحدث عضو اللجنة جامي غورليك ادعاء مايرز المتعلق بـ "الوضع" قائلةً:

> أعتقد أن السؤال الذي يجب أن يكون في أذهان الشعب الأميركي هو، أين كان جيشنا عندما كان يجب عليه أن يحمينا، وأعتقد بأنه سؤال عادل... إن رد NORAD... هو أن NORAD لم تكن في وضع يؤهلها للدفاع عنا في الداخل إلا إذا كان هنالك شخص ما قادم إلينا من الخارج، وذلك فيه الكثير من المضامين... لهذا السبب أنا أعود ثانية إلى هذه الكلمة "الوضع"، كنا في وضع يؤهلنا للدفاع عن أنفسنا ضد تهديد خارجي.
>
> حسب خبرتي، إن الجيش واضح جداً في ما يتعلق بمسؤولياته، ومن وماذا يُفترَض بشخص ما أن يفعل. فإذا عدت ونظرت إلى الوثائق التأسيسية لـ NORAD، إنها لا تقول دافعوا عنا فقط ضد تهديد قادم عبر المحيط أو عبر حدودنا. إنه يملك مهمتين، إحداهما هي السيطرة على الفضاء

> الجوي فوق الولايات المتحدة، والسيطرة الجوية معرَّفة بأنها تؤمِّن المراقبة والسيطرة على الفضاء الجوي لكندا والولايات المتحدة. بالنسبة إلي، إن فكرة السيادة الجوية تلك تعني أنك تملك وظيفة محددة، فإذا اتخذت وضعاً يركز على الخارج فقط، فهذا يعني أنك أخللت بوظيفتك.

فأجاب مايرز متمسكاً بحجة سخيفة، قائلاً: "ما نحاول القيام به هو اتباع القانون، والقانون واضح جداً بخصوص قانون "Posse Comitatus" (القانون الذي يمنع الجيش من التدخل في المحافظة على الأمن الداخلي)، وفيما إذا كان ينبغي عليه المشاركة في تطبيق القانون في الداخل...".

وعلى الفور، بيَّنت غورليك مدى سخف هذه الحجة، قائلة:

> دعني أقاطعك فقط، عندما كنت مستشاراً عاماً في وزارة الدفاع، قلت مراراً، وأعتقد بأن آخرين غيري قالوا بأن قانون"Posse Comitatus" يقول، لا يمكنك أن تعتقل الناس. ولا يعني أن الجيش لا يملك أي سلطة أو واجب أو قدرة على الدفاع عن الولايات المتحدة من هجمات قد تحدث على أرض الولايات المتحدة.

على أي حال، بالرغم من أن غورليك فنَّدت بشكل كامل حجة مايرز، إلا أن وجهة نظر مايرز أصبحت هي وجهة نظر تقرير كين - زيليكوف، الذي نقرأ فيه التصريح التالي:

> كانت مهمة NORAD، ولا تزال، تقضي بالدفاع عن الفضاء الجوي لأميركا الشمالية... تلك المهمة لا تميز بين تهديدات داخلية وخارجية؛ ولكن، وبسبب أن NORAD أُنشئت للتصدي للتهديد السوفياتي، أصبحت مهمتها محددة بالدفاع ضد التهديدات الخارجية (16).

إذاً، فقد تم الاعتراف بما قصدته غورليك. ولكنه اعتراف ثانوي جاء في سياق تبيان كيف ينبغي على NORAD أن تفهم مهمتها. أنا نفسي يمكنني أن أفسر نقطتها بشكل أكثر انتقاداً، فأجعلها تشكك في إمكانية أن تكون NORAD حقاً تعتقد بأن مهمتها تقتصر على الدفاع ضد التهديدات الخارجية فقط. غير أن لجنة كين - زيليكوف تأخذ بما قاله مايرز. فهي تقول بأن NORAD، في واقع

الأمر، كانت بالفعل "تعرِّف وظيفتها بأنها تقتصر [فقط] على الدفاع ضد الهجمات الخارجية". ونجد هذا التصريح مكرراً بالقرب من نهاية التقرير:

كان حُماة أرض أميركا يوجهون أنظارهم إلى الخارج... كانت سيناريوهات التخطيط [بالنسبة لـ NORAD] تعتبر في بعض الأحيان أن خطر الطائرات المختطفة موجَّه نحو أهداف أميركية، ولكن فقط الطائرات التي كانت آتية من الخارج (352).

في هذه النقطة، تقوم اللجنة، عملياً، بنقد الجيش، بقولها:

إننا ندرك أن التغيير المكلف للوضع الدفاعي لـ NORAD لكي تتعامل مع خطر الطائرات المختطفة، قبل أن يفكر أحد عملياً في هذا الخطر، كان أمراً صعباً. ولكن NORAD لم تناقش المعلومات المتوفرة وتحاول تغيير الوضع (352).

غير أن هذا الانتقاد انتقاد لطيف إلى حدّ بعيد. إذ تتهم اللجنة فقط قادة NORAD بقلة الكفاءة الناتجة من البيروقراطية – كان ينبغي عليهم أن يكونوا أكثر مبادرةً في محاولتهم للحصول على ما يريدون.

ربما يمكننا اعتبار ملاحظة مايكل بارينتي التي تقول بأن "صنّاع السياسة يتشبثون [أحياناً] بقلة الكفاءة كتغطية – أي كوسيلة لإنكار تورطهم المباشر في بعض العمليات غير القانونية – ذات صلة وثيقة بالموضوع. وبعد ذلك يتلقف بعض المعلقين السياسيين بحماس هذا الاعتراف بقلة الكفاءة، لأنهم يفضلون أن يروا قادتهم غير أكفاء "على أن يروا خداعاً متعمداً"[6]. وما علينا هنا إلا أن نستبدل "صنّاع السياسة" بـ "القادة العسكريين" لنسأل إذا ما كان الأمر نفسه قد تمثّل في التصاريح العديدة التي أدلى بها قادتنا العسكريون. في ما يتعلق بموضوعنا الحالي، لقد رأينا من تصريحات مايرز بأنه أساء فهم معنى قانون "Posse Comitatus" وبذلك فقد أساء فهم طبيعة مهمة NORAD نفسها، أتبعه تصحيح اللجنة لتمييزه بين التهديدات الداخلية والخارجية ونقدها لإهماله [أو بالأحرى إهمال NORAD] طلب النقود من أجل الحصول على رادار يراقب الداخل.

قبول ادعاء الجيش بـ "عدم الإدراك": يقول الافتراض المزعوم الثالث بأن أي عملية اختطاف لطائرة ركاب أميركية لا يمكن أن تكون "عملية اختطاف انتحارية مصممة لتحويل الطائرة إلى صاروخ موجَّه" (18). بناء على هذا الافتراض ادَّعت لجنة 9/11 أننا كنا نملك "جيشاً غير مستعد لمواجهة تحويل طائرات ركاب إلى أسلحة دمار شامل" (31).

وهذا الافتراض جاء أيضاً من شهادة الجنرال مايرز، الذي قال فيها:

> ليس لدي علم باستخدام الطائرات كسلاح، كصاروخ، باستثناء الحرب العالمية الثانية وحالة الكاميكاز، وأنا حاولت أن أبحث في هذا الموضوع، فلم أعلم باستخدام أي طائرة كسلاح. كانت هنالك حالات هبوط على حديقة البيت الأبيض... كان هناك حديث عن ضرب طائرة في السي آي إيه. ولكن، في معظم التهديدات السابقة لـ 9/11، كانت حالات الاختطاف تتم وفق النموذج العادي للاختطاف، وليس وفق نموذج السلاح... حتى عمليات الاختطاف التي خُططت من أجل الفيليبين، وهي خطة شهيرة جداً، كانت تقضي باختطاف طائرات وتفجيرها فقط. إذاً... لم تشر المعلومات إلى هذا النوع من التهديدات، وأنا أعتقد بأن ذلك يفسر وضعنا[7].

بكلمات أخرى، يدَّعي مايرز أن وضع NORAD الذي ينظر إلى الخارج يبرره غياب أية حوادث أو حتى تهديدات، هامة استُخدمت فيها الطائرات كأسلحة.

وهذا ما تبنّته لجنة 9/11 حرفياً، بقولها: "إن خطر اختطاف إرهابيين لطائرات تجارية ضمن الولايات المتحدة – واستخدامها كصواريخ موجهة – لم تكن تدركه NORAD قبل 9/11" (17). وبدعم ادعاء "عدم الإدراك" هذا بمقابلة خاصة مع قائد NORAD، الجنرال رالف إيبرهارت (458 م 98)، بنى تقرير كين – زيليكوف جزءاً هاماً من دفاعه عن الجيش الأميركي بالارتكاز على هذا الادعاء.

بيد أن هذا الدفاع، للإنصاف، كان يحتوي في طياته بعض النقد، وهو أنه كان هنالك "ضعف في المخيلة". وقد استمدت اللجنة هذه العبارة من مذكرة لبول وولفويتز كان قد أرسلها إلى رامسفيلد بعد 9/11 بوقت قصير، معلّقاً على خطة

مطار مانيلا (1995)، التي كانت تتخيل حمل طائرة معبأة بالمتفجرات على الاصطدام بالمركز الرئيسي للسي آي إيه[8]. وفي ضوء حقيقة أن السلطات الأميركية كانت تعرف بهذه الخطة، نسب وولفويتز "ضعف المخيّلة" هذا إلى عدم التفكير في إمكانية حدوث عمليات اختطاف انتحارية (335). واللجنة تبنَّت هذا الانتقاد وطورته. وبفعلها ذلك، كانت اللجنة توجه انتقاداً بالضعف إلى مؤسسة الدفاع.

ولكن هذا النقد، مثل النقد السابق المتعلق بقلة الكفاءة الناتجة من البيروقراطية، ليس جدياً بالمقارنة مع تهمة التواطؤ. فالمسؤولون العسكريون ربما لم يترعجوا كثيراً من هذا الانتقاد، نظراً إلى أنه وُجِّه أساساً من أجل استبعاد التهمة الأشد خطورة. فالتهمة بقلة الكفاءة فقط لا تحمل تهديداً بالمقاضاة لارتكاب جريمة جماعية، من بين أشياء أخرى.

على أية حال، لقد قُدِّم هذا الانتقاد بـ "الضعف في المخيّلة" كجزء من دفاع اللجنة عما يمكننا أن ندعوه "إخفاقات في الإدراك" من جانب NORAD. ولكن هذه الإخفاقات، كما تخبرنا اللجنة، مفهومة، ومبررة أيضاً، لأن المسؤولين في NORAD، لضعف قدراتهم في التخيل، ببساطة أخفقوا في إدراك وجود "خطر اختطاف إرهابيين لطائرات تجارية ضمن الولايات المتحدة، واستخدامها كصواريخ موجهة" (17).

بالطبع، لكي يكون هذا الدفاع قابلاً للتصديق، ينبغي أن يكون ادعاء "عدم الإدراك" نفسه قابلاً للتصديق.

استند ادعاء "عدم الإدراك" إلى حقيقة أن تقرير كين - زيليكوف جمع الافتراض الثاني والثالث في افتراض واحد مزدوج، وهو أن الطائرات التجارية لا يمكن (1) أن تُختطَف ضمن الولايات المتحدة ومن ثم (2) تُستخدَم كصواريخ موجهة بواسطة خاطفين انتحاريين. استناداً إلى وجوب اجتماع الشرطَيْن كليهما لتكوين مثال يناقض ادعاء إيبرهارت المتعلق بـ "عدم الإدراك"، تمكنت لجنة كين - زيليكوف من استبعاد عدة أمثلة تبدو أنها مناقضة لهذا الادعاء بحجة أن أحد هذين الشرطَيْن لم يكن موجوداً. فقد ذكر التقرير، على سبيل المثال، اقتراحاً بإجراء اختبار جاهزية لـ NORAD بناءً على فكرة "طائرة تأتي من الخارج

وتصطدم بالبنتاغون" (346). وهذا المثال، بافتراضه أن الطائرة قادمة من الخارج، لا يفنّد الادعاء القائل بأن أحداً لم يتخيل من قبل اختطاف طائرة ضمن الولايات المتحدة ومن ثم استخدامها لضرب البنتاغون، لأنه إذا كانت الطائرة آتية من الخارج، فسيكون هنالك الكثير من الوقت للتعرف إليها وإرسال طائرات مقاتلة لاعتراضها.

على أي حال - حتى مع الادعاء بوجوب اجتماع الشرطَيْن معاً - ثمة دلائل كثيرة على عدم معقولية ادعاء إيبرهارت.

وبعض هذه الدلائل، ومما يثير الاستغراب فعلاً، موجود في تقرير كين - زيليكوف نفسه. وسأذكر هنا تسعة أمثلة موجودة في هذا التقرير إما تناقض بوضوح أو على الأقل يمكن أن تناقض، مصادقة التقرير على ادعاء إيبرهارت بـ "عدم الإدراك":

1. "اختطفت مجموعة جزائرية طائرة ركاب في العام 1994،... ربما لضربها في برج إيفل" (345). اختُطفت الطائرة في الجزائر العاصمة. ولكن، بما أن المسافة من الجزائر إلى باريس أقل من المسافة عبر الولايات المتحدة، فقد كان هناك وقت أقل لاعتراضها مما كان سيتوفر من أجل اعتراض طائرة مختطفة ضمن هذا البلد. إذاً، فلن يتطلب الأمر مخيّلة كبيرة لنقل هذا السيناريو إلى الولايات المتحدة.
2. "في أوائل العام 1995، أخبر عبد الحكيم مراد - شريك رمزي يوسف في خطة تفجير الطائرات من مانيلا - السلطات الفيليبينية بأنه ناقش مع يوسف فكرة ضرب طائرة في المركز الرئيسي للسي آي إيه (345). تلك هي الطائرة، كما وجدنا، التي قدمت الأساس الذي استند إليه وولفويتز في تعليقه بشأن "ضعف المخيّلة".
3. في آب من العام 1998، تلقت أجهزة الاستخبارات معلومات تفيد بأن مجموعة من الليبيين كانوا يأملون بضرب طائرة في مركز التجارة العالمي" (344-45). صحيح أن اللجنة لا تقول بوضوح إن الطائرة ستُختطف ضمن الولايات المتحدة، ولكنها لا تقول العكس أيضاً.

4. "كان [ريتشارد] كلارك مهتماً بخصوص الخطر الذي يمكن أن تشكله الطائرات على الأقل منذ أولمبياد أتلانتا في العام 1996... في العام 1998، ترأس كلارك تدريباً يتعلق بسيناريو تستولي فيه مجموعة من الإرهابيين على طائرة من طراز ليرجت على الأرض في أتلانتا، ويحمّلونها بالمتفجرات، ويطيرون بها نحو هدف في واشنطن العاصمة" (345). وختمت اللجنة - في مكان آخر - وصفها لهذا التدريب بالقول إن المجموعة الإرهابية "أقلعت للقيام بمهمة انتحارية في واشنطن" (457-58 م 98).
5. "بعد إنذارات ألفية 1999-2000،... عقد كلارك اجتماعاً لمجموعته الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب خُصص إلى درجة كبيرة لاحتمال اختطاف طائرة من قبل القاعدة... كان الاحتمال قابلاً للتخيل، وقد تم تخيله بالفعل" (345).
6. "في أوائل آب من العام 1999، لخَّص مكتب المعلومات في الأمن الجوي المدني التابع لإدارة الطيران الفدرالية تهديد بن لادن بالخطف... حددت الورقة بضع سيناريوهات أساسية، إحداها كانت 'عملية اختطاف انتحارية'" (345).
7. ذكر تقرير للسي آي إيه صدر في 12 حزيران 2001 أن خالد شيخ محمد "كان يجند أشخاصاً للسفر إلى الولايات المتحدة لمقابلة زملاء لهم موجودين سلفاً هناك من أجل القيام بهجمات إرهابية لصالح بن لادن. في 22 حزيران، أبلغت السي آي إيه كل رؤساء مراكزها بالمعلومات التي توحي إمكانية قيام القاعدة بهجوم انتحاري على هدف أميركي في الأيام القليلة القادمة" (256).
8. في أواخر تموز [2001]، أغلقت إيطاليا، بسبب التهديدات، الفضاء الجوي فوق جنوة ووضعت بطاريات مضادة للطائرات في مطار جنوة خلال قمة الثمانية الكبار، التي حضرها الرئيس بوش" (258). ونعلم من مكان آخر أن الإيطاليين أبقوا الطائرات المقاتلة فوق المدينة، وأن التهديد أُخذ بجدية كبيرة إلى درجة أن بوش أمضى الليل بعيداً عن الشاطئ، في إحدى حاملات الطائرات[9]. بالرغم من أن هذا المثال، كالمثال الأول، يتعلق بتهديد في أوروبا، وليس في الولايات المتحدة، إلا أنه يناقض الفرضية التي تقول بوجود "ضعف في المخيلة" في ما يختص باحتمال أن يحاول الإرهابيون استخدام الطائرات لمهاجمة الرئيس

بوش. (والأمر المحير الآخر في هذا المثال يتمثل في أن اللجنة - بذكرها "البطاريات المضادة للطائرات" التي توجب على الإيطاليين نصبها في مطار جنوة - تجاهلت الإشارة إلى أن البيت الأبيض والبنتاغون يمتلكان مسبقاً بطاريات مضادة للطائرات خاصة بهما، يمكنها إسقاط أي طائرة باستثناء الطائرة التي يعطي جهازها المتلقي المجيب إشارة تدل على أنها تابعة للجيش الأميركي).

9. في 6 آب 2001، تضمَّن الملخص الرئاسي اليومي مذكرة استخباراتية تذكر، من بين أشياء أخرى، أن "بن لادن كان يريد اختطاف طائرة أميركية... تشير معلومات الأف بي آي في ذلك الحين إلى وجود نماذج من أنشطة مشبوهة في هذا البلد تشبه تحضيرات للقيام بعمليات اختطاف أو أنواع أخرى من الهجمات... تحقق الأف بي آي والسي آي إيه في اتصال بسفارتنا في الإمارات العربية المتحدة في أيار يقول بأن مجموعة من مناصري بن لادن كانوا في الولايات المتحدة يخططون لهجمات بالمتفجرات" (262).

وهكذا نجد أن ادعاء إيبرهارت (الذي يقول بأن "خطر اختطاف إرهابيين لطائرات تجارية ضمن الولايات المتحدة - واستخدامها كصواريخ موجهة - لم تكن تدركه NORAD قبل 9/11") - بالرغم من مصادقة تقرير كين - زيليكوف عليه - مفنَّد بالأمثلة في تقرير كين - زيليكوف نفسه.

وفوق ذلك، فالادعاء مفنَّد خارج هذا التقرير. وسأقدم هنا ستة أمثلة على ذلك:

1. في العام 1993، أشارت هيئة من الخبراء - بتفويض من البنتاغون - إلى إمكانية أن تُستخدَم الطائرات كصواريخ لتفجير أماكن بارزة في الوطن. وفي العام 1994، كتب أحد هؤلاء الخبراء في مجلة فيوتشريست:

إن أهدافاً مثل مركز التجارة العالمي لا تؤمِّن الإصابات المطلوبة فقط، بل تؤمن أيضاً، وذلك بسبب طبيعته الرمزية، ضربة أكبر للدولار. ولزيادة فرص نجاحهم إلى أكبر درجة ممكنة، من الأرجح أن تفكر المجموعات الإرهابية في القيام بعمليات متعددة ومتزامنة[10].

2. في العام 1995، وصف السيناتور سام نان، في قصة نُشرت في مجلة تايم، سيناريو يقوم فيه إرهابيون بضرب طائرة يُتحكَّم بها لاسلكياً في مبنى الكونغرس الأميركي[11].
3. في العام 1999، قال المجلس القومي للمعلومات - الذي يقدم استشاراته للرئيس بشأن التهديدات الطارئة - في تقرير خاص له حول الإرهاب: "إن الانتقام المتوقع للقاعدة على الهجوم الأميركي الذي حدث عام 1998 بواسطة صواريخ كروز... يمكن أن يتخذ عدة أشكال من الهجمات الإرهابية على الأبنية الرسمية في الأمة. إذ قد يضرب الانتحاريون في الكتيبة الاستشهادية التابعة للقاعدة طائرة محمَّلة بالمتفجرات القوية... في البنتاغون أو مركز قيادة السي آي إيه أو البيت الأبيض"[12].
4. في تشرين الأول 2000، نفذ مسؤولو البنتاغون تدريباً للاستعداد لاحتمال أن تقوم طائرة مختطفة بالاصطدام في البنتاغون[13].
5. في تموز 2001، وفقاً لمقالة بعنوان "NORAD أجرت تدريبات على طائرات استُخدمت كأسلحة"، خطط الجيش للقيام بتدريب استُخدمت فيه طائرات مختطفة، تأتي من داخل الولايات المتحدة، كأسلحة لضربها في أهداف، من بينها مركز التجارة العالمي[14].
6. في الساعة 9:00 من صباح يوم 9/11، خطط مكتب الاستطلاع الوطني، الذي يدير أقماراً صناعية تجسسية ويستمد موظفيه من الجيش والسي آي إيه، لتقليد حادث اصطدام طائرة في مركز قيادته، الذي يبعد 4 أميال عن مطار داليس في واشنطن. من الواضح أن التقليد كان سيُدار بواسطة جون فولتون "وفريقه في السي آي إيه"[15].

من كل هذه الأمثلة، يمكننا أن نرى أن ادعاء إيبرهات بـ "عدم الإدراك" هو بكل بساطة غير قابل للتصديق. ولهذا السبب، يمكننا أن نستنتج أن دعم اللجنة لهذا الادعاء لم يعكس ثقتها بصحته بقدر ما عكس التزامها بالدفاع عن سمعة الجيش، حتى لو تطلب هذا الهدف تحريف الحقائق التاريخية.

عدم التحقيق في أمور محيّرة تتعلق بمسؤولي البنتاغون: كما رأينا، ثمة أمور

محيِّرة تتعلق بسلوك مسؤولي البنتاغون في صباح 9/11. فالتقرير الذي قدمه الجنرال ريتشارد مايرز حول أنشطته خلال الهجمات يتناقض - إضافة إلى كونه غير معقول بحد ذاته - مع رواية ريتشارد كلارك عن اشتراك مايرز في اجتماع البيت الأبيض الهاتفي المصوَّر. ورواية كلارك تتناقض أيضاً مع ثلاثة تقارير عن، ومن، وزير الدفاع رامسفيلد، والتي هي بحد ذاتها متناقضة فيما بينها. ومن المؤكد أن استبدال الجنرال مونتاغ وينفيلد - الذي كان يشغل منصب مدير الاتصالات في NMCC - بنفسه نائبه، الذي أصبح مؤهلاً قبل فترة قريبة فقط لتسلم هذه الوظيفة، وإضافة إلى ذلك، لم يستعدْ وينفيلد موقعه بعدما أصبح واضحاً أن البلاد تتعرَّض لهجوم إرهابي.

غير أن لجنة كين - زيليكوف لم تُظهر أي اهتمام بالضغط على هذين السيدين من أجل توضيح ما فعلاه في ذلك الصباح. ولهذا السبب، ليس لدينا أي فكرة، بعد قراءة تقرير لجنة 9/11، عما كان يفعله مايرز ورامسفيلد في ذلك الصباح، بين الساعة 8:00 و9:15 (بالرغم من أن كلارك - استباقاً للموضوع التالي - أشار إلى أنه كان مشتركاً في تدريب حربي). وليس لدينا أي فكرة عما كان يفعله مايرز في معظم ذلك الصباح. من الجائز أن هذين السيدين لم يكونا يقومان بأي شيء سيئ. ولكن لجنة كين - زيليكوف حاولت حمايتهما على الأقل من تهمة الكذب. وبالطبع، لا يكذب الناس عادةً إلا إذا كانوا يقومون بشيء يريدون إبقاءه سرياً. من هنا، من الجائز أن تكون اللجنة، بعدم التحقيق في مسألة ما إذا كذب قادة البنتاغون هؤلاء أم لا، قد ساعدتهم بالتغطية على أخطاء ربما كانت أعظم من مجرد كذب.

عدم التحقيق في مسألة "التدريبات الحربية": يعتقد بعض نقاد الرواية الرسمية لـ 9/11 بأننا إذا تمكنا يوماً من الحصول على رواية كاملة تشرح كيف تمكنت الهجمات من النجاح، فإننا سوف نرى أن بعض التدريبات العسكرية (تُدعى أحياناً ألعاباً حربية "war games") التي كانت مجدوَلة في ذلك الصباح قد لعبت دوراً جوهرياً في تحقيق ذلك.

في الواقع، إن تقرير لجنة 9/11 لا يتجاهل كلياً مناقشة هذه المسألة، ولكن

المناقشة وجيزة جداً. فقد أشار التقرير إلى المسألة من خلال حوار بين إدارة الطيران الفدرالية وNEADS حول الرحلة 11. بعدما قال المتحدث من إدارة الطيران الفدرالية إنهم يرون طائرة مختطفة متوجهة نحو نيويورك وإنهم "بحاجة لشخص ما يُرسل طائرات إف 16 أو أي شيء إلى هناك"، قال المتحدث من NEADS: "هل هذا حقيقي أم تدريب؟" (20). بعد ذلك، تقدم الملاحظة المتعلقة بهذه المناقشة التفسير التالي:

> في 9/11، كانت NORAD على موعد مع إجراء تدريب عسكري، تحت اسم "الحارس اليقظ"، يفترض هجوماً تنفذه قاذفة قنابل من الاتحاد السوفياتي السابق. حقّقنا فيما إذا أدّت التحضيرات العسكرية لإجراء تدريب عسكري واسع النطاق إلى إضعاف رد الجيش على الهجوم الإرهابي الحقيقي في 9/11. وفقاً للجنرال إيبرهارت، "تطلّب الأمر 30 ثانية" للانتقال إلى الوضع الحقيقي... لقد وجدنا أن الرد قد سُرِّع من خلال العدد الزائد من الموظفين العسكريين في القطاعات المختلفة وفي NORAD وذلك بسبب التدريب المجدول (458 م 116).

أولئك الذين يعتقدون بأن التدريبات الحربية لعبت دوراً رئيسياً في حوادث ذلك اليوم يعتبرون هذه المعالجة السطحية مجرد تغطية. فعلى سبيل المثال، يقول مايكل كاين[17]، رداً على مسألة الإيحاء بوجود تدريب عسكري واحد فقط في ذلك اليوم: "كان هناك على الأقل ثلاثة، وفقاً للصحف السائدة التي وثّقت هذا الأمر، وربما كان هناك أكثر من خمسة من هذه التدريبات"[18]. والأشهر من بينها – بعيداً عن الحارس اليقظ – هو "المحارب اليقظ"، المذكور في كتاب ريتشارد كلارك[19]. والتدريب الثالث دُعي بـ "الاستعداد الشمالي[20]. أما التدريب الرابع فقد كان يُدار تحت إشراف مكتب الاستطلاع الوطني.

وما يُبيِّن أهمية هذه المسألة، وفقاً للعديد من دارسي 9/11، هو حقيقة أن مشاهدي جلسة الاستماع الختامية الخاصة بـ 9/11 صرخوا عندما كانت عضو اللجنة جامي غورليك على وشك البدء باستجوابها: "أخبرينا عن التدريبات الحربية"[21]. ولكن غورليك لم تُعِرْ السؤال اهتماماً. وعندما سُئلت فيما بعد عن سبب امتناعها، أجابت موضحة تصميم سلطة هيئة تحقيق كين – زيليكوف على

تحديد المواضيع التي كانت تُبحَث - بأن "هيئة التحقيق استنتجت أن [التدريبات الحربية] لم تكن عائقاً أمام قيام الجيش بعمله، ولهذا السبب لم أكن لأضيع وقتي في هذا الموضوع"[22].

العضو الوحيد في لجنة كين - زيليكوف الذي سأل عن التدريبات العسكرية التي كانت تجري في ذلك الصباح، وفقاً لمايكل كاين، هو تيموثي رويمر. فبعد قوله للجنرال إيبرهارت، "كنتم في وضع تدريب عسكري ضد الاتحاد السوفياتي السابق"، سأله رويمر:

> هل أفاد ذلك أم أضرّ؟ هل أفاد ذلك في جعل الناس يصبحون أكثر استعداداً؟ هل مُلئت المزيد من الطائرات بالمزيد من الوقود؟ أو هل أضر ذلك من جهة أن الناس كانوا يفكرون، "لا، لا يمكن أن يكون هذا الأمر حقيقي؛ إننا في تدريب"، وبذلك حصل التأخير؟

رداً على ذلك، أجاب إيبرهارت: "أعتقد بأن ذلك أفاد، بسبب كثرة العاملين، بسبب التركيز".

ثم يروي كاين أنه سأل الجنرال إيبرهارت، بعد انتهاء شهادته، عن المسؤول عن التنسيق بين التدريبات الحربية المتعددة التي كانت جارية في ذلك الصباح، فأجاب إيبرهارت: "لا تعليق". وبعد ذلك، يكتب كاين: "إذا كانت التدريبات الحربية قد أفادت 'بسبب التركيز' لماذا رفض الجنرال إيبرهارت الإجابة عن السؤال، من كان موجوداً في بؤرة التركيز؟"[23].

بناء على ذلك، يبدو أن مسألة التدريبات الحربية التي كانت جارية في 9/11 كانت مجرد مسألة أخرى ساعدت اللجنة من خلالها الجيش الأميركي على تجنب أسئلة محرجة.

عدم ذكر عملية نورثوودس: لقد حمت لجنة 9/11 الجيش من الشك به أيضاً من خلال عدم ذكر "حوادث" افتُعلت في الماضي من قبل الجيش لتبرير الحرب. فحروب أميركا للهجوم على المكسيك والفيليبين، على سبيل المثال، أثيرت بواسطة حوادث خطَّطَ لها الجيش الأميركي نفسه[24]. حتى غرق سفينة "ماين" التي قدمت الذريعة للولايات المتحدة لكي تغزو كوبا في العام 1898 - تحت شعار "تذكّر

ماين، اللعنة على إسبانيا" – غالباً ما توضع ضمن قائمة مثل هذه الحوادث، رغم أن التفجير الذي تسبب بغرق السفينة يمكن أن يكون حادثاً[25]. على أي حال، يمكن للمدافعين عن الولايات المتحدة أن يرفضوا ارتباط تلك الحوادث بحجة أنها تنتمي لعصر آخر، قبل أن تتحول معايير النزاهة في يومنا هذا إلى مبادئ راسخة تقوم عليها مؤسساتنا. ولهذا السبب، قد تكون الخطة المعروفة بخطة نورثوودس – التي أصبحت معروفة على نطاق واسع من خلال كتاب جيمس بامفورد الذي صدر عام 2001، "مجموعة من الأسرار" – أكثر صلة بموضوعنا الحالي[26].

طُورت الخطة في وقت مبكر من إدارة كينيدي. وكان الرئيس السابق، دوايت آيزنهاور، قد طلب من السي آي إيه أن تبتكر ذريعة لغزو كوبا. وكان الهدف من الخطة الناتجة هو "تبديل نظام كاسترو بآخر أكثر إخلاصاً للمصالح الحقيقية للشعب الكوبي وأكثر قبولاً للولايات المتحدة، وذلك من أجل تجنب أي مظهر من مظاهر التدخل الأميركي"[27]. بالرغم من قبول آيزنهاور لهذه الخطة، إلا أن كينيدي، بعد إخفاق حملة خليج الخنازير، نقل مسؤولية التخطيط في ما يتعلق بكوبا إلى وزارة الدفاع. وفي أوائل العام 1962، قدّمت هيئة الأركان المشتركة، التي كان يرأسها الجنرال ليمان ليمنتزر، إلى كينيدي خطة دُعيت عملية نورثوودس.

قدمت هذه الخطة – بحسب مذكرة بعنوان "مذكرة إلى وزير الدفاع"، موقّعة من قبل جميع أعضاء هيئة الأركان المشتركة، كُتب عليها سري للغاية – "ذرائع ستؤمّن المبرر للتدخل العسكري في كوبا"[28]. وسيُتّخذ القرار بالتدخل العسكري "بعد فترة من التوتر الكوبي الأميركي العالي الذي سيضع الولايات المتحدة في موقف من المعاناة المبررة". وتقضي الخطة أيضاً بتحضير العالم للتدخل الأميركي "عن طريق تطوير صورة عن الحكومة الكوبية تُظهرها كمتهورة وغير مسؤولة، وكتهديد خطر غير قابل للتنبؤ به للسلم العالمي ونصف الكرة الغربي"[29].

وبعد ذلك، تدوِّن الخطة سلسلة من الأفعال المحتملة من أجل تكوين هذه الصورة. وعلى سبيل المثال: "بإمكاننا أن نقوم بحملة رعب كوبية شيوعية في منطقة ميامي، وفي مدن أخرى من فلوريدا وحتى في واشنطن... بإمكاننا أن نغرق

حمولة مركب من الكوبيين المسافرين إلى فلوريدا (بشكل حقيقي أو وهمي)[30]. والأمر المثير للاهتمام على نحو خاص - والذي يذكّرنا ببعض السيناريوهات المقترَحة بشأن "ما حدث فعلاً" في 9/11 - هو هذه الفكرة:

> من المحتمل أن نخلق حادثة ستُظهر بشكل مقنع أن طائرة كوبية هاجمت وقصفت طائرة ركاب مدنية... سيتم اختيار الوجهة بحيث يكون طريق الرحلة يمر عبر كوبا فقط...
>
> أ. تُطلى إحدى طائرات القاعدة الجوية إغلين وتُعطى رقماً بحيث تصبح نسخة طبق الأصل عن إحدى الطائرات المدنية المسجلة التابعة لأملاك السي آي إيه في منطقة ميامي. وفي وقت محدد تُستبدَل بالطائرة المشابهة الطائرة المدنية الحقيقية وتُحمَّل بالركاب المختارين، كلهم يصعدون وفق أسماء مستعارة محضرة بعناية. والطائرة المسجلة الفعلية ستُحوَّل إلى طائرة بدون طيار (يُتحكَّم بها من الأرض).
>
> ب. ستُنظَّم مواعيد إقلاع الطائرة الفعلية والطائرة بلا طيار بحيث تسمح بالتقائهما في جنوب فلوريدا. ومن نقطة الالتقاء ستنزل الطائرة التي تحمل الركاب إلى أدنى ارتفاع ممكن وتتوجه مباشرة إلى ساحة احتياطية في قاعدة إغلين حيث تكون الترتيبات قد أُعدت لإخلاء الركاب وإعادة الطائرة إلى وضعها الأصلي. في تلك الأثناء ستستمر الطائرة التي يُتحكم بها من الأرض بالطيران حسب خط سير الرحلة الطبيعي. وعندما تصبح فوق كوبا ستبث رسالة "يوم أيار" [عيد الربيع] على التردد الدولي الخاص بالحالات الخطرة تذكر فيها أنها تتعرض لهجوم من قبل طائرة ميغ كوبية. سيُقطَع الاتصال بتحطم الطائرة الذي سيحدث بواسطة إشارة لاسلكية[31].

وبعد ذلك ستُنشَر قوائم مختلقة من المصابين في الصحف الأميركية لكي "تسبب موجة من النقمة الشعبية"[32].

ولكن بعض الخطط، مثل الخطة التي تقضي بإغراق "حمولة مركب من الكوبيين"، كانت ستتسبب بسقوط قتلى حقيقيين. وبعضها الآخر كانت ستؤدي إلى إزهاق أرواح الأميركيين أنفسهم، مثل حادثة "تذكّر ماين": "يمكننا أن نفجر سفينة أميركية في خليج غوانتانامو ونتهم كوبا"[33].

على أي حال، لقد رفض كينيدي هذه الخطة، ولكن ما يهمنا هنا هو أن لجنة 9/11 كان يجب أن تُعلِم الشعب الأميركي بأن الجنرالات مايرز وإيبرهارت ووينفيلد ينتمون إلى ثقافة ليست غريبة عن مثل هذا النوع من التخطيط. كان ينبغي على مثل هذه اللجنة أن تتساءل إذا ما كانت هجمات 9/11 هي الذريعة الأحدث في سلسلة الذرائع التي اختُلقت من قبل الجيش الأميركي لتبرير الحروب.

غير أن لجنة كين - زيليكوف لم تكن ذلك النوع من اللجان، فعملية نورثوودس لم تُذكَر أبداً. وإبقاء هذا الجانب من التاريخ العسكري طي الكتمان كان مجرد طريقة أخرى سعت من خلالها اللجنة لحماية الجيش من الشك.

تعامل اللجنة مع إدارة الطيران الفدرالية

كما رأينا في الفصول السابقة، كان تعامل اللجنة مع إدارة الطيران الفدرالية مختلفاً جذرياً عن تعاملها مع الجيش. ولكننا نجد أعضاء اللجنة فجأة يقولون، انسجاماً مع تصميمهم الواضح على عدم إلقاء المسؤولية على أحد في هجمات 9/11: "لا نعتقد بأن الصورة الحقيقية لذلك الصباح تثير الشك بالموظفين الميدانيين في... المرافق التابعة لإدارة الطيران الفدرالية" (31).

كيف استطاع أعضاء اللجنة قول ذلك؟ فقد كان منظّمو حركة الطيران والمشرفون عليهم، بحسب رواية اللجنة، بطيئين جداً في إدراك تعرّض طائراتهم للاختطاف، بالرغم من إظهار هذه الطائرات المؤشرات الثلاثة النموذجية للاختطاف كلها. وعندما أدركت عقولهم الغليظة الحقيقة أخيراً، كانوا بطيئين في إبلاغ رؤسائهم. وإذا كان موظفو إدارة الطيران الفدرالية غير أكفّاء، فإن رؤساءهم أكثر سوءاً منهم. فالرحلة 175 نجحت، جزئياً، في مهمتها بسبب رفض المدراء الإقليميين الردّ على اتصال كان سيبلغهم باختطافها. والأسوأ بينهم أولئك المسؤولون في واشنطن. فعلى الرغم من علمهم بثلاث من الرحلات في الوقت المناسب لاعتراضها، إلا أنهم تجاهلوا في الحالات الثلاث الاتصال بالجيش. في الواقع، رغم أن أعضاء اللجنة قالوا إن غايتهم لم تكن "تحديد المسؤولية الشخصية"، إلا أنهم عملياً صوروا المسؤولين في المركز الرئيسي لإدارة الطيران

الفدرالية على أنهم مذنبون بأسوأ أنواع الإهمال على الإطلاق.

على أي حال، سعت اللجنة لتقديم تبرئة جزئية بالقول بـأن إدارة الطـيران الفدرالية "لم تكن مستعدة لذلك النوع من الهجمات التي تعرضت لهـا الولايـات المتحدة في 11 أيلول 2001". حيث كافح مسؤولو إدارة الطيران الفدرالية، كمـا تخبرنا اللجنة، من أجل "ارتجال" الرد المناسب لـ "التحدي الذي لم يواجهوا مثله من قبل و لم يتدرّبوا على مواجهته مطلقاً" (45). وتكمن المشكلة بشكل خاص في أن "لا أحد من إدارة الطيران الفدرالية... في ذلك اليوم تعامل من قبل مـع عـدة حالات من الاختطاف في وقت واحد" (10).

ولكن، هنالك ثلاث ثغرات في هذا التفسير. أولاً، معظم إخفاقات مـوظفي إدارة الطيران الفدرالية، كما صُوِّرت في تقرير اللجنة، لم تكن لها علاقـة بحقيقـة وجود عدة عمليات من الاختطاف في ذلك اليوم.

ثانياً، كانت هنالك مهمة غير مسبوقة بالفعل أمام إدارة الطيران الفدراليـة، كما بينت لجنة 9/11، لتنجزها في ذلك اليوم، مهمة إيقاف كـل الـرحلات في البلاد. ومع ذلك فقد ذكرت اللجنة أن إدارة الطيران الفدرالية "نفذت ذلك الأمر غير المسبوق بدون أي خطأ" (31). أليس غريباً أن ينفذ موظفـو إدارة الطـيران الفدرالية تلك المهمة غير المسبوقة بهذه الدرجة من الكمال ويفشلوا بشكل ذريع في مهام كانوا يقومون بها بشكل اعتيادي منذ وقت طويل؟

ثالثاً، لقد اعترض بعض الموظفين من إدارة الطيران الفدرالية علـى تصـوير اللجنة لرد إدارة الطيران الفدرالية في ذلك اليوم. فكما وجدنا سابقاً، لقد أكـدت لورا براون في مذكرتها التي صدرت في 22 أيـار 2003 علـى أن إدارة الطـيران الفدرالية أقامت جسراً هاتفياً بعد الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي مباشرة،

> ثم قدمت إدارة الطيران الفدرالية معلومات مباشرة عن الجسور الهاتفيـة حول الأحداث التي كانت تتكشَّف، بما فيها معلومـات عـن فقـدان الاتصال مع الطائرات، وفقدان إشارات المتلقي المجيب وتغـيرات غـير مأذون بها في المسار، وأفعال أخرى قامت بها كـل الـرحلات محـط الاهتمام.

وبذلك فهي عارضت مسبقاً استنتاج اللجنة أن الجيش "لم يتلقَّ أي تبليغ مسبق عن الطائرة الثانية، وأي تبليغ مسبق عن الثالثة، وأي تبليغ مسبق عن الرابعة" (31). أي أن لجنة 9/11 تدَّعي أن إدارة الطيران الفدرالية تجاهلت تبليغ وزارة الدفاع في الحالات الثلاث كلها. ولكن إدارة الطيران الفدرالية، وفقاً للورا براون، كانت على اتصال مستمر مع وزارة الدفاع منذ الساعة 8:50 تقريباً.

إذا فكَّرنا في حقيقة قبول تقرير كين – زيليكوف وبدون أي مساءلة لكل التفسيرات والأعذار المقدَّمة من قبل الجيش الأميركي، إلى جانب الصورة السلبية التي أعطاها عن إدارة الطيران الفدرالية، سنجد أن الأمر يبدو وكأن التقرير يحاول تحميل الخطأ كله على عاتق إدارة الطيران الفدرالية من أجل حماية الجيش، وبالتالي، حماية إدارة بوش.

استناداً إلى كل الدلائل التي تشير إلى هذا الاتجاه، يمكننا أن نعتبر أن اللحظة التي أوحى فيها عضو اللجنة بوب كيري أن العكس تماماً هو الصحيح جَرَتْ أكثر اللحظات غرابة في جلسات الاستماع. ففي جلسة الاستماع التي جرت في 17 حزيران 2004، دار الحوار التالي:

> السيد كيري: الجنرال إيبرهارت... هل تعرف ما هي خبرة NORAD في ما يتعلق باعتراض الطائرات قبل 9/11 ؟
>
> الجنرال إيبرهارت: سيدي، يمكننا أن نقدم ذلك للسجل...
>
> السيد كيري: أنا مهتم قليلاً بالجيش في هذا الوضع كله، لأن الصورة تبدو بالنسبة لي، أنكم كلكم تتلقون الرصاصة عن إدارة الطيران الفدرالية. قد أكون مخطئاً، ولكن هكذا تبدو الصورة بالنسبة إلي، لأنك أنت نفسك أيها الجنرال إيبرهارت وبشكل خاص تفاخرتَ بالمجد في ذلك اليوم. أعتقد بأن الجيش، في تلك الظروف، تصرف بشكل استثنائي، وأنا لا أفهم لماذا... كان هناك مؤتمر صحافي في البيت الأبيض في 17 أيلول. ويبدو وكأن شيئاً قد حدث في ذلك المؤتمر الصحفي بحيث أدى إلى تقديم قصة مختلفة عما حدث فعلاً في ذلك اليوم.
>
> أيها الجنرال أرنولد، هل هذه صورة غير عادلة من جهتي؟ كما قلت، إذا

نظرت إلى ما فعلتم كلكم في ذلك اليوم، فمن الصعوبة بمكان أن نجد أي خطأ. ونحن في الواقع لم نكشف سراً، فقد كان متوفراً بسهولة، كل الحقائق كانت موجودة. ولهذا السبب، يتولد لدينا انطباع بوجود محاولة لابتداع قصة موحدة، وحملكم كلكم، كما قلت، على تلقي الرصاصة عن إدارة الطيران الفدرالية، لأنه كان يتوجب على إدارة الطيران الفدرالية أن تخبركم بما كان يحدث، يبدو لي... فلتساعدني في هذا الأمر. هل نظرتي خاطئة؟ لأنه، كما قلت، يبدو أنكم أيها الشباب قمتم بعمل جيد في ذلك اليوم، والآن، كما تعلم، ثمة انطباع بأنكم تقفون أمام إدارة الطيران الفدرالية، وبدون أي داع.

الجنرال إيبرهارت: سيدي، أود أن أجيب عن هذا السؤال. وفي البداية، ليست هناك خطة هنا لاختلاق قصة للتغطية أو تلقي رصاصة عن أي شخص. وبالنسبة لي، منذ اليوم الذي تلا 9/11 وحتى هذا اليوم، أنا لا أنتقد إدارة الطيران الفدرالية، لأنني أستطيع أن أتخيل وجودهم أمام تلك الشاشات في ذلك الصباح، لأنني أستطيع أن أتخيل نفسي في مكانهم، والارتباك الذي كان سائداً في ذلك الصباح - من الواضح أننا نعلم بأننا كنا نستطيع القيام بذلك بشكل أفضل... ولكن يمكنني أن أؤكد لك... أننا لم نجتمع ونقرِّر القيام بتغطية أي شخص أو أن نتلقى الرصاصة عن أي شخص...

السيد كيري:... أيها الجنرال أرنولد، هل... أعتقد بأنك لم تحضر وأنك لم تكن جزءاً من ذلك المؤتمر الصحافي؟

السيد أرنولد: حسناً، الشيء الوحيد الذي يمكنني إضافته هو أن إدارة الطيران الفدرالية - كنا معتمدين على إدارة الطيران الفدرالية في 9/11. لو أن - أعتقد بأننا عملنا بشكل جيد معاً، بالرغم من حقيقة أننا لم نكن في وضع يؤهلنا للتعامل مع ذلك التهديد...

السيد كيري: حسناً، أنا أقدِّر أنك لا تريد انتقاد إدارة الطيران الفدرالية، ولكن، يا إلهي، قال مركز كليفلاند بأن شخصاً ما كان بحاجة لإبلاغ الجيش وإرسال طائرات، ولم يفعلوا ذلك. كنتم ستملكون 30 دقيقة إضافية بعد الإبلاغ. والآن تبيَّن أن ركاب الرحلة 93 قد اهتموا بالأمر نيابة عنا. ولكن، كما تعلم، أنا لا أعتقد بأنه سيكون انتقاداً أن تقول لهم

فقط، يا إلهي، أيها الشباب كان ينبغي عليكم أن تبلّغونا، ولم تفعلوا. وهذا إخفاق كبير إلى حدّ ما[34].

جرى هذا الحوار في حزيران 2004 بعد سنة من صدور مذكرة لورا براون، التي كانت قد أُرسلت في حزيران 2003. يبدو أن هذه المذكرة لم يكن لها أي تأثير على التقرير النهائي للجنة 9/11. في الواقع، في حديثها الهاتفي معي، قالت لي بأن الادعاء بأن NMCC لم يُبلّغ من قبل إدارة الطيران الفدرالية كان ببساطة غير صحيح. وقد عرفت اللجنة بهذا الأمر وبالكثير من المعلومات الأخرى، قالت براون، ولكن في المواضيع المثيرة للجدل، كانت اللجنة دائماً توجه الشك لإدارة الطيران الفدرالية وليس إلى الجيش[35]. يقدم تصريحها، المتوافق بالتأكيد مع تصريحات اللجنة المتعلقة بالجيش وإدارة الطيران الفدرالية، سبباً إضافياً للاعتقاد بأن التحريف الأكبر في تقرير لجنة كين - زيليكوف هو هذا التحريف المزدوج: جعل إدارة الطيران الفدرالية تبدو أنها أهملت اتباع إجراءاتها العادية في 9/11 من أجل حجب الأنظار عن حقيقة أن الجيش الأميركي هو من أهمل اتباع إجراءاته العادية.

خاتمة

لا بدّ أنه أصبح واضحاً الآن بما يكفي اعتبار هدف لجنة 9/11 لم يكن تقديم "الرواية الأكثر اكتمالاً للأحداث المحيطة بـ 9/11"، بل كان الهدف هو التأكيد، ضمناً، على أن الحكومة الأميركية لم تكن مشتركة في هجمات 9/11. ولكن اللجنة، كما وجدنا، لم تتمكن من صياغة حجّتها إلا بتحريف أو تجاهل، العشرات من الحقائق.

في الفصل الأول، راجعنا حقائق تم تجاهلها بخصوص الخاطفين الانتحاريين المزعومين - وهي أن ستة منهم على الأقل ما زالوا أحياء وفقاً لتقارير صحفية؛ وأن بعضاً منهم، مثل محمد عطا، لم يتصرفوا كمؤمنين ورعين مستعدين لمقابلة ربهم؛ وأن هاني حنجور لم يكن يملك المهارات اللازمة في قيادة الطائرات لكي تؤهله للقيام بما قيل إن الرحلة 77 قد قامت به (حقيقة اعترفت بها اللجنة ثم تجاهلتها)؛ وأن كشوفات الرحلات التي تُظهر أن هؤلاء الرجال التسعة عشر كانوا على متن تلك الطائرات لم يُعلَن عنها أبداً.

في الفصل الثاني، رأينا أن اللجنة تجاهلت العديد من الحقائق التي تناقض النظرية التي تقول بأن أبنية مركز التجارة العالمي قد سقطت بفعل الحرائق (وربما بالترافق مع، كما حالة البرجين التوأمين، تأثير الارتطام)، وهذه الحقائق هي: لم يسبق أن تسبب حريق من قبل بانهيار مبانٍ شاهقة فولاذية الهيكل؛ لم تكن تلك الحرائق، وخصوصاً في البرج الجنوبي والمبنى 7، كبيرة جداً أو حارّة جداً أو دامت لوقت طويل؛ وأن البرج الخطأ سقط أولاً. في تفسيرها لكيفية انهيار البرجين، أنكرت اللجنة، على نحو مثير للدهشة، واحدة من أهم مزاياهما - 47 عموداً فولاذياً تشكل الجزء المركزي من كل منهما. ثم تجاهلت اللجنة ذكر انهيار المبنى 7، الذي اعتُبر عالمياً بأنه أكثر الانهيارات صعوبة في التفسير. وهي، بالطبع، تجاهلت

اعتراف لاري سيلفرشتاين الواضح بأن هذا المبنى قد أُسقط بواسطة الهدم المتحكَّم به إلكترونياً. وتجاهلت اللجنة أيضاً مناقشة الحقيقة التي تقول بأن انهيار المباني الثلاثة أظهرت عشر مزايا نموذجية للانهيارات المتحكَّم بها. وتجاهلت في مناقشة تصريح رئيس البلدية جولياني الذي يوحي أنه كان يعرف مسبقاً بأن البرجين سيسقطان. وتجاهلت ذكر أن شقيق وابن عم الرئيس بوش كانا مسؤولين في الشركة التي كانت تتولى مسؤولية الأمن في مركز التجارة العالمي. وتجاهلت أيضاً مناقشة الإزالة السريعة للأعمدة والعوارض الفولاذية، بالرغم من أن إزالة الدلائل من مسرح الجريمة تُعتبَر في الحالات العادية جريمة فدرالية.

في الفصل الثالث، كما رأينا، تجاهلت لجنة كين - زيليكوف مناقشة حقائق متنوعة حول الهجوم على البنتاغون لا تنسجم مع الرواية الرسمية، أن الجناح الغربي كان الجزء الأبعد احتمالاً، إضافة إلى كونه الأصعب، لأن يُهاجَم من قبل الإرهابيين؛ أن واجهة الجناح الغربي لم تنهر إلا بعد نصف ساعة من إصابتها المزعومة بواسطة طائرة بوينغ 757 تطير بسرعة عدة مئات من الأميال في الساعة؛ أن فجوة الدخول كانت تتسع فقط لمرور مقدمة طائرة بوينغ 757؛ أنه لم تُشاهَد طائرة ركاب من طراز بوينغ 757 لا داخل البنتاغون ولا خارجه؛ وأن الحكومة كانت قد صادرت، إضافة إلى عدم نشرها شرائط فيديو تثبت أن الطائرة كانت من طراز بوينغ، شريط فيديو من محطة وقود قريبة. وأخيراً، فسّرت اللجنة قرار الخاطفين بعدم مهاجمة مصنع نووي بأنه نابع من خشيتهم من أن تُسقَط طائرتهم، بسبب التقييد على الفضاء الجوي المحيط بالمصانع النووية، متجاهلة حقيقة أن الفضاء الجوي المحيط بالبنتاغون لا بد أنه يخضع للتقييد نفسه، بحيث إن الطائرات العسكرية فقط يمكنها اختراقه من دون أن تفعِّل البطاريات المضادة للصواريخ.

ورأينا في الفصل الرابع أنه بينما استفاضت اللجنة في محاولتها إثبات أن ما أبقى الرئيس بعيداً عن واشنطن لم يكن هو الخوف، نجد أنها تعاملت بشكل سطحي مع المشكلة الأكثر خطورة: لماذا أظهر الرئيس والخدمة السرية عدم الخوف خلال الساعة التي كان يجب أن يكونوا فيها خائفين جداً؟ ورأينا، إضافة إلى ذلك، أن اللجنة تجاهلت تحريف الخدمة السرية في تقديمها للبدائل المتوفرة، وكأن البديل

الوحيد للخروج من الباب ركضاً هو البقاء في الصف لمدة نصف ساعة أخرى.

في الفصل الخامس، رأينا أن اللجنة تجاهلت مناقشتي للتحذيرات المسبقة التي تلقاها النائب العام أشكروفت، ورئيس البلدية ويلي براون وعدة مسؤولين في البنتاغون. وتجاهلت ذكر التحذيرات التي يدَّعي دافيد شيبرز أنه تلقاها من عدة عملاء لدى الأف بي آي. وتجاهلت اللجنة ذكر عملاء الأف بي آي الذين قالوا بأنهم كانوا يعرفون تاريخ وأهداف الهجمات قبل وقت طويل من حدوثها. وتجاهلت اللجنة أيضاً استكشاف لماذا لم تترجم وكالة الأمن القومي، التي قيل إنها اعترضت اتصالاً من خالد شيخ محمد إلى محمد عطا قبل يوم واحد من 9/11 أعطاه فيه الإذن بتنفيذ الخطة، فحوى هذا الاتصال إلا بعد 9/11. وأخيراً، في ما يتعلّق بالشراءات الكبيرة لخيارات البيع على الشركات التي كانت أسهمها ستنخفض بعد الهجمات بكل تأكيد، أنكرت اللجنة أن المتورطين بهذه الشراءات لا بدّ أنهم كانوا على معرفة مسبقة بما سيحدث، وذلك بتجاهل المسألة برمتها.

في الفصل السادس، رأينا أن التجاهلات في تقرير كين - زيليكوف شملت أيضاً دلائل تشير إلى أن أسامة بن لادن كان قد أمضى بعض الوقت في مستشفى أميركي في بلد خليجي قبل فترة قصيرة من 9/11، زاره فيها عميل لدى السي آي إيه؛ ودلائل على أن أسامة بن لادن لم يكن منبوذاً حقاً من عائلته؛ ودلائل على أن محاولة القبض عليه في أفغانستان كانت تمثيلية؛ وتقرير بوسنر الذي يقول بأن ثلاثة سعوديين، بحسب أبي زبيدة، كانوا يعرفون أن هجمات القاعدة على أميركا كانت ستحدث في 9/11. وإضافة إلى ذلك، من الواضح أن التقرير النهائي للجنة 9/11 قد حرَّف وقائع معروفة بإنكاره حدوث أي تمويل للقاعدة، ولو بشكل غير مباشر.

وكشف الفصل السابع المزيد من التحريفات من قبل اللجنة: تجاهلها (في ما يتعلق برحلة 13 أيلول التي كانت تقلّ سعوديين) التمييز بين الرحلات الخاصة والرحلات التجارية، التي أكد عليها كريغ أنغر؛ وتجاهلها الدلائل التي تشير إلى أن حوالى 300 غادروا الولايات المتحدة في الأيام التالية؛ تأكيدها الكاذب بأن كل من كان يُعتبَر "شخصاً هاماً" قد استُجوب بشكل كامل. وتجاهلت لجنة كين -

زيليكوف أيضاً إيضاح أن الرئيس نفسه أو أحد مساعديه كان مـذنباً، بالموافقة على المغادرة السريعة لهذه الرحلات، بإعاقة تحقيق جنائي.

في الفصل الثامن، الذي تعامل مع التجاهلات المتعلقة بالأف بي آي، رأينا أن اللجنة تجاهلت ذكر الادعاءات الخطيرة لعميل الأف بي آي روبرت رايت بخصوص إعاقة التحقيق من قبل المركز الرئيسي لإدارة الطيران الفدرالية؛ وأنها تجاهلت اتهام عميلة الأف بي آي في مينيابوليس كولين راولي المركز الرئيسي بالإعاقة في قضية الموسوي؛ وأنها تجاهلت شكواها الرئيسية، والتي تقول بأن عميلاً في المركز الرئيسي غيَّر التماسها المقدم بناء على قانون FISA قبل تقديمه؛ وأن اللجنة حذفت من السجل كل التفاصيل المُدينة المقدمة في شهادة سيبيل إدموندس التي دامت 3.5 ساعات؛ وأنها لم تستجوب أياً من عملاء الأف بي آي الذين اتهمتهم إدموندس بالتقصير الفادح، مثل مايك فغالي وتوماس فريلدس. وأخيراً، بإضافة رسالة إدموندس الموجّهة إلى رئيس اللجنة كين مع الرسالة التي أرسلها موظفون فدراليون سابقون إلى الكونغرس الأميركي – أوردناها في المقدمة – يمكننا أن نستنتج أن اللجنة تعاملت بالطريقة نفسها مع شهادة أخرى من 24 موظفاً فدرالياً سابقاً وقّعوا، إضافة إلى إدموندس هذه الرسالة، التي تقول:

> التجاهل أحد العيوب الرئيسية في تقرير اللجنة. إننا على علم بقضايا وحالات هامة بُلّغت حسب الأصول إلى اللجنة من قبل بعض الأشخاص المطلعين اطلاعاً مباشراً منا... وكذلك بُلّغت بعض المشاكل والعيوب الخطيرة في الوكالات الحكومية إلى اللجنة ولكن التقرير لم يشملها[1].

فإذا كان هؤلاء الأشخاص الـ 24 قد كتبوا، مثل إدموندس، رسالة علنية يكشفون فيها عن طبيعة شهادهم، فمن المؤكد أن هناك قائمة أطول بكثير من التجاهلات في تقرير اللجنة.

ورأينا في الفصل التاسع أن تقرير كين – زيليكوف تجاهل العديد من الحقائق التي قد تهدد – لو عُلمت على نطاق واسع – استمرار تقديم المساعدة إلى، والتعاون مع، باكستان واستخباراتها، الأي إس آي: وجود رئيس الآي إس آي محمود أحمد في واشنطن في الأسبوع الذي سبق 9/11؛ دلائل على أن أحمد أمر

عميلاً لدى الآي إس آي بإرسال 100000 دولار إلكترونياً إلى محمد عطا؛ دلائل تشير إلى أن مسؤولين أميركيين، بعد ذيوع خبر هذا التحويل، ضغطوا على الحكومة الباكستانية لإقالته؛ دلائل على اشتراك الآي إس آي في اغتيال أحمد شاه مسعود؛ دلائل على أن خالد شيخ محمد، الذي أعطى محمد عطا الموافقة النهائية على تنفيذ هجمات 9/11، كان مرتبطاً بالآي إس آي؛ دلائل على أن دانييل بيرل قُتل بواسطة عملاء لدى الآي إس آي، وربما أيضاً خالد شيخ محمد نفسه؛ دلائل على أن مصحف علي مير، الضابط الذي له صلات مع الآي إس آي، كان يعلم مسبقاً بهجمات 9/11؛ ودلائل على أن عميل الآي إس آي رجا غولوم عباس قد تنبأ في العام 1999 بتدمير البرجين. ورأينا، أخيراً، أن اللجنة ادعت، بالرغم من معرفتها بالدلائل على تحويل المال من الآي إس آي إلى محمد عطا، أنها لم تجد "أي دلائل" تشير إلى تورط أي حكومة أجنبية في تمويل القاعدة.

في الفصل العاشر، رأينا أن اللجنة تجاهلت الإشارة إلى حقائق متعددة توحي أن إدارة بوش كانت تملك مصالح من النوع الذي يمكن أن يقدم دوافع للتخطيط أو على الأقل للسماح بحدوث هجمات 9/11. فقد تجاهل تقرير اللجنة، على نحو خاص، إشارة إدارة بوش إلى أن هجمات 9/11 شكلت "فرصاً"؛ وتجاهل تصريح "مشروع من أجل قرن أميركي جديد" أن "بيرل هاربور جديدة" ستكون مفيدة لإحداث التحويل المطلوب في استراتيجية الجيش الأميركي؛ وتجاهل حقيقة أن رامسفيلد ومايرز وإيبرهارت، الذين كانوا مسؤولين عن الدفاع عن أميركا في 9/11، كانوا مناصرين متحمسين لقيادة الفضاء الأميركية، التي استحصل رامسفيلد المزيد من الأموال لها بذريعة هجمات 9/11؛ وتجاهل دلائل على أن الحرب في أفغانستان كانت لها علاقة بالنفط والغاز وزيادة الوجود العسكري في آسيا الوسطى، وليس بالسلام وحقوق الإنسان؛ وتجاهل دلائل على أن عدة أعضاء في إدارة بوش كانوا ولفترة طويلة يرغبون بحرب للسيطرة على العراق؛ وتجاهل أيضاً حقيقة أن مذكرة رامسفيلد بيّنت أنه كان يريد مهاجمة العراق سواء أكان له صلة بـ 9/11 أم لم يكن.

وفوق كل ذلك، هنالك التجاهلات والتحريفات المذكورة في الجزء الثاني من

الكتاب. ولكنني لن ألخصها هنا، لأنني أعتقد بأن هذه التجاهلات والتحريفات حديثة العهد في ذهن القارئ. غير أنني سأضيف أننا لم نذكر كل قائمة التجاهلات والتحريفات في تقرير لجنة 9/11، بالرغم من كل ما عدَّدناه في هذا الكتاب. وهذا يعود، بالطبع، إلى أنني ذكرت كل ما علمت بشأنه من دراستي السابقة للدلائل التي تشير إلى تورط إدارة بوش في هجمات 9/11. وهناك أجزاء رئيسية من تقرير كين - زيليكوف تجاهلتُها في هذا الكتاب، ولهذا السبب، فأنا لا أعرف بالتحديد كم من التجاهلات والتحريفات يمكن أن توجد في تلك الأجزاء.

ولكنني عرفت، من التجاهلات والتحريفات التي ناقشتُها هنا، أن التقرير النهائي للجنة لا يمكن الوثوق به. وإحدى أوضح الإشارات إلى ذلك هي ادعاء اللجنة الكاذب بأن نائب الرئيس تشيني، صباح 9/11، لم يصل إلى غرفة الاجتماع الواقعة في الملجأ إلا بعد الساعة 10:00 بقليل. فإذا كنا متأكدين من أن اللجنة كاذبة هنا، فكيف يمكننا الوثوق بها في كل المواضع الأخرى التي لا نملك معرفة مستقلة ومؤكَّدة بالحقائق فيها؟

إن لم يكن هذا التقرير الرسمي موثوقاً، فعلينا أن نعرف لماذا. فالناس لا يحرِّفون الحقيقة بدون سبب. في المقدمة، كنت قد اقترحت أن جزءاً من الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن يوجد في تعارضات المصالح الموجودة لدى المدير التنفيذي للجنة. فبالاستناد إلى روابط فيليب زيليكوف الشخصية والمهنية والإيديولوجية القوية مع البيت الأبيض، من الصعوبة بمكان بالنسبة له أن يقود هيئة التحقيق في اللجنة بشكل موضوعي ومستقل ومحايد في بحثها عن الحقائق المتعلقة بهجمات 9/11، وخصوصاً إذا كان البيت الأبيض مشتركاً في تلك الهجمات (بقصد أو بدون قصد).

ولقد أكّدتُ على أن هذه المشكلة متأصّلة في لجنة 9/11، إلى جانب حقيقة أن العضوين الأكثر نفوذاً كانا جمهوريين، نظراً لتسميتها بلجنة كين - زيليكوف. سأتناول في ما يلي هذه النقطة بالتفصيل، ومن ثم سأتوسّع في التوضيح بمناقشة تعارضات مصالح أخرى ضمن اللجنة وهيئة التحقيق فيها. وسأستند في هذه المناقشة إلى معلومات مقدمة في كتاب المراسل الصحفي المحقّق بيتر لانس، "التغطية"[2].

فيليب زيليكوف والبيت الأبيض

في مقدِّمة هذا الكتاب، كتبتُ أن "تحقيق اللجنة كان يُدار بشكل رئيسي بواسطة زيليكوف". وتمّ تأكيد هذا الحكم، وفقاً لبيتر لانس، عضو في هيئة التحقيق في اللجنة أصبح مصدراً سرياً له. فقد قال هذا المصدر بأنه من بين مجموعات التحقيق الثمانية في اللجنة، زعيم المجموعة الوحيدة الذي لم يكن يسيطر عليه زيليكوف كان جون فارمر – "نائب عام سابق في مدينة نيوجيرسي كان قريباً من رئيس اللجنة توم كين". وبالمقابل، قال المصدر: "كانت المجموعات الأخرى تُدار بشكل كامل من قبل زيليكوف". وقال أيضاً: "زيليكوف هو الذي كان يحدِّد الخيارات. إنه يحرِّف التحقيق ويديره بطريقته الخاصة"[3].

علاوة على ذلك، يقول لانس بأنه كان يملك بعض الخبرة في ما يخص الطريقة التي كان يسيطر فيها زيليكوف على التحقيق. ففي كتابه السابق، "1000 عام للانتقام: الإرهاب الدولي والأف بي آي: القصة التي لم تُروَ"، طلب لانس من اللجنة أن تتيح له فرصة الشهادة أمامها. ولكن طلبه رُفض بشكل رئيسي من قبل زيليكوف. فيما بعد، عندما استرعى كتاب لانس انتباه رئيس اللجنة كين، دُعي للشهادة. فما كان من زيليكوف إلا أن أوكل مهمة أخذ شهادة لانس إلى عضو لجنة التحقيق ديتريتش ل. سنيل.

ولكن هذا التوكيل كان إشكالياً. من جهة، كان كتاب لانس يدور حول رمزي يوسف، مهندس تفجير مركز التجارة العالمي في العام 1993 وخطة "بوجينكا" لتفجير عدة طائرات أميركية. كانت رواية لانس حول يوسف متعارضة تماماً مع الرواية المقدمة من قبل المحامين العامين في محاكمة بوجينكا التي جرت في العام 1996، التي أُدين فيها يوسف. وتصادف أن ديتريتش سنيل كان واحداً من أولئك المحامين العامين في تلك المحاكمة. وهكذا كان على لانس أن يعطي شهادته، بتوجيه من زيليكوف، إلى عضو في هيئة التحقيق في لجنة 9/11 كانت له مصلحة مهنية في رفض رواية لانس.

و لم يندهش لانس، كما يروي، لإيجاده أن معظم النقاط التي قدمها إلى سنيل إما حُذفت أو حُرِّفت أو عورضت في التقرير النهائي[4]. والتفاصيل المتعلقة بهذه

الاختلافات، وأسبابها، معقّدة إلى درجة يصعب تلخيصها هنا. ولكن ما يهمّنا الآن هو أن لانس شهد شخصياً الطريقة التي تمكّن فيها زيليكوف، بسلطته على "تحديد الخيارات"، من "تحريف التحقيق".

وبسبب قدرة زيليكوف هذه على صياغة شكل التحقيق والتقرير النهائي، لم يكن تحقيق اللجنة "محايداً" و"مستقلاً" أكثر مما سيكون لو كان يُدار بواسطة كوندوليزا رايس أو ديك تشيني أو جورج بوش. وفي هذا الخصوص، يروي لانس عن لسان لوري فان أوكين، متحدثة باسم "لجنة توجيه العائلات" وعن لسان الفتيات الأربع من مدينة جيرسي: "نشعر اليوم بأنهم قرروا منذ وقت مبكر ماذا يريدون من الشعب أن يعرف ومن ثم وجّهوا جلسات الاستماع لكي تتناسب مع هذا النص المعدّ سلفاً"[5]. بكلمات أخرى، لم تكن اللجنة حقاً تدير تحقيقاً، بل كانت مشتركة في تمثيلية تهدف إلى غرس ما "قرروه منذ وقت مبكر" في أذهان الشعب. والفاعل في "قرروه" يشير بشكل رئيسي إلى المدير التنفيذي.

وقد أكد لانس أيضاً على أن تأثير البيت الأبيض على صياغة التقرير النهائي لم يكن مقتصراً على تأثير زيليكوف وحده. ويشير لانس في هذا الخصوص إلى قصة نُشرت في 1 تموز 2004 في الصحافة الدولية المتحدة UPI، حيث كشفت هذه القصة أن الكثير من تقارير هيئة التحقيق - العديد منها وجدت طريقها إلى التقرير النهائي مع القليل من التغييرات - أخذت الموافقة من البيت الأبيض مسبقاً. وكشفت هذه القصة، كُتبت بواسطة شون ووترمان، أيضاً أن فصول التقرير النهائي أُرسلت إلى وزارة العدل قبل السماح لها بالنشر[6]. أما السبب الرسمي لهذه الموافقات فهو ضمان أن لا يُحجب أي جزء من التقرير، على عكس التقرير النهائي للتحقيق المشترك، وذلك حمايةً للأمن القومي. ولكن، لانس يستشهد بملاحظة كريستين بريتوزر التي تقول بأن هذه العملية تسمح للإدارة، باسم حماية الأمن القومي، "بإخفاء معلومات محرجة أو غير ملائمة"[7]. أو ربما، كما يمكن أن يضيف أصحاب العقول المشكّكة، أسوأ من ذلك.

تفسّر علاقة العمل الوثيقة بين اللجنة والبيت الأبيض بعض الأمور المتعلقة بالتقرير النهائي للجنة التي قد تكون محيرة لو حاولنا تفسيرها بطريقة أخرى. وأحد

هذه الأمور هو حقيقة أن التقرير النهائي لا يحتوي على أي انتقاد للرئيس، بالرغم من العقبات المتعددة التي وضعها أمام اللجنة. وأولى هذه العقبات تمثلت ببساطة في مقاومة حتى تشكيل هذه اللجنة. فقد وافق الرئيس فقط بعدما تسببت عائلات الضحايا، ومن ثم المعلومات التي كشفها التحقيق المشترك، بتوليد ضغط كبير لم يكن أمام البيت الأبيض تحت وطأته إلا أن يوافق[8].

وتمثّلت العقبة الثانية في تعيين الرئيس بوش لهنري كيسنجر كرئيس للجنة. وقد ولّد هذا التعيين شعوراً واسع النطاق بالشك، الأمر الذي دفع صحيفة نيويورك تايمز للقول: "إن الأمر يدفع للتساؤل إذا ما كان اختيار السيد كيسنجر مناورة ذكية من قبل البيت الأبيض لاحتواء التحقيق الذي طالما عارضه"[9]. والشك في قدرة كيسنجر على إدارة تحقيق مستقل كان يستند في جزء منه إلى دلائل على تلقيه أجوراً مقابل استشاراته، ليس فقط من شركات تملك استثمارات ضخمة في السعودية، وإنما من شركة يونوكال - شركة النفط التي كانت تريد، كما رأينا في الفصل 10، بناء خط أنابيب للنفط يمر عبر أفغنستان - فقط لو تم استبدال نظام طالبان بحكومة استطاعت تأمين الاستقرار اللازم[10]. وعندما برزت مطالبات بضرورة أن يكشف كيسنجر عن أسماء زبائنه، قال الرئيس بأن ذلك لم يكن ضرورياً. ولكن دائرة البحث التابعة للكونغرس أعلنت وجوب أن يكشف كيسنجر عن أسماء زبائنه، الأمر الذي دفع كيسنجر للاستقالة بدلاً من القيام بذلك[11]. عندها فقط، عيَّن بوش كين وزيليكوف على رأس اللجنة.

في تلك المرحلة، بدأت العقبات توضَع في وجه عمل اللجنة. فقد رفض الرئيس إعطاء اللجنة التمويل اللازم. ففي حين تلقى التحقيق في كارثة تشالنجر 50 مليون دولار، وعد بوش بتقديم 3 ملايين دولار فقط لكارثة 9/11 الأكثر دموية وتعقيداً بما لا يقاس من الأولى. وبعد ذلك، رفض في بداية الأمر طلب اللجنة بمنحها 8 ملايين دولار إضافية[12]. ثم شهدنا تأخيراً متعمداً في إصدار توضيحات أمنية لا بدّ منها، ومقاومة في تقديم الوثائق، والإصرار على وجود "مراقبين" عند تقديم الموظفين الفدراليين لشهاداتهم، ومقاومة إدلاء مسؤولي البيت الأبيض بشهاداتهم، وخصوصاً تحت القسم، ومقاومة تمديد الموعد النهائي لعمل

اللجنة عندما أدركت الأخيرة أنها تحتاج – بسبب التأخيرات الكثيرة – للمزيد من الوقت.

وانتقل استياء اللجنة من البيت الأبيض، من جراء هذه التأخيرات، إلى القطاع العام، متصدراً في كثير من الأحيان العناوين الرئيسة للصحف. عندما كانت الموافقة الأمنية للسيناتور السابق سليد غورتون، الخبير في قضايا الاستخبارات، تتعرّض للمماطلة، قال نائب رئيس اللجنة لي هاملتون: "من المدهش أن شخصاً مثل السيناتور غورتون لا يستطيع الحصول على موافقة فورية". وفسّر رئيس اللجنة كين الإصرار على وجود مراقبين بأنه محاولة "للترهيب". كما قال ماكس كليلاند، مشيراً إلى التأخير في الحصول على وثائق البيت الأبيض: "من الواضح أن البيت الأبيض يريد إضاعة الوقت هنا... ما زلنا نتفاوض مع مستشار مساعد في البيت الأبيض من أجل الحصول على هذه الوثائق – إنه أمر مقرف". وقال سليد غورتون بأن "قلة التعاون" تلك ستجعل الأمر "صعباً جداً" بالنسبة للجنة في ما يتعلق بإكمال عملها في الوقت المحدد. وبعد إصدار أمر استدعاء بحق الأف بي آي، قال كين إن هذا الاستدعاء سيجعل "الوكالات الفدرالية الأخرى تعرف بأن طلباتنا ينبغي أن تُعامَل بالجدية التي يُعامَل بها أمر الاستدعاء". حتى أن كين أشار إلى أنه كان مستعداً لاستدعاء البيت الأبيض نفسه، قائلاً: "أية وثيقة لها صلة بهذا التحقيق لا يمكن أن تكون بعيدة عن منالنا... سأقف في وجه [المماطلة]... سنستخدم كل وسيلة ممكنة للحصول على كل الوثائق"[13].

ولكنك إذا ما قرأت تقرير لجنة 9/11، فلن تعرف إذا ما حصلت هذه الصراعات أم لم تحصل. ففي مقدمتهما، لا يأتي كين وزيليكوف على ذكر "البيت الأبيض" أبداً، بينما أشارا مرة واحدة فقط إلى الرئيس بوش: بعد شكر زملائهما أعضاء اللجنة وهيئة التحقيق، قالا: "نحن نشكر الكونغرس والرئيس" (xvii). وهكذا نجد أن كين وزيليكوف – في البيان نفسه الذي أعلنا فيه هدفهما "بتقديم الرواية الأكثر اكتمالاً للحقائق والظروف" المحيطة بهجمات 9/11 – لم يأتيا على ذكر واحدة من أكثر الحقائق غير المفهومة المتعلقة بـ 9/11: حقيقة أن الرئيس الأميركي، بعد أكبر هجوم إرهابي تعرّضت له الولايات المتحدة في تاريخها كله، لم

يكن يريد التحقيق في هذا الهجوم في بادئ الأمر، ثم فعل ما بوسعه - ما إن أُرغم على القبول بهذا التحقيق - لتأخيره وإعاقته. أليس الأمر غريباً ألا تشير اللجنة في تقريرها النهائي إلى هذه الحقائق؟ ربما لن يكون غريباً إذا تذكّرنا أن البيت الأبيض كان له يد - بشكل مباشر، من خلال زيليكوف، وبشكل غير مباشر - في صياغة التقرير النهائي.

على أي حال، إن التجاهلات والتحريفات لا يمكن عزوها بالكامل إلى تأثير زيليكوف والبيت الأبيض، إذ أن هنالك تعارضات مصالح أخرى على الأقل لدى "بعض" أعضاء اللجنة وأعضاء هيئة التحقيق فيها.

تعارضات مصالح أخرى

يمكن توضيح تناقضات المصالح في اللجنة بالإشارة إلى رئيسها كين نفسه، فهو كان عضواً في مجلس إدارة شركة النفط أميرادا هيس التي انضمت إلى شركة دلتا أويل السعودية - واحدة من الشركات المكونة لاتحاد سينتغاز - لتكوين شركة هيس - دلتا[14]. من هنا، فإن استبدال كيسنجر بتوماس كين لم يُبعد خطر أن يكون رئيس لجنة 9/11 معارضاً لكشف نوعين من معلومات: معلومات يمكن أن تتسبب بمشاكل للعلاقات الأميركية السعودية، ومعلومات توحي أن الحرب على أفغانستان كان لها علاقة بالسماح لشركة مشروع خط أنابيب سينتغاز للنفط بالمضي قدماً. وكلا النوعين من المعلومات، في واقع الأمر، غير موجودين في التقرير النهائي للجنة 9/11.

إضافة إلى ذلك، أشارت تقارير إخبارية إلى أن أعضاء اللجنة كلهم كان لديهم حالة تعارض مصالح واحدة على الأقل[15].

وهنالك أيضاً مشاكل خطيرة تتعلق بهيئة التحقيق في اللجنة. فإذا نظرنا إلى الصفحتين اللتين دُونت فيهما أسماء أعضاء هيئة التحقيق (xiv-xiii)، فلن تعرف من هم هؤلاء الأشخاص. فقد قيل لنا، على سبيل المثال، إن ديتريتش سنيل خدم "كمستشار أول وقائد فريق". ولم يقولوا لنا إنه كان في السابق محامياً يعمل لصالح وزارة العدل وإنه كان محامي ادعاء في قضية رمزي يوسف (بوجينكا). وعلى هذا الأساس، لن يكون لدينا أي داع للشك في أن أعضاء هيئة التحقيق هؤلاء لديهم

حالات تعارض في المصالح، من النوع الذي قد يعطيهم دافعاً لإخفاء بعض الحقائق التي قد يكتشفها عملهم الاستقصائي.

ولكن لانس يقول إن ديتريتش سنيل لم يكن استثناء: "نصف أعضاء هيئة التحقيق في اللجنة تقريباً كانت لديهم روابط مع الوكالات نفسها التي كانوا مسؤولين عن التحقيق فيها"[16].

> من بين 75 عضواً في هيئة التحقيق المدونين في موقع اللجنة على الإنترنت، تسعة منهم عملوا لصالح وزارة العدل... وستة آخرون عملوا لصالح السي آي إيه، وستة غيرهم كانوا خبراء في الأف بي آي. أربعة أعضاء عملوا في البيت الأبيض وثلاثة في وزارة الخارجية وخمسة أخرون في البنتاغون. وتضمنت هيئة التحقيق أيضاً ممثلين عن دائرة الهجرة والجنسية والمجلس الوطني لسلامة المواصلات... وواحد من الأعضاء خدم في لجنة مراقبة استخباراتية رئيسية[17].

وعند إضافة أعضاء اللجنة أنفسهم، فسيزيد العدد أكثر - ثلاثة من أعضاء اللجنة، هم جامي غورليك وريتشارد بن - فينيست وجيمس تومبسون، عملوا في السابق لصالح وزارة العدل.

قد نعتقد للوهلة الأولى أنّ من المفيد أن تمتلك اللجنة أعضاء بمثل تلك الخلفيات، لأنهم بذلك سيكونون في وضع يؤهّلهم بشكل أفضل لتقييم عمل تلك الوكالات في ما يتعلق بـ 9/11.

على أي حال، بالرغم من وجود بعض الفوائد من امتلاك أعضاء ذوي خبرة في العديد من الوكالات التي كانوا يعملون فيها كمحققين، إلا أن هذه الفوائد، بلا شك، كانت أقل أهمية بالمقارنة مع المخاطر. وإحدى هذه المخاطر تمثلت ببساطة في أن هؤلاء الأعضاء، بفضل إخلاصهم لتلك الوكالات وروابطهم مع أشخاص ما زالوا يعملون لصالحها، كانوا سيميلون إلى إخفاء حقائق قد تؤدي إلى التسبب بالإحراج أو الطرد أو حتى المقاضاة جزائياً. وهنالك مع ذلك خطورة أكبر من هذه - بمعنى أنها كانت تمثّل تعارضاً أكبر في المصالح - وهي احتمال أن يكون بعض هؤلاء الأعضاء متورطين في قضايا كانت أو كان ينبغي أن، تحقق فيها

اللجنة. في الواقع، بحسب لانس، كان ذلك صحيحاً في أغلب الأحوال. وسألخص في ما يلي أمثلة عن هذه التعارضات في المصالح، تتعلق بموظفين سابقين في السي آي إيه، والأف بي آي، ووزارة العدل.

تعارض في المصالح يتعلق بالسي آي إيه: بمراجعة أحد التقارير المقدّمة من قبل هيئة التحقيق في اللجنة، يقول لانس إنه كان "متساهلاً على نحو خاص مع السي آي إيه" في تناوله ما يسميه لانس "زلّة غير عادية من قبل الوكالة"[18]. مشتبهاً في أن هذا الأمر قد يكون له علاقة بحقيقة أن ستة من أعضاء هيئة التحقيق قد عملوا في السابق مع السي آي إيه، يصف لانس المشكلة بربطها بأحد هؤلاء الأعضاء، وهو دوغلاس ماكيتشن. لدى تفحصه بيان هيئة التحقيق الذي قدمته في 11 تشرين الثاني، والذي يتناول مسألة "أداء الوكالات الاستخباراتية"، ينتقد لانس بشكل خاص تعاطيها مع فكرة الطائرات المستخدمة كأسلحة، التي كانت تُبحَث من قبل بعض عملاء القاعدة، مثل رمزي يوسف، منذ العام 1994. يقول لانس:

> بالرغم من تنويهه إلى أن مركز مكافحة الإرهاب (CTC) في السي آي إيه "لم يحلّل كيف يمكن استخدام طائرة مختطفة أو أي طائرة أخرى محمّلة بالمتفجرات كسلاح"، إلا أن بيان هيئة التحقيق لا يضع الملامة على أحد. ربما يرجع ذلك إلى أن أحد كاتبي هذا البيان كان عضو هيئة التحقيق دوغلاس ماكيتشن – الذي خدم كنائب لمدير المعلومات في السي آي إيه حتى العام 1995.

وللتأكيد على المشكلة، ينقل لانس عن لوري فان أوكين تساؤلها: "كيف تستخدم اللجنة مسؤولاً كبيراً متقاعداً سابقاً في السي آي إيه لتقييم عمل السي آي إيه خلال فترة عمله؟ كيف يمكن لهم أن يتوقعوا تحليلاً موضوعياً شفافاً؟"[19].

تعارضات في المصالح تتعلق بالأف بي آي: في تلخيصاتي للتقارير التي تتحدث عن إعاقة التحقيقات المتعلقة بـ 9/11، قبل الهجمات وبعدها، كانت الأف بي آي هي الوكالة الرئيسية المتورّطة بهذا الأمر، مثل قصص سيبيل إدموندس، وكولين راولي، ودافيد شيبرز، وروبرت رايت. ومع ذلك، فإنك لن تجد نقداً جدّياً لها في تقرير لجنة 9/11.

وهذه الحقيقة تصبح أقل إثارة للاستغراب إذا ما تذكّرنا ملاحظات لانس المتعلقة بتوليفة اللجنة. فبالإضافة إلى امتلاكها ستة مستخدمين سابقين في الأف بي آي، اثنان من أعضاء اللجنة كانوا محامِي ادعاء لصالح وزارة العدل - ريتشارد بن فينيست وجيمس تومبسون - عملا في السابق عن قرب مع الأف بي آي[20]. استناداً إلى هذه الحقائق، ربما من غير المستغرب أن نعلم من لانس أن "من بين كل جلسات استماعهم العلنية، لم يسمح أعضاء هيئة التحقيق وأعضاء اللجنة لشاهد واحد خارج الحكومة بتقديم شهادة نقدية للأف بي آي"[21]. والأدهى من ذلك أن الأف بي آي تلقت المديح من أعضاء اللجنة أنفسهم، بدلاً من الانتقاد. ففي واحدة من جلسات الاستماع، صرّح بن - فينيست: "الأف بي آي هي أفضل الوكالات الأمنية في العالم، بدون استثناء"[22].

ثم يقدّم لانس مثالاً على تأثير هذا الموقف في منع ظهور أي دلائل تشير إلى العكس. فقبل جلسة الاستماع المتعلقة بالأف بي آي، يقول لانس: "ضغطت أرامل جيرسي بقوة لحمل اللجنة على معالجة اتهامات [سيبيل] إدموندس". ولكن اللجنة، كما رأينا في الفصل الثامن، لم تسأل الجنرال مويلر عن أي من المسائل التي وضعتها إدموندس، وبالتفصيل، أمام هيئة التحقيق في اللجنة. ثم يضيف لانس هذه الواقعة:

> الإشارة الوحيدة إلى الموضوع جاءت في تعليق مقتضب من ريتشارد بن - فينيست... "هنالك مسألة واحدة أريد أن أضعها جانباً"، قال، "وهي مسألة المترجمين لدى الأف بي آي. أنا أتفهّم وجود تحقيقات جارية في ما يخص بعض الادعاءات التي قُدمت. لا أريد الدخول في هذه الحقائق الآن. لا أعتقد أن ذلك سيكون مناسباً"[23].

وهكذا، على الرغم من أن إدموندس كانت قد أبلغت عن حوادث توحي حدوث إعاقة ومماطلة مقصودة من الأف بي آي لتحقيقات كانت تجريها الأف بي آي نفسها وحتى بوجود تواطؤ مع مؤسسات يُفترَض بأن الأف بي آي كانت تحقق بشأنها، لم تناقش لجنة 9/11 اتهاماتها، معتقدة بأنه سيكون "من المناسب" أكثر أن تتركها لكي تحقق فيها الأف بي آي ووزارة العدل – ذات الوكالتين الموجَّهة ضدهما الاتهامات.

في الفصل الثامن، ناقشنا أربعاً من النقاط المذكورة في الرسالة المفتوحة الـتي بُعثت إلى رئيس اللجنة كين من قبل إدموندس، التي تقول إنها المسائل التي أبلغتـها إلى هيئة التحقيق في لجنته. على أية حال، بالنسبة لموضوعنا الحالي، سـيكون مـن المفيد أن نلقي نظرة إلى واحدة من النقاط لم تُذكَر من قبل. تقول إدمونـدس، في أولى همها المحددة المذكورة في رسالتها:

> بعد هجمات 11 أيلول الإرهابية، طُلب منا، نحن المترجمين في أكبر وأهم وحدة ترجمة في الأف بي آي، أن نبطـئ، وحـتى أن نوقـف، ترجمـة معلومات حساسة ذات صلة بأنشطة إرهابية حتى تتمكن الأف بي آي من تزويد الكونغرس الأميركي بسجل من "الوثائق المتراكمة غير المترجمـة"، لتبرير طلبها زيادة التمويل والموظفين. وهكذا، بينما كان عملاء الأف بي آي في العديد من المكاتب الميدانية يبحثون بكل جهـدهم عـن دلائـل ومشبوهين، معتمدين في ذلك على المركز الرئيسي للأف بي آي ووحداته اللغوية في تزويدهم بالمعلومات المترجمة اللازمة، طُلب من المئـات مـن المترجمين من قبل المشرفين عليهم أن يتوقفوا عن الترجمة وأن يدعوا العمل يتراكم... وقد أُكِّد على هذا الموضوع من قبل اللجنة القضائية التابعـة لمجلس الشيوخ وأُثبت من قبل تقرير النائب العام في وزارة العدل (الرجاء مراجعة تقرير النائب العام في وزارة العدل: سيبيل إدمونـدس وترجمـة الأف بي آي، المقدم إليكم قبل إنجاز تقريركم). لقـد زودت محققـيكم بوصف مفصّل ومحدّد لهذه القضية وبأسماء شـهود آخـرين مسـتعدين للمصادقة على ذلك.

هذا واحد من المواضيع التي اعتبرتها اللجنة غير مناسبة للمناقشة.

من المثير للاهتمام، استناداً إلى هذه الخلفية، أن نعرف ما قاله التقرير النـهائي للجنة بخصوص مترجمي الأف بي آي. في القسم الذي يتحدث عـن الأف بي آي، نجد أن اللجنة أوضحت بالفعل أن الأف بي آي لم تكن تقوم بعمل فعّـال جـداً. ولكننا اكتشفنا أن المشكلة الأساسية في ذلك كانت تعود إلى نقص التمويـل. وفي نهاية الفقرة التي تتحدث عن أخطاء الأف بي آي في "جمع المعلومـات"، نقـرأ أن الأف بي آي "كانت تفتقر إلى عدد كاف من المترجمين المتخصصين في اللغة العربية واللغات الرئيسة الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تراكم كبير في الرسائل المعترَضـة

غير المترجمة" (77). وفي ملاحظة متعلقة بهذه الفقرة، نقرأ ما يلي: "منذ 9/11، تمتلك الأف بي آي ما يقارب 700 مترجم جديد" (273 م 25).

إليكم، إذن، تسلسل الحوادث بعد 9/11. أولاً، طُلب من المترجمين إبطاء، وحتى إيقاف، ترجمة وثائق حيوية كي تُستخدَم "الوثاق المتراكمة غير المترجمة" لتبرير زيادة التمويل والموظفين. ثانياً، حاولت سيبيل إدموندس فضح هذه الحيلة (من بين أشياء أخرى) ولكنها أُسكتت. ثالثاً، نجحت حيلة الأف بي آي – حصلت على الزيادات التي طلبتها. رابعاً، حصلت لجنة 9/11 على شهادة إدموندس بشكل سري ولكنها رفضت ذكرها بشكل علني. خامساً، برّرت اللجنة طلب الأف بي آي بزيادة التمويل والموظفين بالإشارة إلى "تراكم كبير في الرسائل المعترَضة غير المترجمة". لا بد أن الأف بي آي كانت مسرورة جداً لوجود العديد من الأصدقاء في اللجنة. (لمناقشة تعارض المصالح في ما يتعلق بأعضاء سابقين في وزارة العدل، وعلى الأخص جامي غورليك، والأف بي آي، انظر الملحق).

انتقادات محدودة

استناداً إلى تكوين لجنة 9/11، فإن طبيعة نقدها لا تدعو للاستغراب. فعلى الرغم من أن اللجنة وجّهت انتقادات إلى وكالات متعددة، بما فيها الجيش الأميركي – ما يمكّنها من الادعاء بأنها نفّذت مهمتها المناطة بها – إلا أنها كانت انتقادات غير مؤذية على الإطلاق، حيث لم تُلقَ الملامة على أحد. والأفعال التي استحقت الملامة كانت فقط تتعلّق بإخفاقات في التخيّل، وإخفاقات في التبليغ، وأمثالها من الإخفاقات، وهي أفعال لا تستدعي المحاكمة الجزائية بالطبع. إذا كان تقرير كين – زيليكوف هو التقييم النهائي، فإن مارثا ستيوارت ستقضي في السجن فترة أطول مما سيقضيه أي شخص مسؤول عن مقتل حوالى 3000 شخص في 9/11.

عضو اللجنة الذي أُسكت

خصص بيتر لانس صفحة لعضو اللجنة الذي كان يمثل تهديداً من وجهة نظر البيت الأبيض، وهو ماكس كليلاند. كما ذكرت في الفصل 14، اضطر كليلاند

لترك اللجنة عندما رُشِّح لملء منصب شاغر في مجلس إدارة بنك الاستيراد والتصدير. في مقطع بعنوان "إسكات السيناتور كليلاند"، يقول لانس موضحاً: "بعد هجومه المفتوح على إدارة بوش أرسل البيت الأبيض مباشرة ترشيحه إلى مجلس الشيوخ"[24].

يشير لانس إلى انتقادات كليلاند التي نُشرت في مقابلة تحت عنوان "على الرئيس أن يشعر بالخجل". في هذه المقابلة، كان كليلاند ينتقد بشكل خاص صفقة تمت بين اللجنة والبيت الأبيض في ما يتعلق بحرية الوصول إلى المذكرات الرئاسية اليومية، التي لم يطّلع عليها معظم أعضاء اللجنة. بالفعل، إذ لم يُسمَح سوى لفيليب زيليكوف وجامي غورليك بالاطلاع عليها[25]. فصرَّح كليلاند بأن "ذلك القرار أنزل من قيمة مهمة لجنة 9/11، ببساطة وصراحة". ثم أضاف كليلاند، بعد قوله "لجنة وورين [مشبهاً لجنة 9/11 بلجنة وورين التي حققت في اغتيال الرئيس كينيدي] أفسدت الأمر":

> أنا لن أكون طرفاً في ذلك. لن أكون طرفاً في التحقيق في المعلومات بشكل جزئي فقط، أنا لن أكون طرفاً في التوصل إلى استنتاجات متسرعة. لن أكون طرفاً في الضغط السياسي من أجل فعل هذا وعدم فعل ذاك. لن أكون طرفاً في ذلك[26].

وهو بالتأكيد لم يكن طرفاً في ذلك - بفضل مغادرته اللجنة. ونحن لن نعرف، بالطبع، ماذا ستكون النتيجة، لو أنه بقي في اللجنة، ولكنني أشعر بأن بقاءه لم يكن سيؤثّر على صيغة التقرير النهائي، نظراً لحقيقة أنه كان في واقع الأمر تقرير كين - زيليكوف. ولكنني أعتقد أيضاً بأنه لو بقي كليلاند في اللجنة، لما تمكّن كين وهاميلتون من القول في مقدمة التقرير بأن أعضاء اللجنة العشرة اجتمعوا "ليقدموا هذا التقرير بدون معارضة" (xv).

أفكار أخيرة

على أي حال، نحن في حاجة للرد على التقرير النهائي كما خرج إلينا حقيقةً. وهذا الكتاب يشكل رداً من وجهة نظر ما أعتبره السؤال الأكثر أهمية: هل استطاع تقرير لجنة 9/11 فعل أي شيء لتبديد الشك، الذي يعتري الكثير

من الناس في أميركا وحول العالم، في أن هجمات 9/11 لم تكن لتنجح بـــدون تواطؤ الحكومة الأميركية؟ في الجزء الأول من هذا الكتاب النقدي، أوضـــحت أن اللجنة، بعيداً عن تفنيدها أياً من الدلائل التي تصب في هذا الاتجاه، تجاهلت بكل بساطة معظم هذه الدلائل وحرَّفت الباقي. وفي الجزء الثـــاني، قلـــت إن محاولة اللجنة الدفاع عن الجيش الأميركي في مقابل هذا الشك بشكل خـــاص كانت، في أحسن الأحوال، مليئة بالثغرات، وفي أسوئها، مجموعة من الأكاذيب المتهورة. ولهذا السبب، لقد لعب التقرير النهائي للجنة دوراً إضافياً في تأكيد، وليس نفي، شكوكي المتعلقة بالتواطؤ الرسمي في 9/11. لماذا يتـــورط الخـــبراء المسؤولون عن هذا التقرير النهائي في مثل هذا الخداع لو لم يكونوا يحـــاولون التغطية على جرائم كبيرة جداً؟[27].

في طريق هذا الكتاب إلى الطبع، علمت بأن تقرير لجنة 9/11 اختير ضـــمن المرشحين النهائيين للحصول على جوائز الكتاب الوطني. لم أُصدَم بهذا النبأ إلا لأن الترشيح كان في فئة الكتب غير الخيالية.

ملحق

تعارض المصالح بالنسبة لأعضاء سابقين في وزارة العدل والأف بي آي

إذا كنا نفكر بأن وزارة العدل والأف بي آي عبارة عن كيان واحد (FBI–DoJ)، فقد كان هناك 18 شخصاً من أعضاء اللجنة لهم صلات بهذا الكيان. في ضوء مناقشاتنا لموضوع تعارض المصالح في خاتمة هذا الكتاب، يمكن أن نتوقع من هذه الروابط المتعلقة بوزارة العدل أنها، بلاشك، خلقت تعارضاً جديداً في المصالح. في الواقع، إن كتاب بيتر لانس "التغطية" يدور حول هذا التعارض في ما يتعلق برمزي يوسف. وعلى الرغم من أن التوصل إلى استيعاب رواية لانس المعقدة يمكن الوصول إليه فقط من خلال قراءة الكتاب، إلا أنني سأحاول تلخيص ما يكفي من النقاط الرئيسية فيه من أجل شرح بعض نقاط التعارض في المصالح.

إحدى هذه النقاط الرئيسية تتعلّق في حقيقة إخفاء السبب الحقيقي لتحطم الرحلة TWA 800 بشكل متعمد من قبل FBI–DoJ في 17 تموز 1996، فقد تمّت التغطية على الحقيقة بالادّعاء أن "خللاً ميكانيكياً" تسبّب في سقوط تلك الطائرة وتحطّمها، لكن الحقائق ما لبثت أن تتالت، فقد أظهرت الدلائل أن الطائرة سقطت بفعل قنبلة، كانت قد وُضعت في مقصورة الركاب فوق خزان الوقود، متسببة بانفجارها. في 22 آب، كانت الأف بي آي جاهزة لإعلان هذا الاكتشاف. صحيفة نيويورك تايمز نشرت تقريراً يقول إن "القنبلة فُجِّرت داخل مقصورة

الركاب"[1]. ولكن، في وقت لاحق من ذلك اليوم، انقلبت الأف بي آي على نفسها بشكل مفاجئ. من أجل فهم تفسير لانس لما حصل، نحن بحاجة لمعرفة بعض العناصر الرئيسية في روايته.

أحد هذه العناصر الرئيسية يتمثّل في حقيقة أن رمزي يوسف كانت له خطتان مختلفتان تماماً في ما يتعلق بالطائرات - يُعتبَر يوسف العقل الذي أبدع خطة بوجينكا التي اكتُشفت في مانيلا في كانون الثاني من العام 1996. كانت خطة بوجينكا تقضي بتفجير العديد من طائرات الركاب الأميركية في طريق عودتها من آسيا، باستخدام قنبلة جديدة اخترعها يوسف توضع تحت أحد المقاعد فوق خزان الوقود. والخطة الثانية تقضي باختطاف طائرات ركاب واستخدامها كأسلحة، بضربها في أبنية مثل مركز التجارة العالمي، والبنتاغون، والمركز الرئيسي للسي آي إيه وأحد المصانع النووية[2].

العنصر الرئيسي الثاني في رواية لانس يتعلق بحقيقة أن الزنزانة التي كانت تفصل زنزانة يوسف (عندما كان في أحد سجون نيويورك ينتظر المحاكمة، بعد القبض عليه في شباط 1995) عن زنزانة أعضاء آخرين في القاعدة كانت تخص غريغوري سكاربا الابن، وهو فرد من عائلة كولومبو سيئة الصيت. بدأ يوسف باستخدام سكاربا لتوصيل معلومات إلى زملائه، وبدأ سكاربا، آملاً بالحصول على حكم مخفف، بإعطاء هذه المعلومات إلى عملاء فدراليين. بعد إدراك يوسف أنه سيُدان في قضية بوجينكا، علم سكاربا بأنه كان يخطط لجعل خالد شيخ محمد وأعضاء آخرين في القاعدة يستخدمون واحدة من قنابله في إسقاط إحدى طائرات الركاب الأميركية من أجل خلق انطباع بحصول خطأ في المحاكمة (وتكمن الفكرة في أن محاميه سيتمكن بذلك من الادعاء بأن التشابه مع التفجيرات التي خُطط لها في عملية بوجينكا سيؤثر في هيئة المحلفين)[3].

ويتمثّل العنصر الرئيسي الثالث في رواية لانس في حقيقة أن الدلائل على مسؤولية يوسف في تدمير الرحلة TWA 800 كانت قوية جداً. فقد كان تصميم القنبلة الذي اطّلع عليه سكاربا من يوسف حين تسلّم منه التصميم يشبه القنبلة التي استخدمها يوسف في اختبار على رحلة من مانيلا[4]. وقبل الرحلة TWA 800، لم

يسبق أن انفجر خزان الوقود المركزي في مقصورة الركاب في طائرة بوينغ 747 في الفضاء من قبل، والمواد الكيماوية التي وُجدت في مقصورة الركاب فوق خزان الوقود كانت تلك التي أوصى بها يوسف. وكان يوسف قد أخبر سكاربا عن دافعه. وفوق ذلك، قدَّم سكاربا دلائل إضافية على مسؤولية القاعدة، إلى جانب ذكره أن يوسف هو من أعطى الأمر[5]. وعلمت الأف بي آي كل هذه الأمور و لم تستخدمها. لماذا؟

وهذا يقودنا إلى النقطة الرئيسية الرابعة، وهي أن غريغوري سكاربا الابن كان يستعد للإدلاء بشهادته في قضية فساد خاصة بالشرطة لها صلة بوالده، الذي كان مخبراً للأف بي آي بالإضافة إلى كونه "آلة قتل" ذائعة الصيت. كان غريغوري سكاربا الأب قد أدلى بمعلومات عن عميل الأف بي آي ليندلي ديفيشيو، الذي طوّر معه علاقة فساد مريعة[6]. وبذلك فقد كان سكاربا الابن، إضافة إلى تحضيره للشهادة ضد يوسف، كان يتم تحضيره ليكون شاهداً رئيسياً ضد ديفيشيو[7].

مع هذه النقاط، يمكننا أن نفهم انقلاب FBI–DoJ في قضية تحطّم الرحلة TWA 800. ففي 22 آب 1996، استدعى مدير الأف بي آي لويس فري – الذي كان قد التجأ إليه محامي ديفيشيو في وقت سابق – رئيس مكتب الأف بي آي في نيويورك، الذي كان مسؤولاً عن التحقيق في قضية TWA، إلى اجتماع رفيع المستوى حضرته أيضاً مساعدة النائب العام جامي غورليك. في ذلك الاجتماع، توصلوا إلى قرار مفاده أن كشف علاقة سكاربا – ديفيشيو يمكن أن يكون لها عواقب كارثية. فبالإضافة إلى خلق فضيحة، إنها ستقوِّض ما لا يقل عن تسع قضايا ذائعة الشهرة ضد رجال عصابات[8]. ولهذا السبب، كان من الضروري – لمنع إدانة ديفيشيو – تقويض مصداقية غريغوري سكاربا الابن[9].

وعلى هذا الأساس، إذا اعتُبرت شهادة سكاربا ضد والده غير قابلة للتصديق، فلن يصبح بالإمكان استخدام شهادته ضد يوسف، الأمر الذي أدّى إلى رفضها لاعتبارها "خديعة"[10]. وإذا كان يوسف لن يُدان، فإن كل الفكرة التي تقول بأن الرحلة قد تحطمت بواسطة قنبلة يجب أن تُعتبَر غير قابلة للتصديق. وقد تم ذلك من خلال الادعاء الكاذب بأن المواد الكيماوية التي وُجدت في مقصورة الركاب

كانت ناتجة من إراقتها أثناء تجربة على أحد الكلاب التي تُستخدَم للكشف عن القنابل[11]. وهكذا، بالرغم من إدانة رمزي يوسف وخالد شيخ محمد (سراً) في قضية بوجينكا، إلا أنهما حتى لم يُتهَما علناً في قضية تفجير الرحلة TWA 800.

ولكن، ما هي علاقة رواية لانس بلجنة 9/11؟ في الواقع، تأتي هذه العلاقة من المحاولة التي قام بها اثنان من الباحثين من أجل جذب انتباه اللجنة إلى بعض المعلومات المتعلقة بهذه الرواية. أمضى الدكتور ستيفين دريتش وأنجيلا كليمنتي الكثير من الوقت في دراسة العلاقة بين رمزي يوسف وغريغ سكاربا الابن، حتى أنهما توصلا إلى الرسائل التي أعطاها يوسف لسكاربا ومذكرات الأف بي آي التي تثبت صحة هذه الرسائل. وكانت النتيجة التي توصلا إليها تتلخص في أن تقارير سكاربا حول يوسف كانت "صحيحة مائة بالمائة"، مما يعني أن خالد شيخ محمد وعملاء القاعدة الآخرين كانوا مسؤولين عن تحطم الرحلة TWA 800. وهكذا، أرسل دريتش وكليمنتي رسالة إلى لجنة 9/11 – معتقديْن بأنها ستكون متلهفة لمعرفة هذه المعلومات – عرضا فيها بالتفصيل اكتشافاتهما وأبديا استعدادهما للشهادة. ولكنهما لم يتلقيا أي جواب[12].

يمكننا أن نفهم، بالطبع، لماذا عارضت اللجنة – بأعضائها الكثر الذي ينتمون إلى FBI–DoJ – تقبّل معلومات تدعم وجهة النظر التي تقول بأن الرحلة TWA 800 أُسقطت بواسطة عملاء القاعدة، كما اشتبهت الأف بي آي في الأصل. فإذا كان ذلك صحيحاً، فإن إسقاط هذه الرحلة التي تسبب بمقتل 230 شخصاً، كان يُعتبَر في ذلك الحين "أكبر جريمة جماعية في تاريخ أميركا"[13]. لربما صدَّق فعلاً أولئك الذين قرّروا إخفاء حقيقة هذا التحطّم، مثل جامي غورليك، أن قرارهم كان مبرَّراً في ذلك الحين. ولكن، من المؤكد أنهم لن يرغبوا، وخصوصاً بعد 9/11، بالمساعدة على كشف الحقيقة التي كذبوا بشأنها، والتي أدت إلى إخفاء معلومات حول ذلك الهجوم السابق للقاعدة على الولايات المتحدة.

ويقترح لانس أيضاً أن أولئك الذين تربطهم صلات مع FBI–DoJ يمتلكون سبباً ثانياً لتجاهل الشهادة التي عُرضت عليهم من قبل كليمنتي ودريتش. استناداً إلى المعلومات التي تلقتها الأف بي آي من سكاربا حول خطط يوسف ومجموعته،

فقد "كان باستطاعتها منع تحطم الرحلة TWA 800"[14]. وكما ذكرت قصة نُشرت في نيويورك تايمز في 23 آب 1996 (لم تتمكن الأف بي آي من منعها من النشر)، "مع هذه الخسارة في الأرواح، سيبقى سقوط الرحلة 800 الجريمة الأكثر بشاعة في تاريخ أميركا"[15]. والأف بي آي لن ترغب بأن يعرف الشعب الأميركي بأنها كانت تستطيع منع هذه الجريمة.

لا يزال هناك جزء من القصة لن يرغب المخلصون لـ FBI-DoJ بأن يُكشَف، وهو أن الأف بي آي فوّتت فرصة للقاء أحد زملاء يوسف، وبذلك فهي فوّتت فرصة مراقبة خلية للقاعدة في مدينة نيويورك[16].

ويروي لانس أيضاً المزيد من الجوانب، التي لن يكون كشفها في مصلحة بعض أعضاء اللجنة. وبعض هذه الجوانب، التي يصعب إيجازها هنا، ستساعد في فهم سبب رفض ديتريتش سنيل، باعتباره أحد محامي الادعاء في قضية يوسف، لبعض أجزاء قصة يوسف التي حاول لانس نفسه جذب انتباه اللجنة إليها. غير أن ما لخصته هنا من رواية لانس كافٍ لتوضيح الدور الذي لعبه وجود المستخدمين السابقين الثمانية عشر في FBI-DoJ في عدم قيام اللجنة بمهمتها التي تقضي بـ "تقديم الرواية الأكثر اكتمالاً حول الحوادث المحيطة بـ 9/11".

يبدو أننا، كما يوضح كتاب لانس، كلما عرفنا المزيد عن لجنة 9/11، تأكدنا من أنها لم تكن ذلك النوع من اللجان التي ستكشف حقيقة 9/11. ولهذا السبب، نعتقد بأن هنالك حاجة لنوع مختلف جذرياً من التحقيق.

مصادر

مقدمة

[1] The official name of the 9/11 Commission is the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States. This name is reflected in the full title of its final report, given in the following note.

[2] All page numbers in the text refer to *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States*, Authorized Edition (New York: W. W. Norton, 2004).

[3] "Poll Shocker: Nearly Half Support McKinney's 9/11 Conspiracy Theory," Newsmax, Wednesday, April 17, 2002 (www.newsmax.com/showinside.shtml?a=2002/4/17/144136). The title of this story reflects the false but widely held belief that Cynthia McKinney had accused the Bush administration of foreknowledge. I discussed this flap in NPH 161–64, 207–08nn48–49 (for "NPH," see note 8, below).

[4] "CBS Poll: 56% Think There Is a 9/11 Cover-Up," *CBS/New York Times* Poll, April 23–27, 2004 (www.cbsnews.com/htdocs/CBSNews_polls/042804_poll.pdf; also available at http://www.pollingreport.com). Unfortunately the title referred only to the 56% who said the Bush administration was "hiding something," ignoring the 16% who said it was "mostly lying."

[5] See "Half of New Yorkers Believe US Leaders Had Foreknowledge of Impending 9-11 Attacks and 'Consciously Failed' to Act; 66% Call for New Probe of Unanswered Questions by Congress or New York's Attorney General, New Zogby International Poll Reveals" (www.zogby.com/news/ReadNews.dbm?ID=855). The poll had a 3.5 margin of error. A complete breakdown of its results is available at www.911truth.org/dossier/zogby911.pdf.

[6] Conducted by Maritz Thompson Lightstone, a national survey research firm, this poll is said to be accurate within 3.58 percent, 19 times out of 20. The results were reported in the *Toronto Star*, May 26, 2004.

[7] Ian Johnson, "Conspiracy Theories about Sept. 11 Get Hearing in Germany," *Wall Street Journal*, September 29, 2003.

[8] *The New Pearl Harbor: Disturbing Questions about the Bush Administration and 9/11* (Northampton, Mass.: Interlink Books/Olive Branch Press, March, 2004), henceforth NPH. In August 2004, a second edition appeared, labeled "Updated Edition with a New Afterword." When referring to material that is only in the Updated Edition (otherwise the pagination is the same), the note will say "NPH, 2nd ed."

[9] Even this division of the alternative theory into only two versions is somewhat crude. In an earlier discussion of the idea that elements within the US

government were "complicit" in the attacks, I pointed to the existence of at least eight possible levels of complicity, beginning with the mildest—though still impeachable—offense of constructing a false account of what happened (NPH xxi–xxii).

[10] Paul Sperry, "Is Fix in at 9/11 Commission?" Antiwar.com, March 31, 2004 (http://antiwar.com/sperry/?articleid=2209).

[11] Philip Zelikow and Condoleezza Rice, *Germany Unified and Europe Transformed: A Study in Statecraft* (Cambridge: Harvard University Press, 1997).

[12] Associated Press, December 27, 2003; David Corn, "Probing 9/11," *Nation*, 277/1 (July 7: 2003): 14–18, at 16; Paul Sperry, "Is Fix in at 9/11 Commission?"; Emad Mekay, "Iraq Was Invaded 'to Protect Israel'—US Official," *Asia Times*, March 31, 2004 (www.atimes.com/atimes/Front_Page/FC31Aa01.html).

[13] This call, made earlier, was repeated in the Family Steering Committee's press release of March 20, 2004 (www.911independentcommission.org/mar202004.html).

[14] Sperry, "Is Fix in at 9/11 Commission?"

[15] See NPH 147–56 and below, 283–85.

[16] Philip Shenon, "9/11 Commission Could Subpoena Oval Office Files," *New York Times*, October 26, 2003.

[17] In Emad Mekay's article headed "Iraq Was Invaded 'to Protect Israel'—US Official" (see note 12, above), the US official referred to was Philip Zelikow. He was quoted as speaking of "the threat that dare not speak its name," thereby referring to the threat that Iraq posed not to the United States but to Israel. His point was that at least one of the prime motives behind the US invasion of Iraq in 2003 was the desire of the Bush administration to eliminate this threat. In explaining why this threat "dare not speak its name," Zelikow reportedly said that "the American government doesn't want to lean too hard on it rhetorically, because it is not a popular sell."

[18] "When we wrote the report," said Zelikow, "we were also careful not to answer all the theories. It's like playing Whack-A-Mole. You're never going to whack them all." Quoted in Carol Morello, "Conspiracy Theories Flourish on the Internet," *Washington Post*, October 7, 2004 (www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A13059-2004Oct6.html?sub=AR). Nicholas Levis, after quoting Zelikow's statement, writes: "Now we know [a basic] rule of the Kean Commission: Don't test theories. Just whack them, if you can, and otherwise do your best to ignore them" ("Zelikow: Losing to the Bacteria: Open Letter to Philip Zelikow and the *Washington Post*," October 7, 2004 [www.911truth.org/article.php?story=20041009142411882]).

[19] This letter of September 13, 2004, under the title "Open Letter: National Security Experts Speak Out: 9/11 Commission Falls Short," is available at www.911CitizensWatch.org.

القسم الأول

الفصل الأول: الخاطفون المزعومون

[1] Waleed al-Shehri, reports Thierry Meyssan, "gave an interview to the Arab-language daily, *Al-Quds al-Arabi*, based in London." See Thierry Meyssan, *9/11: The Big Lie* (London: Carnot, 2002), 54.

[2] Associated Press, September 22, 2001, cited in Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 54.

[3] David Harrison, "Revealed: The Men with Stolen Identities," *Telegraph*, September 23, 2001 (www.portal.telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xml=/news/2001/09/23/widen23.xml).

[4] BBC News, September 23, 2001 (http://news.bbc.co.uk/2/hi/world/middle_east/1559151.stm).

[5] Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 54.

[6] Harrison, "Revealed: The Men with Stolen Identities."

[7] *Independent*, September 17, 2001 (http://news.independent.co.uk/world/middle_east/story.jsp?story=94438); BBC News, September 23, 2001 (http://news.bbc.co.uk/2/hi/world/middle_east/1559151.stm).

[8] NPH 86, citing *Newsweek*, October 15, 2001, and *San Francisco Chronicle*, October 4, 2001.

[9] See Daniel Hopsicker, *Welcome to Terrorland: Mohamed Atta and the 9/11 Cover-up in Florida* (Eugene: MacCowPress, 2004). These details from Hopsicker's book are summarized in his "Top Ten Things You Never Knew About Mohamed Atta," Mad Cow Morning News, June 7, 2004 (www.madcowprod.com/index60.html), and in an interview in the Guerrilla News Forum, June 17, 2004 (www.guerrillanews.com/intelligence/doc4660.html), summarized in NPH, 2nd ed., 243n1.

[10] "Terrorist Stag Parties," *Wall Street Journal*, October 10, 2001 (http://www.opinionjournal.com/best/?id=95001298).

[11] Associated Press, October 5, 2001; *Boston Globe*, September 18, 2001; *Independent*, September 29, 2001.

[12] Seymour Hersh, "What Went Wrong?" *New Yorker*, October 1, 2001.

[13] Marc Fisher and Don Phillips, "On Flight 77: 'Our Plane Is Being Hijacked,'" *Washington Post*, September 12, 2001 (www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A14365-2001Sep11.html).

[14] The flight manifest for AA 11 that was published by CNN can be seen at www.cnn.com/SPECIALS/2001/trade.center/victims/AA11.victims.html. The manifests for the other flights can be located by simply changing that part of the URL. The manifest for UA 93, for example, is at www.cnn.com/SPECIALS/2001/trade.center/victims/ua93.victims.html.

[15] For example, Icelander Elias Davidsson told me that after he recently

wrote to American Airlines, asking for the final flight manifest for AA 11 on September 11, 2001, he received the following reply (I received a copy of this letter from Elias Davidsson on September 9, 2004. I believe he had received it from American Airlines the same day):

> Dear Mr. Davidsson:
> Thank you for your email dated August 5 [2004]. Please accept my apologies for the delay in responding to you.
> At the time of the incidents we released the actual passenger manifests to the appropriate government agencies who in turn released certain information to the media. These lists were published in many major periodicals and are now considered public record. At this time we are not in a position to release further information or to republish what the government agencies provided to the media. Instead, should you require a copy of these lists may we suggest that you research major periodicals for copies of their publications containing the information you seek.
> Mr. Davidsson, I trust this information will be of use to you.
> Sincerely,
> Karen Temmerman
> Customer Relations, American Airlines

الفصل الثاني: انهيار مباني مركز التجارة العالمي

[1] In a report by FEMA (the Federal Emergency Management Agency), the results of the fire in the office building at One Meridian Plaza in Philadelphia in 1991 are described thus: "Beams and girders sagged and twisted . . . under severe fire exposures. . . . Despite this extraordinary exposure, the columns continued to support their loads without obvious damage." See "High-Rise Office Building Fire One Meridian Plaza Philadelphia, Pennsylvania" (http://usfa.fema.gov/fire-service/techreports/tr049.shtm).

[2] See FEMA Report #403, *World Trade Center Building Performance Study*, May 2002 (www.fema.gov/library/wtcstudy.shtm), Appendix A, which states: "In the mid-1990s British Steel and the Building Research Establishment performed a series of six experiments . . . to investigate the behavior of steel frame buildings. . . . Despite the temperature of the steel beams reaching 800–900° C (1,500–1,700° F) in three of the tests. . . , no collapse was observed in any of the six experiments." Note that there is a very big difference between merely having the *fire* reach these temperatures and actually having the steel beams and columns get this hot. Few if any of the columns and beams in the Twin Towers would have even approached these temperatures.

[3] The Commission does, to be sure, say on the same page that "an EMS

paramedic approached the FDNY Chief of Department and advised that an engineer in front of 7 WTC had just remarked that the Twin Towers in fact were in imminent danger of a total collapse" (302). But this third-hand comment, based on alleged remarks from two unnamed sources, cannot be taken as serious evidence that any expert opinion expected the towers to collapse.

[4] For photographs and descriptions of the North and South Tower fireballs, see Eric Hufschmid, *Painful Questions: An Analysis of the September 11th Attack* (Goleta, Calif.: Endpoint Software, 2002; available at www.EricHufschmid.Net), 30–32. Hufschmid makes the point about the inability of the fire to spread (38).

[5] One can compare the fires in Building 7 with those in Buildings 5 and 6 by turning to Figures 5–30, 6–2, and 6–3 in Hufschmid, *Painful Questions.* See also my discussion in NPH 12–17.

[6] *New York Times*, September 11, 2002. Even if the statement about the South Tower is not quite true, the story illustrates the big difference between the two fires.

[7] See NPH 17–18.

[8] "The Wrong Tower Fell First" is the title of a section in Fintan Dunne, "The Split-second Error: Exposing the WTC Bomb Plot" (www.psyopnews.com or www.serendipity.li).

[9] I point this out in NPH 12–13, citing Thomas Eagar, professor of materials engineering at MIT.

[10] FEMA, *World Trade Center Building Performance Study*, Ch. 5, Sect. 6.2, "Probable Collapse Sequence," discussed in NPH 22.

[11] This point is more true of Building 7, because of the fact mentioned in the fourth point.

[12] On points 3 and 4, see Jim Hoffman, "The North Tower's Dust Cloud: Analysis of Energy Requirements for the Expansion of the Dust Cloud following the Collapse of 1 World Trade Center," Version 3.1, January 5, 2004 (http://911research.wtc7.net/papers/dustvolume/volume.html), discussed in NPH, 2nd ed., 177–79.

[13] For visual evidence of these first six characteristics, see Eric Hufschmid's *Painful Questions*, his video "Painful Deceptions" (available at www.EricHufschmid.Net) and several presentations on websites, such as Jeff King, "The World Trade Center Collapse: How Strong is the Evidence for a Controlled Demolition?" Plaguepuppy (http://st12.startlogic.com/~xenonpup/collapse%20update). The quoted phrase in point 6 is taken from King's article.

[14] Therefore they, in the words of Jim Hoffman, "could be easily loaded onto the equipment that was cleaning up Ground Zero." See Jim Hoffman, "Your Eyes Don't Lie: Common Sense, Physics, and the World Trade Center Collapses," originally an interview on KPFA, January 21, 2004 (available at

http://911research.wtc7.net/talks/radio/youreyesdontlie/index.html), quoted in NPH, 2nd ed., 177. Coincidentally, the company given the job of cleaning up the rubble at the WTC—Controlled Demolition, Inc.—says in its publicity that its systems "segment steel components into pieces matching the lifting capacity of the available equipment" (quoted in Eric Hufschmid's video, "Painful Deceptions" and in NPH, 2nd ed., 178).

[15] See NPH 179n74.

[16] For points 9 and 10, see NPH 19–20.

[17] Thomas Eagar, mentioned in note 9, tried to provide such an explanation in "The Collapse: An Engineer's Perspective," NOVA interview (www.pbs.org/wgbh/nova/wtc/collapse.html) and in "Why did the World Trade Center Collapse? Science, Engineering, and Speculation" (with Christopher Musso), *JOM* 53/12 (2001), 8–11. However, as I have pointed out (NPH 13–19), there are numerous problems with his theory. First, the fires were neither large enough nor long-lasting enough to heat the steel to the temperature Eagar himself says would be necessary. Second, his theory requires that the floors above the floor where the fire was most intense collapsed on it, and that all these floors then fell on the floor beneath it, causing it to break loose, and so on down. But even if this were conceivable, each floor would have provided at least some resistance, making it impossible for 110 floors to collapse in 10 to 15 seconds, meaning the speed at which the material would fall if it were finding little or no resistance. Third, for each floor to fall in this way, hundreds of steel joints on 236 exterior columns and 47 core columns had to break almost simultaneously. Fourth, Eagar's pancake theory, according to which the floors fell like records on an old phonograph with a spindle up the middle of the records, cannot account for the fact that each collapse was total. Why did the equivalent of the spindle—the 47 core columns—also come crashing down? Fifth, his theory cannot explain why most of the steel columns came down in 30-foot pieces, ready to be loaded on trucks (see n. 14). Sixth, his theory cannot explain why the South Tower collapsed first.

[18] I am indebted to Eric Hufschmid for this information. Pictures of some of these columns can be seen on page 23 of Hufschmid's *Painful Questions.*

[19] See NPH 16–17.

[20] The book itself contains no index. But readers can search for any word or name in the book at http://vivisimo.com/911.

[21] "America Rebuilds," PBS documentary, 2002, now available as PBS Home Video, ISBN 0-7806-4006-3 (www.pbs.org/americarebuilds). Silverstein's statement can be viewed (http://www.infowars.com/Video/911/wtc7_pbs.WMV) or heard on audio file (http://VestigialConscience.com/PullIt.mp3 or http://sirdave.com/mp3/PullIt.mp3). For a discussion, see Jeremy Baker, "PBS Documentary: Silverstein, FDNY Razed WTC 7," Infowars.com (www.infowars.com/print/Sept11/FDNY.htm); also available at Rense.com

(http://www.rense.com/general47/pulled.htm). Silverstein's comments have been discussed at some length on the *Alex Jones Show*, "WTC-7 Imploded by Silverstein, FDNY and Others," January 19, 2004 (see www.prisonplanet.com/011904wtc7.html), discussed in NPH, 2nd ed., 175–77.

[22] CBS News, September 11, 2001. Videos of the collapse of Building 7, which have seldom appeared on mainstream television, can be viewed at various websites, including http://wtc7net/videos.html and www.geocities.com/killtown/wtc7.html. Particularly good for this purpose is Eric Hufschmid's DVD, "Painful Deceptions" (available at www.EricHufschmid.Net).

[23] For photographs and discussion, see Eric Hufschmid, *Painful Questions*, 62–65.

[24] "WTC-7 Imploded by Silverstein, FDNY and Others," *Alex Jones Show*, January 19, 2004 (see www.prisonplanet.com/011904wtc7.html).

[25] The official investigators found that they had less authority than the clean-up crews, a fact that led the Science Committee of the House of Representatives to report that "the lack of authority of investigators to impound pieces of steel for examination before they were recycled led to the loss of important pieces of evidence" (see the report at http://www.house.gov/science/hot/wtc/wtc-report/WTC_ch5.pdf).

[26] *New York Times*, December 25, 2001, and *Fire Engineering*, January 2002.

[27] Quoted on the *Alex Jones Show*, "WTC-7 Imploded by Silverstein, FDNY and Others," and in NPH 181–82.

[28] See Margie Burns, "Secrecy Surrounds a Bush Brother's Role in 9/11 Security," *American Reporter* 9/2021 (January 20, 2003); Wayne Madsen, "Marvin Bush Employee's Mysterious Death—Connections to 9/11?" From the Wilderness Publications, 2003 (www.betterworld.com/getreallist/article.php?story=20040127223419798); and NPH, 2nd ed., 180.

[29] Craig Unger, *House of Bush, House of Saud: The Secret Relationship between the World's Two Most Powerful Dynasties* (New York & London: Scribner, 2004), 249. The company at the time was named Securacom.

[30] One can search for these and other names at http://vivisimo.com/911.

الفصل الثالث: الهجوم على البنتاغون

[1] *Los Angeles Times*, September 16, 2001.

[2] Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 20.

[3] Nafeez Mosaddeq Ahmed, *The War on Freedom: How and Why America was Attacked September 11, 2001* (Joshua Tree, Calif.: Tree of Life, 2002), 299–300; Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 20.

[4] See Thierry Meyssan, *Pentagate* (London: Carnot Publishing, 2002), page VI of the photo section. This picture can also be viewed on Meyssan's website called "Hunt the Boeing. Test Your Perceptions" (www.asile.org/citoyens/numero13/pentagone/erreurs_en.htm).

[5] *New York Times* and CNN, September 12, 2001.

[6] See Paul Thompson and the Center for Cooperative Research, *The Terror Timeline: Year by Year, Day by Day, Minute by Minute: A Comprehensive Chronicle of the Road to 9/11—and America's Response* (New York: HarperCollins/ReganBooks, 2004), 455, from which I learned about these news stories. The only later publication mentioned is *NPFA Journal*, November 1, 2001

[7] Marc Fisher and Don Phillips, "On Flight 77: 'Our Plane is Being Hijacked,'" *Washington Post*, September 12, 2001.

[8] See Thierry Meyssan, *9:11: The Big Lie* (London: Carnot, 2002), "Hunt the Boeing," and a video entitled "Pentagon Strike" (www.freedomunderground.org/memoryhole/pentagon.php).

[9] "DoD News Briefing," Defense Link, Department of Defense, September 12, 2001 (www.defenselink.mil/news/Sep2001/t09122001_t0912asd.html).

[10] "DoD News Briefing on Pentagon Renovation," Defense Link, Department of Defense, September 15, 2001.

[11] The only citations to Ed Plaugher are to statements he made later. As I pointed out (NPH 34), a month later, after there was time for his memory to be refreshed, Plaugher said that he did remember having seen "pieces of the fuselage, the wings, the landing gear, pieces of the engine." But the Commission, not quoting either of these statements, did not have to explain why we should prefer his later to his earlier memory.

[12] *NFPA Journal*, November 1, 2001. This argument, Meyssan points out (*Pentagate*, 14–17), has been articulated by many defenders of the official account (see NPH 216n44).

[13] *Washington Post*, November 21, 2001, and *Mercury*, January 11, 2002.

[14] See "Images Show September 11 Pentagon Crash," posted on CNN, March 8, 2002 (www.cnn.com/2002/US/03/07/gen.pentagon.pictures/index.html).

[15] Dick Eastman, "What Convinced Me that Flight 77 Was Not the Killer Jet," Part 1, American Patriot Friends Network (http://www.apfn.org/apfn/77_deastman1.htm).

[16] *Richmond Times-Dispatch*, December 11, 2001.

[17] Carol Morello, "Conspiracy Theories Flourish on the Internet," Washington Post, October 7, 2004 (www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A13059-2004Oct6.html?sub=AR).

[18] See NPH 26–27.

[19] See NPH 26, 36–39.

[20] This statement is contained in the transcript of an interview by *Parade* magazine with Rumsfeld on October 12, 2001, available at www.defenselink.mil/news/nov2001/t11182001_t1012pm.html/.

[21] See Meyssan's website (www.effroyable-imposture.net).

الفصل الرابع: سلوك بوش وعملائه السريين

[1] Bill Sammon, *Fighting Back: The War on Terrorism from Inside the Bush White House* (Washington: Regnery, 2002), 90.

[2] *Sarasota Herald-Tribune*, September 10, 2002.

[3] *New York Times*, September 16, 2001; *Telegraph*, December 16, 2001; ABC News, September 14, 2002; *Washington Post*, January 27, 2002.

[4] Allan Wood and Paul Thompson, "An Interesting Day: President Bush's Movements and Actions on 9/11," Center for Cooperative Research (www.cooperativeresearch.org), under the section headed "Why Stay?"

[5] NBC, *Meet the Press*, September 16, 2001.

[6] Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004), 6.

[7] Ibid., 4.

[8] *New York Times*, September 16, 2001; *Telegraph*, December 16, 2001; *Dallas Morning News*, August 28, 2002.

[9] Paul Thompson and the Center for Cooperative Research, *The Terror Timeline: Year by Year, Day by Day, Minute by Minute: A Comprehensive Chronicle of the Road to 9/11—and America's Response* (New York: HarperCollins/ReganBooks, 2004), 461.

[10] *Salon*, September 12, 2001; CBS New, September 11, 2002; *Dallas Morning News*, August 28, 2002; all cited in Thompson, *The Terror Timeline*, 460.

[11] Clarke, *Against All Enemies*, 6.

[12] Ibid., 7, 8.

[13] *Washington Post*, January 27, 2002.

[14] MSNBC, September 16, 2001, quoted in Thompson, *The Terror Timeline*, 375.

[15] Clarke, *Against All Enemies*, 7.

[16] Ibid., 2–3.

الفصل الخامس: معلومات مسبقة عن الهجمات

[1] Whereas I have continued to use the spelling "Laden," which is common in the US press, the Commission spells the name "Ladin," which has been prevalent—as part of "Usama bin Ladin"—in US government publications and in the British press. The Commission also capitalizes "Bin," hence writing his name "Usama Bin Ladin."

[2] Associated Press, May 16, 2002; *San Francisco Chronicle*, June 3, 2002; *Washington Post*, May 27, 2002.

[3] Associated Press, May 16, 2002 (available at www.foxnews.com/story/0,2933,52982,00.html).

[4] The index for *The 9/11 Commission Report* is, to repeat, available at http://vivisimo.com/911.

[5] Although one Commissioner did ask Ashcroft about this in a public session, this discussion was evidently one of the items not deemed important enough to include in the final report.

[6] *Alex Jones Show*, October 10; *World Net Daily*, October 21; "David Schippers Goes Public: The FBI Was Warned," *Indianapolis Star*, October 13; and "Active FBI Special Agent Files Complaint Concerning Obstructed FBI Anti-Terrorist Investigations," *Judicial Watch*, November 14, 2001. This story was reported in NPH 84.

[7] William Norman Grigg, "Did We Know What Was Coming?", *The New American* 18/5: March 11, 2002 (www.thenewamerican.com), quoted in NPH 85.

[8] Kyle F. Hence, "Billions in Pre-911 Insider Trading Profits Leave a Hot Trail," Centre for Research on Globalisation, April 21, 2002 (www.globalresearch.ca/articles/HEN204B.html).

[9] *San Francisco Chronicle*, September 29, 2001.

[10] Allen Poteshman, "Unusual Option Market Activity and the Terrorist Attacks of September 11, 2001," *Journal of Business* (forthcoming in 2005 or 2006; until then available at www.business.uiuc.edu/poteshma).

[11] *Independent*, October 14, 2001.

[12] See NPH 72, where I cited both UPI (February 13, 2001) and former detective Michael Ruppert, who has said: "It is well documented that the CIA has long monitored such trades—in real time—as potential warnings of terrorist attacks and other economic moves contrary to U.S. interests" ("Suppressed Details of Criminal Insider Trading Lead Directly into the CIA's Highest Ranks," From the Wilderness Publications [www.fromthewilderness.com or www.copvcia.com], October 9, 2001).

[13] Here are the references at the end of the note: "Joseph Cella interview (Sept. 16, 2003; May 7, 2004; May 10–11, 2004); FBI briefing (Aug. 15, 2003); SEC memo, Division of Enforcement to SEC Chair and Commissioners,

"Pre-September 11, 2001 Trading Review," May 15, 2002; Ken Breen interview (Apr. 23, 2004); Ed G. interview (Feb. 3, 2004)."

[14] *San Francisco Chronicle*, September 12 and 14, 2001.

[15] Evan Thomas and Mark Hosenball, "Bush: 'We're At War,'" *Newsweek*, September 24, 2001 (available at www.WantToKnow.info/010924newsweek).

[16] *Independent*, September 15, 2002.

[17] Summary of the Final Report of the Joint Inquiry (http://intelligence.senate.gov/press.htm).

[18] *Los Angeles Times*, December 12, 2003, cited in NPH 73.

[19] As one can see by connecting to http://vivisimo.com/911 and typing in KSM.

الفصل السادس: أسامة، آل بن لادن، وإدارة بوش

[1] Richard Labeviere, "CIA Agent Allegedly Met Bin Laden in July," *Le Figaro*, October 31, 2001. This story was also reported in Anthony Sampson, "CIA Agent Alleged to Have Met Bin Laden in July," *Guardian*, November 1; Adam Sage, "Ailing bin Laden 'Treated for Kidney Disease,'" *London Times*, Nov. 1; Agence France Presse, November 1; Radio France International, November 1; and Reuters, November 10, all 2001.

[2] *Daily Mirror*, November 16, 2001.

[3] *Telegraph*, February 23, 2002.

[4] Labeviere, "CIA Agent Allegedly Met Bin Laden in July," quoted in Nafeez Mosaddeq Ahmed, *The War on Freedom: How and Why America was Attacked September 11, 2001* (Joshua Tree, Calif.: Tree of Life, 2002), 179.

[5] Craig Unger, "Unasked Questions: The 9/11 Commission Should Ask Who Authorized the Evacuation of Saudi Nationals in the Days Following the Attacks," *Boston Globe*, April 11, 2004. For more evidence counting against the portrait of OBL as the disowned black sheep of the family, see Ahmed, *The War on Freedom*, 178–79.

[6] Prince Faisal's statement is quoted in Michael O'Keffee, "Man of Mystery," *New York Daily News*, May 22, 2004 (www.nydailynews.com/sports/story/196031p–169336c.html).

[7] Gerald Posner, *Why America Slept: The Failure to Prevent 9/11* (New York: Random House, 2003), 181–94.

[8] Posner, *Why America Slept*, xi, xii, 35, 44–47, 59, 142, 146, 150, 155, 169, 173, 178.

[9] Gerald Posner, *Case Closed: Lee Harvey Oswald and the Assassination of JFK* (New York: Random House, 1993).

[10] Ibid., 190.

[11] Josh Meyer, "2 Allies Aided Bin Laden, Say Panel Members," *Los Angeles Times*, June 20, 2004 (http://www.latimes.com/news/nationworld/world/la-fg-alqaeda20jun20,1,440629.story).

[12] Ibid.

[13] *The New Pearl Harbor*, 119–20; citing *Washington Post*, December 29, 2001; *Newsweek*, September 24, 2002; *Los Angeles Times*, September 24, 2002; and *New York Times*, July 25, 2003.

[14] Graham, *Intelligence Matters*, 12–13, 224.

[15] Ibid., 24, 167.

[16] Ibid., 168, 223, 225.

[17] Ibid., 169, citing Dana Priest, "White House, CIA Kept Key Portions of Report Classified," *Washington Post*, July 25, 2003.

[18] Ibid., 224, quoting an Associated Press story of March 24, 2004, "FBI Concludes 2 Saudis Not Intel Agents."

[19] Ibid., 226–29.

[20] Ibid., 166.

[21] Ibid., 166, 216.

[22] Ibid., xiv.

الفصل السابع: الرحلات السعوديّة

[1] Unger, "Unasked Questions," *Bostton Globe*, April11, 2004.

[2] Kathy Steele, with Brenna Kelly and Elizabeth Lee Brown, "Phantom Flight from Florida," *Tampa Tribune*, October 5, 2001.

[3] Unger, *House of Bush*, 8–9; "Unasked Questions."

[4] Unger, "Unasked Questions."

[5] Jean Heller, "TIA Now Verifies Flight of Saudis," *St. Petersburg Times*, June 9, 2004 (www.saintpetersburgtimes.com/2004/06/09/Tampabay/TIA_now_verifies_flig.shtml).

[6] "Phantom Flight" was, of course, the name used in the original article in the *Tampa Tribune*, cited in note 2, above.

[7] Unger, *House of Bush*, 9, citing Steele, "Phantom Flight from Florida."

[8] Unger, "Unasked Questions."

[9] Unger, *House of Bush*, 9.

[10] Ibid., 256.

[11] Ibid., 9. One odd feature of the Commission's treatment of this issue is that Jean Heller's story, "TIA Now Verifies Flight of Saudis," contains an assertion that the Commission seemingly could have used to bolster its case but

did not. Heller said: "most of the aircraft allowed to fly in US airspace on Sept. 13 were empty airliners being ferried from the airports where they made quick landings on Sept. 11. The reopening of airspace included paid charter flights, but not private, non-revenue flights. 'Whether such a (LearJet) flight would have been legal hinges on whether somebody paid for it,' said FAA spokesman William Shumann. 'That's the key.'" Why did the Commission not refer to this distinction? Did it simply not know about it? Or did it discover that Shumann's distinction was one that was invented after the fact? To answer these questions, we would need to see whether there is evidence that this distinction was made and publicized at the time. Was it, for example, made in the NOTAM broadcast at 10:57 AM, which Unger reported? My assumption that the Commission's failure to refer to this distinction reflected its judgment that the distinction would not hold up under scrutiny because it had been invented later. When I asked Craig Unger himself if this was the case, he replied, "Yes, this is, as you put it, a later-invented distinction. When I asked the FAA if the flights were legal, they assured me that the flights did not take place—as did the FBI and White House on many occasions" (e-mail of Monday, September 27, 2004).

[12] One more dimension of this incompleteness involves a story in the *New York Times* saying that, in Unger's summary statement, "before September 14, members of the bin Laden family were driven or flown under FBI supervision first to a secret assembly point in Texas and later in Washington" (*House of Bush*, 256, referring to Patrick E. Tyler, "Fearing Harm, Bin Laden Kin Fled From U.S.," *New York Times*, September 30, 2001). If this report is correct—the FBI said it was "erroneous," but as Unger shows, their other denials about these stories proved false—there would have been at least one more flight on September 13 or even earlier. But the Commission's report does not mention this possibility.

[13] As mentioned in an earlier note, this name is spelled in various ways, especially Osama bin Laden (abbreviated OBL), Usama bin Ladin, and Usama Bin Ladin (the latter two abbreviated UBL). *The 9/11 Commission Report* has adopted the third of these conventions.

[14] Unger, *House of Bush*, 178–79.

[15] Ibid., 258.

[16] Ibid., 12.

[17] Ibid., 257.

[18] Unger, "Unasked Questions."

[19] Ibid.

[20] Unger, *House of Bush*, 7.

[21] Ibid., 269.

[22] Unger, "Unasked Questions."

[23] Unger, *House of Bush*, 255.

[24] Craig Unger, "The Great Escape," *New York Times*, June 1, 2004 (www.nytimes.com/2004/06/01/opinion/01UNGE.html), referring to a Judicial Watch press release of March 25, 2004 (www.judicialwatch.org/3569.shtml).

[25] Craig Unger, "Bin Laden Manifests," July 22 (www.houseofbush.com/index.php?p=11).

[26] Unger, "Unasked Questions."

[27] Unger, *House of Bush*, 7.

[28] Ibid. 3,15.

[29] Ibid., 145.

[30] Ibid., 2, 7.

[31] Ibid., 14–15, 8.

[32] Although Unger had not specified that the meeting between Bandar and Bush occurred prior to the authorization of the flights, Senator Bob Graham, after describing the meeting, says that the flights took off "later that day" (Graham, *Intelligence Matters*, 26).

[33] Unger, *House of Bush*, 7.

[34] Ibid., 16.

[35] Ibid., 11.

[36] Ibid., 255.

[37] Ibid., 254, citing CNN's "Daybreak," March 19, 2002.

[38] NBC, *Meet the Press*, April 25, 2004 (http://www.msnbc.msn.com/id/4829855). This interview is posted at http://archive.salon.com/politics/war_room/2004/04/26/bandar.

[39] Ibid., 253.

[40] Posner, *Why America Slept*, 193.

[41] See note 1 of Chapter 6, above.

[42] Posner, *Why America Slept*, 193.

الفصل الثامن: ادعاءات تتعلق بمركز قيادة الأف بي آي

[1] *New York Times*, May 19 and 20, 2002, and *Los Angeles Times*, May 26, 2002.

[2] *Time*, May 21, 2002, and the Senate Intelligence Committee, October 17, 2002. Rowley's letter is discussed in Patrick Martin, "September 11 Cover-Up Crumbles: Who Was Covering for Moussaoui, and Why?" World Socialist Website, May 29, 2002 (www.wsws.org/articles/2002/may2002/sept-m29.shtml).

[3] In NPH (148), having said that there is "reason to believe that intimidation may have dampened some of the members' investigative zeal," I pointed out that there were reports "that on August of 2002, FBI agents had questioned nearly all 37 members of the Senate and House intelligence

committees about 9/11-related information leaks." According to these reports, "[t]he agents even demanded that these senators and representatives submit to lie detector tests and turn over phone records and appointment calendars." I also cited a law professor who, commenting on this demand, said: "It creates a great chilling effect on those who would be critical of the FBI" (*Washington Post*, August 2, 2002). Finally, I pointed out that some senators and representatives expressed grave concern about the violation of the separation of powers, with Senator John McCain saying, "What you have here is an organization compiling dossiers on people who are investigating the same organization," and another senator saying that the FBI is "trying to put a damper on our activities and I think they will be successful" (*Washington Post*, August 3 and 24; Associated Press, August 29, 2002).

[4] See NPH 82–83. The three internal quotations came, respectively, from UPI, May 30, 2002; *LA Weekly*, August 2, 2002; and ABC News, November 26, 2002.

[5] See the previous note. Also, *The New Pearl Harbor*, with its summary of Wright's case, was provided to the Commissioners.

[6] See *Time*, December 22, 2002.

[7] NPH 80–81, 122. The references for the internal quotations are, respectively: *New York Times*, February 8, 2002; *Time*, August 4, 2002; *Newsweek*, May 20, 2002; *Time*, May 21 and 27, 2001; *Time*, July 21 and 27, 2002; *Time*, May 27, 2002; and *Star Tribune*, December 22, 2002.

[8] See James V. Grimaldi, "2 FBI Whistle-Blowers Allege Lax Security, Possible Espionage," *Washington Post*, June 19, 2002 (www.washingtonpost.com/ac2/wpdyn?pagename=article&node=&contentId=A7829-2002Jun18&notFound=true/); also stories by Cox News, August 14, 2002, and Associated Press, October 18, 2002.

[9] See NPH 83–84. I have recently noticed, however, that this discussion of Edmonds is in the wrong chapter in NPH. It should be in Chapter 8, which deals with obstructions *after* 9/11.

[10] NPH, 2nd ed., 189–92.

[11] Sibel Edmonds, "Our Broken System," July 9, 2004 (available at www.911citizenswatch.org/print.php?sid=329 or www.scoop.co.nz/mason/stories/HL0408/S00012.htm). This article begins thus:

"On Tuesday, July 6, 2004, Judge Reggie Walton made a decision and ruled on my case. Under his ruling, I, an American citizen, am not entitled to pursue my 1st and 5th Amendment rights guaranteed under the Constitution of the United States. The vague reasoning cited, without any explanation, is to protect 'certain diplomatic relations for national security.' Judge Walton reached this decision after sitting on this case with no activity for almost two years. He arrived at this decision without allowing my attorney and I any due process: NO status hearing, NO briefings, NO oral argument, and NO discovery. He made his decision after allowing the government attorneys to present their case to him, privately, in camera, ex parte; we

were not allowed to participate in these *cozy* sessions. Is this the American system of justice we believe in? Is this the due process we read about in our civics 101 courses? Is this the judicial branch of our government that is supposed to be separate from the other two branches in order to protect the people's rights and freedom?"

[12] Sibel Edmonds, "Letter to Thomas Kean from Sibel Edmonds," 9/11 Citizens Watch, August 1, 2004 (www.911citizenswatch.org/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=373); also available as "An Open Letter to the 9/11 Panel," Antiwar.com, August 2, 2004 (http://antiwar.com/edmonds/?articleid=3230).

[13] Ibid.

[14] Ibid.

[15] Ibid.

[16] Ibid.

[17] Ibid.

الفصل التاسع: باكستان واستخباراتها

[1] See NPH 108–09.

[2] *New York Times*, September 13, 2001, quoted in Michel Chossudovsky, *War and Globalisation: The Truth Behind September 11* (Canada: Global Outlook, 2002), 51.

[3] Senator Graham reports that on the morning of 9/11, he, as chairman of the Senate Intelligence Committee, Porter Goss, as chairman of the House Intelligence Committee, and Senator Jon Kyl, a member of the Senate Intelligence Committee, along with several staff members, had a breakfast meeting with General Ahmad "in reciprocation for General Ahmed's [Graham's spelling] hospitality during our trip to Pakistan two weeks earlier." However, he reports, the meeting, which began at 8:00, was disbanded as soon as word was received of the attack on the second tower of the World Trade Center (*Intelligence Matters*, ix–xi).

[4] *Wall Street Journal*, October 10, 2001 (http://www.opinionjournal.com/best/?id=95001298).

[5] Agence France Presse, October 10, 2001, cited in Chossudovsky, *War and Globalisation*, 58.

[6] CNN, March 14, 2002; *Los Angeles Times*, March 15, 2002.

[7] Chossudovsky, *War and Globalisation*, 156–58.

[8] Manoj Joshi, "India Helped FBI Trace ISI–Terrorist Links," *Times of India*, October 9, 2001.

[9] Josh Meyer, "2 Allies Aided Bin Laden, Say Panel Members," *Los Angeles Times*, June 20, 2004 (http://www.latimes.com/news/nationworld/world/la-fg-alqaeda20jun20,1,440629.story).

[10] See NPH 112.

[11] Manoj Joshi, "India Helped FBI Trace ISI–Terrorist Links," quoted in NPH 113.

[12] Steve Coll, *Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001* (New York: Penguin, 2004), 504–05.

[13] Nafeez Mosaddeq Ahmed, *The War on Freedom*, 224–25.

[14] "Our Friends the Pakistanis," *Wall Street Journal*, October 10, 2001 (http://www.opinionjournal.com/best/?id=95001298).

[15] As I had pointed out (NPH 192n3), there are many spellings of this man's name. I have followed Chossudovsky's preference, "Masood," but *The 9/11 Commission Report*, along with Steve Coll, writes "Massoud."

[16] Chossudovsky, *War and Globalisation*, 52–54, 60.

[17] Coll, *Ghost Wars*, 329.

[18] Coll, *Ghost Wars*, 4.

[19] Ibid., 567–69, 574–75.

[20] Reuters, September 15, 2001, quoted in Chossudovsky, *War and Globalisation*, 53.

[21] Coll, *Ghost Wars*, 439, 452. (In this latter statement, Coll is reporting that George Tenet never publicly made this statement. But Coll says this in such a way as to indicate that the statement *could* have been truthfully made.)

[22] NPH 116, citing UPI, September 30, 2002.

[23] *Washington Post*, February 23, 2002.

[24] *Boston Globe*, February 7, 2002; *Observer*, February 24, 2002; *Newsweek*, March 11, 2002; *Vanity Fair*, August 2002.

[25] *Time*, January 26, 2003; UPI, September 30, 2002; John J. Lumpkin, "New Theory on Pearl Slaying: 9/11 Mastermind Believed to Have Killed *Wall Street Journal* Reporter," APAP, October 21, 2003.

[26] *Guardian*, April 5, 2002.

[27] Gerald Posner, *Why America Slept: The Failure to Prevent 9/11* (New York: Random House, 2003), 189, 191, 193, summarized in NPH, 109.

[28] WPBF Channel 25, August 5, 2002; Cox News, August 2, 2002; *Palm Beach Post*, October 17, 2002; quoted in NPH 117.

الفصل العاشر: دوافع محتملة لدى إدارة بوش

[1] Ian Johnson, "Conspiracy Theories about Sept. 11 Get Hearing in Germany," *Wall Street Journal*, September 29, 2003.

[2] Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon & Schuster, 2002), 32.

[3] "Secretary Rumsfeld Interview with the *New York Times*," *New York Times*,

October 12, 2001. For Rice's statement, see Chalmers Johnson, *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic* (New York: Henry Holt, 2004), 229.

[4] *The National Security Strategy of the United States of America*, September 2002 (available at www.whitehouse.gov/nsc/nss.html).

[5] The only statement I have seen that even comes close is the Commission's statement that "[t]he President noted that the attacks provided a great opportunity to engage Russia and China" (330).

[6] The Project for the New American Century (henceforth PNAC) *Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century*, September 2000 (www.newamericancentury.org).

[7] Johnson, *The Sorrows of Empire*, 178.

[8] Lehman, who was secretary of the navy during two Reagan administrations, signed PNAC's "Letter to President Bush on the War on Terrorism," September 20, 2001 (www.newamericancentury.org/Bushletter.htm).

[9] PNAC, *Rebuilding America's Defenses*, 51.

[10] *Washington Post*, January 27, 2002.

[11] Henry Kissinger, "Destroy the Network," *Washington Post*, September 11, 2001.

[12] Greg Miller, "Al Qaeda Finances Down, Panel Says," *Los Angeles Times*, August 22, 2004.

[13] This document, which I downloaded in 2003, gives www.spacecom.af.mil/usspace as the website for the US Space Command. But in August 2004, I found that I could no longer access this site.

[14] An earlier version of this document, entitled "Joint Vision 2010," is discussed in Jack Hitt, "The Next Battlefield May Be in Outer Space," *New York Times Magazine*, August 5, 2001, and in Karl Grossman, *Weapons in Space* (New York: Seven Stories, 2001).

[15] The developments that had been achieved already by 1998 are described in George Friedman and Meredith Friedman, *The Future of War: Power, Technology and American World Dominance in the 21st Century* (New York: St. Martin's, 1998).

[16] For a brief overview of this project, see Grossman, *Weapons in Space*.

[17] PNAC, *Rebuilding America's Defenses*, 54, quoted and discussed in Rahul Mahajan, *Full Spectrum Dominance: U.S. Power in Iraq and Beyond* (New York: Seven Stories Press, 2003), 53–54. The idea is that if some country the United States wishes to attack has a modest number of nuclear missiles, we could eliminate most of them with a first strike. If the country then launched its few surviving missiles at the United States, they would probably not get through our missile defense shield. Although this shield would probably not protect America

from a first strike in which many missiles were fired, it would, the theory is, knock down all the missiles in a small-scale attack. The foreign country would have good reason to believe, therefore, that the United States might go ahead and attack it in spite of its possession of nuclear weapons. It would, therefore, realize that its efforts to deter the United States with threats to retaliate would be futile. As a result, the United States could simply take over the country without needing to attack its nuclear missiles.

[18] Paul O'Neill, the first Secretary of the Treasury in the Bush–Cheney administration, reports that a memo written by Secretary of Defense Donald Rumsfeld, a member of PNAC, said that threats to US security were being created by the fact that regional powers hostile to the United States were "arming to deter us." See Ron Susskind, *The Price of Loyalty: George W. Bush, the White House, and the Education of Paul O'Neill* (New York: Simon & Schuster, 2004), 81.

[19] This figure is reported in the *Global Network Space Newsletter #14* (Fall, 2003), which is posted on the website of the Global Network Against Weapons and Nuclear Power in Space (www.space4peace.org).

[20] Any possible doubt about the statement's meaning was reportedly dispelled by Christopher Maletz, assistant director of PNAC. Christopher Bollyn says that when he asked Maletz what was meant by the need for "a new Pearl Harbor," he replied: "They needed more money to up the defense budget for raises, new arms, and future capabilities," and neither the politicians nor the military would have approved "without some disaster or catastrophic event." Christopher Bollyn, "America 'Pearl Harbored,'" American Free Press, updated April 12, 2004 (www.americanfreepress.net/12_24_02/America_Pearl_Harbored/america_pearl_harbored.html).

[21] *Report of the Commission to Assess U.S. National Security Space Management and Organization* (www.defenselink.mil/cgi-bin/dlprint.cgi).

[22] Ibid., quoted in Thierry Meyssan *9/11: The Big Lie* (London: Carnot, 2002), 151–52.

[23] Department of Defense News Briefing on Pentagon Attack (www.defenselink.mil/cgi-bin/dlprint.cgi), quoted in Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 152.

[24] This point is emphasized in Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 154.

[25] An examination of the Commission's report shows that Rumsfeld is mentioned in 53 paragraphs, Myers in 18, and Eberhart in 8. Many of these places cite interviews with them as sources of information. None of them reflect any questions implying that any aspects of their behavior that day might have been less than exemplary, or that any of their statements may have been less than fully truthful.

[26] See Ahmed Rashid, *Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia* (New Haven: Yale University Press, 2001), 145. Rashid first used

this name in "The New Great Game: The Battle for Central Asia's Oil," *Far Eastern Economic Review,* April 10, 1997. He also uses it for Part 3 of *The Taliban.* Chalmers Johnson refers to Rashid as "the preeminent authority on the politics of Central Asia" (*The Sorrows of Empire,* 179).

[27] See Steve Coll, *Ghost Wars,* 305.

[28] Rashid, *Taliban,* Chs. 12 and 13.

[29] Ibid., 163.

[30] Coll, *Ghost Wars,* 308; Rashid, *Taliban,* 167, 171; Johnson, *The Sorrows of Empire,* 177.

[31] Coll, *Ghost Wars,* 338.

[32] Rashid, 166.

[33] Rashid, *Taliban,* 168.

[34] Ibid., 166. Although, as Rashid reports, the State Department quickly retracted this announcement, the revelation of its true sympathies had been made.

[35] Coll, *Ghost Wars,* 330.

[36] Rashid, *Taliban,* 166.

[37] *Telegraph,* August 13, 1998, quoted in NPH 90.

[38] Rashid, *Taliban,* 75–79, 175.

[39] Ibid., 175.

[40] Quoted in Jean-Charles Brisard and Guillaume Dasquié, *Forbidden Truth: U.S.–Taliban Secret Oil Diplomacy and the Failed Hunt for Bin Laden* (New York: Nation Books/Thunder's Mouth Press, 2002), and NPH 91.

[41] George Arney, "U.S. 'Planned Attack on Taleban'," BBC News, September 18, 2001 ("Taleban" is a spelling preferred by some British writers).

[42] The basis for this attack was provided on 9/11 itself. In the president's statement to the nation that evening, he declared: "We will make no distinction between the terrorists who committed these acts and those who harbor them." Then in a meeting of the National Security Council, which followed immediately, CIA Director Tenet reportedly said that al-Qaeda and the Taliban are essentially one and the same, after which Bush said to tell the Taliban that we were finished with them (*Washington Post,* January 27, 2002).

[43] Chalmers Johnson, *The Sorrows of Empire,* 178–79.

[44] *The Frontier Post,* October 10, 2001, cited in Ahmed, *The War on Freedom,* 227.

[45] *Chicago Tribune,* March 18, 2002, quoting from the Israeli newspaper *Ma'ariv.*

[46] Johnson, *The Sorrows of Empire,* 176.

[47] Ibid., 182–83.

[48] Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its*

Geostrategic Imperatives (New York: Basic Books, 1997), 210.

[49] Ibid., 35–36.

[50] Ibid., 36.

[51] Ibid., 212, 24–25.

[52] Reported in David E. Sanger and Robin Toner, "Bush, Cheney Talk of Iraq and al-Qaida Link," *New York Times*, June 18, 2004.

[53] William Safire, *New York Times*, June 21, 2004; Susan Jo Keller, "Political Uproar: 9/11 Panel Members Debate Qaeda–Iraq 'Tie,'" *New York Times*, June 21, 2004 (http://www.nytimes.com/2004/06/21/politics/21PANE.html); Joe Conason, "9/11 Panel Becomes Cheney's Nightmare" (available at www.911citizenswatch.org/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=319).

[54] The Commission added that Wolfowitz said the chances of Saddam's involvement were high partly because he suspected that Saddam was behind the 1993 attack on the World Trade Center—a theory for which the Commission says it found no credible evidence (336, 559n73).

[55] Johnson, *The Sorrows of Empire*, 227.

[56] Although Johnson does not name it, he probably has in mind the Pentagon's 1992 "Defense Planning Guidance" (DPG), authored primarily by Paul Wolfowitz, then the undersecretary of defense for policy, and Lewis "Scooter" Libby.

[57] The Institute for Advanced Strategic and Political Studies, "A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm," July 8, 1996 (http://www.israeleconomy.org/strat1.htm).

[58] James Bamford, *A Pretext for War* (New York: Doubleday, 2004), 263.

[59] Paul D. Wolfowitz and Zalmay M. Khalilzad, "Saddam Must Go," *Weekly Standard* (December 1997).

[60] PNAC, "Letter to President Clinton on Iraq," January 26, 1998 (www.newamericancentury.org); PNAC, "Letter to Gingrich and Lott," May 29, 1998 (www.newamericancentury.org).

[61] PNAC, *Rebuilding America's Defenses*, 14, 17.

[62] Johnson, *The Sorrows of Empire*, 228–29.

[63] See Ron Susskind, *The Price of Loyalty*, 75, 91. In an interview on CBS's "60 Minutes" in January 2004, O'Neill, who as Secretary of the Treasury was a member of the National Security Council, said that the main topic within days of the inauguration was going after Saddam, with the question being not "Why Saddam?" or "Why Now?" but merely "finding a way to do it" (www.cbsnews.com/stories/2004/01/09/60minutes/main592330.shtml). "[H]e is right," says Richard Clarke about O'Neill's claim. "The administration of the second George Bush did begin with Iraq on its agenda." Richard A. Clarke, *Against*

All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Free Press, 2004), 264.

[64] These notes were quoted in "Plans for Iraq Attack Began on 9/11," CBS News, September 4, 2002.

[65] Bamford, *A Pretext for War*, 285.

[66] Susskind, *The Price of Loyalty*, 96.

[67] Stephen Gowans, "Regime Change in Iraq: A New Government by and for US Capital," ZNet, April 20, 2003; the internal quote is from Robert Fisk, *Independent*, April 14, 2003.

[68] Johnson, *The Sorrows of Empire*, 226.

[69] PNAC, *Rebuilding America's Defenses*, 14.

القسم الثاني

الفصل الحادي عشر: مشاكل في حسابات مبكّرة للرحلات

[1] The FAA's *Aeronautical Information Manual: Official Guide to Basic Flight Information and Air Traffic Control (ATC) Procedures* (www.faa.gov).

[2] Chairman of the Joint Chiefs of Staff Instruction 3610.01A, June 1, 2001, "Aircraft Piracy (Hijacking) and Destruction of Derelict Airborne Objects" (www.dtic.mil).

[3] Glen Johnson, "Otis Fighter Jets Scrambled Too Late to Halt the Attacks," *Boston Globe*, September 15 (http://nl.newsbank.com/nl-search/we/Archives?p_action=print).

[4] Ibid.

[5] FAA News Release, August 9, 2002; cited in William Thomas, "Pentagon Says 9/11 Interceptors Flew: Too Far, Too Slow, Too Late," in Jim Marrs, *Inside Job: Unmasking the 9/11 Conspiracies* (San Rafael: Origin Press, 2004), 145–49.

[6] Congressional testimony by NORAD's commander, General Ralph E. Eberhart, made in October 2002, and *Slate* magazine, January 16, 2002.

[7] Cited in Nafeez Mosaddeq Ahmed, *The War on Freedom: How and Why America Was Attacked September 11, 2001* (Joshua Tree, Calif.: Tree of Life Publications, 2002), 151.

[8] Air Traffic Control Center, "ATCC Controller's Read Binder" (available at www.xavius.com/080198.htm, quoted in Ahmed, *The War on Freedom*, 148).

[9] "U.S. Senator Carl Levin (D-MI) Holds Hearing on Nomination of General Richard Myers to be Chairman of The Joint Chiefs of Staff," Senate Armed Services Committee, Washington D.C., September 13, 2001. The portion of this interview in question is printed in Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 161–63.

[10] Glen Johnson, "Otis Fighter Jets."

[11] CBS News, September 14, 2001.

[12] Johnson, "Otis Fighter Jets."

[13] Matthew Wald, "After the Attacks: Sky Rules; Pentagon Tracked Deadly Jet but Found No Way to Stop It," *New York Times*, September 15, 2001.

[14] The 9/11 Commission, Staff Report, May 19, 2004. Cited in Paul Thompson, *The Terror Timeline*, 439.

[15] This show, besides being mentioned by Johnson, was mentioned as the first articulation of the new story, soon to become the official version, in George Szamuely, "Scrambled Messages," *New York Press*, 14/50 (www.nypress.com/14/50/taki/bunker.cfm).

[16] "NORAD's Response Times," News Release by the North American Aerospace Defense Command, September 18, 2001 (available at www.standdown.net/noradseptember182001pressrelease.htm).

[17] *Christian Science Monitor*, September 13, 2001; MSNBC, September 15, 2001; *New York Times*, October 16, 2001; Associated Press, August 12, 2002.

[18] ABC News, September 14, 2001; *New York Times*, September 15, 2001.

[19] *Boston Globe*, November 23, 2001; ABC News, July 18, 2002.

[20] *New York Times*, September 12, 2001; *Guardian*, October 17, 2001; *Boston Globe*, November 23, 2001. Ben Sliney, the new Operations Manager at the FAA's Command Center, reported later that he soon heard about the message with the phrase, "We have some planes," and that this phrase haunted him all morning (*USA Today*, August 18, 2002).

[21] *Village Voice*, September 13, 2001.

[22] *Guardian*, October 17, 2001.

[23] *Christian Science Monitor*, September 13, 2001.

[24] CNN, September 17, 2001; *Washington Post*, September 12, 2001; NORAD, September 18, 2001.

[25] ABC News, September 14, 2001.

[26] "NORAD's Response Times," September 18, 2001 (available at www.standdown.net/noradseptember182001pressrelease.htm).

[27] *Guardian*, October 17, 2001; *New York Times*, October 16, 2001; *Boston Globe*, November 23, 2001.

[28] *Boston Globe*, November 23, 2001; *New York Times*, November 16, 2001.

[29] *Washington Post*, September 12, 2001; CNN, September 17, 2001; "NORAD's Response Times," September 18, 2001.

[30] ABC News, September 11, 2002; MSNBC, September 23, 2001; *Slate*, January 17, 2002.

[31] William B. Scott, "Exercise Jump-Starts Response to Attacks," *Aviation Week and Space Technology*, June 3, 2002

(www.aviationnow.com/content/publication/awst/20020603/avi_stor.htm).

[32] *Air Force News*, July 30, 1997.

[33] A story in the *Cape Cod Times* (September 16, 2001) quoted an Otis spokesman as saying that an "F-15 departing from Otis can reach New York City in 10 to 12 minutes." But this statement, which presupposed an average speed of only about 1000 mph, perhaps factored in the scramble and take-off times.

[34] "NORAD's Response Times," September 18, 2001.

[35] Stan Goff, "The So-Called Evidence is a Farce," *Narco News* #14: October 10, 2001 (www.narconews.com); George Szamuely, "Scrambled Messages," *New York Press*, 14/50 (www.nypress.com/14/50/taki/bunker.cfm).

[36] This deviation was shown in the flight course for AA 77 provided by *USA Today* shown on the first page of Paul Thompson's timeline for Flight 77 (www.cooperativeresearch.org/timeline.jsp?timeline=complete_911_timeline&day_of_911=aa77).

[37] *Guardian*, October 17, 2001; *New York Times*, October 17, 2001; *Boston Globe*, November 23, 2001.

[38] *New York Times*, September 15, 2001.

[39] *Newsday*, September 23, 2001; *Guardian*, October 17, 2001; *Boston Globe*, November 23, 2001.

[40] *Washington Post*, September 12, 2001; *Newsday*, September 23, 2001.

[41] *New York Times*, October 16, 2001.

[42] *Washington Post*, September 12, 2001; CNN, September 17, 2001; Associated Press, August 19, 2002; "NORAD's Response Times," September 18, 2001.

[43] *The 9/11 Commission Report* says 9:37:46 (33).

[44] "NORAD's Response Times," September 18, 2001 (see note 69, below); *Newsday*, September 23, 2001.

[45] George Szamuely, "Nothing Urgent," *New York Press* 15/2 (www.nypress.com/15/2/taki/bunker.cfm).

[46] *Telegraph*, September 16, 2001.

[47] "Air Attack on Pentagon Indicates Weaknesses," *Newsday*, September 23, 2001.

[48] *Pittsburgh Post-Gazette*, October 29, 2001; *Boston Globe*, November 23, 2001; Jere Longman, *Among the Heroes: United Flight 93 and the Passengers and Crew Who Fought Back* (New York: HarperCollins, 2002), 208.

[49] *Guardian*, October 17, 2001; *Boston Globe*, November 23, 2001; MSNBC, July 30, 2002.

[50] CNN September 17, 2001; MSNBC, September 3, 2002.

[51] *Newsweek*, September 22, 2001; *Pittsburgh Post-Gazette*, October 28, 2001.

[52] Available at www.9-11commission.gov/archive/hearing2/9-11Commission_Hearing_2003-05-23.htm.

[53] There *is* a dispute about the time, but only whether the time was 10:03 or 10:06, as will be discussed later.

[54] *USA Today*, September 16, 2001; *Washington Post*, January 27, 2002; ABC News and CBS News, September 11, 2002.

[55] *Pittsburgh Post-Gazette*, October 28, 2001; *Washington Post*, January 27, 2002.

[56] CBS News, September 11, 2001; Associated Press, September 13, 2001; *Nashua Telegraph*, September 13, 2001.

[57] *Boston Herald*, September 15, 2001. Wolfowitz's statement was also referred to in Matthew Wald's *New York Times* article of that day, "After the Attacks: Sky Rules."

[58] Cleveland Newschannel 5, September 11, 2001; *Philadelphia Daily News*, November 15, 2001; *Pittsburgh Post-Gazette*, September 12, 2001; *St. Petersburg Times*, September 12, 2001.

[59] Reuters News Service, September 13, 2001; CBS News, May 23, 2002; *Pittsburgh Tribune-Review*, September 14, 2001.

[60] *Pittsburgh Post-Gazette*, September 13, 2001.

[61] *Independent*, August 13, 2002; *Philadelphia Daily News*, November 15, 2001.

[62] MSNBC, September 11, 2002; Jere Longman, *Among the Heroes*, 110.

[63] *Newsweek*, September 22, 2001; *Pittsburgh Post-Gazette*, October 28, 2001; *Telegraph*, August 6, 2002.

[64] *Pittsburgh Post-Gazette*, September 28, 2002; Longman, *Among the Heroes*, 180.

[65] ABC News, September 11, 2001; Associated Press, September 12, 2001. Longman (264) and the *Mirror* report that although the FBI later denied that the recording of this call contained any mention of smoke or an explosion, the person who took this call was not allowed to speak to the media.

[66] The *Mirror*, September 13, 2002; Longman, *Among the Heroes*, 180.

[67] William B. Scott, "Exercise Jump-Starts Response to Attacks," *Aviation Week and Space Technology*, June 3, 2001; *Cape Cod Times*, August 21, 2002.

[68] This exchange is quoted in Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 162.

[69] Based on "NORAD's Response Times," September 18, 2001 (available at www.standdown.net/noradseptember182001pressrelease.htm).

الفصل الثاني عشر: اللجنة والرحلة

[1] As stated in Chapter 11, news reports at the time said that the transponder went off right after radio contact was lost, hence at about 8:15. But the 9/11 Commission, entirely on the basis of interviews, puts the time at 8:21 (18).

Colonel Robert Marr, head of NEADS, had put the time even later, saying the transponder went off sometime after 8:30 (ABC News, September 11, 2002). The Commission does not mention either of these alternative times.

[2] MSNBC, September 12, 2001.

[3] This account, with its 40-minute delay between transmission and translation, may or may not contradict Ben Sliney's statement quoted in note 20 of Ch. 11, above, in which he reported that he learned about this phrase "soon" after it was transmitted.

[4] NORAD's timeline had estimated 8:46 as the time. It is specified as 8:46:40 by the 9/11 Commission (32), then rounded off to 8:47.

[5] Quoted in James Bamford, *A Pretext for War* (New York: Doubleday, 2004), 60–61.

[6] Ibid., 4.

[7] *Newsday*, September 23, 2001; quoted in Paul Thompson, *The Terror Timeline*, 108.

[8] See, for example, Illarion Bykov and Jared Israel, "Guilty for 9-11: Bush, Rumsfeld, Myers, Section 1: Why Were None of the Hijacked Planes Intercepted?" (www.emperors-clothes.com/indict/911page.htm; listed in the Table of Contents under "Evidence of high-level government conspiracy in the events of 9-11").

[9] *San Diego Union-Tribune*, September 12, 2001.

[10] *USA Today*, September 17, 2001.

[11] MSNBC, September 23, 2001.

[12] Emails from Kyle Hence, 9/11 CitizensWatch, September 23 and 29, 2004.

[13] *Telegraph*, September 16, 2001; *Denver Post*, September 11, 2001.

[14] *Aviation Week and Space Technology*, September 9, 2002.

[15] Ibid.

[16] *San Diego Union-Tribune*, September 12, 2001.

[17] Although some readers might consider this possibility unrealistic, James Bamford reports that Colonel Marr stated—with respect to what unarmed fighters going after Flight 93 could do—that (in Bamford's indirect quotation) "the only solution would be for one of the fighter pilots to give up his own life by crashing into the United Airlines jet" (*A Pretext for War*, 67, citing the transcript for "9/11," ABC News, September 11, 2002).

[18] To find these statements, try www.dcmilitary.com; or go to www.archive.org and enter www.andrews.af.mil; failing both of those routes, go to emperors-clothes.com/9-11backups/dcmilsep.htm and emperors-clothes.com/9-11backups/dcmil.htm to locate backups for the DC Military web pages for September and November.

[19] Quoted in Bykov and Israel, "Guilty for 9-11," and Ahmed, *The War on Freedom*, 154–55, citing DC Military (www.dcmilitary.com).

[20] On this change, see Bykov and Israel, "Update to Guilty for 9-11: Bush, Rumsfeld, Myers: Section 1," The Emperors New Clothes (www.emperors-clothes.com/indict/911page.htm), or Thompson, "September 11" (After 9:03 AM).

[21] Bykov and Israel, reported, however, that the DC Military website could still be accessed through www.archive.org by entering "www.andrews.af.mil." They further report, in any case, that they maintain backups of the DC Military web pages for September and November, so that they can be compared, at emperors-clothes.com/9-11backups/dcmilsep.htm and emperors-clothes.com/9-11backups/dcmil.htm.

[22] Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004), 12.

[23] This document, often referred to simply as CJCSI 3610.01A, is available at www.dtic.mil/doctrine/jel/cjcsd/cjcsi/3610_01a.pdf. See Afterword, NPH, 2nd ed.

[24] The idea that no standard procedures should prevent "immediate responses" in emergency situations is also stated in other places in this memo of June 1, 2001. Section 4.4, after saying that the secretary of defense retains approval authority for various types of support, concludes by saying: "Nothing in this Directive prevents a commander from exercising his or her immediate emergency response authority as outlined in DoD Directive 3025.1." And Section 4.5 begins with these words: "With the exception of immediate responses under imminently serious conditions, as provided in paragraph 4.7.1., below. . . . " I have discussed this issue at greater length in the Afterword to the second edition of NPH.

[25] "Because of a technical issue," we are told, "there are no NEADS recordings available of the NEADS senior weapons director and weapons director technician position responsible for controlling the Otis scramble" (459n20). This explanation was apparently good enough for the Commission.

[26] Thierry Meyssan, *Pentagate* (London: Carnot Publishing, 2002), 115, quoting "PAVE PAWS, Watching North America's Skies, 24 Hours a Day" (www.pavepaws.org).

[27] NTSB (National Transportation Safety Board), Aircraft Accident Brief for Payne Stewart Incident, October 25, 1999 (http://www.ntsb.gov/Publictn/2000/aab0001.htm).

[28] Lynn Lunsford, "Loss of Oxygen Cited as Possible Cause of Jet's Wayward Flight, Crash," Knight-Ridder Tribune Business News: *The Dallas Morning News*, October 26, 1999 (available at www.wanttoknow.info/991026dallasmorningnews).

[29] The note (459n121) concludes with these references: "See NTSB memo, Aircraft Accident Brief for Payne Stewart incident, Oct. 25, 1999; FAA email, Gahris to Myers, 'ZJX Timeline for N47BA accident,' Feb. 17, 2004."

[30] NTSB, "Aircraft Accident Brief for Payne Stewart Incident."

[31] The NTSB memo, unfortunately, gets very confused, making it very difficult for anyone to figure out from it what happened. Part of the confusion seems to be the failure to account for the difference between time zones, but the confusion appears deeper than this. Partly for this reason, and partly because of the conflicts between the various news reports (perhaps due in large part to the confusions in this memo), I myself do not cite the Payne Stewart incident as an example of rapid response time (although it may well have been).

الفصل الثالث عشر: اللجنة والرحلة:

[1] "NORAD's Response Times," NORAD News Release, September 18, 2001 (available at www.standdown.net/noradseptember182001pressrelease.htm).

[2] Hart Seely, "Amid Crisis Simulation, 'We Were Suddenly No-Kidding Under Attack,'" Newhouse News Service, January 25, 2002.

[3] James Bamford, *A Pretext for War* (New York: Doubleday, 2004), 15, quoting the transcript for "9/11," ABC News, September 11, 2002.

[4] ABC News, September 11, 2002; MSNBC, September 23, 2001; *Slate*, January 17, 2002.

[5] William B. Scott, "Exercise Jump-Starts Response to Attacks," *Aviation Week and Space Technology*, June 3, 2002 (www.aviationnow.com/content/publication/awst/20020603/avi_stor.htm).

[6] *Toronto Star*, December 9, 2001, cited in Thompson, *The Terror Timeline*, 392.

[7] The 9/11 Commission, Staff Report, May 19, 2004, cited in Paul Thompson, *The Terror Timeline*, 439.

[8] *New York Times*, October 16, 2001.

[9] *Newsday*, September 10, 2002.

[10] *Washington Post*, September 12, 2001; CNN, September 17, 2001; "NORAD's Response Times," September 18, 2001; *Newsday*, September 10, 2002; Associated Press, August 19, 2002.

[11] Hart Seely, "Amid Crisis Simulation, 'We Were Suddenly No-Kidding Under Attack,'" Newhouse News Service, January 25, 2002.

[12] I obtained a copy of this memo from Kyle Hence, co-founder of 9/11 CitizensWatch, who was one of its original recipients.

[13] Laura Brown told me this in a telephone conversation I had with her on Sunday, August 15, 2004.

[14] Posted at www.911truth.org/article.pup?story=20040812004421797.

[15] Tom Flocco, "Rookie in the 9-11 Hot Seat?" tomflocco.com, June 17, 2004 (http://tomflocco.com/modules.php?name=News&file=article&sid=65); also available at Los Angeles Independent Media Center, June 17, 2004 (http://la.indymedia.org/news/2004/06/113002.php).

[16] Ibid.

[17] Tom Flocco, "9-11 Probe Continues to Bypass Executive Branch Testimony," tomflocco.com, October 13, 2003 (http://tomflocco.com/modules.php?name=News&file=article&sid=10).

[18] CNN, September 4, 2002; ABC News, September 11, 2002; William B. Scott, "Exercise Jump-Starts Response to Attacks," *Aviation Week and Space Technology*, June 3, 2002.

[19] Richard A. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004), 2.

[20] Ibid., 3–5.

الفصل الرابع عشر: اللجنة والرحلة

[1] This flight course for AA 77 provided by *USA Today* is shown on the first page of Paul Thompson's timeline for Flight 77 (www.cooperativeresearch.org/timeline.jsp?timeline=complete_911_timeline&day_of_911=aa77).

[2] *Village Voice*, September 13, 2001; *Guardian*, October 17, 2001.

[3] *USA Today*, August 13, 2002. Clarke, *Against All Enemies*, 13.

[4] *Washington Post*, September 12, 2001; *Newsday*, September 23, 2001.

[5] Paul Thompson, "September 11: Minute-by-Minute" (8:56), available at www.cooperativeresearch.org.

[6] *Christian Science Monitor*, September 13, 2001.

[7] ABC News, September 6, 2002.

[8] *New York Times*, September 13, 2001; Hart Seely, "Amid Crisis Simulation, 'We Were Suddenly No-Kidding Under Attack,'" Newhouse News Service, January 25, 2002.

[9] National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, 12th Public Hearing, June 17, 2004 (www.9-11commission.gov/archive/hearing12/9-11Commission_Hearing_2004-06-17.htm).

[10] Since the previous account said that the F-16s were 105 (instead of 150) miles away, one could wonder if the Commission meant to suggest that this idea arose from transposing the "5" and the "0."

[11] It is on page 45 of *The 9/11 Commission Report* that we learn that Eckmann was the lead pilot.

[12] Matthew Wald, "After the Attacks: Sky Rules; Pentagon Tracked Deadly Jet but Found No Way to Stop It," *New York Times*, September 15, 2001.

[13] Clarke, *Against All Enemies*, 3–5.

[14] "Statement of Secretary of Transportation Norman Y. Mineta before the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States; May 23, 2003," available at www.cooperativeresearch.org/timeline/2003/commissiontestimony052303.htm.

[15] Clarke, *Against All Enemies*, 7–8.

[16] Department of Defense, March 23, 2004.

[17] Bamford, *A Pretext for War*, 38–39.

[18] Sgt. 1st Class Kathleen T. Rhem, USA, "Myers and Sept. 11: 'We Hadn't Thought About This,'" American Forces Press Service, October 23, 2001.

[19] James Bamford, *Body of Secrets: Anatomy of the Ultra-Secret National Security Agency* (2001; New York: Anchor Books, 2002), 82–91.

[20] Clarke, *Against All Enemies*, 5.

[21] Ibid., 7–9.

[22] Ibid., 12.

[23] Ibid., 23.

[24] NPH 238n27.

[25] Department of Defense, October 12, 2001; *Minneapolis Star Tribune*, September 12, 2001; CNN, December 5, 2001; ABC News, September 11, 2002. A brief version of this account is also given in Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon & Schuster, 2002), 24–25.

[26] Department of Defense, September 15, 2001.

[27] 9/11 Commission Staff Report, March 23, 2004, quoted in Paul Thompson, *The Terror Timeline*, 424, 426.

[28] For this account, according to which Rumsfeld again helps with rescue efforts, the Commission cites an interview it had with Rumsfeld in December 2002, along with a Department of Defense memo and an interview with Rumsfeld's assistant, Stephen Cambone, in 2004 (463n193).

[29] This problem is raised by Paul Thompson (*The Terror Timeline*, 426).

[30] Clarke, *Against All Enemies*, 22.

[31] "Statement of Secretary of Transportation Norman Y. Mineta before the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, May 23, 2003," available at www.cooperativeresearch.org/timeline/2003/commissiontestimony052303.htm.

[32] ABC News, September 11, 2002.

[33] William B. Scott, "Exercise Jump-Starts Response to Attacks," *Aviation Week and Space Technology*, June 3, 2002 (www.aviationnow.com/content/publication/awst/20020603/avi_stor.htm).

الفصل الخامس عشر: اللجنة والرحلة

[1] Clarke, *Against All Enemies*, 7.

[2] The National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, June 17, 2004; quoted in Tom Flocco, "Rookie in the 9-11 Hot Seat?" tomflocco.com, June 17, 2004 (http://tomflocco.com/modules.php?name=News&file=article&sid=65).

[3] Flocco, "Rookie in the 9-11 Hot Seat?"

[4] Ibid.

[5] According to Elizabeth Drew (*New York Review of Books*, September 23, 2004, 8) the White House was very anxious for this phrase, showing Cheney's decisiveness, to be included.

[6] I have left out of my discussion in the text the following passage in the Kean–Zelikow Report about what happened after the shoot-down authorization was finally communicated to NORAD: "The NEADS commander [Colonel Robert Marr] told us he did not pass along the order because he was unaware of its ramifications. Both the mission commander and the senior weapons director indicated they did not pass the order to the fighters circling Washington and New York because they were unsure how the pilots would, or should, proceed with this guidance" (43). I will not comment on the absurdities in these statements except to point out that here the Kean–Zelikow Report has succeeded in making military officials appear as ridiculous as it normally makes FAA officials appear. Of course, people do say absurd things when they are creating or at least going along with a false story (which is how I account for the hesitations and absurdities in the General Larry Arnold's testimony before the Commission quoted in Chapter 12). My point is simply that we should not confuse these statements by Marr and the senior weapons director with what really occurred. But the Commission, treating the statements as actual history, makes it seem as if military personnel can simply decide not to obey an order if they happen to be "unaware of its ramifications" or they are "unsure how [others] would, or should, proceed with this guidance."

[7] *USA Today*, September 16, 2001; *Washington Post*, January 27, 2002; ABC News and CBS News, September 11, 2002.

[8] Bamford, *A Pretext for War*, 65–66.

[9] *Aviation Week and Space Technology*, September 9, 2002.

[10] *Pittsburgh Post-Gazette*, October 28, 2001; *Washington Post*, January 27, 2002.

[11] CBS News, September 11, 2001; Associated Press, September 13, 2001; *Nashua Telegraph*, September 13, 2001.

[12] The direct quotation is from the *Boston Herald*, September 15, 2001. Matthew Wald's *New York Times* article of that day, "After the Attacks: Sky Rules," paraphrased the statement.

[13] William B. Scott, "Exercise Jump-Starts Response to Attacks," *Aviation Week and Space Technology*, June 3, 2002; *Cape Cod Times*, August 21, 2002.

[14] Richard Clarke, *Against All Enemies*, 7–8.

[15] *New York Times*, September 12, 2001; MSNBC, September 22, 2001; *Washington Post*, January 27, 2002.

[16] *New York Times*, September 16, 2001; *Telegraph*, December 16, 2001; ABC News, September 14, 2002.

[17] ABC News, September 11, 2002.

[18] Clarke, *Against All Enemies*, 2.

[19] Ibid., 3–8. It was before 9:55 because it was before Air Force One took off.

[20] NBC, *Meet the Press*, September 16, 2001.

[21] This photograph, which includes a clock showing the time to be 9:25, can be seen on the White House website or on Paul Thompson's "September 11."

[22] NBC, *Meet the Press*, September 16, 2001.

[23] *Newsweek*, June 20, 2004, quoted in Thompson, *The Terror Timeline*, 443–44.

[24] Accordingly, if Cheney gave the authorization on his own, even though the president was neither incapacitated nor incommunicado, his authorization *would* have been improper, even if it is not true that the authorization can come only from the president. So the question is important.

[25] Chairman of the Joint Chiefs of Staff Instruction 3610.01A, June 1, 2001, "Aircraft Piracy (Hijacking) and Destruction of Derelict Airborne Objects" (www.dtic.mil/doctrine/jel/cjcsd/cjcsi/3610_01a.pdf).

[26] Glen Johnson, "Otis Fighter Jets Scrambled Too Late to Halt the Attacks," *Boston Globe*, September 15 (http://nl.newsbank.com/nl-search/we/Archives?p_action=print).

[27] *Calgary Herald*, October 13, 2001.

[28] Associated Press, August 13, 2002.

[29] *New York Observer*, February 11, 2004.

[30] Won-Young Kim and G. R. Baum, "Seismic Observations during September 11, 2001, Terrorist Attack," Spring 2002 (report to the Maryland Department of Natural Resources), cited in *The 9/11 Commission Report*, 461n168.

[31] *San Francisco Chronicle*, December 9, 2002; *Philadelphia Daily News*, September 16, 2002.

[32] See William Bunch, "Three-Minute Discrepancy in Tape," *Philadelphia Daily News*, September 16, 2002.

[33] *New York Observer*, June 17, 2004, cited in Thompson, *The Terror Timeline*, 445.

[34] *New York Observer*, February 11, 2004, quoted in Thompson, *The Terror Timeline*, 446.

[35] Won-Young Kim and G. R. Baum, "Seismic Observations during September 11, 2001, Terrorist Attack," Spring 2002 (available at www.cooperativeresearch.org). "UTC" refers to Universal Coordinated Time, which has largely superseded GMT (Greenwich Mean Time).

[36] Citing an email letter from Won-Young Kim, "Re: UA Flight 93," July 7, 2004.

[37] Tom Flocco reports that Leidig, in his testimony before the 9/11 Commission on June 17, 2004, "told [John] Lehman and [Timothy] Roemer that Winfield . . . reassumed his duties as Deputy Director for Operations for the NMCC just before United Flight 93 crashed in Pennsylvania" ("Rookie in the 9-11 Hot Seat?").

[38] Bamford, *A Pretext for War*, 65–66.

[39] ABC News, September 15, 2002.

[40] This memorandum was quoted above in Chapter 13 under "The FAA-Initiated Teleconference."

الفصل السادس عشر: تحميل إدارة الطيران الفدرالية مسؤولية الخطأ

[1] *Aviation Week and Space Technology*, September 9, 2002.

[2] Mike Kelly, "Atlantic City F-16 Fighters Were Eight Minutes Away from 9/11 Hijacked Planes," *Bergen Record*, December 5, 2003.

[3] Peter Lance, *Cover Up: What the Government is Still Hiding about the War on Terror* (New York: Harper-Collins/ReganBooks, 2004), 230–31.

[4] Bamford, *A Pretext for War*, 4, 15.

[5] National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, 12th Public Hearing, June 17, 2004 (www.9-11commission.gov/archive/hearing12/9-11Commission_Hearing_2004-06-17.htm).

[6] Michael Parenti, *The Terrorism Trap: September 11 and Beyond* (San Francisco: City Lights, 2002), 93–94.

[7] Ibid.

[8] As can be seen in the Appendix, Wolfowitz thereby expressed a very narrow view of the "Manila plot."

[9] *Los Angeles Times*, September 27, 2001; CNN, July 18, 2001.

[10] *Washington Post,* October 2, 2001.

[11] *New York Times,* November 3, 2001; *Time,* April 4, 1995.

[12] Associated Press, April 18, 2002.

[13] MDW News Service, November 3, 2000; *Mirror,* May 24, 2002.

[14] *USA Today,* April 18, 2004.

[15] John J. Lumpkin, "Agency was to Crash Plane on 9-11," Associated Press, August 22, 2002; Pamela Hess, "U.S. Agencies—Strange 9/11 Coincidence," UPI, August 22, 2002.

[16] This idea is central to Michael C. Ruppert, *Crossing the Rubicon: The Decline of American Empire at the End of the Age of Oil* (Gabriola Island, British Columbia: New Society Publishers, 2004).

[17] Vigilant Guardian is the exercise referred to in the previously cited article by Hart Seely, "Amid Crisis Simulation, 'We Were Suddenly No-Kidding Under Attack,'" Newhouse News Service, January 25, 2002. This exercise is also mentioned in James Bamford, *A Pretext for War,* 4, but Bamford says that 9/11 was Day 4 of that exercise, whereas Seely had said that it was Day 2.

[18] Michael Kane, "Analyzing the 9/11 Report: Chapter 1: Omissions, Contradictions and Falsehoods," August 17, 2004 (http://inn.globalfreepress.com/modules/news/article.php?storyid=693). Besides the four war games mentioned in the text, Kane also mentions one called Northern Guardian.

[19] Richard Clarke, *Against All Enemies,* 5.

[20] Peter Lance, *Cover Up,* 226, citing William B. Scott, "Exercise Jump-Starts Response to Attacks," *Aviation Week and Space Technology,* June 3, 2002 (www.aviationnow.com/content/publication/awst/20020603/avi_stor.htm), and Mike Kelly, "Atlantic City F-16 Fighters Were Eight Minutes Away from 9/11 Hijacked Planes."

[21] Michael Kane, "The Final Fraud: 9/11 Commission Closes Its Doors to the Public: Cover-Up Complete," From the Wilderness Publications (www.fromthewilderness.com/members/071204_final_fraud.shtml). The comments of these audience members were, Kane reports, published in the Associated Press transcript of the hearing (http://wid.ap.org/transcripts/040617commission911_1.html).

[22] Ibid.

[23] Ibid.

[24] See Richard Van Alstyne, *The Rising American Empire* (1960; New York, Norton, 1974), 143; Howard Zinn, *A People's History of the United States* (1980; New York: HarperPerennial, 1990), 155, 307. This practice is not, to be sure, unique to the US military tradition. For example, Walter LaFeber, articulating a view that is widespread among historians, says that the "Mukden incident," in

which an explosion destroyed part of the Japanese railway in Manchuria, was engineered by Japanese army officers "as an excuse to conquer Manchuria." See Walter LaFeber, *The Clash: U.S.–Japanese Relations throughout History* (New York: Norton, 1997), 166. The Reichstag fire, said by the Nazis to have been started by Communists, is widely thought to have been started by the Nazis themselves (but for an argument to the contrary, see Ian Kershaw, *Hitler: 1889–1936: Hubris* [New York: Norton, 1998]).

[25] See Geoffrey Perret, *A Country Made by War: From the Revolution to Vietnam—the Story of America's Rise to Power* (New York: Random House, 1989), 280n.

[26] James Bamford, *Body of Secrets: Anatomy of the Ultra-secret National Security Agency* (2001: New York: Anchor Books, 2002),' 82–91.

[27] CIA, "A Program of Covert Operations Against the Castro Regime," April 16, 1961 (declassified CIA document), quoted in Thierry Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 140.

[28] This memorandum is printed in Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 198. It can also be read on the ABC website (http://abcnews.go.com/sections/us/DailyNews/jointchiefs_010501.html).

[29] This memorandum is printed in Meyssan, *9/11: The Big Lie*, 199–205. The passages quoted in this paragraph are on page 199.

[30] Ibid., 202–203.

[31] Ibid., 204.

[32] Ibid., 202.

[33] Ibid., 202.

[34] National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, 12th Public Hearing, June 17, 2004 (www.9-11commission.gov/archive/hearing12/9-11Commission_Hearing_2004-06-17.htm).

[35] Telephone interview with Laura Brown, August 15, 2004.

خاتمة

[1] "Open Letter: National Security Experts Speak Out: 9/11 Commission Falls Short," available at www.911CitizensWatch.org.

[2] Peter Lance, *Cover Up: What the Government is Still Hiding about the War on Terror* (New York: Harper-Collins/ReganBooks, 2004).

[3] Ibid., 139–40.

[4] Ibid., 215–220.

[5] Ibid., 3.

[6] Ibid., 243–44, citing Shaun Waterman, "9/11 Commission Finishes First Chapters," UPI, July 1, 2004.

[7] Ibid., 243–44.

[8] *Newsweek*, September 22, 2002.

[9] CNN, November 30, 2001; *Pittsburgh Post-Gazette*, December 3, 2001; *Washington Post*, December 1, 2001; *Chicago Sun-Times*, December 13, 2002; *New York Times*, November 29, 2002.

[10] *Newsweek*, December 15, 2002; *Washington Post*, October 5, 1998; *Salon*, December 3, 2002.

[11] *New York Times*, December 12, 2001; MSNBC, December 13, 2001; *Seattle Times*, December 14, 2002.

[12] Associated Press, January 27, 2003; *Time*, March 26, 2003.

[13] *Seattle Times*, March 12, 2003; "White House Accused of Stalling 9-11 Panel," Associated Press, October 26, 2003; Philip Shenon, "9/11 Commission Could Subpoena Oval Office Files," *New York Times*, October 26, 2003. I have discussed these various obstacles in NPH 149–50.

[14] *Multinational Monitor*, November, 1997; Associated Press, January 20, 2003; *Boston Herald*, December 11, 2001.

[15] CBS News, March 5, 2003, Associated Press, December 12, 2002; Associated Press, January 1, 2003; Associated Press, February 14, 2003; Associated Press, March 27, 2003.

[16] Lance, *Cover Up*, 208.

[17] Ibid., 208.

[18] Ibid., 161.

[19] Ibid., 197.

[20] Ibid., 208.

[21] Ibid., 222.

[22] Ibid., 202.

[23] Ibid., 2002.

[24] Ibid., 141, citing Philip Shenon, "Ex-Senator Will Soon Quit 9/11 Panel, Leaving Gap for Victim's Advocates," *New York Times*, December 5, 2003.

[25] I discussed this deal in NPH 154–55.

[26] Eric Boehlert, "The President Ought to be Ashamed: Interview with Max Cleland," Salon.com, Nov. 13, 2003.

[27] A video entitled "The Great Conspiracy" (www.greatconspiracy.ca), produced and narrated by Canadian media critic Barrie Zwicker, directly raises the question of conspiracy on the part of the Bush administration in the course of providing an excellent introduction to many of the problems in the official account of 9/11.

ملحق

[1] Peter Lance, *Cover Up: What the Government is Still Hiding about the War on Terror* (New York: Harper-Collins/ReganBooks, 2004), 67.

[2] Ibid., 38, 44, 284–85.

[3] Ibid., 5, 49–54, 62, 64.

[4] Ibid., 41, 52, 103.

[5] Ibid., 52, 56–57, 66–68, 71–72, 97.

[6] Ibid., 19–20, 86, 91.

[7] Ibid., 90, 95.

[8] Ibid., 6, 68–69, 82, 97–98, 103, 127.

[9] Ibid., 90–91, 98, 106.

[10] Ibid., 72, 105.

[11] Lance convincingly shows that the plane in which the test in question was carried out could not have been the plane used for TWA Flight 800 (ibid., 69–70, 83–90).

[12] Ibid., 127.

[13] Ibid., 5.

[14] Ibid., 103.

[15] Ibid., 68.

[16] Ibid., 6, 58, 103.

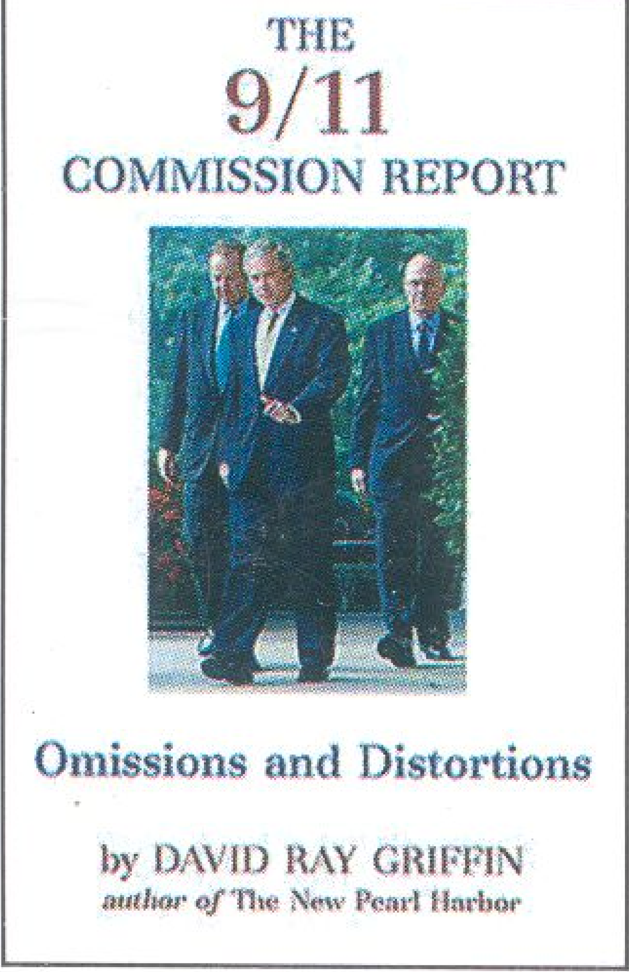
OLIVE BRANCH PRESS
An imprint of Interlink Publishing, Inc.
www.interlinkbooks.com

مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

تقرير لجنة 9/11

التجاهلات والتحريفات



«مع هذا الكتاب الجديد، يثبّت دافيد راي غريفين نفسه، إلى جانب سيمور هيرش، كالخبير الأول في الحقائق العامة غير السارة، ولكن الضرورية في أميركا».

– **ريتشارد فالك**، أستاذ فخري للقانون الدولي في جامعة برينستون.

«من خلال مراجعة موثقة بعناية ودقة، يفنّد دافيد راي غريفين ببراعة اكتشافات لجنة 9/11...».

– **مايكل تشوسودوفسكي**، أستاذ علم الاقتصاد في جامعة أوتاوا.

«في هذه التكملة البارعة لكتاب «شبهات حول 9/11»، يكشف دافيد راي غريفين النقاب عن التفاوت بين الرواية الرسمية لأحداث 9/11 وحقيقة ما جرى فعلاً في 9/11 المستمدة من البحث المستقل. وهذا التفاوت من الوضوح بحيث أنه يوحي باحتمال وجود أزمة مؤسساتية لم يسبق أن شهد بلدنا شبيهاً لها من قبل... يتحدى هذا الكتاب بجدية – وبشكل منذر بالسوء – استقلالية، وحياد، وشمولية لجنة 9/11. أي شخص جاد في مكافحة الإرهاب، دون ذكر دعم الديمقراطية، سيجد قراءة هذا الكتاب أمراً ضرورياً».

– **بيرنز وستون**، أستاذ فخري في القانون، جامعة أيوا.

«... يشرح الكتاب الأخير لدافيد راي غريفين بشكل واف لماذا يمكننا الآن وضع لجنة 9/11 في نفس الفئة التي وُضعت فيها لجنتي وورين وتاور، فئة مزيفي الحقائق».

– **واين مادسن**، كاتب عمود في عدة صحف، صحافي محقق.

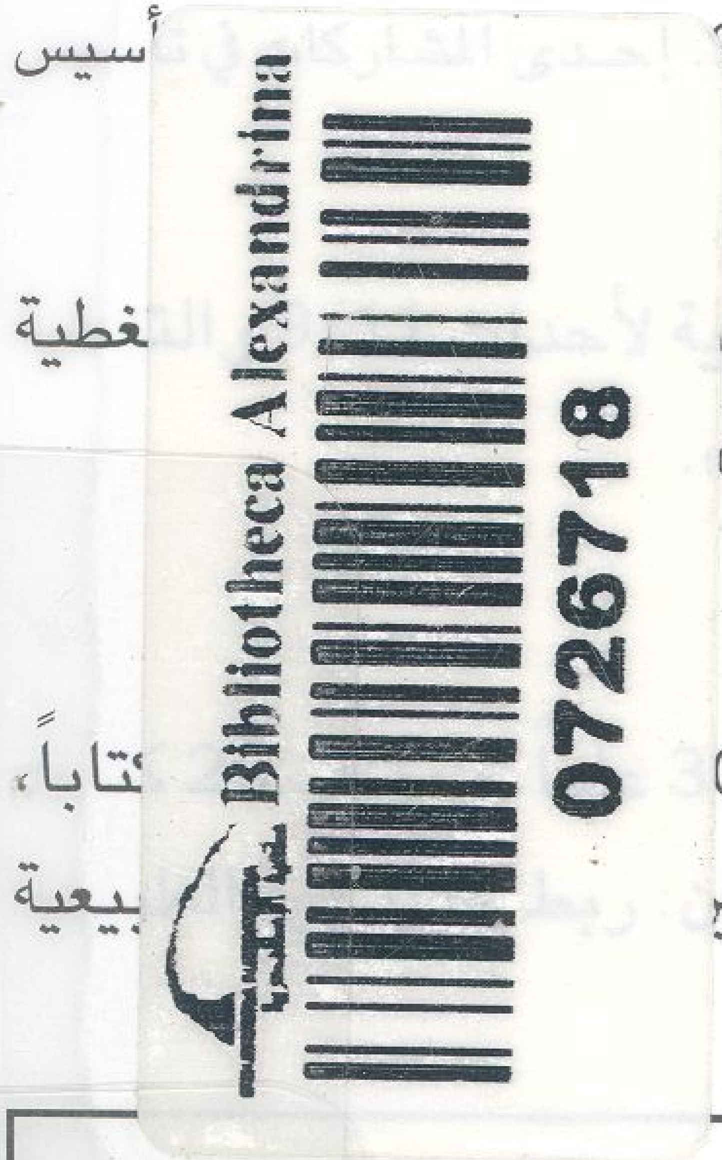
«سيكون من المؤلم والمحير في آن معاً أن نقلّب صفحات هذا الكتاب المدروس بعناية ودقة كبيرتين. ولكن قراءته أمر ضروري، مع ذلك، لأننا ندين باكتشاف الحقيقة، ولا شيء أقل من الحقيقة، لأولئك الذين ماتوا».

– **كولين كيلي**، شقيقة بيلي كيلي الابن، الذي قُتل في البرج الشمالي من مركز التجارة العالمي في 9/11، إحدى المشاركات في تأسيس جمعية «عائلات 9/11 من أجل غد يعمّه السلام».

«هذا التحليل الدقيق لما دعاه الكثيرون «لجنة تجاهل 9/11» ينتقد، بصرامة أكاديمية، الرواية الرسمية ... التغطية المرافقة لها في آن معاً. يُعتبرَ دافيد راي غريفين من أمهر الخبراء الذين يسعون لاكتشاف حقيقة 9/11».

– **باري زويكر**، ناقد إعلامي كندي ومعلق سياسي.

دافيد راي غريفين: أستاذ فلسفة الدين في كلية اللاهوت في جامعة كليرمونت في كاليفورنيا لما يزيد عن 30 ... كتاباً، الأحدث بينها: شبهات حول 9/11: أسئلة مقلقة حول إدارة بوش وأحداث 9/11 والحقيقتين الكبريين: ... الطبيعية العلمية والإيمان المسيحي.



ISBN 9953-29-896-3



مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop
6 ميدان طلعت حرب – القاهرة
ت: 756421

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
www.asp.com.lb
ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

جميع كتبنا متوفرة على شبكة الإنترنت في
نيل وفرات.كوم
www.neelwafurat.com